







فهرست كتاب الروض المربع بشرح زاد المستقنع الذي بهامش الجزء الاول  
من كتاب ليل الما ترب شرح دليل الطالب

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٥٥	باب الغسل	١٠	خطبة الكتاب
٦٣	باب التيمم	٢١	باب الاثنية
٧٠	باب ازالة النجاسة	٣٤	باب الاستنجاء
٧٦	باب الحيض	٣٩	باب السواك
٨٦	باب كتاب الصلاة	٣٧	باب فروض الوضوء
٨٩	باب الاذان	٤٤	باب مسح الخفين
٩٦	باب شروط الصلاة	٤٩	باب نواقض الوضوء
١٣٠	باب صفة الصلاة		

(تمت)



صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٣٩	باب صلاة الجماعة	٣٩	خطبة الكتاب
٤٠	فصل ومن أحرم مع إمامه الخ	٣٩	كتاب الطهارة
٤١	فصل في الإمامة	٣٩	باب الأئمة
٤٢	فصل يصح وقوف الإمام وسط المصلين الخ	٣٩	باب الاستنجاء وأدب التعليل
٤٣	فصل في ذكر الأعداء المبيحة لترك الجمعة والجماعة	٧	فصل يسن لدخول الخلافة تقديم اليسرى الخ
٤٤	باب صلاة أهل الأعداء	٨	باب السواك
٤٥	فصل في حكم الجمع بين الصلاتين	٨	فصل يسن خلق العانة
٤٦	فصل في صفة صلاة الخوف	٩	باب الوضوء
٤٧	باب صلاة الجمعة	٩	فصل فالتبني هنا قصد رفع الحدث الخ
٤٨	فصل ويحرم الكلام والإمام يخطب	٩	فصل في صفة الوضوء الكامل
٤٩	باب صلاة العيدين وصفتهما	١٠	فصل وستة ثمان عشرة
٥٠	فصل يسن التكبير المطلق	١١	فصل في الجيرة
٥١	باب صلاة الكسوف	١١	باب نواقض الوضوء
٥٢	باب صلاة الاستسقاء	١٣	فصل من يقض الطهارة وشك في الحدث الخ
٥٣	(كتاب الجنائز)	١٤	باب ما يوجب الغسل
٥٤	فصل في غسل الميت	١٤	فصل وشروط صحة الغسل سبعة الخ
٥٥	فصل في الكلام على الكفن	١٥	فصل في الأغسال المستعجبة
٥٥	فصل في جل الميت ودقته	١٦	باب التيمم
٥٦	فصل في أحكام المصاب والتعزية	١٩	باب إزالة النجاسة الحكيمة
٥٨	(كتاب الزكاة)	٢٠	فصل المسكر المائع
٥٩	باب زكاة السائمة	٢١	باب الحيض
٥٩	فصل في نصاب البقر	٢٣	فصل في المبتدأة
٦٠	فصل في حكم الخلطة	٢٣	باب الأذان والإقامة
٦٠	باب زكاة الخارج من الأرض	٢٥	باب شروط الصلاة
٦١	فصل ويجب فيما يستقى الخ	٢٩	كتاب الصلاة
٦١	باب زكاة الأيمان وهي الذهب والفضة	٣١	فصل وواجباتها ثمانية
٦٢	فصل وتحرم تحلية المسجد بذهب أو فضة	٣٣	فصل فيما يكره في الصلاة
٦٢	باب زكاة العروض	٣٣	فصل فيما يبطل الصلاة
٦٣	باب زكاة الفطر	٣٥	باب سجود السهو
٦٣	فصل والافضل نراجها يوم العيد الخ	٣٦	باب صلاة التطوع
٦٣	باب إخراج الزكاة بعد استقرارها	٣٧	فصل وصلاة الليل أفضل من صلاة النهار
		٣٨	فصل ويسن سجود التلاوة الخ



٦٤ فصل ويشترط لأثر أجهابيه مكلف

٦٤ باب أهل الزكاة

٦٥ فصل ولا يجزئ دفع الزكاة للكافر

٦٦ فصل وتسبب صدقة التطوع

٦٦ (كتاب الصيام)

٦٧ فصل في شروط وجوب الصوم

٦٧ فصل يحرم على من لا اعتدله الفطر برمضان

٦٨ فصل في المفطرات

٦٩ فصل فيمن جامع في نهار رمضان

٦٩ فصل ومن فاته رمضان كله قضى عدد أيامه

٧٠ كتاب الاعتكاف

٧١ كتاب الحج

٧٢ باب الأحرام

٧٣ باب محظورات الأحرام

٧٣ باب القدية

٧٤ فصل في الصيد الذي له مثل من النعم

٧٥ باب أركان الحج وواجباته

٧٦ في شروط صحة الطواف

٧٦ فصل في شروط صحة السعي

٧٦ باب القورات

٧٧ باب الأضحية

٧٨ فصل ويسن فحر الأبل قائمة

٧٨ فصل في العقيقة

٧٩ كتاب الجهاد

٨٠ فصل والأسارى من الكفار على قسمين

٨١ فصل ومن قتل قتيلا الخ

٨١ فصل يذكرفيه أموال الفنى ومصارفها

٨٢ باب يذكرفيه جنة من أحكام عقد الذمة

٨٢ فصل ويحرم قتل أهل الذمة

٨٣ فصل فيمن أبى من أهل الذمة بذل الجزية

(كتاب البيع)

٨٣ فصل ويحرم البيع والشراء في المسجدين

٨٤ باب الشروط في البيع

٨٥

٨٥ فصل في القاسد المبطل

٨٦ باب الخيار

٨٨ فصل ويحل المشتري المبيع الخ

٨٨ باب أحكام الربا

٨٩ فصل فيما إذا بيع المكبل بمجه الخ

٩٠ باب بيع الأصول والثمار

٩١ فصل لا يصح بيع الثمرة قبل بدو صلاحها

٩١ باب السلم

٩٢ باب القرض

٩٣ باب الرهن

٩٤ فصل والراهن الرجوع في الرهن الخ

٩٥ فصل والمرهون ذكوب الرهن

٩٥ فصل من قبض العين لحقت به كرتون

٩٥ باب الضمان والكفالة

٩٦ فصل في الكفالة

٩٧ باب الحوالة

٩٧ باب الصلح

٩٨ فصل وإذا أنكر دعوى المدعى أوسكت الخ

٩٩ فصل ويحرم على الشخص أن يجزئ ما له

أرض غيره الخ

١٠٠ (كتاب الحجر)

١٠٠ فصل وفائدة الحجر أحكام أربعة الخ

١٠٢ فصل فيمن دفع ماله إلى مجبور عليه الخ

١٠٢ فصل وولاية المملوك لمالكه

١٠٣ فصل فيما لو كان الصغير والسفيه الخ

باب الوكالة

١٠٤ فصل في الوكالة والشركة والمضاربة

والمساقاة والمزارعة والوديعة والجماعة

١٠٤ فصل وإن باع الوكيل بائنه عن من المثل الخ

١٠٥ كتاب الشركة وفيه فصول

١٠٨ باب المساقاة

١٠٩ باب الاجارة

١٠٩ فصل والاجارة ضربان



باب الوديعة	١١٨	فصل في المستأجر استئجاره المثل	١١٠
فصل في أحكام المودع	١١٩	فصل في الأجرة صفة الأجرة	١١١
فصل في المودع		فصل في الأجرة قسمان خاص ومشارك	
باب أحياء الموات	١٢٠	فصل في حجب الأجرة في إجارة عين الخ	١١٢
فصل في حكم أحياء الأرض الموات		باب المسابقة	١١٣
باب الجمالة	١٢١	كتاب العارية	
باب القطة		فصل في أحكام المستعير	١١٤
فصل في أقسام القطة		كتاب النصب	١١٥
فصل في إقسام القطة		فصل في أحكام الغاصب	
فصل في إقسام القطة	١٢٣	فصل في قِيمَنَاتٍ مَعَالَا وَلَوْ سَهْوًا	١١٦
باب القيط	١٢٤	باب الشفعة	١١٧
فصل وميراث القيط ودينه أن قتل بيت المال	١٢٥		

(نعت)

الجزء الاول من كتاب نيل المآرب شرح دليل

الطاب للشيخ الامام عبيد القادر

ابن عمر الشيباني على مذهب

الامام المجلد أحمد بن

محمد بن حنبل

رضي الله

عنه

وبهامشه كتاب الروض المربع شرح زاد المستقنع مختصر

المقنع جمع الشيخ الامام والخبير الهمام العالم العلامة

والبحر الفهامة شيخ الاسلام والمسلمين سيدي

واستاذي الشيخ منصور بن نونس الهوتي

الحري نعماء الله رحمة واسكه

فسيح جنته آمين

(الطبعة الاولى)

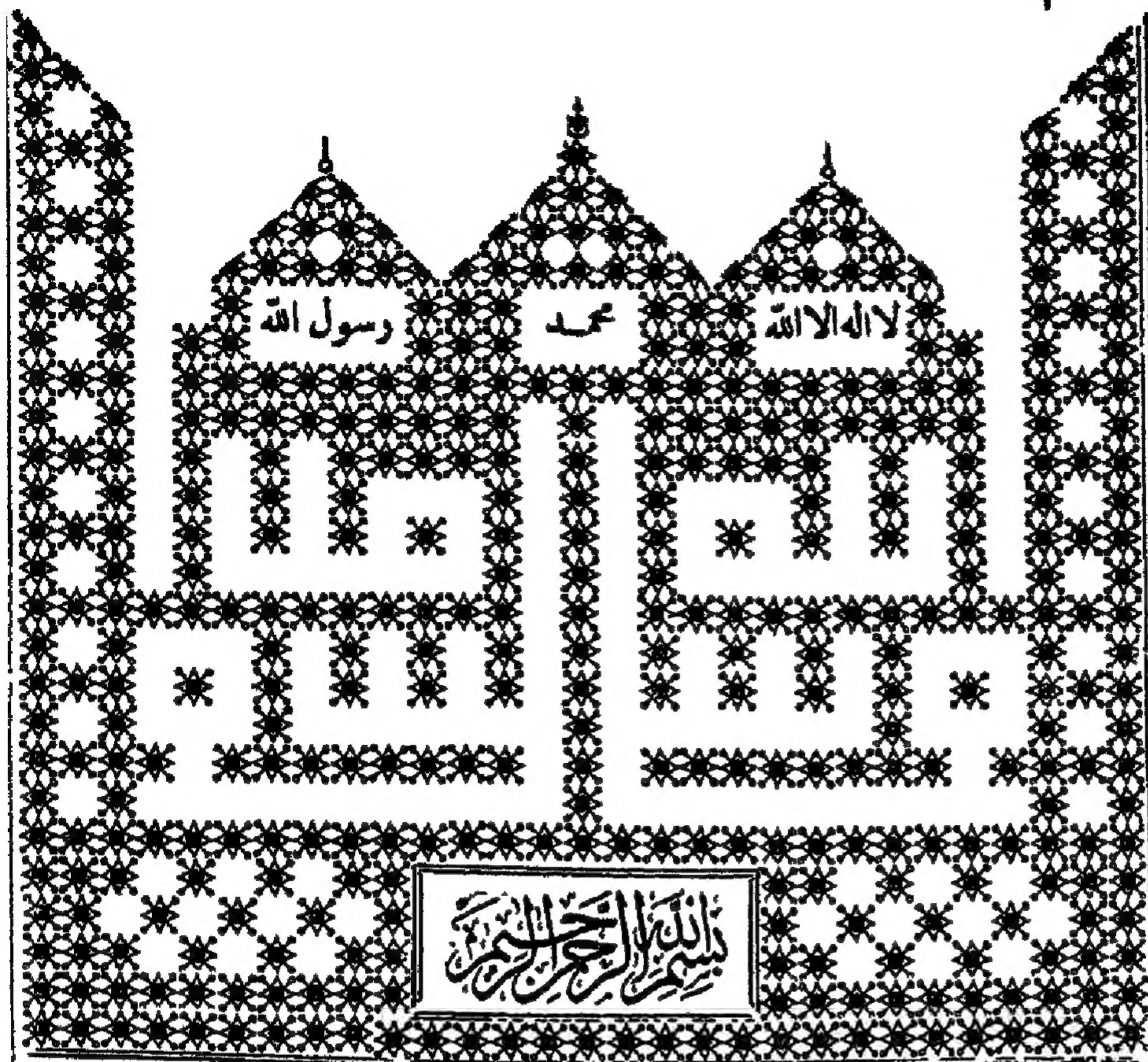
بالمطبعة الخيرية لمالكها ومديرها

السيد (عمر حسين الخشاب)

سنة ١٣٢٤

هجريه





بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي شرح صدر  
من أراد هدايته للإسلام  
وقفه في الدين من أراد به  
خير وأوفهمه فيما أحكمه من  
الأحكام أحده ان جعلنا  
من خير أمة أخرجت  
للناس وخلق علينا خلقه  
الإسلام خير لباس  
وشرع لنا من الدين  
ما وصى به نوحا وإبراهيم  
وموسى وعيسى وأوحاه  
إلى محمد عليه وعليهم  
أفضل الصلاة والسلام  
وأشكره وشكر المنعم  
واجب على الأنام وأشهد  
أن لا اله الا الله وحده  
لا شريك له ذو الجلال  
والإكرام وأشهد أن  
محمد عبده

الحمد لله المنفرد بصفات الكمال المنعوت بنعوت الجلال والجمال المتعجب إلى خلقه بالأنعام والافضل  
والعطاء والنوال المحسن على ممر الأيام والليال أحده جدا لا تغيره ولا زوال وأشكره شكر التحول له  
ولا انفصال وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا مثل له ولا مثال شهادة آخرها اليوم لا يسع فيه  
ولا خلل وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الداعي إلى أصح الأقوال وأسد الأفعال المحكم للأحكام  
والمميز بين الحرام والحلال صلى الله عليه وعلى آله وصحبه خير محبوب وآل صلاة دائمة بالغدق والآصال  
(أما بعد) فإن الاشتغال بالعلم من أفضل القربات وأجل الطاعات وآكد العبادات خصوصا علم الحلال  
والحرام الذي به قوام الأنام ويتوصل به إلى العلم بالاولى والاخرى وتحصل به السعادة في الاولى والعقبى  
(ولما) رأيت الكتاب الموسوم بدليل الطالب لنيل المطالب تأليف الشيخ الامام والحداد البحر الهمام  
مرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي نعمه الله برحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جناته في غاية لوقع وأعظم  
النفع من سائر المختصرات لم يأت أحد بمثاله ولا نسج على منواله غير انه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه  
مخدراته الخفية ويبرز من خفي مكنونه ما وراء الحجاب فاستخرت الله تعالى وطلبت منه المعونة والرشاد  
والسداد وسألته أن يمدني بمدده وأسأل من وقف عليه أن يستر زلي فأنيضاعتي مزجاة ولست من  
أهل هذا الميدان ولكن علقته لنفسي ولمن شاء الله تعالى من بعدى (وسميته) نيل المآرب بشرح دليل  
الطالب والله أسأل أن ينفع به من اشتغل به وان يجعله خالصا لوجهه الكريم مقربا لدهيه في جنات  
الرحيم انه رؤف رحيم (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا  
بحديث كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو رأي ترى باقص البركة والله اعلم - إلى الذات



المبعوث لبيان الحلال والحرام صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وتابعهم الكرام (أما بعد) فهذا شرح لطيف على مختصر المقنع للشيخ الامام العلامة والعمدة القدوة الفهامة هو شرف الدين أبو النجم موسى بن أحمد ابن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي الجاوي ثم الصالحى الدمشقي تغمدته الله برحمته وأباحه بحجوة جنته بين حقائمه ويوضح معانيه ودقائقه مع ضم قيود تعين التنبيه عليها وفوائد يحتاج اليها مع العجز وعدم الاهلية لسأله تلك المسائل لكن ضرورة كونه لم يشرح اقتضت ذلك والله المسؤول بفضله أن ينفع به كما تقع بأصله وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وزلنى لديه في جنات النعيم المقيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
 أى أبدأ بكل اسم للذات الاقدس المسمى بهذا الاسم الاقدس الموصوف بكمال الانعام ومادونه أوبارادة ذلك أولف مستعينا أو ملا بساعلى وجه التبرك وفي ايتار هذين الوصفين المفيدين للمبالغة في الرحمة اشارة

الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد والرحن الرحيم وصفان لله تعالى مشتقان من الرحمة ومعنى الرحمن المفيض لللائل السمع والرحيم المفيض لدقائقها (الحمد لله) أى الوصف بالجمل الاختبارى على قصد التعظيم والتبجيل ثابت لله تعالى والحمد عرف فاعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحمد أو غيره (رب العالمين) أى مالك جميع الخلق من الانس والجن والملائكة والدواب وغيرهم وكل منها يطبق عليه عالم يقال عالم الانس وعالم الجن الى غير ذلك وهو من العلامة لانه علامة على موجوده (وأشهد) أى أعلم (أن لا اله الا الله) أى معبود بحق في الوجود (الا الله وحده لا شريك له) في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله (مالك يوم الدين) أى يوم الجزاء وهو يوم القيامة وخص بالذكر لانه لا ملك ظاهر لاحد الا الله سبحانه وتعالى (وأشهد) أى أعلم (ان محمدا) سمي به لكثرة خصاله الحميدة (عبدته) قال أبو على الدقاق ليس شئ أشرف ولا أتم للمؤمن من الوصف بالعبودية (ورسوله) الى الخلق أجمعين والرسول انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه أخص من النبي (المبين) الموضح (لاحكام شرائع الدين) من حلال وحرام ومكر وه ومباح ومنسذوب (الفائز بمنتهى الارادات من ربه) من النظر الى ربه بعين رأسه الشريف والشفاعة العظمى وغيرهما مما لا يحصى صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم (فن تمسك بشريعتهم) باتباع الاوامر واجتناب المناهى (فهو من الفائزين) دنيا وأخرى (صلى الله وسلم عليه) الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء وقال بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كلما ذكر اسمه جماعة منهم ابن بطه من الحنابلة وشيخنا البلباني والخلع من الشافعية واللخمي من المالكية والطحاوي من الحنفية (وعلى جميع الانبياء والمرسلين) عددا ما كان وعددا ما يكون وعددا ما هو كائن في علم الله تعالى الى يوم الدين (وعلى آل كل) من جميع الانبياء والمرسلين (وصحبه) نقل الخطيب عن الامام أحمد رحمه الله قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من محبة سنة أو شهر أو يوما أو ساعة أو آراء فهو من أصحابه وهذا مذهب أهل الحديث نقله عنهم البخارى وغيره (أجمعين) تأكيد للآل والصحب لافادة الاحاطة والشمول (وبعد) يؤتى بها للالتقال من اسلوب الى آخر أى من كلام الى كلام آخر استجابا في الخطب والمكاتبات (فهذا) اشارة الى ما استحضره في ذهنه وأقامه مقام المقرظ المقر وء الموجود بالبيان سواء كانت الخطبة قبل التأليف أو بعده بناء على ان معنى الكتاب الالفاظ من حيث دلالتها على المعانى (مختصر) أى كتاب مختصر اللفظ تام المعنى (في الفقه) وهو لغة الفهم وعرفا معرفة الاحكام الشرعية الفرعية بالفعل أو بالقوة القرينة والفقيه من عرف جملة غالبية منها كذلك (على المذهب الاحمد) أى المرضي (مذهب) بفتح الميم هو الطريق يقال ذهب مذهبا حقا وذاها با وذا هو با ووجه مذهب (الامام أحمد) بن محمد بن حنبل الشيباني والصدوق الثاني رضى الله عنه وأرضاه وجعل الجنة مقبلة ومشواه وجعنا به في دار كرامته آمين (بالغت في ايضاحه رحاء الغفران) من الله جل وعلا (وبينت فيه الاحكام) جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع (أحسن بيان لم أذكر فيه) أى في هذا المختصر (الاما جزم بصحته أهل الصحيح والعرفان) من أئمة المذهب منهم العلامة الناضى علاء الدين على المرداوى (وعليه الفتوى فيما بين أهل المرجح) من أئمة المذهب (والاثنان) وسميته بدليل الطالب لنيل المطالب والله أسأل لا غيره (أن ينفع به) كل (من اشتغل به) الله أسأل (أن يرحمنى والمسلمين انه أرحم الراحمين)

### كتاب الطهارة

أى مكتوب جامع لاحكام المسائل التى علق بالطهارة وبدأ الفقهاء بالطهارة لان أكد أركان الدين بعد الشهادتين الصلاة المشترط لها الطهارة والشرط مقدم على المشرط ثم الطهارة معناها لغة التزاهة والنظافة



لاسم الذات وغلبتها من حيث تكرارها على اضدادها وعدم انقطاعها وقدم الرجن لانه علم في قول أو كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره تعالى لان معناه المنعم الخفي في البالغ في الرحمة تأيتها وذلك لا يصدق على غيره وابتدأ بها تأسيا بالكاتب العزيز وعمل بحديث كل امر ذي بال لم يد آفيه بسم الله فهو أتر أي ناقص البركة وفي رواية بالجدة فذلك جمع بينهما فقال (الجدة) أي جنس الوصف بالجميل أو كل فرد منه مملوك أو مستحق للمعبود بالحق المتصف بكل كمال على الكمال والجسد الثناء بالصفات الجميلة والافعال الحسنة سواء كان في مقابلة نعمة أم لا وفي الاصطلاح فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الطامد أو غيره والشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً واصطلاحاً صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه لما خلق لأجله قال تعالى وقلبان من عبادي الشكور وآثر لفظ الجلالة دون باقي الاسماء كل رجن والخالق إشارة الى انه كما يحسن لصفاته يحمد لذاته ولثلاثتهم اختصا من جهة

عن الاقدار (وهي) شرعا (رفع الحدث) وهو زوال الوصف الحاصل بالبدن المانع من الصلاة والطواف ومن المصعق وينقسم الحدث الى أصغر وأكبر فأوجب الغسل يسمى أكبر وما أوجب الوضوء يسمى أصغر (وزوال الحدث) أي النجاسة الطارئة على محل طاهر (وأقسام الماء) باعتبار ما يتوقع إليه في الشرع (ثلاثة) لانه إما أن يجوز به الوضوء أو لا الأول الطهور والثاني النجس (أحدها طهور) أي مطهر لغيره وغيره من الماء والمائعات لا يطهر (وهو) أي الماء الطهور في الحكم (الباقى على خلقه) التي خلق عليها مطلقاً فلا يقيد بوصف دون وصف وهو ما نزل من السماء أو نبع من الارض سواء كان عذبا أو ملحا بارداً أو حاراً (يرفع) وحده (الحدث) نص عليه (ويزيل الحدث) الطارئ على محل طاهر قبل طروقه لان نجس العين لا يطهر (وهو) أي الماء الطهور (أربعة أنواع) أشار للأول بقوله (ما) أي نوع (يحرم استعماله) مطلقاً (ولا يرفع الحدث ويزيل الحدث) مع حرمة استعماله (وهو) ما ليس مباحاً كسروق ومنهوب بخلاف ما إذا غصبناه ووضع فيه ماء مباحاً فان الطهارة به صحيحة مع حرمة استعمال الماء وأشار الى الثاني بقوله (وما) أي نوع من الطهور (يرفع حدث الاثنى لا الرجل البالغ والخنثى وهو ما خلت به المرأة المكلفة) ولو كافرة (لطهارة كاملة) لا بعضها (عن حدث) لا خبث وطهر مستحب والمراد بالخلوة بأن لا يشاهد هاهنا ويميز لافرق بين الحر والعبد والمرأة والرجل والكافر والمسلم في المشاهدة وظاهر ما أنها إذا خلت بالتراب للتيهم لا تؤثر خلوتها وأنه يجوز للرجل إزالة الخبث بما خلت به وإنه لا تأثير لخلوة الخنثى بالماء القليل ويشترط كون الماء أقل من قنتين وأشار للثالث بقوله (وما) أي نوع (يكراه استعماله) في حق الرجل والمرأة والخنثى وظاهره الكراهة في أكل وشرب وطهارة وغير ذلك (مع عدم الاحتياج اليه) لان كراهته من طريق الورع ومع الحاجة اليه يتعين وجوب استعماله (وهو ماء يرب بمقبرة) بثلاث الباء مكره أحد شوكرها (و) كرهه منه أيضاً (ما اشتد سحره أو برده) ووجهه ظاهر (أو سخن بنجاسة) فانه يكره ولو برد لانه لا يسلم غالباً من صعود أجزاء الطيف من النجاسة اليه (أو سخن بمغصوب) فانه يكره (أو اسعمل في طهارة لم نجس) فانه يكره كتجديد وضوء وضوءه ثالثة أو في غسل من الستة عشر غسلات يأتي ان شاء الله تعالى (أو) اسعمل (في غسل كافر) لانه لم يرفع حدثاً ولم يزل نجساً وشمل الذممة التي تعزل من الحيض والنفسا حل وطها لزوجها المسلم لانه لا يسلبه الطهورية (أو تفسير) ريحه أو طعمه أو لونه (بملح مائي) فطهور مكره لان المتغير به منعقد من الماء فأشبهه الثلج واقتضى ذلك ان الملح المائي لو انعقد من ماء طاهر فحكمه كباقي الطهارات وعلم منه ان الماء ان تغير بالملح المعدني سلبه الطهورية (أو) تغير (بما لا يجازجه) من الطهارات (كتغيره بالعود القماري) فتح القاف (وقطع الكافور وادهن) فطهور مكره (ولا يكره ماء زمزم الا في إزالة الخبث) قط تشر يفاله ولا يكره استعماله في الطهارة من الحدث وأشار للرابع بقوله (وما) أي نوع (لا يكره استعماله) مطلقاً كما البحر والابار والعيون والانهار والحمام وظاهره ولو كان وقوده نجساً لان الصحابة رضي الله عنهم دخلوه وورخصوا فيه (ولا يكره المسخن بالشمس) سواء سخن باناء منطبع أو غيره في بلاد حارة أو باردة وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها وقد سخنت ماء في الشمس لا تفعل فانه يورث البرص قال النووي عو حديث ضعيف باتفاق المحدثين ومنهم من يقول هو مرض عروق وكذا حديث أنس لا يغتسلوا بالماء الذي سخن بالشمس فانه يورث البرص قال ابن المنجا غير صحيح (ولا يكره) المتغير بطول لمكث أو بالريح من نحو مينة) كجواررة محل القاذورات (أو بما يشق صون الماء عنه) مما يغيره (أو طحلب) وهو خضرة تعلو على وجه الماء المزمن ولا يكره ما تغير بسمك وجراد أو بما لا تقص له سائله كالحفساء والعقرب لصرصر



الحمد بذلك الوصف دون  
غيره (جدا) مفعول  
مطلق مبين لنوع الحمد  
لوصفه بقوله (لا ينفد)  
بالدال المهملة وفتح الفاء  
ماضي نفد بكسر هاء أي  
لا يضرع (أفضل ما ينبغي)  
أي يطلب (أن يحمد) أي  
يشي عليه ويوصف  
وأفضل منصوب على أنه  
بدل من جدا أو صفته أو  
حال منه وما موصول  
اسمى أو نكرة موصوفة  
أي أفضل الحمد الذي  
ينبغي أو أفضل حمد ينبغي  
جده به (وصلى الله) قال  
الزهري معنى الصلاة من  
الله تعالى الرحمة ومن  
الملائكة الاستغفار ومن  
الآدميين الضرع والدعاء  
(وسلم) من السلام بمعنى  
التحية أو السلامة من  
النقائص والذائل أو  
الآمان والصلاة عليه  
صلى الله عليه وسلم مستحبة  
تأكد يوم الجمعة وليتها  
وكذا كعاد كرامه  
وقيل بوجوبها قال  
الله تعالى يا أيها الذين  
آمنوا صلوا عليه وسلموا  
تسليما وروى من صلى  
علي في كتاب لم تزل  
الملائكة تستغفر له مادام  
اسمى في ذلك الكتاب  
وأي بالحمد بالجملة الإلهية  
الدالة على الثبوت والوام

أن لم تكن من كنف ونحوها المشقة الاحتراز عن ذلك (و ورق شجر ما لم يوضعا) أي الطحلب وورق الشجر  
وشرط الوضع أن يكون قصدا من آدمي عاقل فلو كان الوضع من بهيمة أو صغير أو مجنون لا يسلب الماء  
الطهورية (الثاني) من المياه (طاهر) غير مطهر (يجوز استعماله في غير رفع الحدث وزوال الخبث) كالأكل  
والشرب والطبخ وغير ذلك من العادات (وهو) أي الطاهر (ما تغير كثير من لونه أو طعمه أو ريحه) مخالطة  
(شيء طاهر) من غير - نس الماء لا يشق صون الماء عنه سواء طبخ فيه كمرق الباقلا أو لا كما لو سقط فيه زعفران  
بقصد أو غيره ولا ينسله التغير اليسير من صفة من صفاته وعلم من كلامه أنه لو كان التغير اليسير من صفاته  
الثلاثة أثر وكذلك من صفتين (فإن زال تغيره) أي الماء المتغير بالطاهر (بنفسه عاد إلى طهر ريته ومن  
الطاهر ما كان قليلا) أي أقل من قلتين (واستعمل في رفع حدث) لأنه أزال ما تعام من الصلاة فأشبه ما لو أزال  
به نجاسة أو انعمست فيه) أي في الماء القليل (كل يد المسلم المكلف النائم ليلا نوما ينقض الوضوء) لو كان  
(قبل غسلها ثلاثا) وكل واحدة منهن واجبة (بنية وتسمية) عند أول الغسل (وذلك) أي الغسل ثلاثا بعد  
النية والتسمية (واجب) ولو باتت مكثرة أو في جراب ونحوه فلتخص من ذلك أن يغسل يدا القائم من نرم  
الليل لا يسلب الطهورية إلا إذا استوفى جميع هذه الشروط السبعة أشار للاول بقوله كل وللثاني بقوله يد  
وللثالث بقوله المسلم وللرابع بقوله المكلف وللخامس بقوله النائم ليلا وللسادس بقوله ينقض الوضوء  
وللسابع بقوله قبل غسلها ثلاثا بالصفة المذكورة (تنبيه) إذا غمس بعضها بنية سلب الماء الطهورية  
(الثالث) من أنواع المياه (نجس بحرم استعماله الا للضرورة) كدفع لقمة غص بها وليس عنده طهر رولا  
طاهر (ولا يرفع الحدث) وهو ما أوجب وضوءا أو غسلا (ولا يزال الخبث) لطاري (وهو) أي الماء النجس  
(ما وقعت فيه نجاسة وهو قليل) تغير أو لامضى زمن تسرى فيه النجاسة أو لا ولو لم يدركها الطرف (أو كان  
كثيرا) أكثر من قلتين (وتغير بها) أي بالنجاسة الواقعة فيه (أحد أو سافه) طعمه أو لونه أو ريحه قل  
التغير أكثر (فإن زال تغيره) أي الكثير (بنفسه طهرا أو بإضافة طهور) كثير (إليه أو ينزع منه)  
أي الكثير (ويبقى بعده) أي بعد النزع (كثير) أي قلتان فأكثر (طهر) أي صار طهورا (والكثير قلتان  
تقريبا) لا تحدد ما يعنى عن نقص يسير كرطل أو رطلين عراقية (واليسير مادونهما) أي القلتين (وهما) أي  
القلتان (خمسائة رطل بالعراقي وثمانون رطلا وسبعان ونصف سبع رطل بالقدسى) وما وافقه وما تفرط  
وسبعة أرتال وسبع رطل دمشق (ومساحتها) أي مساحة ما يسع القلتين من الماء حال كونه ممرعا (ذراع  
وربع طرلاو) ذراع ورربع (عرضاو) ذراع ورربع (عمقا) وحال كونه ممدودا ذراع طولا وذراعان ونصف  
عمقا والمراد بالذراع هنا ذراع اليد من الأديم المعتدل وهو أربع وعشرون أصبعام معترضة معتدلة والأصبع  
ست شعيرات والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون بطون بعضها إلى بعض (فأذا كان الماء الطهر ركثيرا ولم  
يتغير بالنجاسة فهو طهور) وله استعماله (ولو مع بقائها) أي النجاسة (فيه) أي في الماء الكثير الذي لم يتغير  
بسقوطها فيه ولو كان بينه وبينها قليل (وان شئت في كثرته) أي الماء الذي وقعت فيه نجاسة ولم يتغير (فهو  
نجس وان أشبه ما تجوز به الطهارة بما لا تجوز به الطهارة لم يتحر) به الطهارة ولو زاد عما دما تجوز به الطهارة  
أما الشرب والاكل فيلزمه التحري كما لو اشتبه محرم بمباح أو طهور بنجس (ويأثم بلا راقية) للماء ووجب  
عليه الكف عنهما كالمستحب عليه أخيه بأبنيه لكن ان أمكن تطهير أحدهما بالآخر أن يمسكون  
الطهور قلتين فأكثر وكان شدة اناء يسعهما الزمه الخط وان اشتبه طهور بطاهر تروضا منها وضوءا واحدا من  
هذه غرفة ومن هذا غرفة ولو مع طهور يقين (ويلزم من) أي اناسا (علم بنجاسة شيء) من الماء أو غيره  
(الاعلام من ان أراد أن يستعمله) في طهارة أو شرب أو غيرهما وظاهره انه يلزمه الاعلام سواء كانت زالتها



ثبوت مالكية الجسد أو  
استحقاقه له أزلا وأبدا  
وبالصلاة بالعلمية الدالة  
على التجدد أي الحدوث  
لحدوث (١) المسئول وهو  
الصلاة أي الرحمة من الله  
(على أفضل المصطفين  
محمد) بلا شك لقوله صلى  
الله عليه وسلم أنا سيد ولد  
آدم ولا نفر من شخص بيعة  
إلى الناس كافة وبالشفاعة  
والإنياء تحت لوائه  
والمصطفون جمع مصطفي  
وهو المختار من الصفوة  
وطاؤه منقلبة عن تاء  
ومحمد من أسمائه صلى الله  
عليه وسلم سمي به لكثرة  
خصاله الجيدة سمي به  
قبله سبعة عشر شخصا  
على ما قاله ابن الهائم عن  
بعض الحفاظ بخلاف أحد  
فانه لم يسم به قبله (وعلى  
آله) أي أتباعه على دينه  
نص عليه أحد وعليه أكثر  
الاصحاب ذكره في شرح  
التحرير وقد مهم بالامر  
بالصلاة عليهم وإضافته إلى  
الضمير جائزة عند الأكثر  
وعمل أكثر المصنفين عليه  
ومنه جمع منهم الكسائي

(١) في الحدوث الخ هذا  
... دل الاشاعة وأما  
مذهبنا فجميع الصفات  
... كانت أرفعية  
... رارجه  
... لاهه  
... م

## شرط للصلاة أم لا

### باب الآنية

الآنية لغة وعرفا الأوعية جمع أناء ويذكر فيه المؤلف أحكام الآنية وثياب الكفار وأجزاء الميتة (يباح  
اتخاذ كل أناء طاهر واستعماله ولو) كان الاناء (ثميناً) بكونه وبلور وياقوت وذمرد (الآنية الذهب  
والفضة و) (الآنية المصنوعة من الحديد ونحوه  
في تنبيه) عظم الآنية وجلده والمغصوب يحرم اتخاذها واستعمالها (وتصح الطهارة بها) أي بآنية الذهب  
والفضة وفيها ومنها واليه (و) تصح الطهارة أيضا (بالأناء المغصوب) وبالأناء الذي غنمه المعين حرام ويحرم  
استعمال أناء الذهب والفضة لو ميلاً أو مبخرة أو قنينة (ويباح أناء ضئيل) أربعة شروط الأول ما أشار إليه  
بقوله (بضبة) احتراز به عما لو وضع الفضة عليه لغيرها فانها تكون كالطعم الثاني ما أشار إليه بقوله (بسيرة)  
فأعز لا كبيرة فانها محرمة الثالث ما أشار إليه بقوله (من فضة) لأن من ذهب فانها محرمة مطلقا الرابع  
ما أشار إليه بقوله (لغير زينة) لما روى أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم  
انكسر فأتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة رواه البخاري وتجوز الضبة لحاجة والحاجة أن يتعلق بها  
غرض غير زينة وليس المراد أن لا تدفع غيره (وآنية الكفار) كلهم (وثيابهم) ولو لم تحل ذبايحهم ولو  
وليت عورتهم (طاهرة) ثم ذكر قاعدة (و) هي أنه (لا ينجس شيء) من ماء أو غيره (بالشك ما لم تعلم نجاسته)  
عني إذا فرقتا شيئاً طاهراً ثم شككت في نجاسته فالأصل الطهارة كما اتأنا لا نوجب بالشك ولا نحرّم بالشك  
(وعظم الميتة وقرنها وظفرها وحافرها وعصاها وجلدها نجس) لأنها من أجزاء الميتة (ولا يطهر) الجلد مطلقا  
(بالدباغ) لكن يباح دبغ جلد نجس بموت واستعماله بعده في لباس لافي مانع (والشعر والصوف والوبر  
والريش طاهر إذا كان من ميتة طاهرة في الحياة) فانه لا ينجس بالموت والأصل في ذلك قوله تعالى ومن  
أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاناً ومتاعاً إلى الآخرة في سياق الامتنان فالطاهر شمولها الحالتين الحياة  
والموت والريش مذبذب على الثلاثة (ولو كانت غير مأكولة كالحرو والفاروس نغظية الآنية) ولو بعرض  
عود ويتوجه أن العود عند عدم ما ينجر به لرواية مسلم فان لم يجد إلا أن يعرض على أنائه عوداً (وايكاه) أي  
رط (الاسقية) والسقاء جلد السخلة إذا جذع يكون للماء وظاهره كالمتهنى أن النغظية والايكاه سنة  
سواء كان الوقت ليلاً أو نهاراً وقال في الاقتناع إذا أمسى

### باب الاستنجاء وآداب التخلي

(الاستنجاء هو إزالة ما خرج من السيلين بماء) متعلق بإزالة (طهور) ولو لم يبع (أو) رفع حكمه بما يؤم  
مقام الماء من (حجر) أو خرق أو خرز أو نحوها بشرط الاستنجاء به منها أن يكون (طاهر) فلا يكفي  
الاستنجاء منها أن يكون (مباح) فلو كان مغصوب ونحوه لا يكفي لأن الاستنجاء بالحجر رخصة والرخصة  
لا تباح بالمعصية ومنها أن يكون (محق) احتراز به عن الالمس كالزجاج والرخام ومنها أن يكون جامدا فلا  
يكنى الطين (فالاستنجاء بالحجر ونحوه أن يسقى) بعد استكمال الشروط (أثر لا يزيله إلا الماء) فان بقي ما يزال  
بغيره لا يكفي ثم أخذ في شروط الفعل فقال (ولا يجزئ أقل من ثلاث سحجات) ولو أقي وهو الشرط الأول  
(ثم كل مسحة المحل) أي المسربة والصفحتين وهو الشرط الثاني ذكر في المتن ثمانية شروط ويستفاد من  
قاع فية ثني عشر قال ولا يجزئ الاستنجاء في قبلي خشى مشكل ولو في مخرج غير فرج كنتنجس  
مخرج فرج بغير خارج ولأن خرجت أجزاء الحقنة فهذه أربعة شروط وتسدم ستة وتأتي البقية (والأنساء



بالماء عود خشونه المحل) بأن يدلكه حتى يرجع خشنا (كما كان) قبل خروج الخارج و يواصل صب الماء ويسترخي قليلا قال في المبدع الاولى أن يقال عود المحل الى ما كان لئلا ينتقض بالامر ونحوه (وظنه) أي الانتفاء (كفى) فلا يشترط التحقق قال في الانصاف لو أتى بالعدد المتعبر اكتفى في زوالها بغلبة الطن فلتخلص أن شروط الاستنجاء أربعة الاول كونه بماء الثاني كون الماء طهورا الثالث أن يغسل سبع غسلات الرابع الانتفاء (وسن الاستنجاء بالحجر) ونحوه كالخرق (ثم) بعده (بالماء فان عكس) بأن بدأ بالماء ثم أتى بالحجر (كره) له ذلك (ويجزئ أحدهما) أي الاستنجاء بالماء فقط أو بالحجر فقط وان كان على نهر جار (والماء) وحده (أفضل) من الحجر وحده (ويكره استقبال القبلة واستدبارها) في حال الاستنجاء أو الاستجمار بقضاء (ويحرم) الاستجمار (بروث) ولو كان لما كرل (وعظم) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تستنجوا بالبروث ولا بالعظم فانه زاد اخوانكم من الجن واهم مسلم (و) يحرم الاستنجاء (ب) (طعام ولو) كان (لبيمه فان فعل) أي استجمر بمائها الشارع عنه حرمة (لم يجزئه بعد ذلك الا الماء هذا سابع الشروط في المتن كما لو استجمر بماء أو استجمر بماء في مكانه فيسكني الحجر ونحوه بعده (و) كما لو تعدى الخارج موضع العادة فلا يجزئ في المتعدى وحده غير الماء وهذا الثامن في المتن (ويجب الاستنجاء لكل خارج) من سيل ولو نادرا كالدود (الا الظاهر) كلمتي والا اخرج لقوله صلى الله عليه وسلم من استنجى من الريح فليس منا (و) الا (النجس الذي لم يلوث المحل) كالبرص الناشف والحصا

فصل في دخول الخلاء في البلد وهو المكان المعد لقضاء الحاجة ومريد لقضاء حاجة بالصحناء (تقديم اليسرى) دخول الان اليسرى تقدم للاذى واليمينى لما سواه (وقول بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث) لان التسمية بيد ايم التبرك ثم يستعيد وانما قدم التعوذ في القراءة على البسملة لانها من القرآن والاستعاذة من أجل القراءة والخبث الشر والخبائث الشياطين وقيل الخبث الكفر والخبائث الشياطين (واذا خرج) المتخلى (قدم) رجله (اليمينى) لانها أحق بالتقديم الى الاماكن الطيبة (وقال غفرانك) نصب على المفعوليه أي أسألك غفرانك مأخوذ من الغفر وهو الستر (الحمد لله الذي أذهب عني الاذى وعافاني) لما روى أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الاذى وعافاني رواه ابن ماجه (ويكره في حال التخلي) لقضاء الحاجة (استقبال الشمس والقمر) بلا حائل لما فهم من نور الله عز وجل (وهب الريح) بلا حائل خشية أن يرد عليه البول فينجسه (و) يكره (الكلام) في الخلاء ولو لسلام أو رد سلام ويكره الكلام في مواضع المهن المستقذرة كالخلاء والحمام وما أشبه ذلك قوله في الغنية (و) يكره (البول في اثناء) بلا حاجة (و) يكره البول في (شوق) بفتح الشين (و) يكره البول في (نار) لانه يورث السقم (و) يكره البول في (رماد) ذكره في الرعاية (ولا يكره البول قائما) ولو تغير حاجة بشرطين الاول أن يأمن تلويثا الثاني أن يأمن نائظا (و) يحرم استقبال القبلة واستدبارها) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا رواه الشيخان وانما يحرم بشرطين الاول أن يكون (في الصحراء) والثاني أن يكون (بلا حائل ويكنى ارجاء ذيله) والاستتار بداية وجدار وجبل ولو كوخة رحل (و) يحرم (أن يبرل أو يتغوط بطريق مسلول) لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاث البراز في الموارد وقارعه الطريق والظل النافع (و) يحرم أن يبول أو يتغوط (بظل نافع) ومثله مشمس زمن الشتاء ومحدث الناس الا أن يكون حديثهم غيبة أو نعمة (وتحت شجرة عليها غريقتان) ما كول أو لانه يفسدها وتعافها النفس (و) يحرم (أن يبرل أو يتغوط) (بين قبور المسلمين) وعليها (و) يحرم (أن يلبث) في الخلاء (فوق) (قار) (حائته) ولا فرق بين أن يكرن في طلمه أو حمام بحضرة ملك أو جني أو حيوان ولا



## باب السوال

السوال والمسال اسم للعود الذي يتسوك به (يسن) السوال (يعود) لبن (رطب) ينقي القم ولا يجرح  
و (لا يتفتت) في القم ويكره بما يجرحه أو يضره كعود رمان أو يتفتت لانه مضاد لغرض السوال (وهو)  
أي السوال (منون مطلقا) أي في جميع الاوقات (لا بعد الزوال للصائم) رطب أو ياس (فيكره ويسن)  
السوال (له) أي للصائم (قبله) أي قبل الزوال (بعود ياس و يباح) السوال للصائم قبل الزوال (أ) عود  
(رطب ولم نصب السنة من استاك بغير عود) كمن استاك بأصبعه أو خرقة وسواء كانت أصبعه متصلة  
أو منفصلة وسواء كانت خشنة أو لا (ويتأكد) السوال في دشرة مواضع أشار إلى الأول بقوله (عند وضوء)  
لحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسوال مع كل وضوء أي أمر  
أيجاب وأشار للثاني بقوله (وصلاة) قال في المبدع وهو عام في الفرض والنفل حتى صلاة المتيمم وفاقد  
الطهورين وصلاة جنازة والظاهر أنه لا يدخل فيه الطواف وسجدة الشكر والثلاثة اه وأشار للثالث  
بقوله (وقراءة القرآن) تطيبا للقم ثلاثا ذي الملك حين يضع فاه على فيه لتلقف القرآن وأشار للرابع بقوله  
(واتباه من نوم) ليسلا أو نهارا وظاهره ولو لم ينقض الوضوء لتسميتهم له نوما وأشار للخامس بقوله (وتعير  
والجمعة قم) بأكل أو غيره لأن السوال مشروع لتطيب القم وازال القرائحة فتأكد عند تعيره وأشار للسادس  
بقوله (وكذا عند دخول مسجد) حزم به الزركشي وأشار للسابع بقوله (ومنزل) اختاره المجدل لقول عائشة  
رضي الله عنها وعن أبيها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل بيته يندى بالسوال وأشار للثامن بقوله  
(وطالة سكوت) لانه مظنه تغير رائحة القم وأشار للتاسع بقوله (وصفرة اسنان) لازالها والعاشر خلوا المعدة  
من الطعام والسنة أن يكون المسوال في اليسرى ويتدأ بأشق اليمين ويكون عرضا بالنسبة إلى الاسنان  
ومن أعظم فوائده أنه يذكر الشهادة عند الموت ويرضى الرب ويهضم الطعام ويغذي الجائع (ولا بأس  
أن يتسوك بالعود الواحد اثنان فصاعدا) لحديث عائشة رضي الله عنها وعن أبيها

فصل في سن خلق العانة وهو الاستعداد أدوله قومه وازالته بما شاء من تنوير وغيره وتكره كثرة التنوير  
قال الغزالي قيل ان النورة في كل شهر مرة تطفى الحرارة وتنقي البدن وفي نسخة اللون وتزيد في الجماع  
ولم يذكر والاتف قطاهره بقاءه ويتوجه أخذه إذا خش قاله في القروع (و) يسن (تتم الابط) فان  
شق حلقه أو تنور (و) يسن (تقليم الاظفار) لقول النبي صلى الله عليه وسلم الفطرة خمس الختان والاستعداد  
وقص الشارب وتقليم الاظفار وتنق الابط متفق عليه ويسن مخالفا فيبدأ بتقصير اليمنى ثم الوسطى ثم  
الايهام ثم البنصر ثم السبابة ثم ايهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخصر ثم السبابة ثم البنصر صححه في الانصاف  
ودرى من قص اظفاره مخالفا لم يرفى عينه رمدا وفسر الحديث ابن بطه بما ذكر ويستحب غسلها بعده  
ويكون ذلك يوم الجمعة زادا في الاغتاع قبل الصلاة (و) يسن (النظر في المرأة) وقول اللهم كما حسنت خلقي  
فحسن خلقي وحرم وجهي على النار (و) يسن (التطيب بالطيب) فللرجل بما يظهر ريحه ويحفي لونه كالعود  
والمسك والعنبر والمرأة في ينفها عاشرات وفي غيره بما يظهر لونه كالياسمين والورد والحناء (و) يسن  
(الاكتحال كل ليلة) قبل النوم (في كل عين ثلاثا) بأعده مطيب (و) يسن (حف الشارب) قال في النهاية  
احفاء الشوارب أن تبلغ في قصها (و) يسن (اعفاء اللحية) بأن لا يأخذ نهائيا قال في المذهب ما لم يستهجن  
طولها وحرم حلقها ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى (ولا بأس بأخذ ما زاد على القبض منها) هكذا  
نص الامام أحمد (والحنان واجب على الذكر) بأخذ جلدة الحشفة (و) واجب على (الانثى) بأخذ جلدة  
فوق محل الايلاج تشبهه عرف الديك ويستحب أن لا تؤخذ كلها منها وخشيت في فرجها (عند البلوغ) لانه

وين على تقدير المضاف  
به (فهو سن) إشارة إلى  
أنسوقه في الذهن  
وأقامه مقام المكتوب  
المقروء الموحود بالبيان  
(مختصر) أي موجز  
وهو ما قل لفظه وكرمه  
قال على رضي الله عنه  
خير الكلام ما قل ودل ولم  
يقل فيعمل (في الفقه)  
وهو لغة الفهم واصطلاحا  
معرفة الاحكام الشرعية  
الشرعية بالاستدلال بالفعل  
أو بالقوة الشرعية (من مقنع)  
أي من الكتاب المسمى  
بالمقنع تأليف (الامام)  
المقدي به شيخ المذهب  
(الموفق أبي محمد) عبد  
الله بن أحمد بن محمد بن  
قدامة المقدسي تغمده  
الله برحمته وأعاد علينا  
من يركه (على قول  
واحد) وكذلك صنعت في  
شرح فلم أعرض للخلاف  
طلبيا للاختصار (وهو)  
أي ذلك القول الواحد  
الذي يذكره ويحذف  
ما سواه من الاقوال ان  
كانت هو القول (الراجح)  
أي المعتقد (في مذهب)  
امام الاثنية وناصر السنة  
أبي عبد الله (أحمد) بن  
محمد بن حنبل الشيباني  
نسبة لجده شيبان بن  
ذهيل بن ثعلبة والمذهب  
في الاصل أي في اللغة  
الذهاب أو زمانه أو مكانه



ثم أطلق على ما قاله المجتهد  
 بدايا ومات فأنابوه وكذا  
 ما جرى مجرى قوله من  
 فعل أو أعماء أو نحوه  
 (وربما حذف منه  
 مسائل) جمع مسألة من  
 السؤال وهي ما يبرهن  
 عنه في العلم نادرة أي  
 قليلة (الوقوع) لعدم شدة  
 الحاجة إليها (وزدت)  
 على ما قال في المقنع من  
 الفوائد (ما على مثله  
 يعتمد) أي يقول عليه  
 لموافقته الصحيح (اذ  
 المهم قد قصرت) تعليل  
 لاختصاره المقنع والمهم  
 جمع مهمة بنسخ الماء  
 وكسرها يقال هممت  
 بالشيء إذا أردت فيه  
 (والاسباب) جمع سبب  
 وهو ما يتوصل به إلى  
 المقصود (المشبهة) أي  
 الشاغلة (عن نيل) أي  
 ادراك المراد أي المقصود  
 (قد كثرت) لسبق القضاء  
 بأنه لا يأتي عليكم زمان إلا  
 وما بعده ثم منه حتى  
 تلقوا ربكم وهذا المختصر  
 (مع صغره حوى) أي جمع ما يغني عن  
 التطويل (لاشتماله على  
 جل المهمات التي يكثر  
 وقوعها ولو عفاها ومه  
 (ولا حول ولا قوة إلا بالله)  
 أي لا تقول من حال إلى  
 حال ولا قدرة على ذلك إلا  
 بالله وقيل لا حول عين

ليس أهلا للتكليف قبله ما لم يحتج على نفسه فيباح (و) الختان (قبله) أي البلوغ (أفضل) في عاياتها والافضل ل  
 أن يحنن يوم حادي وعشرين فان فات ترك حتى تشتد ويحوى آله في المسحوع في العقيقة

### باب الوضوء

أي هذا باب يذكر فيه فروض الوضوء وشروطه وواجباته (تجب فيه) أي الوضوء (التسمية) وتجب أيضا  
 في الغسل والتيمم وغسل يدي تائم من نوم ليل ناقض لوضوء أي قول سم الله (و) على الوجوب (نسقط سهوا  
 وجهلا) قال شيخنا البلباني كغسل وغيره مما تجب له التسمية (وان ذكرها) أي التسمية (في اثنتائه) أي في  
 اثناء الوضوء والغسل (ابتداء) لأنه أمكنه أن يأتي بها على جميعه فوجب كالأوذ كرها في أوله وعلم منه أنه إذا لم  
 يذكرها حتى فرغ لم تلزمه الإعادة وقال في الاقناع سمى وبنى (وفروضه) أي الوضوء ولو مستحبا (سته)  
 الأول (غسل الوجه ومنه المضمة والاستنشاق) (و) الثاني (غسل اليدين مع المرفقين) (و) الثالث (مسح  
 الرأس كله ومنه الاذنان) (و) الرابع (غسل الرجلين مع السكبين) (و) الخامس (الترتيب) (و) بن الأعضاء  
 المذكورة كما ذكر الله تعالى وأما الترتيب بين اليمنى واليسرى من اليدين والرجلين فلا يجب حتى ابن المنذر  
 الإجماع على ذلك فان نكس وضوءه بأن بدأ بشيء قبل غسل الوجه فلا يحتسب (و) السادس (المواالة)  
 وهي أن لا يؤخر غسل عضو حتى يجف ما قبله يز من معتدل فلو لم تجب لا تجزأ غسل اللحية فقط وانما لم  
 يشترط في الغسل لأن المغسول فيه بمنزلة العضو الواحد (وشروطه) أي الوضوء (عمانية) ولو مستحبا الأول  
 (انقطاع ما وجبه) من حيض ونفاس ونحوهما (و) الثاني (النية) لخبرنا الأعمال بالنيات أي لا عمل  
 جائز إلا بالنية فان قيل الاسلام عبادة ولا يقتصر إلى نية فقال أبو البقاء ليس بعبادة لصدوره من الكافر سلمنا  
 لكن للضرورة وأما النية فلقطع التسلسل (و) الثالث (السلام) (و) الرابع (العقل) (و) الخامس (التمييز)  
 لأن سن التمييز أدنى سن يعتبر قصد الصغير فيه شرعا (و) السادس (الماء الطهور المباح) (و) السابع (إزالة  
 ما يمنع وصوله) أي الماء الطهور المباح من شمع أو عجين ونحوهما (و) الثامن (الاستنجاء أو الاستجمار)  
 (فصل في النية هنا) في الوضوء (قصد رفع الحدث) بذلك الوضوء (أو قصد) استباحة (ما) أي فعل (تجب  
 له الطهارة ك) استباحة (صلاة) (أو طواف) (أو مس) (مس مصدق) وتعين نية الاستباحة  
 لمن حدثه دائم كمن استباحه ومن به سلس بول ونحو ذلك ويرتفع حدثه ولا يحتاج إلى تعيين نية الفرض (أو  
 قصد ما) أي قول أو فعل (تسن له) الطهارة كان ينوي الوضوء (كقراءة ذكر أو أذان ونوم ورفع شك  
 وغضب) لأنه من الشيطان والشيطان من النار والماء يطفى النار (وكلام محرم) كغيبه ونحوها (وجلس  
 بمسجد أو درس علم) قدمه في الرعاية (وأكل) وزبارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (فغنى نوى شيئا من ذلك  
 ارتفع حدثه) أما إذا نوى التجديد المستنون بان صلى بالاول ناسيا حدثه فانه يرتفع حدثه فلو لم يصل بالاول أو  
 كان ذا كراهته لم يرتفع (ولا يضر سبق لسانه بغير ما نوى) كقول أو أذان أو نيت أصلي الطهر فقال  
 نويت صيام غد (ولا) يضر (شك في النية أو في فرض بعد فراغ كل عبادة) من العبادات سواء كانت  
 صلاة أو صياما أو غيرهما (وان شئت فيها) أي في النية (في الاثناء استأنف) لأن الأصل أنه لم يأت بها كالأ  
 شئت في غسل عضو أو مسح رأسه في الإثناء

(فصل في صفة الوضوء) الكامل (وهي أن ينوي) الوضوء للصلاة ونحوها أو ينوي رفع الحدث (ثم  
 يسمي) أي يقول بسم الله لا يكفي غيرها وكذا كل موضع وجبت فيه ظاهر ترتيبه ثم انه لو قدم  
 التسمية على النية لم يصح وضوءه أفاده شيخنا البلباني (ويغسل كفيه ثلاثا ثم يضمض) ثلاثا (ويستنشق)  
 ثلاثا (وان شاء من غرفة وهو أفضل وان شاء من ثلاث وان شاء من ست) (ثم يغسل وجهه) ثلاثا (من  
 منابت شعر الرأس المعتاد) غالبا فلا عبادة بالافرع بالقاء وهو الذي ثبت شعره في بعض جهته ولا بالاجل



الله ولا قوة على طاعة  
الله الا بتوفيق الله والمعنى  
الاول اجمع واشمل  
(وهو حسبنا) أى كافينا  
(ونعم الوكيل) جل جلاله  
أى المفضوض اليه تدبير  
خلقه والقائم بحالهم  
أو الحافظ ونعم الوكيل  
أمام عطوف على وهو  
حسبنا والمخصوص مخدوف  
أو على حسبنا والمخصوص  
هو الضمير المتقدم

## كتاب

هو من المصادر السبالة أى  
التي توجد شيأ فشيأ يقال  
كتب كتابا وكتبا وكتابة  
ويسمى المكتوب به  
محازا ومعناه لغة الجمع  
من تكتب بنو فلان  
إذا اجتمعوا ومنه قيل  
لجماعة الخيل كنية  
والكتابة بالقلم لاجتماع  
الكلمات والحروف  
والمراد به هنا المكتوب  
أى هذا مكتوب جامع  
لمسائل (الطهارة) مما  
يوجبها وينتظر به ونحو  
ذلك بدأ بها لأنها مفتاح  
الصلوة التي هي أكد  
أركان الاسلام بعد  
الشهادتين ومعناها لغة  
النظافة والنزاهة عن  
الاقذار مصدر طهر طهر  
بضم الهاء فيهما وأما طهر  
بفتح الهاء فصدره طهر  
يتكلم حكما وفي الاصطلاح

الذي انحسر شعره عن مقدم رأسه مع من انحدر من اللحيين والذقن طولا ومن الاذن الى الاذن عرضا  
(ولا يجزئ غسل ظاهر شعر اللحية الا أن لا يصف البشرة) فانه يجزئ غسل ظاهره وحكم عنقه وشارب  
وحاجب ولحية امرأة وخشى اذا كانت كثيفة أو خفيفة حكم اللحية (ثم يغسل يديه مع مرفقيه) وأصبع  
زائدة ويد أصلا يجعل فرض أو بغيره ولم تميز (ولا يضر وسخ يسير تحت ظفرو ونحوه) كالوسخ داخل  
أنفه يشق التحرز منه أولا قال في حاشية المنتهى قلت ومثله ما يعلق بأصول الشعر من قل ونحوه وما يكون  
بشقوق الرجل من الوسخ والحق به الشخ كل يسير منع حيث كان من البدن كدم وعجين ونحوهما  
واختاره (ثم) اذا غسل يديه (بمسح جميع ظاهر رأسه) بالماء فلو مسح من له شعر البشرة لم يجزه كالماء غسل  
باطن اللحية ولو لحق البعض قتل عليه شعر ما لم يحلق أجزاء المسح عليه (من حد الوجه الى ما يسمى قفا  
والبياض فوق الاذنين منه) يمر يديه من مقدمه الى قفا ثم يرد يدهما الى الموضع الذي بدأ منه (ويدخل  
سبائيه في صماخ أذنيه ويمسح بإبهاميه ظاهرهما) وهذه هي الصفة المستنونة وكيف مسح كفى (ثم)  
بعد مسح رأسه وأذنيه (يغسل رجليه مع كعبيه وهما العظمان الثانتان) للذان في أسفل الساق من جانبي  
القدم ويغسل الاقطع من مفصل مرفق وكعب وطرف عضد وساق

فصل \* وسنته أى الرضوخ (ثمان عشرة) سنة الاول (استقبال القبلة) الثاني (السواك) عند  
المضمضة (و) الثالث (غسل الكفين ثلاثا) لغير قائم من نوم ليل ناقض لوضوءه وتقدم (و) الرابع (البداية  
قبل غسل الوجه بالمضمضة) بعده (الاستنشاق) الخامس (المبالغة فيهما) أى في المضمضة والاستنشاق  
(لغير الصائم) السادس (المبالغة في سائر الاعضاء مطلقا) لصائم وغيره وهى ذلك ما يندرج عنه الماء  
وعركه به (و) السابع (الزيادة في ماء الوجه) لا سار به ودواخله وخوارجه وشعره قاله أحمد (و)  
الثامن (تخليل اللحية الكثيفة) عند غسلها وان شاء اذا مسح رأسه نصا (و) التاسع (تخليل الاصابع)  
من اليدين والرجلين فيخلل أصابع رجليه بخنصره اليسرى من باطن رجليه فيبدأ بخنصر يمينه الى إبهامها  
ويسرى يدا من إبهامها الى خنصرها ليحصل التيامن في التخليل وتخليل أصابع يديه احداهما بالآخرى  
(و) العاشر (أخذ ماء جديد للاذنين) بعد مسح رأس (و) الحادى عشر (تقديم اليمنى على اليسرى)  
حتى للقائم من نوم الليل وبين الاذنين (و) الثاني عشر (مجاورة محل الفرض) في الاعضاء الاربعة (و)  
الثالث عشر (الفيلة الثانية والثالثة) قال القاضى وغيره الاولى فريضة والثانية فضيلة والثالثة سنة  
قال في المستوعب واذا قيل لك أى موضع تقدم فيه الفضيلة على السنة قل هذا (و) الرابع عشر (استصحاب  
ذكر النية الى آخر الوضوء) بقلبه بأن يكون مستحضرا لها في جميع الطهارة لتكون أفعاله كلها  
مقترنة بالنية (و) الخامس عشر (الايان بها) أى النية (عند غسل الكفين) فان غسلهما بغير نية  
فكمن لم يغسلهما (و) السادس عشر (النطق بها) أى النية (مرا) إوافق اللسان القلب (و) السابع عشر  
(قول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) وأشهد أن محمدا عبده ورسوله مع رفع بصره الى السماء بعد  
فراغه لما روى عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما منكم من أحد يتوضأ  
فيبلغ الوضوء أو يسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله  
الا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء رواه مسلم وفي رواية فاحسن الوضوء ثم رفع نظره الى  
السماء وساق الحديث (و) الثامن عشر (أن يتولى وضوءه بنفسه من غير معاونة) وتباح المعاونة وتشفيف  
أعضائه وتركها أفضل

## باب مسح الخفين

وما في معناهما كالجزموقين والجوربين وهو رخصة (يجوز شروط سبعة) أشار للاول بقوله (لبسهما)



مأذكرة بقوله (وهي)

ارتفاع الحدث (أي زوال الوصف القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها) (وما في معنى) أي معنى ارتفاع الحدث كالحاصل بغسل الميت والوضوء والغسل المستعجلين وما زاد على المرة الأولى في الوضوء ونحوه وغسل يدي القائم من نوم ليسل ونحو ذلك أو بالتيمم عن وضوء أو غسل (وزوال الخبث) أي النجاسة أو حكمها بالاستجمار أو بالتيمم في الجملة على ما يأتي في بابها فالطهارة ما ينشأ عن التطهير بما أطلقت على الفعل كالوضوء والغسل (المياه) باعتبار ما تنوع إليه في الشرع (ثلاثة) أحدها (طهور) أي مطهر قال ثعلب طهور فتح الطاء الطاهر في ذاته المطهر لغيره انتهى قال تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به (لا يرفع الحدث) غيره والحدث ليس نجاسة بل معنى يقوم بالبدن يمنع الصلاة ونحوها والطاهر ضد الحدث والنجس (ولا يزيل النجس الطارئ) على محل طاهر فهو النجاسة المحكبة (غيره) أي غير الماء الطاهر ونحوه

أي لبس زوجي الخلف (بعد كل الطهارة) فلما دخل الجنى في الخلف بعد غسلها وقبل غسل اليسرى ثم غسل اليسرى وأدخلها فيه وأراد المسح لزمه نزع اليمنى ولبسها قبل الحدث (بالماء) فلما لبسها على طهارة تيمم لم يصح المسح وأشار الثاني بقوله (وسترهما محل الفرض ولو) كان الستر محل الفرض (بربطهما) كذا زبول الذي له ساق وعري وأشار الثالث بقوله (وامكان المشي بهما عرفا) لا كونه يمنع تقوذا للماء ولا كونه معتادا فيصح على الخلف من البلود واللبود والخشب والحديد والزجاج الذي لا يصف البشرة ونحو ذلك حيث أمكن المشي فيه وأشار الرابع بقوله (وثبوتهما بنفسهما) أو بتعلين إلى خلهما لا بربطهما أو شد هما وأشار الخامس بقوله (واباحتهما) سواء كانت هناك ضرورة تدعو إلى لبسه كخوف سقوط أمه أو غيره من شدة البرد أو لم تكن فلا يصح على منسوب ولا لرجل على حرير بخلاف المرأة وأشار السادس بقوله (وطهارة عينهما) ولو اضرورة وتيمم مع الضرورة والمستور بالنجس ويعيد ما صلى به فإن كان النجس خفائهم مع خوف نزع الغسل الرجلين وإن كان عمامة تيمم مع خوف نزعهما المسح الرأس وإن كان جبيرة تيمم مع خوف نزعها لغسل ذلك العضو المشدود وأشار السابع بقوله (وعدم وصفهما البشرة) لصفاته كالزجاج الرقيق أو خفته كالخشب الذي يصف القدم (فيمسح المقيم والعاصي بسفره من الحدث بعد اللبس يوما وليلة) أي من ابتداء حدثه فلم يضي من الحدث يوم وليلة لم يمسح أو ثلاثا إن كان مسافرا ولم يمسح أنة ضمت المدة (و) (مسح) (المسافر) سفر قصر لم يصح به (ثلاثة أيام) لياليهن فلو مسح في السبحة ثم أقام قبل مضي يوم وليلة (أو في الحضر ثم سافر) قبل مضي يوم وليلة (أو شئت في ابتداء المسح) بأن شئت هل ابتدأ المسح بعد أن شرع في السفر أو قبل أن يشرع فيه فالحكم في هذه المسئلة أنه (لم يزد على مسح مقيم) لأن المسح عبادة يختلف حكمها بالسفر والحضر فلا بد من تحقق وجود جميعها بالسفر حتى يحكم عليها بحكم السفر (ويجب مسح أكثر على الخلف) ونحوه وسن أن يكون أصابع يده مبتدئا من أصابع رجليه إلى ساقه (ولا يجزئ مسح أسفله) أي الخلف (وعقبه ولا يسن) مسحهما مع الخلف (ومنى) (حصل) شئ مما يوجب الغسل (من جاع أو غيره) أو ظهر بعض محل الفرض) أو خرج قدم أو بعضه إلى ساق خفه (أو أنة ضمت المدة) وهي اليوم والليلة للامة يوم والثلاثة للمسافر (طل الوضوء) وبطلت الصلاة

فصل في وصاحب الجبيرة وهي أخشاب أو نحوها ترط على الكسر أو نحوها سميت بذلك تفاؤلا (ان وضعها على طهارة ولم تتجاوز محل الطهارة غسل الصحيح ومسح عليها بالماء وأجرا) من غير تيمم كمسح الخلف بل أولى للضرورة (والا) بأن وضعها على غير طهارة وخاف الضرر بنزعها (وجب مع الغسل) أي غسل الصحيح (أن يقيم لها) لأنه موضع يخاف الضرر باستعمال الماء فيه فجاز التيمم له بخرج غير مشدود (ولا مسح) مع تيمم (مالم توضع) أي الجبيرة (على طهارة وتتجاوز محل فيغسل ويمسح وتيمم لها) في فائدة في العلم أن الجبيرة تخالف الخلف في مسائل عديدة منها عدم التوقيت بعدة ومنها وجوب المسح على جميعها ومنها دخولها في الطهارة الكبرى ومنها أن شدتها مخصوص بحال الضرورة ومنها أن المسح عليها عزمة ومنها أنه لا يشترط سترها محل الفرض ومنها أنه يمين مسحها به على ذلك في الانصاف

### باب نواقض الوضوء

جمع ناقضة وهي مفسداته أو أفعالها (ثم إنه أحدها الخارج من السيلين قليلا كان أو شبرا طاهرا) كوله بلادهم (أو نجسا) كالبول وغيره ولو ربحا من قبل نادرا كن الخارج كالدود أو معتادا كالبول (الثاني) من الثمانية (خروج النجاسة من بقية البدن) وفيها تفصيل (فإن كن الخارج بولا أو غائطا ض مطلقا) أي سواء كان قليلا أو كثيرا من تحت المعدة أو من فوقها وسواء كان السيلان مفتوحين أو مسدودين لكن لو انسد الخرج وانفتح غيره فاحكام الخرج باقية (وإن كان) الخارج (غيرهما) أي غير البول والغائط (كالدود والقيء



نقض ان تعش في نفس كل أحد بحسبه (لان اعتبار حال الانسان بما يستفحشه غيره حرج فيكون منقيا  
 (الثالث) من الثمانية (زوال العقل) كحدوث جنون أو برسام كثيرا كان أو قليلا (أو تغطيته) بسكر أو  
 (بأغشاء أو نوم) وهو غشية ثقيلة تقع على القلب تمنع المعرفة بالاشياء الا نوم النبي صلى الله عليه وسلم (ما لم يكن  
 النوم يسيرا عرفا من جالس وقائم) فان شئت في كثرة نومه لم يلفظ بالشك وينقض اليسير من راحة وساجد  
 ومضطجع ومستند ومسكى ومحتجب قال شيخنا البلباني رحمه الله تعالى وماش (الرابع) من الثمانية (مسه)  
 أي الماس (بيده) ولو زائدة (لاظفره) فلا ينقض المس به لانه في حكم المنفصل فينقض اللمس بحرف الكف  
 وظهره وبطنه (فرج الا آدمي) سواء كان ذكر أو قبل امرأة وهو فرجها الذي بين اسكنتها وسواء  
 كان صغيرا أو كبيرا (الموصل) فلا ينقض المنفصل لذهاب الحرمة بالقطع ويشترط أن يكون الفرع أصليا  
 فلا تنقض بمس أحد فرجى خشي مشكل إلا أن يمس الرجل ذكره بشهوة أو تمس المرأة فرجها بها (بلا حائل)  
 فان مسه من وراء حائل لم ينقض لانه من الحائل (أو من حلقة دبره) أي الا آدمي (لا) ينقض (مس)  
 الحصبتي (ولا) ينقض (مس محل الفرع البائن) لذهاب الاسم وينقض مس الذكركر بفرج غيره ذكر فيقض  
 مس الذكر بقبل أتي أو دبر مطلقا بلا حائل لانه أفعش من مسه باليد ولا ينقض مس ذكر بذكر ولا قبل  
 بقبل أو دبر وعكسه (الحامس) من الثمانية (لمس بشرة الذكرا لشي أو لآتي الذكرا لشهوة) لقوله تعالى  
 أو لامستم النساء وأما كون اللبس لا ينقض الا اذا كان لشهوة فجميع بين الآية والاخبار (من غير حائل)  
 ولو كان الملموس ميتا كما يجب الفصل بوطء الميت (أو) كان الملموس (عجوزا) حرم به في المستوعب  
 والمعنى والكافي وغيرهم (أو) كان الملموس (محرمالا) نقض (لمس من دون سبع) ولا المرأة الطفل ومن  
 ولد فهو طفل أو طفلة الى سن التمييز وهو تمام السبع سنين ولا نقض بلمس امرأة امرأة قاله في شرح المنتهى  
 (ولا) نقض (لمس سن وظفر وشعر ولا ينقض المس بذلك) أي بالسن والشعر والظفر لانه في حكم المنفصل  
 واذا لم ينقض مس أتي استحب لوضوء نص عليه الامام أحمد ذكره في الفروع (ولا ينقض وضوء الممسوس  
 فرجه أو الملموس بدنه ولو وجد شهوة) أما الممسوس فرجه فقال في الانصاف لا ينقض وضوءه ذكر اكان  
 أو أتي رواية واحدة وأما الملموس لشهوة فصحيح الجسد والا زجج في النهاية وابن هبيرة وغيرهم عدم  
 النقض وقوله والذي قبله في المنتهى ولا نقض بالتشاور ذكر عن فكر وتكرار نظر (السادس) من الثمانية  
 (غسل الميت) مسلما كان أو كافرا صغيرا أو كبيرا ذكر أو أتي وهو من المفردات (أو) غسل (بعضه) أي  
 بعض الميت ولو في قيس ومفهومة انه لو غسل يد السارق بعد قطعها لا ينقض وضوءه لانه بعض حي ولا ان  
 يعمه صرح بالثانية في الافناع والمنتهى (والعاسل هو من يقاب الميت ويباشره لا من يصب الماء) ونحوه  
 (السابع) من الثمانية (أكل لحم الابل) سواء علمه أو جهله وسواء كان عالم الحديث الوارد في ذلك أو لا (ولو)  
 أكله (يا أو مطبوخا) تعيدا (فلا نقض بقبضه أجزائها ككبد وقلب وطحال وكرش وشحم وكليته) بضم  
 الكاف (ولسان وراس وسانم وكوارع وصران وعرق ولحم ولا يحنث ب) أكل (ذلك من حلف لا يا كل لحما)  
 لانه لا يسمى لحما وينفرد عنه باسمه وصفته ولو أمر وليه بشراء لحم فاشترى شيئا من ذلك لم يكن ممثلا ولا  
 يفسد الشراء فان كان الخائف أراد اجتناب لدسم أو اقصاص السبب حث لما فيه من الدسم (الثامن) من  
 التواقض (الردة) عن الاسلام أعادها الله منها قال القاضي لامع لجعلها من المواقض مع وجوب الطهارة  
 الكبرى يعي ادعاد الى الاسلام وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى به فائدة يظهر بها ادعاد الى الاسلام  
 فانما نوجب عليه الوضوء والعسل فان نواه بالعسل أجزاه وان قل لم ينقض وضوءه لم يجب عليه الا العسل  
 ومسكى ابن حمدان وبها بان لوضوء لا يجب بالاسلام (وتك أوجب العسل أوجب لوضوء غير المرت) فانه  
 يوجب العسل ولا يوجب لوضوء ولا يصح باراله شعرو تشط جلدته ونحوهما هذه المواقض المشتركة بين  
 المسامح وسيرة وأما المحصوصه كطهارة طهارة مسح على الخفين ونحوها فمراع مسدته وحل حاله ونقض

على خلقه) أي صفته  
 التي خلق عليها اما حقيقة  
 بان يبقى على ما وجد عليه  
 من برودة أو حرارة أو  
 ملوحة ونحوها أو حكما  
 كالتمغير بمكث أو طهال  
 ونحوه مما يأتي ذكره  
 (فان تعيد بغير محارج)  
 أي مخالط (كقطع كافور)  
 وعود قاري (ودهن)  
 طاهر على اختلاف أنواعه  
 قال في الشرح وفي معناه  
 ما تغير بالطران والزفت  
 والشمع لان فيه دهنية  
 يتغير بها الماء أو بغيره  
 (مائي) لا معدني فيسلبه  
 الطهورية (أو سخن  
 بنجس كره) مطلقا ان لم  
 يحتاج اليه سواء ظن وصولها  
 اليه أو كان الحائل حصينا  
 أو لا ولو بعد أن يرد لانه  
 لا يسلم غالباً من صعود  
 أجزاء لطيفة اليه وكذا  
 ما سخن بمغصوب وماء يثر  
 بمقبرة وبقلا وشوكها  
 واستعمال ماء زمزم في  
 ازالة الخبث لا وضوء وغسل  
 (وان تغير بمكثه) أي  
 بطول اقامته في مقبره  
 وهو لا تجزئ لم يكره لانه  
 عليه الصلاة والسلام  
 توضأ بماء آجس وحكي  
 ابن المذرا جاع من يحفظ  
 قوله من أهل العلم سوى  
 ابن سيرين وأرباب أي  
 طاهر (يشي صون المسامح



محمدة من ثابت فيه وورث  
شجر (وسمى وما تلقى به  
الريح أو السيول من تب  
ونحوه وطعلب فان وضع  
قصدا وتغير به الماء عن  
مما رجة سلبه الطهورية  
أو تغير (بمجاورة ميتة)  
أي رجع ميتة إلى جانبها فلا  
يكراه قال في المبدع غير  
خلاف تعلمه (أو سجن  
بالشمس أو بطاهر) مباح  
ولم يشتد حرمه (لم يكراه) لان  
الصحابة دخلوا الحمام  
ورخصوا فيه ذكره في  
المبدع ومن كراه الحمام  
فعلة الكراهة خوف  
مشاهدة العورة أو قصد  
التعميد دخوله لا كون الماء  
مستغنا فان اشتد حرمه أو  
برده كره لمنعه كمال  
الطهارة (وان استعمل)  
قليل (في طهارة مستحبة  
كتجديد وضوء وغسل  
جمعة) أو عيّد ونحوه  
(وغسلة ثانية وثالثة) في  
وضوء أو غسل (كره)  
للخلاف في سلبه الطهورية  
فان لم تكن الطهارة  
مشروعة كالتبرّد لم يكراه  
(وان بلغ) الماء رقتين  
شبه قلة وهي اسم لكل  
ما ارتفع وعلا والمراد هنا  
الجرة الكبيرة من قلال  
هجر وهي قرية كانت  
قرب المدينة (وهو  
الكثير) اصطلاحا (وهما)  
أما القلتان (خمس جارية

طهارة المستحاضة ونحوها بخروج الوقت قد كور في أبوابه  
فصل \* من يقن الطهارة وشك في الحدث أو يقن الحدث وشك في الطهارة عمل بما يقن وهو الطهارة في  
الأولى والحدث في الثانية لحديث عبد الله بن زيد قال شكنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يحجل إليه أنه يجد  
الشيء في الصلاة فقال صلى الله عليه وسلم لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا متفق عليه ولو عارضه ظن  
(ويحرم على الحدث) حدثا أصغرا أو أكبر (الصلاة) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله تعالى صلاة بغير  
طهور ولا صدقة من غلول رواه الجماعة إلا البخاري والصلاة شاملة للفرض والتفعل والسجود والمجرد  
كسجود التلاوة والشكر والقيام والمجرد كصلاة الجنائز ولا يكفر من صلى محدثا (و) يحرم عليه أيضا  
(الطواف) ولو نفل لان الطهارة شرط فيه (و) يحرم عليه أيضا (مس المصحف) لقوله تعالى لا تمسه إلا  
المطهرون وهو خبر معناه النهي وبعضه وحواشيه (بشرته بلا حائل) ولو غير يد حتى الورق الأبيض  
المتصل به ولو كان الماس صغيرا لا بطهارة كاملة ولو تيمم ما سواه من صغير لو حافيه قرآن فلا يحرم منه للوح  
من الحبل الخالي من الكتابة ولا يجوز تمكين الصغير من الحبل المكتوب فيه أمامه بحائل فلا يفسد كتبه  
بكمه أو صوره وحله به لاقه وفي كبر ولا يحرم من التفسير ومنسوخ التلاوة وان بقي كنهه ومن المأثور  
عن الله تعالى كالأحاديث القدسية والتوراة والإنجيل (ويزيد من عليه غسل) على من هو محدث حدثا  
أصغرا (ب) شئين (قراءة القرآن) أي قراءة آية فصاعدا رواية كراهة ذلك عن عمر وعلي رضي الله عنهما  
لا بعض آية ولو كره ما لم يتجمل على قراءة تحرم عليه ولو تيمم به والذكر وقراءة لا تجزئ في الصلاة  
لا سراها وله قول ما وافق قرآنا ولم يقصده كالبسمة والتحميد وآية لاسترجاع وآية الركوب (واللبث في  
المسجد بلا وضوء) ولو مضى على عيّد قال الشيخ وخيئذ في جواز أن ينام فيه حيث ينام غيره وان كان النوم  
الكثير ينقض الوضوء فلو تضرع لوضوء واحتج إليه جاز من غير تيمم نصا واللبث بالتيمم أولى ويجمع للثبته  
فيه لغسل إذا تضرع لوضوء عليه

#### باب ما يوجب الغسل

بالضم الاغتسل والماء يغتسل به وبالفتح مصدر غسل (وهو) أي موجب ربعة (أشياء) أحدها انتقال  
(المني) يعني أن الغسل يجب بمجرد إحساس الرجل بانتقال المني من صلبه والمرأة بانتقاله عن ثرائها وهي  
عظام الصدر (فلو أحس بانتقاله فغسله فخرج وجب) عليه (الغسل) تكروجه ويثبت به حكم بلوغ وفطر  
وغيرهما (فلو اغتسل له) أي لا انتقال ثم خرج بعده أي بعد الغسل (بلاذة لم بعد الغسل) كما لو خرج دفعه  
واحدة لانه خارج بلا شهوة أشبه الخارج ببرد وبه عدل أجدر رضي الله تعالى عنه (الثاني) من موجبات  
الغسل (خروجه) أي المني (من مخرجه) المعتاد فلو خرج من غير مخرجه لم يجب غسل (ولو دما) أي أجز  
لقصور الشهوة عن قصره (وبشرط) لوجوب الغسل بخروجه (أن يكون ببلذة مالم يكن) الخارج منه المني  
(بأنما ونحوه) كعمى عليه ويلزم من وجود اللذة أن يكون دفقا فلهذا استغنى عن ذكره (الثالث) من  
موجبات الغسل (تعييب الحشفة كلها) أي حشفة الذكر وهي ماتحت الجلد المطوعة من الذكر في  
الختان بشرط كونها أصلية (أو) تعيب (قد رها من مقطر عها) ويترب على تعيب الحشفة أحكام منها  
تحريم الصلاة والطواف وسجود الشكر والتلاوة ومس المصحف وقراءة القرآن وأما في المسجد إلا  
بوضوء وفساد الصلاة وعلى معيها في الحيض أو في النفاس لكفارة ويطلق الاعتكاف ويفسد الحج  
والعمرة وتحويل الميتة وتغير المسمى أو مهر مثل ويوجب لعدة والاستبراء والجلد ولعريب والرجم  
ولحق الولد وإزالة الإجماع عن الكبيرة وتحصين الزوجين والغنيمة في الإيلاء وتحريم بنت الزوجة واحضار الماء  
للغسل وفساد الصوم الواجب والطوع وبقطع التتابع في النذر المتتابع نهارا وفي الطهارة مطلقا للمظاهر



رطل) بكسر الراء وقسما  
(عراقي تنريبا) فلا يضر  
نقص سيرة رطل ورطلين  
وأربع مائة وستة  
وأربعون رطلا وثلاثة  
أسباع رطل مصري  
ومائة وسبعة وسبع رطل  
دمشقي وتسعة وثمانون  
وسبع رطل حلي وثمانون  
رطلا وسبعان ونصف  
سبع رطل قدسي (٥)  
وما وافقه فالرطل العراقي  
تسعون مثقالا وسبع  
القدسي وثمان سبعة وسبع  
الحلي وربع سبعة وسبع  
الدمشقي ونصف سبعة  
ونصف المصري  
وربعه وسبعة (فخالطه  
نجاسة) قليلة أو كثيرة  
(غير بول آدمي أو عذرة  
الماءة) أو الجامدة إذا  
ذابت (فلم تغيره) فظهور  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
إذا بلغ الماء قلتين لم نجسه  
شيء وفي رواية لم يحمل  
الخبث رواه أحمد وغيره  
قال الحافظكم على شرط  
الشيخين وصححه الطحاوي  
وحديثان الماء ظهور  
لا ينجسه شيء وحديث  
الماء لا ينجسه شيء إلا  
ما غلب على ريحه وطعمه  
وفونه يميلان على المقيد  
السابق وإنما خصت  
القلتان بضلال هجر  
لوروده في بعض القضا  
أبطلها بطلانها كانت

منها ويوجب الكفارة في الصوم والكفارة على الحائض على عدم لوطه والمقربة في نكاح المتعة ودفع  
العنت وتخصيص به الرجعة للحرة والعبد والمبعض وسقوط خيار المعتقة تحت عبده وتغيبها الذي يوجب الغسل  
يشترط أن يكون (بلا حائل) لا تنفاد التقاء الختانين مع الحائل لأن الحائل هو الملاقي لختان كل من المغيب  
والمغيب فيه (في فرج) أصلي فلا يغسل بتغيب حشفة أصلية في قبل حشوي مشكل (ولو) كان الفرج  
الأصلي (ذرا) لوجود الفرج الأصلي ولو (لميت) لأنه إيلاج في فرج (أو) كان (لبهجة أو طير) لأنه  
إيلاج في فرج أشبه الآدمية (لكن لا يوجب الغسل الأعلى ابن عشر وبنت تسع) فيلزم الغسل من ذكر إذا  
أراد ما يتوقف على غسل أو وضوء كصلاة وطواف ومس مصحف ولا يلزمه الوضوء إذا أراد اللبث في  
المسجد وإن مات شهيد قبل غسله (الرابع) من موجبات الغسل (إسلام الكافر ولو مرتدا) أو مجزا  
سواء وجد في كفره ما يوجب أو لا وسواء اغتسل قبل إسلامه أولا (الخامس) من موجبات الغسل (خروج  
دم الحيض) وانقطاعه شرط لصحة الغسل له (السادس) من موجبات الغسل (خروج دم النفاس) فلا  
يجب بولادة عرت عنه كالألق علقه (السابع) من موجبات الغسل (الموت تعبدا) لأنه لو كان عن حدث  
لم يرتفع لبقائه سببه كالحائض ولو كان عن نجس لم يظهر مع بقاء سبب التعجيل وهو الموت ويستثنى من ذلك  
الشهيد والمقتول ظلمها

فصل في شروط صحة (الغسل سبعة) الأول (انقطاع ما يوجب) كفرا غ جماع وانقطاع حيض (و)  
الثاني (النية) للخبير السابق (و) الثالث (الإسلام) (و) الرابع (العقل) (و) الخامس (التمييز) (و) السادس (الماء  
الطهور المباح) (و) السابع (إزالة ما يمنع وصوله) ولا يشترط إزالة النجاسة التي لا تمنع وصول الماء (وواجبه)  
واحد وهو (التسمية وتسقط سهرا) وجهلا ولو وضوء (وفرغه) واحد وهو (أن يعم بالماء جميع بدنه وداخل  
فه وأفعه) كوضوء لانهما في حكم الظاهر (حتى ما يظهر من فرج المرأة عند القعود) على رجلها (ل) فضاء  
(حاجتها) لانه في حكم الظاهر لا ما أمكن من داخله ولا غسل داخل عين ويجب غسل ما تحت خاتم ونحوه  
(وحشي باطن شعرها) أي المرأة وكذلك الرجل مسترسلا كان أو غيره (ويجب تفضله) أي الشعر (في الحيض  
والنفاس لا الجنابة) أي لا يجب تفضله للجنابة إن روت أصوله وحشي حشفة ألقف مفتوحة (ويكفي الثابت)  
أي ظن المغتسل (في الأسباغ) أي في وصول الماء إلى البشرة (وسننه) أي الغسل (لوضوء قبله) وصفته  
كل وضوء المفرد عن الغسل (وإزالة ملوثة من أذى) أي لطخة من شيء أو غيره بفرجه أو غيره (وأفراغه)  
أي المغتسل (الماء على رأسه ثلاثا) بحيثى الماء عليه ثلاث خبات (و) أفراغه الماء (على بقية جسده)  
بإفاضة الماء عليه (ثلاثا) لما روت عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من  
الجنابة غسل يديه ثلاثا وتوضأ وضوء للصلاة ثم يخلل شعره بيديه حتى إذا ظن أنه قد روى بشرته أفاض  
الماء عليه ثلاث مرات ثم غسل ساقيه (والتيامن) بأن يغسل شقه الأيمن قبل شقه  
اليسار (والموالة) وهي أن لا يؤخر غسل بعض جسده حتى يجف ما غسله (وأمرار اليد على الجسد)  
لأنه أتى به يتيقن وصول الماء إلى معابنه وجميع بدنه ويخرج من الخلاف قال في الشرح يستحب أمرار  
يده على جسده في الغسل ولو وضوء ولا يجب إذا تيقن أو غلب على ظنه وصول الماء إلى جميع جسده  
(وأعادة غسل رجله بمكان آخر) ولو في حمام ونحوه مما لا طين فيه وإن أخر غسل قدميه في وضوئه  
فغسلهما آخر غسله فلا بأس (ومن نوى غسلا مسنونا) كغسل الجمعة والعسدين أجزاء من الغسل  
الواجب بجنابة أو غيرها إن كان ناسيا للحدث الذي أوجبه ذكره في الوجيز وهو مقتضى قولهم أو نوى  
التجديد ناسيا لحدثه خصوصا وقد جاءوا تلك أصلا لهذه فتناسوا عليها كذا في شرح الاقناع (أو) نوى  
غسلا (واجبا) أجزاء من الآخر أي عن المسنون بطريق الأولى وإن نواها محصلا والمستحب أي  
يعتدل للواجب غسلا ثم للمسنون آخر (وإن نوى) أي المغتسل بغسله (رفع الحدثين) الأكبر والأصغر



أجزأ عنهما ولم يلزمه ترتيب ولا موالاة لأن الله تعالى أمر الجنب بالنظهير ولم يأمره معه بوضوء ولا تنهما  
عبادتان فقد اختلفا في الفعل كالعمرة في الحج قال في شرح الاقناع وظاهره كاشر والمبدع وغيرهما  
بسقط مسح الرأس اكتفاء عنه بغسله وإن لم يمر يده (أو) نوى رفع (الحدث وأطلق) فلم يقيد به إلا كبر ولا  
بالاصغر أجزأ عنهما الشمرل الحدث لهما (أو) نوى بغسله (أمر الأياد بالوضوء وغسل) كمس مصدع  
وطواف (أجزأ) هذا الغسل (عنهما) أي عن الطهارتين منفردتين ويسقط الترتيب والموالاة فلو اغتسل  
الأعضاء الوضوء لم يجب الترتيب في غسلها لأن حكم الجنابة باق وإن نوى قراءة القرآن ارتفع الاكبر فقط  
(ويسن) للمتوضي (الوضوء بمدة) أي برنة مد من الماء (وهو رطل وثلاث العراقي) وزنة المد بالدرهم مائة  
وأحد وسبعون درهما إسلاميا وثلاثة أسباع درهم (وأوقيتان وأربعة أسباع أوقية بالقدسي) وثلاث  
أواق وثلاثة أسباع أوقية دمشية (و) سن (الاغتسال بصاع وهو) أي الصاع (خمس أراطل وثلاث رطل  
بالعراقي) ثقله الجماعة عن أحد وفاقا للمالك والشافعي (وعشر أواق وسبعان بالقدسي) وزنة الصاع بالدرهم  
الإسلامية ستان وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم ورطل وأوقية وخمسة أسباع أوقية دمشية  
وبين المد والصاع ينفع هنا في الفطرة والقدية والكفارة أنواعها وغير ذلك كما ونذر الصدقة بمد أو صاع  
(ويكره الإسراف) في الماء ولو على نهر جار في الوضوء والغسل (لا الأسباغ بدون ما ذكر) من الوضوء بالمد  
والغسل بالصاع والأسباغ فيهما تعميم العضو بالماء بحيث يجري عليه ولا يكون مسحا (ويباح الغسل)  
والوضوء (في المسجد ما لم يؤذبه) أي يؤذبه أحد أو يؤذ المسجد ولا يغسل فيه ميت قاله الشيخ ويكره إراقة ماء  
الوضوء وماء الغسل في المسجد أو في مكان يداس فيه كالطريق تنزيها للماء لأنه أثر عبادة (و) يباح الغسل في  
(الحمام) فإنه روي أن ابن عباس دخل حماما بالجمعة (أن أمن الوقوع في المحرم) بأن يسلم من النظر إلى  
عورات الناس ومسها ويسلم من نظرهم إلى عورتهم ومسها (فإن خيف) الوقوع في المحرم بدخوله (كره) له  
ذلك (وإن علم) الوقوع في محرم بدخوله (حرم) عليه دخوله ككل ذلك في حق الرجل أما المرأة فلها دخوله  
شروط منها أن تسلم من النظر إلى عورات الناس ومسها ومنها أن يسلم الناس من النظر إلى عورتها ومسها  
ومنها أن يوجد لها عذر من حيض أو نفاس أو جنابة أو مرض أو حاجة إلى العسل ومن آدابه أن يقدم  
رجله اليسرى في الدخول والمغسل ونحوهما والأولى أن يغسل قدميه وإبطيه بماء بارد عند الدخول  
ويلزم الحائط ويقصد موضعا خاليا ولا يدخل البيت الحار حتى يعرق في الأول ويقلل الالتفات ولا يطيل  
المقام إلا بقدر الحاجة ويغسل قدميه عند خروجه بماء بارد فإنه يذهب الصديد ولا يكره دخوله قرب  
الغروب ولا بين الشاهدين ويحرم أن يغتسل عريانا بين الناس فإن ستره انسان بثوب أو اغتسل عريانا خاليا  
عن الناس فلا بأس والتستر أفضل وتكره القراءة فيه ولو خفض صوته وكذا السلام لا الذكر

فصل في الاغتسال المستحبة \* وهي ستة عشر غسلا (أكدها) الغسل (لصلاة الجمعة في يومها)  
أي الجمعة وأوله من طلوع الفجر فلا يجزئ قبله (الذكر) للمرأة (حضرها) أي الجمعة لقوله صلى الله عليه  
وسلم إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل رواه ابن عمر ولم يجب عليه كالمسافر والعبد والافضل عند مضي وعن  
جماع فإن اغتسل ثم أحدث أجزاء العسل وكفاه الوضوء ومفهوم قوله لصلاة الجمعة أنه إذا اغتسل بعد  
الصلاة لم يصب السنة (ثم) يلي غسل الجمعة في الاكدية الغسل (لغسل ميت) مسلم أو كافر (ثم) الثالث من  
الاغتسال المستحبة الغسل (لصلاة) (عيد في يوميه) أي العيد لحضرها أن صلى وأوله من الفجر وقال ابن  
عقيل المنصوص عن الإمام أحمد أنه قبل الفجر وبعده لأن زمنه أضيق من الجمعة (و) الرابع (لصلاة)  
(كسوف و) الخامس (لصلاة) (استسقاء) لأنهما صلاتان تجتمع لهما الناس فاستحب الغسل لهما كصلاة  
الجمعة والعيد (و) السادس والسابع الغسل (لجنون وانجاء) لانزال والجنون مرض يصير به العقل  
مسلوبا لعدم تمييزه بين الحدث وغيره والانجاء هو ما يكون به العال مغلوبا لأنه فوق النرم (و) الثامن الغسل

(ولا يرفع حدث رجل)



(لاستحاضة لكل صلاة) (و) التاسع الغسل (لأحرام) بحج أو عمرة أو بهما حتى لحائض ونفساء قاله في المنتهى  
(و) العاشر الغسل (لدخول مكة) ولو مع حبض قاله في المستوعب قال الفتوحى في شرحه على المنتهى  
وظاهره ولو كان بالحرم كالذي عني إذا أراد دخول مكة فإنه يستحب له الغسل كذلك (و) الحادى عشر الغسل  
لدخول (حرمها) أى مكة (و) الثانى عشر الغسل (لوقوف بعرفة) رواه مالك عن نافع عن ابن عمر وهذا  
السند يسمى بسلسلة الذهب عند المحدثين (و) الثالث عشر الغسل (لطواف زيارة) (و) الرابع عشر الغسل  
(لطواف وداع) (و) الخامس عشر الغسل (لحييت بمزدلفة) (و) السادس عشر الغسل (لرمي جمار) ظاهره فى  
كل يوم ولم أر من تعرض لذلك وانما يؤخذ من التعليل فانهم قالوا لان هذه انساك تجتمع لها الناس ويردجون  
فيعرفون فيؤذى بعضهم بعضا فاستحب كالجمعة وفى منسك ابن الزاغونى ولسعى قال فى المبدع ونص أحمد  
ولزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لكل اجتماع مستحب ولا يستحب الغسل لدخول طيبة ولا  
للحجامة (و) يتيمم استحبها (للكل) أى لكل الأغسال المستحبة (لحاجة) أى عند الحاجة الصحيح الى  
الماء اما العدمه أو لعدم تحول بينه وبين الماء أو يكون الماء سيرا أو يكون الماء يئرو لا يجد آلة يستقي بها أو نحو ذلك  
(و) يستحب التيمم (لما بسن له الوضوء) كقراءة قرآن وذكر (ان تعذر) كالمريض والجريح العاجز  
عن ان يمس الماء يشرته قال فى المبدع وظاهر ما قدمه فى الرعاية لا غير عذر (تذويب) وقت الغسل  
للاستسقاء عند ارادة الخروج للصلاة والسكوف عند وقوعه وفى الحج عند ارادة النسك الذى يريد أن  
يقبله قريما قاله فى الانصاف

### باب التيمم

التيمم فى اللغة القصد وفى عرف الفقهاء استعمال تراب مخصوص فى أعضاء مخصوصة من شخص مخصوص  
فى وقت مخصوص (يصح) أى التيمم (بشروط ثمانية) (الاول) النية (و) (الثانى) (الاسلام) فلا يصح من كافر  
(و) (الثالث) (العقل) فلا يصح من غير عاقل (و) (الرابع) (التمييز) فلا يصح قبله (و) (الخامس) (الاستنجاء أو  
الاستجمار) المستوفيان للشروط (السادس) دخول وقت الصلاة التى يريد أن يتيمم لها من فرض أو راتبة  
أو صلاة ضحى ويصح لفائنة اذا ذكرها أو أراد فعلها (فلا يصح التيمم لصلاة قبل وقتها) وانما جاز الوضوء قبل  
الوقت لكونه رافعا للحدث بخلاف التيمم فانه طهارة ضرورة فلا يجوز قبل الوقت كطهارة المستحاضة  
(ولا) يصح التيمم (لنافذة وقت نهى) لانه ليس وقت له ويصح (لكنه طواف كل وقت لا باحتها اذن) (السابع)  
من شروط صحة التيمم (تعذر استعمال الماء اما العدمه) أى الماء اما بحبس الماء عنه أو حبسه عن الماء أو قطع  
عدو ماء بلده أو عجز عن تناول الماء من ترأ أو غيره ولو بهم لفقد آلة يتناول بها كقطع يدين والصحيح  
لذى لا يجد ما يستقي به من جبل أو دلو أو غيرهما ولا فرق فى ذلك بين كونه مقبلا أو مسافرا سفراطويا أو  
قصورا فن انصف بصفة من هذه الصفات جازله أن يتيمم (أو نحوه) أى التيمم (باستعماله) أى الماء  
(الضرر) من برد شديد أو قوت رقة أو مال أو خاف عطش نفسه أو غيره من آدمى أو بهيمة محترمين أو  
احتياجه لطبخ أو عجن فن خاف شيئا من ذلك أبيع له التيمم أو لا يجده الا بزيادة كثيرة عادة على من مثل فى  
ذلك المكان الذى همابه (ويجب) على من معه ماء يستغنى عن شربه (بذله للعطشان) ولو كان الماء نجسا  
لانه اتقا من مهلكة كاتقاذا الغريق وعلم منه ان الطاهر يجب بذله بالاولى (من آدمى أو بهيمة) محترمين  
(ومن وجد ماء) وهو محدث أو جنب (لا يكتفى لطهارته استعماله فيما يكتفى وجوبه بالتيمم) للباقي من أعضاء  
طهارته الذى لم يجد له ماء ولا يصح تيممه قبل استعماله اذا لم يحتج اليه كما تقدم وانما لزمه استعماله لانه قدر على  
بعض الشرط فلزمه فعله كبعض السترة وكما لو كان يحض بدنه برحماو بعضه صحت بحافانه يلزمه غسل الصحيح  
قاله فى شرح المنتهى لمؤلفه وان وجد ترابا لا يكفيه للتيمم استعماله وصلى قاله فى شرح الاقناع قلت ولا يزيد

دون الفلتين (خلت به)  
كغسله نكاح (امرأة)  
مكافئه ولو كافرة (لظهاره)  
كاملة عن حدث) لئلا  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أن يتوضأ الرجل بفضل  
طهور المرأة رواه ابو داود  
وغیره وحسنه الترمذى  
وصححه ابن حبان قال  
أحمد فى رواية أبى طالب  
أكثر أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقولون  
ذلك وهو تعبدى وعلم مما  
تقدم أنه يزىل النجس  
مطلقا وأنه رفع حدث  
المرأة والصبي وأنه لا أثر  
تلوثها بالتراب ولا بالماء  
الكثير ولا بالقليل اذا كان  
عندها من يشاهدها أو  
كانت صغيرة أو لم تستعمله  
فى طهارة كاملة ولا لما  
خلت به لظهاره خبث فان  
لم يجد الرجل غير ما خلط  
به لظهاره الحدث استعماله  
تيمم النوع (الثانى)  
من المياه الطاهر غير  
المطهر وقد أشار اليه  
بقوله (وان تغير لونه أو  
طعمه أو ريحه) أى كثير  
من صفة من تلك الصفات  
لا يسير منها (لطبخ) طاهر  
فيه (أو) طاهر من غير  
جنس الماء لا يشق صونه  
عنه (ساقط فيه)  
كزعفران لآراب ولو  
قصدنا ولا مالا عازجه



على ما يجزئ على ما يأتي وظاهره ولا إعادة وفي الرعاية ثم بعيد الصلاة أن وجد ما يكفيه من ماء أو تراب انتهى  
 (وإن وصل المسافر إلى الماء وقد ضاق الوقت) عن طهارته به (أو) لم يضق الوقت عن الطهارة به ولكن (علم  
 أن التوبة) أي توبه استغائه منه (لا تصل إليه إلا بعد خروجه) أي بعد خروج الوء. أو علمه المسافر العادم  
 للماء قرياً يعرف أو دله عليه ثقة قرياً يعرف أو خاف بطيبه قوت لوقت أو دخول وقت اضروره أو فوت  
 غرضه المباح كاله (عدل إلى التيمم) لأنه غير قادر على استعماله في الوقت أشبه لعادم له (وغيره) أي غير  
 المسافر فيما ذكر (لا) يعدل إلى التيمم (ولو فاته الوقت) كمن خاف فوت جنازة وعيداً أو نواضاً فلا يجوز له  
 التيمم (ومن في الوقت) أي وقت الصلاة الحاضرة (أراق الماء أو حربه وأمكنه الوضوء منه ويعلم أنه لا يجد  
 غيره) ولم يتوضأ منه أو باعه أو وهبه وقد دخل الوقت ولم يترك منه ما يظهر به (حرم) عليه ذلك ولم يصح  
 البيع ولا الهبة لتعلق حق الله تعالى به كالأضحية المعينة (ثم إن) لم يجد غيره و (تيمم وصلى لم يعد) لأنها صلاة  
 تيمم صحيح لعدم القدرة على الماء حينئذ أشبه ما لو فعل ذلك قبل الوقت (وإن وجد محدث بدنه وثوبه  
 نجاسة) لا يعني عنها (ماء) مفعول وجد (لا يكتفى) للمحدث والنجاسة (وجب غسل ثوبه) أولاً لأنه لا يصح  
 التيمم عنه ظاهراً أن شرطه أن يكون يكفي للبعث غسلات في نجاسة الثوب أو البدن والافتحكه حكم عادته  
 انتهى (ثم إن فضل) بعد إزالة النجاسة عن ثوبه (شيء غسل بدنه ثم إن فضل) بعد ذلك (شيء تطهر به) (والا)  
 بأن لم يفضل شيء (تيمم) وجوباً وإن كان على بدنه نجاسة وهو محدث والماء يكفي أحدهما غسل النجاسة ثم  
 تيمم عن الحدث إلا أن تكون النجاسة في محل يصح تطهيره من الحدث فيستعمله فيه عنهما (و يصح  
 التيمم لكل حدث) أما للحدث الأصغر فلا اتفاق وأما لكبر في قول أكثر العلماء وحكم الحائض والنفساء  
 إذا انقطع دمها حكم الجنب (و) يصح التيمم (للنجاسة) إذا كانت (على البدن) قال أحد هو بمنزلة الجنب  
 يتيمم (بعد تحقيقها) عن بدنه (ما أمكن) بمسح وطبقة وحل بآبسة لزوماً ولا إعادة عليه ولا فرق بين كون  
 النجاسة على موضع صحيح أو جريح قاله في شرح المنتهى فإن تيمم لما قبل تحقيقها لم يصح (قال في شرح  
 المنتهى وعلم مما تقدم أنه لا يتيمم للنجاسة على الثوب ولا على المكان الشرط (الثامن أن يكون) التيمم  
 (بتراب) فلا يجوز بالرمل أو الذرة أو الحصص ونحوها الطهارة وما في معنى ذلك (طهور) فلا يجوز التيمم بتراب  
 تيمم به لزوال طهور به باستعماله وذلك هو التراب المتناثر عن الوجه واليدين بعد مسحهما به والباقي  
 عليهما (مباح) فلا يجزئ التيمم بتراب مضموم (غير محترق) فلا يجوز بمادق من خرف أو آجر ونحوهما  
 لأن الطبخ أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب (له غبار يعلق باليد) أو غيرها وخرج بذلك السبخة وغيرها  
 مما ليس له غبار يعلق باليد فإنه لا يصح التيمم به وشمل كلامه ما لو ضرب على لبد أو بساط أو صخرة أو  
 حيوان أو برذعة حمار أو شجر أو خشب أو عدل شعيراً ونحوه مما عليه غبار يعلق باليد فإنه يصح التيمم به  
 وإن خالط التراب ذو غبار كالحصص والنورة فإن كانت الغلبة للتراب جاز التيمم وإن كانت الغلبة للمخالط لم يجز  
 التيمم به قياساً على الماء شرح المنتهى (فإن لم يجد ذلك) أي الماء والتراب كمن حبس بمحل لا ماء به ولا تراب  
 أو يبدنه قروح أو براحات لا يستطيع معها من البشرة لا بماء ولا تراب (صلى الفرض فقط) دون التوافل  
 (على حسب حاله) لأن العجز عن الشرط لا يوجب ترك المشروط كما لو عجز عن السترة والاستقبال (ولا  
 يزيد في صلاته على ما يجزئ في الصلاة فلا يقرأ ثمناً على الفاتحة ولا يسبح زائداً على المرة ولا يزد على  
 ما يجزئ في طمأنينة ركوع أو سجود أو جلوس بين السجدين وإذا فرغ من الفاتحة ركع في الحال وإذا فرغ  
 مما يجزئ في التشهد الأول نهض في الحال وإذا فرغ مما يجزئ في التشهد الأخير سلم في الحال (ولا عادة) عليه  
 لأنه أتى بما أمر به وبطل محدث ونحوه فيها وإن وجد ثلجاً وتعذر تذويبه مسح به أعضاءه لزوماً وصلى ولم  
 يعد أن جرى مسح فان لم يجد أعاد ومثله لو صلى لا تيمم مع وجود طين يابس عنده لعدم ما يدقه به  
 فصل واجب التيمم التسمية ظاهراً ولو عن نجاسة يبدن (ونسقط سهواً وفضه) أي التيمم (نجسة)

مما تقدم (ظاهر) لأنه  
 ليس بماء مطلق (أو وقع  
 بقوله حدث) مكلف أو  
 صغير فظاهر الحديث أبي  
 هريرة لا يقتلن أحدكم  
 في الماء الدائم وهو جنب  
 رواه مسلم وعلم منه أن  
 المستعمل في الوضوء  
 والغسل المستحبين طهور  
 كما تقدم وإن المستعمل في  
 رفع الحدث إذا كان كثيراً  
 طهور ولكن يكره الغسل  
 في الماء الركد ولا يضر  
 اغتراف المتوضي المشقة  
 تكرره بخلاف من عليه  
 حدث أكبر فإن نوى  
 وانغمس هو أو بعضه في  
 قليل لم يرتفع حدثه وصار  
 الماء مستعملاً ويصير  
 الماء مستعملاً في الطهارتين  
 باقصاله لا قبضه مادام  
 متردداً على الأعضاء  
 (أو غمس فيه) أي في الماء  
 القليل كل (يد) مسلم  
 مكلف (قائم من نوم ليل  
 ناقض لوضوءه) قبل غسلها  
 ثلاثاً فظاهر نوى الغسل  
 بذلك الغمس أولاً وكذا  
 إذا حصل الماء في كلها ولو  
 باتت مكتوفة أو في جراب  
 ونحوه الحديث إذا استيقظ  
 أحدكم من نومه فليغسل  
 يديه قبل أن يدخلهما في  
 الأناة ثلاثاً فإن أحدكم  
 لا يرى أين باتت يده  
 رواه مسلم ولا أثر لغمس  
 بد كافر وصغير ومجنون



وثالث من يوم نهار أوليل  
إذا كان نومه يسيرا  
لا ينتقض الوضوء والمراد  
باليد هنا إلى الكوع  
ويستعمل هذا الماء إن  
لم يوجد غيره ثم يتيمم  
وكذا ما غسل به الذكركر  
والإثنيان لخروج مذي  
دونه لأنه في معناه وأما  
ما غسل به المذي فعلى  
ما يأتي (أو كان آخر غسلة  
زالت النجاسة بها)  
وانفصل غير متغير  
(قطر) لأن المنفصل  
بعض المتصل والمتصل  
ظاهر النوع (الثالث)  
النجس وهو ما أشار إليه  
بقوله (والنجس ما تغير  
بنجاسة) قليلا كان أو  
كثيرا وحكى ابن المنذر  
الاجماع عليه (أولافها)  
أي لا في النجاسة (وهو  
يسير) دون القلتين  
فينجس بمجرد المسلافة  
ولو جار بالمفهوم حديث  
إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه  
شيء (أو انفصل عن محل  
نجاسة) متغيرا أو (قبل  
زوالها) فنجس ما انفصل  
قبل السابعة نجس وكذا  
ما انفصل قبل زوال عين  
النجاسة ولو بعدها أو  
متغيرا (فإن أضيف إلى  
الماء النجس) قليلا كان  
أو كثيرا (طهور كثير)  
بصب أو إجراء ساقية إليه  
ونحو ذلك طهر لأن هذا

الأول من فروض التيمم (مسح الوجه) سوى ما تحت شعره ولو خفيفا ودخل فم وأنف ويكره إدخال  
التراب في القم والانتقب (و) الثاني من فروض التيمم (مسح اليدين إلى الكوعين) للآية السكرية وإذا  
علق حكم عطاء اليدين لم يدخل فيه الذراع كقطع يد السارق ومس الفرج ولو أمر المحل الذي يجب مسحه في  
تيمم على تراب ومسحه به أو نصب المحل الذي يجب مسحه لرج فعمه التراب ومسحه به صح التيمم لأن  
سفته بغير قصد (لثالث) من فروض التيمم (الترتيب في الطهارة الصغرى) لا الكبرى (فيلزم من جرحه  
بعض أعضاء وضوئه إذا توضح أن يتيمم له عند غسله لو كان صحيحا) فلو كان الجرح في الوجه بحيث لا يمكنه  
غسل شيء منه تيمم أولاه ثم الوضوء وإن كان في بعض وجهه خير بين الغسل الصحيح منه ثم تيمم للجرح  
منه وبين التيمم ثم يغسل صحيح وجهه ويتيمم الوضوء وإن كان الجرح في عضو آخر لزمه غسل ما قبله ثم كان  
الحكم فيه على ما ذكرنا في الوجه وإن كان في وجهه ويديه ورجليه احتاج في كل عضو إلى تيمم في محل غسله  
ليحصل الترتيب ولو غسل صحيح وجهه ثم تيمم له وليديه تيمم واحد لم يجزئه لأنه يؤدي إلى سقوط الفرض  
عن جزء من الوجه واليدين في حال واحدة فإن قبل هذا يبطل بالتيمم عن جلة الطهارة حيث يسقط الفرض  
عن جميع الأعضاء بالتيمم جلة واحدة قلنا إذا كان عن جلة الطهارة فالحكم له دونها وإن كان عن بعضها  
ناب عن ذلك البعض فاعتبر فيه ما يعتبر فيما ينوب عنه من الترتيب قاله في الشرح (الرابع) من فروض التيمم  
(الموالة) في الطهارة الصغرى (فيلزمه) أن يجبد (غسل الصحيح عند كل تيمم) فلو كان الجرح في رجل  
تيمم له عند غسلها ثم عذر من لا يمكن فيه الموالة خرج الوقت بطل تيممه وبطلت طهارته بالماء أيضا  
أقوات الموالة فيعيد غسل الصحيح ثم يتيمم له عقبه وعلم مما اتدم أن التيمم عن جرح لو كان في غسل  
جنبه لم يبطل طهارته بالماء بخروج الوقت لعدم وجوب الترتيب والموالة فيه (الخامس) من فروض التيمم  
(تعيين النية لما يتيمم له) كصلاة وطواف ومس مصحف (من حدث) أكبر أو أصغر (أو نجاسة) على  
يدنه لأن التيمم لا يرفع الحدث وإنما يبيح الصلاة فلم يكن بد من التعيين تنويته لضعفه وصفه التعيين أن ينوي  
استباحة صلاة الظهر مثلا من الجنابة إن كان جنبا أو من الحدث إن كان محدثا أو منهما إن كان جنبا  
محدثا وما أشبه ذلك (فلا تنكحني نية أحدهما عن الآخر) ولو اجتمع حدث ونجاسة على بدن وعين يتيممه  
أحدهما دون الآخر لم يكف بهذا التيمم ولا أحد الحدثين عن الآخر (وإن نواهما) أي الحدثين يتيممه  
الواحد أو أحدهما أسباب أحدهما كالوالب ومس ذكره ومس امرأة لشهوة ونوى بتيممه أحدهما لأسباب  
(أجزاء) هذا التيمم عن الجميع وكذا إذا وجد منه موجبات للغسل ونوى بتيممه أحدهما فإنه يجزئ عن  
جميعها (ومبطلاته) أي التيمم حتى تيمم جنب لقراءة قرآن ولبث بمسجد وتيمم حائض لوطء ونجاسة بيدن  
وجنابة ونافلة ونحوها (خمس) أشار لأول بقوله (ما أبطل الوضوء) تكروج شيء من سيل ومس فرج ونحو  
ذلك من نواقض الوضوء المتقدمة هذا إذا كان تيممه عن حدث أصغر لأنه بدل الوضوء فيبطله ما أبطله  
ويبطل تيممه عن حدث أكبر بما يوجب كالجاء وخروج المني بلادة لا غسل حيض ونفاس إذا تيممت  
له فلا يبطل بمبطلات غسل ووضوء بل بوجرد حيض ونفاس فلو تيممت بعد طهرها من حيض له ثم أجنبت  
فله الوطء لبقاء حكم تيمم الحيض والوطء إنما يوجب حدث الجنابة وأشار الثاني بقوله (وجود الماء) لعدم  
إذ قدر على استعماله لأضرر قال في القروع وإن قدر عليه في تيممه بطل وكذا بعده قبل الصلاة وأشار  
لثالث قوله (ونجس الوقت) ما لم يكن في صلاة جمعة ويخرج الوقت فيها فلا يبطل مادام فيها وتيممها لأنها  
لا تقضى بجزءه في الاقتاع والمنتهى قال في شرحه قلت فيعابى بها فيلزم من تيمم لقراءة ووطء ونحوه كلبث  
الترك حتى يعبد التيمم لكن لو نوى الجمع في وقت الثانية ثم تيمم للمجموعة أو الفائتة في وقت الأولى لم  
يبطل التيمم بخروج وقت الأولى لأن نية الجمع صيرت الوقتين كالوقت الواحد وأشار للرابع بقوله (وزوال  
المبج) أي التيمم كالو تيمم لمرض فعوفي أو لبرد فزال ثم إن زال بعد صلاته أو طوافه لم تجب إعادته قال في



الفسد المضاف يدفع  
 النجاسة عن نفسه وهما  
 اتصل به (غير تراب ونحوه)  
 فلا يطهر به نجس (أو زال  
 تغير) الماء (النجس  
 الكثير بنفسه) من غير  
 إضافة ولا نزع (أو نزع  
 منه) أي من النجس  
 الكثير (فبقى بعده) أي  
 بعد المنزوح (كثير غير  
 متغير طهر) لزوال علة  
 تنجسه وهي التغبر والمنزوح  
 الذي زال مع نزحه التغبر  
 ظهور أن لم تكن عين  
 النجاسة به وإن كان النجس  
 قليلاً أو كثيراً مجتمعاً من  
 متنجس يسير قططه  
 بإضافة كثير مع زوال  
 تغيره إن كان ولا يجب  
 غسل جوانب برنحت  
 للمشفة (تنبيه) محل  
 ما ذكر إن لم تكن النجاسة  
 برل آدمي أو عذرتة  
 قططه ما تنجس به ما من  
 الماء إضافة ما يشق نزحه  
 إليه أو نزع يسبق بعده  
 ما يشق نزحه أو بزوال  
 تغير ما يشق نزحه بنفسه  
 على قول أكثر المتقدمين  
 ومن تابعهم على ما تقدم  
 (وإن شك في نجاسة ماء أو  
 غيره) من الطاهرات أو  
 شك في (طهارته) أي  
 طهارة شيء علمت نجاسته  
 قبل الشك بنى على اليقين  
 الذي علمه قبل الشك ولو  
 مع سقوط عظم أدب

شرح الاقتناع قلت فستحب الأعادة انتهى وأشار للخامس قوله (وخلع مامسح عليه) تكف وعمامة إن تيمم  
 وهو عليه قال في الاقتناع وإن تيمم وعليه ما يجوز المسح عليه ثم خلع بطل تيممه نصاً قال في شرحه وظاهره  
 ولا فرق بين أن يكون مسح عليه قبل التيمم أو لا وكذا إذا انقضت مدة المسح جزم بالثانية في شرح المنتهى  
 (وإن وجد الماء) من تيمم بعده (وهو في الصلاة بطلت) صلاته فيتوضأ إن كان محدثاً ويعتدل إن كان جنباً  
 ويتدبى الصلاة (وإن انقضت) الصلاة (لم تجب الأعادة) ولو لم يخرج الوقت قاله في شرح المنتهى والطواف  
 كالصلاة (صفته) أي التيمم (أن ينوي) بالتيمم استباحة ما تيمم له مع تعيين الحدث الذي تيمم عنه (ثم  
 يسمي) أي يقول بسم الله لا يقوم غيرها مقامها (ويضرب التراب بيديه مفرجتي الأصابع) ليصل التراب  
 إلى ما بينهما (ضربه واحدة) ولو كان التراب ناعماً فوضع يديه على التراب وضعا من غير ضرب فعلق التراب  
 بيديه أجزأه (والأحوط اثنتان) أي ضربتان واحدة للوجه وأخرى للدين قال في المبدع قال القاضي  
 والشيрази وابن الزغواني وهو راية المسنون ضربتان يمسح بأحدهما وجهه وبالأخرى يديه إلى المرفقين  
 (بعد نزع خاتم ونحوه) ليصل التراب إلى ماتحته فإن علق بيديه تراب كثير فغسله إن شاء وإن كان خفيفاً كره  
 فقعه لئلا يذهب فيحتاج إلى إعادة الضرب (فيمسح وجهه باطن أصابعه وكفيه براحتيه) قال في  
 الانصاف الصحيح من المذهب إن المسنون والواجب ضربة واحدة نص عليه وعليه جمهور الأصحاب  
 انتهى (ويسن لمن يرجو وجود الماء) وعالم وجوده ومستوعده الوجود والعدم (فأخير التيمم إلى آخر  
 الوقت المختار) بحيث يدرك الصلاة كلها قبل خروجه لانه يستحب تأخير الصلاة لإدراك الجماعة فتأخيرها  
 لإدراك الطهارة أولى قال في شرح المنتهى وعلم مما تقدم أنه لو تيمم مرة على أول الوقت أجزأه ولو وجد الماء  
 بعد ذلك في الوقت كمن صلى عراً باناء ثم قدر على ستره في أول الوقت وكمن صلى جالساً ثم برى في الوقت انتهى  
 (وله أن يصلي تيمم واحد ما شاء من الفرض والنفل) إن تيمم للفرض (لكن لو تيمم للنفل لم يستباح الفرض)  
 لانه تيمم للادنى فلا يجوز له الأعلى (تنبيه) من نوى تيممه استباحة شيء تشترط له الطهارة استباحة لانه  
 منوى واستباح مثله ودونه فنوى تيممه صلاة الظهر مثلاً فله فعلها وفعل مثلها كفاية لانه ما في حكم  
 صلاة واحدة واستباح دونه كالتفل في المثال ولا يستباح أعلى مما نواه فنوى لفعل لا يستباح الفرض  
 فإن نوى مثلاً أو أطلق النية للصلاة بأن نوى استباحة الصلاة ولم يتوفر له ولا نقلاً لم يصل الا نقلاً فاعلى  
 ما يباح بالتيمم فرض عيني فندرس صلاة فرض كفاية فنافلة فطواف ففعل فمس مصحف فقراءة فلبث قال في  
 الشرح وإن نوى نافلة أجزأه قراءة القرآن ومس المصحف والطواف لأن النافلة أكد من ذلك كله  
 لكون طهارة مشرطة لها بالاجماع قال وإن نوى فرض الطواف استباح نقله ولا يستباح الفرض منه  
 بنية النفل كالصلاة وقال في المبدع ويباح الطواف بنية النافلة في الأشهر كمس المصحف قال الشيخ في الدين  
 ولو كان الطواف فرضاً انتهى

### باب إزالة النجاسة بالحكمة

أي الطارئة على الأعيان الطاهرة وحكمز والهاوذ كراتنجاسات ودكر ما يعني عن يسيره (يشترط) تطهير  
 (كل متنجس) حتى ذبل امرأة وأسفل خف وحذاء (سبع غسلات) إن أنقت والافحى تنقى مع حث  
 وقرص الحاجة (و) يشترط (أن تكون أحدهما) أي الغسلات السبع (بتراب طاهر طهر) ومحل هذا إن  
 كانت النجاسة على غير الأرض ويشترط كون التراب يستوعب المحل المتنجس إلا ما يضر فيكفي مساه  
 و يعتبر ماء طهور يوصل التراب إلى المحل فلا يكتفى بده والاولى من الغسلات أرلى بالتراب (أرد أبون ونحوه)  
 كونه خالصة وكل ماله قوة في الإزالة (ولا يشترط استعمال التراب إلا في متنجس بكاب أو) متنجس (بختير)  
 و يتولد من أحدهما (ويضر بقاء طعم النجاسة) فلا يحكم بطهارة المحل المغسول مع بقاء طعم النجاسة فيه  
 لدلالته على بقاء العين ولسمولة إزالته (لا) يضر بقاء (لونها) أي النجاسة (أو ريحها أوهما) أي اللون والريح



شأن في نجاسته لأن الأصل بقاؤه على ما كان عليه وإن أخبره عدل بنجاسته وعين السبب لزوم قبول خبره (وإن اشتبه ظهوره بنجس) (حرم استعمالهما) إن لم يكن تطهير النجس بالظهور فإن أمكن بأن كان الظهور قلتين فأكثر وكان عندهما يسعهما وجب خططها واستعمالها (ولم يتحرر) أي لم ينظر أيهما يغلب على ظنه أنه الظهور فيستعمله ولو زاد عدد الظهور ويعدل إلى التيمم إن لم يجد غيرها (ولا يشترط للتيمم اراقتها ولا خلطهما) لأنه غير قادر على استعمال الظهور أشبه ما لو كان الماء في بئر لا يمكنه الوصول إليه وكذا لو اشتبهه بمباح محرم فتييمم إن لم يجد غيرها ويلزم من علم النجس إعلام من أراد أن يستعمله (وإن اشتبه) ظهور (بطاهر) أمكن جعله ظهوراً به أم لا (توضاً) منهما وضوء واحد) ولو مع ظهور يتيقن (من هذا غرة ومن هذا غرة) ويسمى بكل واحدة من الغرتين المحل (وصلى صلاة واحدة) قال في المغنى والشرح بغير خلاف نعلمه فإن احتاج أحدهما للشرب تحسري وتوضاً بالظهور

(عجراً) عن ازالتهما فإن ذلك لا يضر وإن لم تنزل النجاسة إلا بجمع واشتان ونحوهما مع الماء لم يجب قال في شرح المنتهى ويتوجه احتمال الوجوب ويحتمله كلام أحمد فعلى هذا يطبخ أثر المذبح بخردل مسحوق مجبول بماء ثم يغسل بماء وصا بون (ويجزئ في بول) لا عائط (غلام) احتراز به عن بول الجارية والنحشي (لم يأكل الطعام شهوة) قال الامام أحمد رحمه الله تعالى الصبي إذا طعم الطعام وأراد به الانتهاء غسل بوله وليس إذا طعم لأنه قد يلحق الغسل ساعة يولد والنبي صلى الله عليه وسلم حنك بالتمر (نضجه وهو غمره بالماء) وإن لم ينقص الماء عن المحل ويظهر بالنضح وكذا قيئه وهو أخف من بوله فيكفي نضجه بالاولى والحكمة فيه إن بول الغلام يخرج بقوة فينتشر أو أنه يكثر حمله على الأيدي فتعظم المشقة بغسله أو أن مزاجه حار قبوله رقيق بخلاف الجارية وقال الشافعي لم يظهر في فرق من السنة بينهما وآقا ابن ماجه في سننه أن الغلام أصله من الماء والتراب والجارية من اللحم والدم (ويجزئ في تطهير صخر) وأجونه حمام ونحوه صغار مبنية أو كبارها طلقاً قاله في الرماية وحيطان (وأحواض وأرض تتجست بمائع) كبول (ولو من كلب أو خنزير مكأرتها بالماء) ولو من مطر أو سبيل (بحيث يذهب لون النجاسة ويربها) لأن بقاءهما أو بقاء أحدهما يدل على بقاء النجاسة ما لم يعجز عن اذهابهما أو اذهاب أحدهما قال في المبدع وإن كان مما لا تزال الأمتعة سقط كالثوب ذكره في الشرح (ولا تطهر الأرض) المتنجسة (بالشمس و) لا (الريح) ولا (الجفاف و) لا تطهر (النجاسة بالنار) فرمادها بنجس ولا بالاستحالة فالمتولد منها كدود جرح وصرصر كنف أو كلاب تلقى في الملاحة قصير ملعاً بنجس (وتطهر الممرات بانائها) كمتفر من الأرض فيه ماء كثير حكم بنجاسته بتغيرها بها ثم زال تغيره بنفسه فإنه يحكم بطهارة محله من الأرض تبعاله (إن انقلبت خلا بنفسها) فعلم منه أنها لو خللت أو انقلبت لتصدق التخليل أنها لا تطهر وهو المذهب كذا في شرح المنتهى قال شيخنا الشيخ عبيد الباقي مفتي الحنابلة بالديار الشامية إن الأثاء يطهر إذا كان تنجسه بالحمرة التي خللت فإن كان متنجساً بغيرها من خرو أو غيره لم يطهر بتخللها فيه (وإذا خفي مريض النجاسة) في بدن أو ثوب (غسل) كل محل احتمل أن النجاسة أصابته من البدن والثوب (حتى يتيقن غسلها) فإن لم يعلم جهتها من البدن أو الثوب بأن لم يعلم هل كانت مما يقع عليه ظره من ذلك أو لا غسله كله وإن علمها في أحد الكمين ونسيه غسلها وإن رآها في بدنه أو ثوبه الذي عليه غسل كل ما يتركه بصره من بدنه أو ثوبه لأن خفيت النجاسة في محراء أو حوش واسع ونحوهما فإنه لا يجب غسل جميعه ويصلى فيها بلا تحضر

**فصل المسكر المائع** نجس سواء كان خراً أو غيره مما فيه شدة مطربة (وكذا الحشيشة) المسكرة نجسة قاله في شرح المنتهى وكذا في الاقناع ظاهرة أم معت أولاً (وما لا يؤكل من الطير والبهائم مما فوق الطر خلقه) أي في الخلقة (نجس) قد حل فيما لا يؤكل من الطير سباعها كالعقاب والصقور والحدأة والبومة وما يأكل الجيف منها كنسر ورخم وعقرب وغراب بين وأبقع ودخل فيما لا يؤكل من البهائم الفيل والبعل والحمار وسباعها مما فوق الطر كالأسد والفهد والذئب والفهد والكلب وابن آوى والدب والقرود وما تولد بين ما كول وغيره كالسمع ولد الضبع من الذئب (ومادونها) أي الهرة أو مثلها (في الخلقة) طاهر وذلك (كالنفس والسناس وابن عرس والقنفذ) (الحية) ولم أرها غيره (والفأر) صرح بذلك كله إلا الحية في شرح المنتهى (والمسكر غير المائع) كجزء الطيب (فطاهر وكل ميتة نجسة) طاهرة في الحياة أولاً (غير ميتة الأدمى) فإنها طاهرة لأنه إذا نجس بالموت لم يطهر الغسل كالحوانات التي تنجس بالموت وحكم أجزاء الأدمى وأعضائه حكم جلته (و) غير ميتة (السمك) وسائر حيوانات البحر مما لا يعيش إلا في الماء لأنها لو كانت نجسة لم يبح أكلها (و) كذا الجراد (وما لا نفس) أي لادم (له سائلة كالغروب والخفساء والبق والقمل والبراغيث) والعنكبوت والصرصر إن لم تكن متولدة من النجاسة طاهر (وما أكل لحمه ولم يكن أكثر علفه النجاسة قبوله وروثه وقيئه ومذبه ومثله ووديه ولبنه طاهر) وأما ما كان أكثر علفه النجاسة قبل حبسه



ويشبه ليحصل له اليقين  
(وإن اشبهت ثياب  
طاهرة) ثياب (نجسة  
يعلم عددها أو) اشبهت  
ثياب مباحة ثياب (محرمة)  
يعلم عددها صلى في كل  
ثوب صلاة بعدد النجس  
من الثياب والمحرمة منها  
ينوى بها القرض احتياطاً  
كمن نسي صلاة من يوم  
(وزاد) على العدد (صلاة)  
ليؤدي فرضه يقيناً فإن لم  
يعلم عدد النجسة أو  
المحرمة لزمه أن يصلي في  
كل ثوب صلاة حتى يتيقن  
أنه صلى في ثوب طاهر ولو  
كثرت ولا تصح في ثياب  
مشبهة مع وجود طاهر  
يقينا وكذا حكم أمكنة  
ضيقة ويصلي في واسعة  
حيث شاء بلا تحريم

### باب الآنية

هي الأوعية جمع أناميا  
ذكر الماء ذكر طرفه  
(كل أماء طاهر) كالخشب  
والجلود والصفر والحديد  
(ولو) كان ثميناً كجوهر  
وزهره (يباح اتخاذه  
واستعماله) بلا كراهة غير  
جلد آدمي وعظمه فيحرم  
(الآنية ذهب أو فضة  
ومضربهما) أو بأحد هما  
(غير ملبأى وكذا) الموه  
والمطلى والمطعم والمكف  
بأحدهما (فانه يحرم  
اتخاذهما) لمسايقه من  
السرف والجسلا وكسر

ثلاثاً قبوله ولبنه وبيضه نجس (وما) ذكر من البول وغيره إذا كان مما (لا يؤكل) كالحلوى والقار (نجس)  
ولا يعني عن يسير شيء منها لأن الأصل عدم العفو عن النجاسة إلا ما خصه الدليل (الآنية الآدمية)  
فطاهر قال في الاقتناع ولو خرج بعد استجمار انتهى والمراد بالاستجمار ما استوفى الشروط (ولبنه)  
أي الآدمية (فطاهر والقيح) نجس (والدم) نجس إلا دم الشهيد عليه طاهر (والصد يد نجس) لكن  
يعني في الصلاة عن يسير (منه) أي من الدم والقيح والصد يد ولو من غير مصل لأن الإنسان  
غالباً لا يعلم منه وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ولا به بشق التعذر منه فعني عن يسيره  
كأن الاستجمار وفهم من قوله في الصلاة أنه لا يعني في المانع والمطعم عن شيء منه ولو لم يدركه الطرف  
كالذي يعلق بأرجل الذباب صرح به في الاقتناع وقد رافقه في لذي (لم ينقض) الوضوء (إذا كان من  
حيوان طاهر في الحياة) آدمياً كان أو غيره يؤكل كالابل والبقر أو لا كالحمار بخلاف الحيوان النجس  
كالكلب والبغل والحمار فلا يعني عن شيء مما ذكر منه (ولو) كان (من دم حائض) أو نساء أو  
مستحاضة (ويضم يسير) نجس يعني عن يسيره (متفرق بثوب) واحد كالألوان بثوب يتبع من دم أو قيح  
فإن كان يصير بضمه كثير يمنع من الصلاة فيه (لا) أن كان في (أكثر) من ثوب فإنه لا يضم ويكون لكل  
ثوب حكم نفسه قال في شرح الاقتناع ولو كانت النجاسة في شيء صفيق قد نفذت فيه من الجانبين فهي نجاسة  
واحدة وإن لم تصل بل كان بينهما شيء لم يصبه الدم فهما نجستان إذا بلغا وجههما فقدرا لا يعني عنه لم ينف عنها  
بجانب الثوب انتهى ويعني عن نجاسة بعين والبلغم ولو أدرق طاهر (وطين شارع ظنت نجاسته) طاهر  
قال في الرعاية وطين الشوارع طاهر إن جهل حاله أو ما إليه أجد انتهى قال في الاقتناع ويعني عن يسير طين  
شارع تحققت نجاسته ويعني عن يسير سلس بول مع كمال التحفظ (وعرق ورقيق من) حيوان طاهر  
ما كؤل أو غير ما كؤل طاهر ولو أكل كل هر ونحوه من الحيوانات الطاهرة كالخنس والفأر والقنفذ  
(أو) أكل (طفل نجاسة ثم شرب من مائع لم يضره) ولو قبل أن يغيب قال في المبدع ودل أنه لا يعني عن  
نجاسة يدها أو رجلها ص عليه أحد (ولا يكره) استعمال (سور) يضم السين والهمزة (حيوان طاهر  
وهو فضلة طعامه وشرابه) تتمه إذا وقع في المائع هر ونحوه مما ينضم دبره وخرج جباله يؤثر ذلك  
وكذا لو وقع في جامد وهو أي الجلامد ما يمنع انتقال النجاسة فيه لكتافته وإن مات حيوان ينجس بالموت أو  
وقع ميتاً رطباً في دقيق ألقى وما حوله واستعمل الباقي وإن اختلط ولم ينضبط حرم الكل نقله صالح وغيره

### باب الحيض

هو دم طبيعة وجلة يخرج مع الصحة من غير سبب ولادة في أوقات معلومة (أحيض قبل تمام تسع سنين)  
فمن رأت دماً قبل بلوغ هذا السن لا يكون حيضاً قال في الشرح لا يعلم في ذلك خلافاً (ولا) حيض (بعد  
تسعين سنة) لقول عائشة رضي الله عنها إذا بلغت المرأة خمسين سنة خرجت من حد الحيض وروى عنها  
رضي الله عنها أنها قالت لن ترى المرأة في بطنها ولداً بعد الخمسين (ولا) حيض (مع حمل) فلا تترك الصلاة  
لمسها ولا يمنع وطؤها إن خاف العنت وتعتل عند انقطاعه استحباباً (وأقل الحيض يوم وليلة) قال  
في شرح الاقتناع والمراد مقدار يوم وليلة أي أربع وعشرون ساعة فلو انقطع دم لقل منه فهو دم فساد  
(وأكثره خمسة عشر يوماً) بلياليهن (وعالیه) أي الحيض (ست) من الأيام (أو سبع) من الأيام (وأقل  
الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوماً) لما روى الإمام أحمد رحمه الله تعالى واحتج به عن علي رضي الله  
عنه أن امرأة جاءت وقد طلقها زوجها فزعمت أنها حاضت في شهر ثلاث حيض فقال علي لشرح قول فيها  
قتال شرح أن جاءت بينة من طانة أهلها ممن رضي دينه وأمانته فشهدت بذلك والافهي كاذبة فقال علي  
قالون أي جيد بالرواية وهذا لا يقوله إلا توقيفاً وهو قول صحابي اتشروا لم يعلم خلافه قال الإمام أحمد



قلوب الفقهاء (واسمها لها)

لا يختلف أن العدة يصح أن تنقضي في شهر إذا قامت به اليقظة (وعاليه) أي الطهر بين الحيضتين (بقية الشهر) بعد القدر الذي تجلسه من كانت تحيض في كل شهر ستاً أو سبعاً الغالب أن طهرها ثلاثة وعشرون يوماً أو أربعة وعشرون يوماً لأن غالب النساء يحضن في كل شهر حيضة (ولا حداً كثره) أي لا كثر الطهر بين الحيضتين لأنه لم يرد إلا كثره تحديد من الشرع ولأن من النساء من طهر الشهر والثلاثة والسنة وأكثر من ذلك ومنهن من لا تحيض أصلاً (ويحرم بالحيض) أي بوجوده (أشياء منها) وهو الأول (الوطء في الفرج) لقوله تعالى فاعزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن إلا لمن به شيق شرط أن لا تندفع شهوته بدون الوطء في الفرج ويخاف تشقة أنثيته إن لم يطأ وأن لا يجد غير زوجته الحائض أن لا يقدر على مهرحة ولا ثمن أمة (و) منها (الطلاق) وهو الثاني وهو طلاق بدعة لم يلقه من تطويل العدة ويقع (و) منها (الصلاة) وهو الثالث أي فعلها فلا يجوز لها فعل شيء منها فريضاً ولا نقلاً (و) منها (الصوم) وهو الرابع أي فعل الصوم لكن تنقض الصوم اجاباً كذا في شرح المنتهى (و) منها (الطواف) وهو الخامس أي محبة فعله لقيام المانع بها والفرض والنفل في ذلك سواء (و) منها (قراءة القرآن) وهو السادس لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن رواه أبو داود وقال الشيخ إذا طنت نسيانه وجبت (و) منها (مس المصحف) وهو السابع وفاء لقوله تعالى لا يمسه إلا المطهرون (و) منها (اللبث في المسجد) وهو الثامن لقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لحائض ولا لجنب رواه أبو داود وكذا تمنع من (المروءة) أي المسجد (إن خافت تلويثه) قال في رواية ابن إبراهيم تمر ولا تنهأ وهو التاسع (ويوجب الحيض) خمسة أشياء الأول (الغسل) عند انقطاع دم الحيض كذا في شرح المنتهى (و) الثاني مما يوجب الحيض (البلوغ) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار رواه أحمد (و) الثالث مما يوجب الحيض (الكفارة بالوطء فيه ولو) كان الواطئ (مكرهاً) على الوطء (أو ناسياً) للحيض (أو جاهلاً بالحيض والتحريم) ونجزي الكفارة أن أعطاها لمسكين واحد كذا في مطلق وتسقط بعجزه (وهي) أي كفارة الوطء في الحيض (دينار أو نصفه على التخيير) فإن أخرج ديناراً فهو المقدر لواجب قال في شرح المنتهى فإن قيل كيف يخبر بين شيء ونصفه قلنا كما يخبر المسافر بين الفجر والتمام انتهى ولا فرق بين كون الوطء في أوله أو آخره (وكذا هي) أي وكذا رجل المرأة في وجوب الكفارة عليها (إن طأعت) الواطئ على الوطء والرابع الاعتداده والخامس الحكم ببراءة الرحم في الاعتداده إذا العلة في مشروعية العدة في الأصل العلم ببراءة الرحم (ولا يباح بعد انقطاعه) أي دم الحيض (وقبل غسلها أو تيممها غير الصوم) لأن وجوب الغسل لا يمنع فعله كالجنب (و) غير (الطلاق) لأن تحريمه لتطويل العدة بالحيض وقد زال ذلك (و) غير (اللبث بوضوء في المسجد) وفي الكافي يزول بانقطاعه أربعة أشياء سقوط فرض الصلاة ومنع محبة الطهارة له وتحريم الصلاة والطلاق (وانقطاع) مبتدأ (الدم) مضاف إليه أي دم الحيض والنفاس (بأن لا تتغير قطنة احتشمت في زمن) متعلق بانقطاع (الحيض) مضاف إليه (طهر) خبر المبتدأ والمعنى وإن طهرت في أثناء عاداتها طهرت أخالصالاً لا تتغير معه القطنة إذا احتشمت ولو أقل مدة فهي طاهرة تغسل وتصل وتقفله الطاهرات لأن الله تعالى وصف الحيض بكونه أذى فإذا ذهب لا الذي وجب زوال الحيض (وتنقضي الحائض) كذلك (النساء الصوم لا الصلاة) لأنه يشق تكرره وطول مدته فإن أحببت القضاء فظاهر نفل لا ترم المنع قال في الفروع ويؤجه احتمال بكرة لكنه بدعة كما رواه الأثر عن عكرمة ولعل المراد الأركن الطواف لا هاتين لأن آخر لوقته فيعاياها كذا قال في المبدع

فصل في المبتدأة بصفرة أو كدرة تجلس بمجرد ما تراه أقل الحيض ثم تغسل وتصل فإذا انقطع ولم يجاوز أكثره اغتسلت أيضاً فله ثلاثاً فإن لم يختلف صار عادة وتعبد صوم فرض ونحوه كالطواف والاعتكاف

في أكل وشرب وغيرها ولو على اتى لمصوم الأخبار وعدم المخصص وإنما أيج التحلي للنساء لحاجتهن إلى التزين للزوج وكذا الآلات كلها كالدواة والقلم والمسحط والتفديل والمجبرة والمدخنة حتى الميسل ونحوه (وتصح الطهارة منها) أي من الآنية المحرمة وكذا الطهارة بها وفيها واليهما وكذا الآنية مفسوبة (الاضحية يسيرة) عرفاً لاكبيرة (من فضة) لاذهب (لحاجة) وهي أن يتعلق بها غرض غير الزينة فلا بأس بها لما روى البخاري عن أنس رضي الله عنه إن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فالتخذه كان الشعب سلسلة من فضة وعلم منه أن المصنوب بذهب حرام مطلقاً وكذا المصنوب بفضة لغیر حاجة أو بفضة كبيرة عرفاً ولو لحاجة لحديث ابن عمر من شرب في آناه ذهب أو فضة أو آناه فيه من ذلك فأنما يجزى جرم بطنه نار جهنم رواه الدارقطني (وتكره مباشرتها) أي الضبة المباحة لغیر حاجة لأن فيها استعمالاً للفضة فإن احتاج إلى مباشرتها كتدقيق الماء أو نحو ذلك



لم يكرهه (وتباح آية  
الكفار) ان لم تعلم نجاستها  
(ولو لم تحمل ذبايحهم)  
كالجوس لانه صلى الله  
عليه وسلم توضحا من  
مزادة مشركة متفق عليه  
(و) تباح (ثيابهم) أي  
ثياب الكفار ولو وليت  
عورتهم كالسراويل  
(ان جهل حالها) ولم تعلم  
نجاستها لان الاصل  
الطهارة فلا تزول بالشك  
وكذا ما صبغوه أو نسجوه  
وآية من لا يس النجاسة  
كثيرا كمد من الحجر  
وثيابهم وبدن الكافر  
ظاهر وكذا طعامه وماؤه  
لكن نكره الصلاة في  
ثياب الموضع والحائض  
والصبي ونحوهم (ولا  
يطهر) جلد ميتة بدباغ  
روى عن عمرو ابنه وعائشة  
وعمران بن حصين رضي  
الله عنهم وكذا لا يطهر  
جلد غير مأكول بذكاة  
كالحمة (ويباح استعماله)  
أي استعمال الجلد  
(بعد الدبغ) بظاهر  
منشف للخبث قال في  
الرعاية ولا بد فيه من زوال  
الرائحة الخبيثة وجعل  
المصران والسكرش وترا  
دباغ ولا يحصل بشميس  
ولا تريب ولا يفتقر الى  
فعل آدمي فلو وقع في مدبغة  
فان دبغ جاز استعماله  
(في ياس) لا مائع ولو

الواجب ان اذا وقع فيه لان ايسر قبل تكراره أو لم يعد ويحرم وطؤها قبل تكراره زمن الدم الزائد على  
اليوم والليلة (ومن جاوزدها خمسة عشر يوما فهي مستحاضة) لان دمها لا يصلح أن يكون حيضا لجاوزته  
أكثره فتجلس أقل الحيض من كل شهر حتى يكرر في ثلاثة أشهر فتجلس من مثل أول وقت ابتداءها من كل  
شهر ستا أو سبعا يتحران علمت وقت ابتداء الدم أو (تجلس من) أول (كل شهر) هلالي ان جهلت  
وقت ابتداء الدم (ستا أو سبعا) يتحر هذا كله (حيث لا تعيز) فان كان هناك تميز بان كان بعضه  
نخبنا أو أسودا أو متنا وصلى حيضا بان لم ينقص عن يوم وليلة ولم يزد على خمسة عشر يوما تجلسه أي  
تدع زمنه الصوم ونحوه مما تشترط له الطهارة (ثم تغسل وتصوم وتصلى بعد غسل المحل) لازالة ما عليه  
من الدم (وتعصبيه) تعصبا يمنع الخارج حسب الامكان من حشو بطن وتشده بخرقه طاهرة  
وتستقر المستحاضة ان كان دمها كثيرا بخرقه مشقوقه الطرفين تشدهما على جنبها ووسطها على  
الفرج ولا يلزمها إعادة الغسل والعصب لكل صلاة ان لم تفرط (وتوضأ في وقت كل صلاة) ان خرج  
شيء قال في شرح المنتهى وعلم مما تقدم انه اذا لم يخرج شيء لم يجب وضوءه (وتتوي بوضوئها الاستباحة)  
دون رفع الحدث لمنافاة وجودية رفعه وسواء انتقضت طهارتها بخروج الوقت أو طرأ حدث آخر  
ويرفع الحدث عن حدثه دائم بنية الاستباحة (وكذا يفعل) من غسل المحل وعصبه والوضوء في وقت  
كل صلاة (كل من حدثه دائم) كمن به سلس بول أو مذي أو ريج أو جرح لا يرقأ دمه ومن به رعان د ثم  
وان اعتبدا قطع الحدث زمانا يتسع للصلاة المفروضة والطهارة تعين للعبادة وان عرض هذا الانتطاع  
لمن عادته الاتصال بطل وضوءه ومن تمتنع قراءته أو يلحقه السلس قائما صلى قاعدا ومن لم يلحقه  
الاراكع أو ساجد ركع وسجد كالسكن النجس (ويحرم) على زوج وسيد (وطء المستحاضة)  
من غير خرف العنت منه أو منها فان كان أبيع ولو وجد الطول لنكاح غيرها (ولا كفارة) فيه (والنفاس  
لا حد لاقله) وبه قال الثوري والشافعي وهودم ترتبه الرحم مع ولادة أو قبلها يومين أو ثلاث بامارة  
وبعدا الى تمام الأربعين من ابتداء خروج بعض الولد (وأكثره أربعون يوما) فان جاوزها صادف  
عادة حيضها ولم يزد عن العادة فالجواز حيض أو زاد وتكرر ولم يجاوز أكثر الحيض فالزائد حيض لانهم  
متكرر في زمن يصلح أن يكون حيضا أشبهه ما لو لم يكن قبله تقاس (ويثبت حكمه) أي النفاس (بوضع  
ما يبين فيه خلق انسان) فلو وضعت علمته أو مضغه لا تحيطب فيها لم يثبت لها بذلك حكم النفاس (فان تخلل  
الأربعين نقاء فهو طهر) ولو كان أقل من يوم كالنقاء زمن عادة الحيض (لكن يكره وطؤها فيه) لانه  
لا يؤمن من العود في زمن الوطء فيكون وطؤها في نفاس (ومن ولدت ولدين فأكثر فأول مدة النفاس من  
الأول) لانه دم خرج عقب الولادة فكان نفاسا (ف) على هذا (لو كان بينهما أربعون يوما) فأكثر (فلا نفاس  
للثاني) نص عليه لان الولد الثاني تبسبب للأول فلم يعتبر في آخر النفاس كالأول يعتبر في أوله (وفي وطء النفاس ما في  
وطء الحائض) من وجوب الكفارة بالوطء فيه (ويجوز للرجل شرب دواء مباح) لا محوم (يمنع الجماع)  
ككافور ونحوه (وللاشئ شربه) أي الدواء المباح لالقاء نطفة (ولحصول الحيض وتقطعه) أي الحيض قال  
في الاقناع مع أمن الضرر ولا يجوز ما يطع الخمل وليس لاحدان يسقيها دواء مباحا لقطع الحيض بلا علمها  
لاسقاط حقها مطلقا من النسل المقصود

### باب الاذان والاقامة

الاذان لغة الاعلام وشرعا اعلام بدخول وقت الصلاة أو قر به لفجر فقط والاقامة في الاصل مصدر أقام  
وحقيقته اقامة القاعد وفي الشرع اعلام بالقيام الى الصلاة بذكر مخصوص فيها والاذان أفضل من الاقامة  
والامامة (وهما) أي الاذان والاقامة (فرض كفاية) لانها من شعائر اعلام الاسلام الطاهرة فكأن فرض



وسع قلبيين من الماء اذا كان الجلود (من حيوان طاهر في الحياة) مأكولا كان كالشاة أولا كالحراما جلود السباع كالذئب ونحوه مما خلقته أكبر من الهر ولا يؤكل فلا يباح دبه ولا استعماله قبل الذبح ولا بعده فلا يصح بيعه ويباح استعمال منخل من شعر نجس في يابس (ولبنها) أي لبن الميتة (وكل أجزائها) كفرنها وظفرها وعصها وحافرها وانفحتها وجلدتها (نجسة) فلا يصح بيعها (غير شعر ونحوه) كصوف ووبر وريش من طاهر في حياة فلا ينجس بموت فيجوز استعماله ولا ينجس باطن بيضة مأكول صلب قشرها بموت الطائر (وما أين) من حيوان (حي فهو كبيتته) طهارة ونجاسة فقاطع من السمك طاهر وما قطع من بهيمة الأنعام ونحوها مع بقاء جثاتها نجس غير مسك وفارثه والطريدة وتأتي في الصيد

### باب الاستنجاء

من نجس الشجرة أي قطعها فكانه قطع الإي والاستنجاء إزالة خارج من سبيل بماء أو إزالة حكمه بحجر أو نحوه

كفاية كالجهد (في الحاضر) في القرى والأصبار (على الرجال) متعلق بقوله فرض كفاية وعنه والرجل الواحد (الأحرار) فلا يجبان على الأرقام (ويسنان المنفرد) لما روى عقبه بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يعجزر بن من راعي غنم في رأس الشظية للجبل يؤذن بالصلاة ويصلي فيقول الله عز وجل اظروا إلى عبدى هذا يؤذن ويقيم لصلاة يخاف منى قد غفرت لعبدى وأدخلته الجنة رواه السائي (و) يسنان (في السفر ويكرهان) أي الأذان والإقامة (للنساء) والخناثي (ولو) كان الأذان والإقامة من النساء والخناثي (بلا رفع صوت) قال في الفروع ويتوجه في التحريم جهرا الخلاف في قراءة وتليته انتهى (ولا يصحان) أي الأذان والإقامة (الأمريتين) لأنهما ذكر معتد به فلا يجوز الإخلال بنظمه كركان الصلاة (متواليين عرفا) لأن المتصود منهما لا علام ولا يحصل إلا بالموالاة (وان يكونا) أي الأذان والإقامة (من واحد) فلو أتى واحد ببعضه وكمله آخر لم يعتد به ولو كان ذلك له ذربان مات أو جن أو نحوه من شرع في الأذان أو الإقامة فكملة الثاني وإن نسكهما أو فرق بينهما بسكوت طويل ولو بشوم أو انهما أو جنون أو بكلام محرم وإن كان يسيرا أو كثيرا بما حال يعتد به (بنية منه) لحديث أنما الأعمال بالنيات (وشروط) بالبناء للمفعول في المؤذن الذي يعتد بأذانه ستة شروط الأول (كونه مسلما) لاشتراط التوبة فيه وهي لا تصح من كافر الثاني كونه (ذكرا) قال في الفروع ولا يعتد بأذان امرأة اتفاقا وخشي الثالث كونه (عاقلا) فلا يصح من مجنون كسائر العبادات الرابع كونه (مبيا) فلا يشترط أن يكون المؤذن بالعا الخامس كونه (ناطقا) السادس كونه (عدلا ولو ظاهرا) فلا يعتد بأذان ظاهر الفسق لأنه صلى الله عليه وسلم وصف المؤذنين بالأمانة والفاستق غير أمين قال في الشرح فاما مستور الحال فيصح أذانه بغير خلاف علمناه (ولا يصحان) أي الأذان والإقامة (قبل وقت) لأن الأذان شرع للعلام بدخول الوقت وهو حدث على الصلاة فلم يصح في وقت لا تصح فيه الصلاة والإقامة شرعت للعلام بالقيام للصلاة فلم تصح في وقت لا تصح فيه الصلاة (الأذان الفجر فيصيح بعد نصف الليل) لأن وقت الفجر يدخل على الناس وفيهم الجنب والنائم فاستحب تقديم أذانه حتى يتهيأ لها فيذكر كوافضيلة أول الوقت (ورفع الصوت) بالأذان (ركن) ليحصل السماع (مالم يؤذن الحاضر) فيقدر ما يسمعه قال أبو المعالي رفع الصوت بحيث يسمع من تقوم به الجماعة ركن (وسن) بالبناء للمفعول (كونه) أي المؤذن (صينا) أي رفيع الصوت لأن النبي صلى الله عليه وسلم اختار أبا محذورة للأذان لكونه صينا ولأنه أبلغ في الإعلام المقصود بالأذان وسن أيضا كونه (أمينا) لأنه يؤذن على موضع عال فلا يؤمن منه النظر إلى العورات وسن أيضا كونه (عالمًا بالوقت) لينحراه فيؤذن في أوله ولأنه إذا لم يكن عالمًا بالوقت لا يؤمن منه الخطأ واشترطه أبو المعالي وسن أيضا كونه (متطهرا) من الحدثين الأكبر والأصغر والإقامة أكد من الأذان لأنها أقرب إلى الصلاة وسن أيضا كونه (قائما فيهما) أي في الأذان والإقامة أما في الأذان فلما روى أبو قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزال قم فأذن وكان مؤذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذنون قياما وأما في الإقامة فلأن المقيم يدعو الناس إلى القيام إلى الصلاة والداعي إلى شيء أولى بالمبادرة إلى ما يدعو إليه غيره ولا فناء أحد الأذانين فشرع لها القيام كالآخر فيكرهان فاعدا الغير مسافر ومعدور (لكن لا يكره أذان المحدث) حدثا أصغر كقراءة القرآن ويكره أذان جنب للخلاف في صحته (بل) تذكره (إقامته) أي المحدث حدثا أصغر للفصل بينها وبين الصلاة (ويسن الأذان أول الوقت) ليصلي المستعجل (و) يسن (الترسل فيه) أي في الأذان أي يتجهل المؤذن ويتأني فيه من قولهم جاء فلان على رسله أي على مهله ويسن أن يحذر الإقامة (و) يسن (أن يكون) الأذان (على علو) أي على موضع عال كالمنازة ونحوها لأنه أبلغ في الإعلام ويسن أن يكون المؤذن (رفعا وجهه) إلى السماء في حال أذانه قال في الإصناف يرفع وجهه إلى السماء في الأذان كله على الصحيح من المذهب انتهى وقبل عند الشهادتين وقبل عند كلمة الإخلاص ويسن أن يكون (جاعلا سببا فيه في) صياحه (أذنيه) لأمره صلى الله عليه وسلم



وَيَسْمَى الثَّانِي اسْتِجْمَارًا  
 مِنَ الْجَارِ وَهُوَ الْحِجَارَةُ  
 الصَّغِيرَةُ (يَسْتَحِبُّ عِنْدَ  
 دُخُولِ الْخَلَاءِ) وَنَحْوَهُ وَهُوَ  
 بِالْمَدِّ الْمَوْضِعُ الْمَعْدُ لِقَضَاءِ  
 الْحَاجَةِ (قَوْلُ بِسْمِ اللَّهِ)  
 الْحَدِيثُ عَلَى سِتْرٍ مَا بَيْنَ  
 الْجَنِّ وَعُصْرَاتِ بَنِي آدَمَ  
 إِذَا دَخَلَ الْكَنِيفُ أَنْ  
 يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ رَوَاهُ ابْنُ  
 مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ  
 لَيْسَ اسْتِنَادُهُ بِالْقَوِيِّ  
 (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ)  
 بِاسْتِجْمَارِ الْبَاءِ قَالَ الْقَاضِي  
 ضِيَاضُ هُوَ أَكْثَرُ وَآيَاتُ  
 الشَّيْخِ وَخُفْرَةُ الْبَاشِرِ  
 (وَالْخُبَائِثِ) الشَّيَاطِينِ  
 فَكَانَ اسْتِعَاذًا مِنَ الشَّرِّ  
 وَأَهْلُهُ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَهُوَ  
 بِضَمِّ الْبَاءِ وَهُوَ جَمْعُ خَبِيثٍ  
 وَالْخُبَائِثُ جَمْعُ خَبِيثَةٍ فَكَانَ  
 اسْتِعَاذًا مِنْ ذُكْرَانِهِمْ  
 وَآثَانِهِمْ وَاقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ  
 عَلَى ذَلِكَ تَبَعًا لِلْمَعْرُورِ  
 وَالْقُرْآنِ وَغَيْرِهِمَا الْحَدِيثُ  
 أَنَسُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا دَخَلَ  
 الْخَلَاءَ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ  
 بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخُبَائِثِ  
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَزَادَ فِي  
 الْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى تَبَعًا  
 لِلْمَقْنَعِ وَغَيْرِهِ الرَّجْسِ  
 النَّجَسِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ  
 لِحَدِيثِ أَبِي إِمَامَةَ لَا يَعْجُزُ  
 أَحَدُكُمْ إِذَا دَخَلَ مَرْفَقَهُ  
 أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ  
 بِكَ مِنَ الرَّجْسِ النَّجَسِ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّاءِ أَنْ يَجْعَلَ أَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ وَيَسْنُ أَنْ يَكُونَ (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) قَالَ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ قَالَ ابْنُ  
 الْمُنْذِرِ أَجْعَلْ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَى أَنْ مِنَ السَّنَةِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِالْأَذَانِ كُلَّهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُؤَذِّنٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا يُؤَذِّنُونَ مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ فَإِنْ أَخْلَى بِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ وَصَحَّ أَنْ تَهَيَّأَ (يَلْتَفِتُ)  
 بِرَأْسِهِ وَعُنُقُهُ وَصَدْرُهُ (يَمِينًا لِحَيِّ عَلَى الصَّلَاةِ وَشِمَالًا لِحَيِّ عَلَى الْفَلَاحِ وَلَا يَزِيلُ قَدَمَيْهِ) قَالَ فِي حَاشِيَةِ  
 الْمُنْتَهَى قَرِهَ وَلَا يَزِيلُ قَدَمَيْهِ أَيْ سَرَاءً كَانَ عَلَى مَنْارَةٍ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ عَلَى الْأَرْضِ تَالٍ فِي الْأَنْصَافِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ  
 وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ وَجَزَمَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ وَقَالَ الْقَاضِي وَالْمُجَدِّدُ جَمْعُ (مَا لَمْ يَكُنْ بِمَنْارَةٍ) وَنَحْوِهَا (و) يَسْنُ (أَنْ يَتَوَلَّى  
 بَعْدَ جَعْلِهِ أَذَانَ الْفَجْرِ) وَفَافًا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْحَيْلَةَ قَوْلُ حَيِّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيِّ عَلَى الْفَلَاحِ (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ  
 النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ وَيُسَمَّى) قَوْلُ الصَّلَاةِ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ (التَّوْبِ) لِأَنَّهُ مِنْ ثَابِتٍ بِالْمَثَلَةِ إِذَا رَجَعَ لِأَنَّ الْمُؤَذِّنَ دَعَا  
 إِلَى الصَّلَاةِ بِالْحَيْلَتَيْنِ ثُمَّ دَعَا إِلَيْهَا بِالتَّوْبِ وَقِيلَ سَمِيَ بِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّعَاءِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَقُولُهُ وَلَوْ أَذِنَ قَبْلَ  
 الْفَجْرِ وَيَكْرَهُ فِي غَيْرِهَا وَبَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ (وَيَسْنُ أَنْ يَتَوَلَّى الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ وَاحِدًا) أَيْ أَنْ يَتَوَلَّى  
 الْإِقَامَةَ مِنْ يَتَوَلَّى الْأَذَانَ (مَا لَمْ يَشُقْ) ذَلِكَ عَلَى الْمُؤَذِّنِ مِثْلُ أَنْ يُؤَذِّنَ فِي مَنْارَةٍ أَوْ مَكَانٍ جَدِيدٍ عَنِ الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ  
 يَتِيمٌ فِي الْمَسْجِدِ لِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ بَعْضُ الصَّلَاةِ لَكِنْ لَا يَقِيمُ إِلَّا بِأَذَانِ الْأَمَامِ قَالَ فِي الْأَنْصَافِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ وَهُوَ مِنْ  
 الْمَفْرُودَاتِ (وَمِنْ جَمْعِ) بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (أَوْ قَضَى فَوَائِدَ أَذْنٍ لِلدَّوْلَى) مِنَ الْمَجْرَعَتَيْنِ أَوِ الْفَوَائِدِ (وَأَقَامَ لِلْكُلِّ)  
 أَيْ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ الْجَمْعِ تَعْدِيمًا أَوْ تَأْخِيرًا (وَسْنُ) لِلْمُؤَذِّنِ (وَلَمَنْ سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ أَوْ)  
 سَمِعَ (الْمَقِيمَ) وَلِلْمَقِيمِ (أَنْ يَقُولَ مِثْلَهُ) وَلَوْ نَأْيَا وَتَأَلُّوْا لَو كَانَ السَّامِعُ فِي طَوَافٍ أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ كَانَ السَّامِعُ امْرَأَةً  
 (الْأَفَى الْحَيْلَةُ يَقُولُ) بِحَيْثُ الْمُؤَذِّنُ وَالْمَقِيمُ (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) هَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ مِثْلُهُ يَعْنِي أَنَّ  
 السَّامِعَ بِحَيْثُ الْمُؤَذِّنُ وَالْمَقِيمُ وَالْمُؤَذِّنُ وَالْمَقِيمُ بِحَيْثُ نَفْسِهِ بَأَنْ يَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْأَذَانُ قَالَ الْمُؤَذِّنُ أَوْ الْمَقِيمُ  
 حَيِّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيِّ عَلَى اللَّهِ لَاحِ فَاهُ هُوَ وَالسَّامِعُ يَقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ (و) (الْأَفَى)  
 (التَّوْبِ) وَهُوَ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ فَإِنْ سَمِعَهُ يَقُولُ (صَدَقَتْ وَبَرَرْتُ) بِكُسْرِ  
 الرَّاءِ (وَفِي الْقَطْرِ الْإِقَامَةُ) فَإِنْ سَمِعَ الْمَقِيمُ يَقُولُ عِنْدَ ذَلِكَ (أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا) وَتَكُونُ الْإِجَابَةُ عَقِبَ كُلِّ  
 كَلِمَةٍ وَمَعْنَى لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ أَظْهَرَ الْعَجْزَ وَطَلَبَ الْمَعُونَةَ مِنْهُ فِي كُلِّ الْأُمُورِ وَهُوَ حَقِيقَةُ الْعِبَادَةِ وَقَالَ  
 الْهَيْثَمُ أَوَّلُ لَا حَوْلَ مِنْ حَالِ الشَّيْءِ إِذَا تَحَرَّكَ يَقُولُ لَا حَرَكَةَ وَلَا اسْتَطَاعَةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ مَعْنَاهُ لَا حَوْلَ  
 عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللَّهِ وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَتِهِ إِلَّا بِعَوْنِهِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ هَذَا أَحْسَنُ مَا جَاءَ فِيهِ وَعَبَّرَ عَنْهَا  
 الْجَوْهَرِيُّ بِالْحَرَكَةِ أَخَذَ الْخَلَاءُ مِنْ حَوْلٍ وَالْقَافُ مِنْ قُوَّةٍ وَاللَّامُ مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَبَّرَ عَنْ حَيِّ عَلَى الصَّلَاةِ  
 وَحَيِّ عَلَى الْفَلَاحِ بِالْحَيْلَةِ أَخَذَ الْخَلَاءُ وَالْبَاءُ مِنْ حَيِّ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ مِنْ عَلِيٍّ (ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 إِذَا فَرَغَ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ أَتَسَيِّدُنَا مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا  
 مُحَمَّدًا الَّذِي وَعَدْتَهُ) لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو قَالَ إِذَا سَمِعْتَ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنْ  
 مِنْ صَلَّيْ عَلَى صَلَاةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا ثُمَّ صَلُّوا عَلَى اللَّهِ الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ إِلَّا لِعَبْدٍ  
 مِنْ عِبَادِ اللَّهِ وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ فَنَسَأَلُ اللَّهَ الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْحَكِيمَةُ فِي سَوَالِ ذَلِكَ  
 مَعَ كَوْنِهِ وَاجِبِ الْوُقُوعِ بُوَعَدَ اللَّهُ تَعَالَى أَظْهَرَ كَرَامَتِهِ وَعَظَمَ مَنْزِلَتِهِ (ثُمَّ يَدْعُو هُنَا) قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
 وَالسَّلَامُ الدَّعَاءُ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ (وَعِنْدَ الْإِقَامَةِ) فَعَلَهُ الْأَمَامُ أَحْمَدُ وَرَفَعَ يَدَيْهِ (وَيَحْرُمُ بَعْدَ الْأَذَانِ  
 الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا عَذْرًا أَوْ نِيَّةَ رَجُوعٍ) إِلَى الْمَسْجِدِ قَالَ الشَّيْخُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّأَذُّنُ لِلْفَجْرِ قَبْلَ الْوَقْتِ فَلَا  
 يَكْرَهُ الْخُرُوجَ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْتَهَى عَنِ الْأَنْصَافِ قُلْتُ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا إِذَا مَرَدُّهُ مِنْ أَطْلُقَ أَنْتَهَى

#### باب شروط الصلاة

مَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صَلَاةُ وَكَذَا سَائِرُ الْعِبَادَاتِ وَالْعُقُودِ فَإِنَّ حَقَّهَا تَتَوَقَّفُ عَلَى شُرُوطِهَا وَمَحَلِّ ذَلِكَ فِي



العبادات ان لم يكن عذرو وليست منها بل نجب لها قبلها وتستمر فيها قال المنقح الالنية (وهي) أي شروط الصلاة (تسعة) فرضا كانت الصلاة أو قلا الأول (الاسلام و) الثاني (العقل و) الثالث (التمييز) وهذه الثلاثة مشروطة في كل عبادة الا التميز في الحج فانه يصح ممن لم يميز ولو انه ابن ساعة ويحرم عنه وليه والرابع ما أشار اليه بقوله (وكذا الطهارة مع القدرة) عليها (الخامس دخول الوقت) للصلاة الموقنة قال عمر رضي الله عنه الصلاة لها وقت شرطه الله تعالى لها لا تصح الا به (فوقت الظهر من الزوال) يعني ان ابتداء وقت صلاة الظهر من الزوال (الى أن يصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال) بأن ينظر ظل المنتصب الذي زالت عليه الشمس ويزاد عليه بقدر طول المنتصب فإذا بلغ الظل ذلك المقدار فقد خرج وقت الظهر فصاوا لافضل تعجيلها الامع حر مطلقا حتى ينكسر الحر والامع غيم لمصل جماعة لقرب وقت العصر (ثم يليه) أي يلي وقت الظهر (الوقت المختار للعصر) وهي الوسطى (حتى يصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال) أي غير ظل الشاخص الذي زالت عليه الشمس ان كان (ثم هو) أي وقت العصر بعد خروج وقت الاختيار (وقت ضرورة الى الغروب) وهو سقوط قرص الشمس وتعجيلها أفضل مع غيم ودونه (ثم يليه) أي يلي وقت الضرورة للعصر (وقت المغرب حتى يغيب الشفق الأحمر) والافضل تعجيلها أي المغرب الا ليله جمع محرم قصدها ان لم يوافقها وقت الغروب وفي غيم لمصل جماعة فيسن تأخيرها والافضل ان كان أرفق (ثم يليه) أي وقت المغرب (الوقت المختار للعشاء) ويمتد وقتها المختار (الى ثلث الليل) الأول وصلاتها آخر الثلث الأول من الليل أفضل ومحل ذلك ما لم يؤخر المغرب قاله في الفروع ويكره ان شق على المأمومين أو بعضهم والنوم قبلها والحديث بعدها الا يسيرا والاشغل ومع أهل (ثم هو وقت ضرورة الى طلوع الفجر) الثاني وهو البياض المعترض بالشرق ولا ظلمة بعده وهو الفجر الصادق (ثم يليه) أي يلي وقت العشاء (وقت الفجر) ويمتد (الى شر وق الشمس) وتعجيلها مطلقا أفضل لانه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يغفلون بالفجر ومحال أن يتركوا الأفضل وهم النهاية في اتقان الفضائل (ويدرك الوقت) وجود (تكبيرة الاحرام) يأتي بها في وقت تلك الصلاة ولو آخر وقت ثانية في جمع تأخير (ويحرم تأخير الصلاة عن وقت الجواز ويجوز تأخير فعلها في الوقت مع العزم عليه) قال في الاقتناع وشرحه وله أي لمن وجبت عليه صلاة تأخيرها عن أول وقت وجوبها بفعله عليه الصلاة والسلام في اليوم الثاني من فرض الصلاة بشرط العزم على فعلها فيه أي في الوقت المختار كقضاء رمضان ونحوه مما وقته موسع ما لم يظن ما نعا منه كموت وقتل وجيض فيجب عليه أن يبادر بالصلاة قبل ذلك وكذا من عدم سترة اذا أعير سترة أول الوقت فقط انتهى (والصلاة أول الوقت أفضل) فيما يسن تعجيله (وتحصل الفضيلة) أي فضيلة التعجيل لما يتعجل له (بالتأهب أول الوقت) بان يشتعل بأسباب الصلاة من طهارة ونحوها اذا دخل الوقت (ويجب قضاء الصلاة الفائتة) قليلة أو كثيرة (مرتبة) نص عليه الامام أحمد في مواضع لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الاحزاب صلى المغرب فلما فرغ قال هل علم أحد منكم اني صليت العصر قالوا يا رسول الله ما صليتها فأمر المؤذن فأقام الصلاة فصلى العصر ثم أعاد المغرب رواه الامام أحمد (فورا) الا اذا حضر من عليه فائتة لصلاة عيد فبؤخر الفائتة حتى ينصرف من مصلاه لئلا يتعدى به غيره وانما يجب فوراً ما لم يتضرر في بدنه أو ماله أو معيشة يحتاجها (ولا يصح النفل المطلق) ممن عليه فائتة (اذن) أي في الوقت الذي أبيع له فيه تأخير الفائتة ككونه حضر لصلاة عيد أو يتضرر في بدنه أو نحوه لتحريمه اذن ومفهوما انه يصح النفل المتيقن كالرواتب والوتر لانها تتبع الفرائض فلها شبهة بها (ويستط الترتيب بالنسيان) قال في الاقتناع وشرحه وان نسي الترتيب بين الفوائت حال قضاها أن كان عليه ظهر وعصر مشلا فبؤخر حتى فرغ من العصر أو نسي الترتيب بين حاضرة وفائتة حتى فرغ من الحاضرة سقط وجوبه أي الترتيب وما تقدم في الحديث اعادته محمولة على أنه ذكر صلاة العصر في آئتها بدليل انه سأل عقب سلامه كما تدل عليه الفاء

(و) يستحب أن يقول (عند الخروج منه) أي من الحلاء ونحوه (غفرانك) أي أسألك غفرانك من الغفر وهو الستر الحديث أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال غفرانك رواه الترمذي وحسنه ومن له أيضا أن يقول (الحمد لله الذي أذهب عني الالذى وعافاني) لما رواه ابن ماجه عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الالذى وعافاني (و) يستحب له (تقديم رجله اليسرى دخولا) أي عند دخول الحلاء ونحوه من مواضع الالذى (و) يستحب له تقديم (يعني) رجله (نحو وجاعكس مسجد) ومنزل (و) لبس (فعل) ونحو قاله يسرى تقدم للالذى واليمنى لمساواة وروى الطبراني في المعجم الصغير عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتعل أحدكم فليسد باليمنى واذا اخلع فليسد باليسرى وعلى قياسه القميص ونحوه (و) يستحب له (اعتياده



على رجله اليسرى حال جلوسه) لقضاء الحاجة لما روى الطبراني في المعجم والبيهقي عن سراقه ابن مالك أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم - ان تنكئ على اليسرى وان تنصب اليمنى (و) يستحب له (بعده) ان كان (في قضاء) لا يراه أحد فعله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود من حديث جابر (و) يستحب (استناره) لحديث أبي هريرة قال من أتى الغائط فليستتر رواه أبو داود (وارتياده) لبوله (مكانا رخوا) ثلث الرأينا هشاً لحديث إذا بال أحدكم فليترد لبوله رواه أحمد وغيره وفي التبصرة ويقصد مكاناً عادوا وأعله لينحدر عنه البول فان لم يجد مكاناً رخوا الصق ذكره ليأمن بذلك من رشاش البول (و) يستحب (مسحه) أي ان مسح (يسده اليسرى) اذا فرغ من بوله من أصل ذكره (أي من حلقة دبره) فيضع أصبعه الوسطى تحت الذكروا لا يهاهم فوقه وعمرهما (الي رأسه) أي رأس الذكروا (ثلاثاً) للابتنى من البول فيه شيء (و) يستحب (تدنيه) بالمتن (ثلاثاً) أي تدنيه

وجما بين الانخبار (و) بسطة الترتيب (بضيق الوقت ولولا اختيار) قال في الاقناع وشروحه فان خشي فوات الحاضرة أو خروج وقت الاختيار سقط وجوبه أي ماذكر من القور والترتيب فيصلى الحاضرة اذا بقي من الوقت قدر فعلها ثم يقضى الفائتة وتصح البداءة بغير الحاضرة مع ضيق الوقت ويأثم ولا تصح نافله ولو رتبته مع ضيق الوقت فلا تتعد لتحريمها كوقت النهي (السادس) من شروط الصلاة (ستر العورة مع القدرة) ويجب حتى في خلوة وظلمة وعن نفسه لا من أسفل (شيئ) لا يصف البشرة) أي لونهما من يابض أو حمر أو سواد لا أن لا يصف حجم العضو لانه لا يمكن التحرز عنه ويكفي الستر بغير منسوج كورق وجلد ونبات ولو مع وجود ثوب (فعورة لذكر البالغ عشر) أي ثم له عشر سنين (و) عورة (الامة ولو مبعضة) وهي التي بعضها حرم وبعضها رقيق وأم الولد (ما بين السرة والركبة) قال في حاشية المنتهى وعلم منه ان السرة والركبة ليستا من العورة (وعورة ابن سبع الى عشر الفرجان) ولا فرق في حكم عورة الذكر بين أن يكون حراً أو عبداً أو مبعضاً أو مكاتباً وعلم مما تقدم ان من دون السبع ليس لعورته حكم لان حكم الطفولية منجر على المولود الى أن يتم له سبع سنين فينتقل حكمها الى حكم التمييز (والحررة البالغة كلها عورة في الصلاة) حتى ظفرها وشعرها (الأوجهها) والوجه والكفان من الحررة البالغة عورة خارج الصلاة باعتبار النظر كبقية بدنهما (وشرط في فرض الرجل البالغ ستر) جميع (أحداً تقيه) مع ستره العورة (شيئ من اللباس) سواء كان من الثوب الذي ستر عورته به أم من غيره اذا كان قادراً على ذلك ولو وصف البشرة (ومن صلى في مغصوب) ولو بعبثه ثوباً أو بقعة (أو) صلى في ثوب (حرير) كله أو غالبه حيث حرم الحرير (علماً) بان ما صلى به أو فيه مغصوب (ذا كرا) لذلك وقت العبادة (لم تصح) صلاته (ويصلى) من لم يقدر على ستره مباحة (عرباً نامع) وجود ثوب (غصب) ووجهه ان الثوب المغصوب يحرم استعماله بكل حال في حال الضرورة وغيرها (و) يصلى (في) ثوب (حرير لعدم) أي لعدم غيره اذا كان يملك التصرف فيه ولو عارية لانه مأذون في لبسه في بعض الاحوال كالحكمة والجرب وضرورة البرد أو عدم ستره غيره (ولا يعيد) لا باحه لبسه اذن (و) يصلى (في) ثوب (نجس لعدم) أي لعدم غيره وذلك لان ستر العورة أكد من ازالة النجاسة لتعلق حق الادعى به في ستر عورته ووجوب الستر في الصلاة وغيرها فكان تقديم الستر أولى من أن يصلى عربياً (ويعيد) لانه قادر على كل من حالتي الصلاة عربياً أو ليس الثوب النجس فيها على تقدير ترك الحالة الاخرى وقد قدم حالة التراحم كدهما فاذا زال التراحم بوجوده ثوباً طاهراً أو جنباً عليه الاعادة استدراكاً لخلل الحاصل بترك الشرط الذي كان مقسوداً عليه من وجهه ويفارق من جنب في المكان النجس في عدم الاعادة لان المحبوس طار عن الانتقال عن الحالة التي هو عليها من كل وجه كمن عدم السرة بكل حال فانه يصلى عربياً ولا اعادة عليه ولا يصح نقل آبق (ويحرم على الذكور) والخنثى (الا لاثبات لبس منسوج ومحوه بذهب أو فضة) قال في الرأيه وما نسج بذهب أو فضة أو موه أو طلي أو كفت أو طعم بأحد هما حرم مطلقاً انتهى الا أن يستحيل لونه ولم يحصل منه شيء بعرضه على النار (و) يحرم على غير آتشي حتى كافر (لبس ما كله أو غالبه حرير) بالضرورة ولو بطانة واقتراشه واستناده اليه وتعليقه وسترجه بغير الكعبة زادها الله تعظيماً قال ابن عبد القوي ويدخل في ذلك الدواة وسلك المسبحة كما يفعله بعض جهلة المتجسدة انتهى (ويباح ماسدى بالحرير أو اللحم بغيره) كوبروصوف وكنان ونحوه (أو كان الجربى وغيره في الظهور سيان) فانه لا يحرم لان الحرير ليس بأغلب ويباح من الحرير كس مصحف وازرار وخياطة به وحشوج باب وفرش به وعلم ثوب ولبنة جيب وهو الزينق ورقاق وسجف فراء لا فوق أربع أصابع مضومة (السابع) من شروط صحة الصلاة (اجتناب النجاسة) حيث لم ينف عنها (لبده وثوب به وبقعة مع القدرة) فتصح من حامل مستجيراً أو حيواً طاهراً كالحمر (فان جنب ببقعة نجسة) لا يمكنه الخروج منها (وصلى صحت)



فذكره ثلاثا ليستخرج  
 شبه البول منه الحديث  
 اذا بال أحدكم فليترد ذكره  
 ثلاثا رواه أحمد وغيره  
 (و) يستحب (تحوله من  
 موضعه ليستنجي في غيره  
 ان خاف تلوثا) باستنجائه  
 في مكانه ثلثا يتنجس  
 ويسد أذنه ويكره قبل  
 ثلثا ثلثا يده اذا بدأ  
 بالبر وتخير يرب (ويكره  
 دخوله) أي دخول الخلا  
 ونحوه (شيء فيه ذكر  
 الله تعالى) غيره مصحف  
 في محرم (الاجابة)  
 لا دراهم ونحوها وحز  
 للمشفة ويجعل فص خاتم  
 احتاج للدخول به بياطن  
 كف في (و) يكره تكامل  
 (رفع ثوبه قبل دنوه) أي  
 قربه (من الارض) بلا  
 حاجة فيرفع شيئا فشيئا ولعله  
 يجب ان كان ثم من ينظره  
 فله في المبدع (و) يكره  
 كلامه فيه ولو برد سلام  
 وان عطس جدد قلبه  
 ويجب عليه تحذير ربه  
 وعافل عن هلكة وجزم  
 صاحب النظم بتحرير  
 القراءة في الجش او سطحه  
 وهو متوجه على حاجته  
 (و) يكره (بوله في شرق)  
 بفتح الشين (ونحوه)  
 كسر ب ما يغذه الوحش  
 والذئب يتسا في الارض  
 ويكره أيضا بوله في اناء  
 بلا حاجة ومستهجن غير

صلاته (لكن يوهى بالنجاسة الرطبة غاية ما يمكنه ويجاس على قدميه) ويسجد بالارض وجوبا ان كانت  
 النجاسة بآية تقيع الركن السجود لانه مقصود في نفسه ومجمع على فرضيته وعلى عدم سقوطه بخلاف  
 ملافة النجاسة (وان من ثوبه ثوبا نجسا أو حائطا) نجسا (لم يستند اليه أو صلى على) محمل (طاهر)  
 من بساط أو حصير أو نحوهما (طرفه متنجس) ولو تحركت بحركته من غير متعلق ينجر به أو كان تحت  
 قدمه جبل مشدود في نجاسة وما يصلي عليه منه طاهر (أوسقط عليه النجاسة) التي لم ينف عنها  
 (فرالت) مريعا (أو أزالها مريعا) (وتبطل) الصلاة (ان يجز عن ازالها في الحال) لافضاء  
 ذلك الى أحد أمرين اما استصحاب النجاسة في الصلاة زمانا طويلا واما ان يعمل فيها عملا كثيرا وكل من  
 ذلك يبطل الصلاة (أو نسيها) أو جهل عينها أو حكمها (ثم علم) انها كانت في الصلاة بعد أن صلاها جاهلا  
 وجودها في الصلاة فان صلاته لاتصح في هذه الصور كلها لان اجتناب النجاسة في الصلاة شرط فلم يسقط  
 بالنسيان ولا بالجهل كظاهرة الحدث (ولا تصح الصلاة) فرضا ولا نقلا (في الارض المغموسة وكذا) لا تصح  
 الصلاة في (المقبرة) قديمة كانت أو حديثة تكر ونشها أو لا ولا بضر قبران ولا مادفن بداره ولو زاد على ثلاثة  
 قبور ونصح صلاة جنازة فيها (و) لا تصح الصلاة أيضا في (الحجرة) وهي المكان المعد للذبح (والمريلة) أي  
 مري الزبالة ولو طاهرة (والخش) وهو ما أعد لقضاء الحاجة فيمنع من الصلاة داخل بابه وموضع السكينف  
 وغيره سواء (وأعطان الابل) وهي مائة م فيهما وتاوى اليها (وقارة الطريق) وهو ما كثر سلكه سواء  
 كان فيه سالك أو لا ولا بأس بطريق الايات القليلة ولا بما علا عن جادة الطريق عنه ويسرة نصا (والحمام)  
 وما يتبعه في السبع فداخله وخارجيه وأتونه ونحوهم سواء (وأسطحة هذه) الاماكن (مثلها) فان أسطحة  
 مواضع النهى كهي عند أحمد لان الهواء تابع للقرار بدليل ان الجنب يمنع من البث على سطح المسجد  
 ويحتمل بدخول سطح الدار التي حافت لا يدخلها (ولا يصح الفرض في الكعبة والحجر منها) وقدره ستة  
 أذرع وثني (ولا على طورها الا اذا) وقف على متنها بحيث (لم يبق وراءه شيء) منها أو خارجها وسجد  
 فيها فان صلاة الفرض كذلك صحيحة (وبصح النذر فيها وعليها) اذا كان بين يديه شيء منها كذا في الاقناع  
 (وكذا) يصح (التفل بل يسن) التنفل (فيها) والافضل وجاهه اذا دخل ولو صلى لغير وجاهه اذا دخل جاز  
 (الثامن) من شروط صحة الصلاة (استقبال القبلة مع القدرة) فلا يجب في حال التحام الحرب وهرب من  
 سيل أو بار أو سبع أو صاب لغير استقبال القبلة ونحو ذلك (فان لم يجد) المصلي (من يجبره عنها) أي عن القبلة  
 (يقبض على بالاجتهاد فان أخطأ) اجتهداه (فلا إعادة) ومن صلى بالاجتهاد فاخبره فيها ثقة بالخطأ يقبض الزمه  
 ان يترك اجتهاده ويعمل بالطبر (السابع) من شروط صحة الصلاة (النية) وهي لغة القصد وشرها العزم  
 على فعل شيء ويراد في عبادة تهربا الى الله تعالى (ولا تسقط بحال) اموله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله  
 مخلصين له الدين والاخلاص عمل القلب وهو محض النية وذلك بأن يصد بعملة الله تعالى وحده قال سيدنا  
 عبد القادر رضى الله عنه هي قبل الصلاة شرط وفيها ركن ولا يمنع محتملها قصد تعليمها أو خلاص من خصم  
 أو ادمان سهر (ومحلها) أي النية (الطلب) لانها من عمله (وحقيقها العزم على فعل الشيء وشرطها) أي النية  
 (الاسلام والعقل والتمييز ورسمها) أي النية ر أول العبادة أو قبلها يسير) لا قبل دخول وقت أداء المكتوبة  
 أو راتبه (والافضل قرها) أي البسه (بالتكبير) أي تكبيرة الاحرام لتكون النية مقارنة للعبادة ولان في  
 ذلك خروج من الخلاف (وشرط مع نية الصلاة) أي نية كون العبادة صلاة (تعيين ما يصلي به من ظهر أو  
 عصر) أو وجهه أو معرب أو عشاء أو صبح أو مندورة (أو) قل مؤقت وذلك كل (وتر) وتر أو جم (أو راتبه)  
 أو غير راتبه كستخارة فلا بد من التعيين في هذا كله لتميز تلك الصلاة عن غيرها (والا) أي وان لم تكن الصلاة  
 معينة كالنفل المطلق وصلاة الليل (اجرا نية الصلاة) لعدم التعيين فيها (ولا يشترط تعيين كون الصلاة  
 حاضرة) لانه لا يختلف المذهب انه لو صلاها ينويها أداءه بان رقعها فخرج ان صلاته صحيحة وتقع قضا



مفسر أوميلط (ومس  
فرجه) أو فرج زوجته  
ونحوها (يمسها) يكره  
(استنجأه واستنجأه  
بها) أي يمينه الحديث  
أي قتادة لا يمكن أحدكم  
ذ كره يمينه وهو يقول  
ولا يتمسح من الخلاء  
يمينه متفق عليه (و)  
استقبال (النسرين) أي  
الشمس والقمر لهما فيهما  
من نور الله تعالى (ويحرم  
استقبال القبلة  
واستدبارها) حال قضاء  
الحاجة (في غير بلدان)  
لغير أي أيوب مر فربما  
إذا أتيت العائط فلا  
تستقبلوا القبلة ولا  
تدبروها ولكن  
شرقوا أو غربوا متفق  
عليه ويكفي انحرافه عن  
جهة القبلة وحائل ولو  
كمؤخرة رجل ولا يعتبر  
القرب من الحائل ويكره  
استقبالها حال الاستنجاء  
(و) يحرم (لبثه فوق حاجته)  
لمافيه من كشف العورة  
بلا حاجة وهو مضطرب عند  
الاطباء (و) يحرم (بوله)  
وتغوطه (في طريق مسلول)  
وظل نافع ومثله مشمس  
نرم من الشتاء ومنتح  
الناس (وتحت شجرة  
عليها ثمرة) لانه يثقلها  
وكسداً أي مسرار دماء  
وتغوطه بماء مطلقاً  
(ويستنجي بماء)

(أو) نواها (قضاء) فإن فعلها في وقت وقعت أداء (أو فرضاً) في فرض فلا يعتبر أن يقول أصلي الظهر  
فرضا ولا معادة في المعادة كفي مختصر المنع (ويشترط نية الإمامة والإمام والائتمام للمأموم) فإن  
اعتقد كل أنه إمام إلا آخر أو مأمومه فصلاهما فاسدة أو شذ في كونه إماماً أو مأموماً تصح صلاة واحد  
منهما (وتصح نية المفارقة لكل منهما) أي من الإمام والمأموم (أ) وجود (عذر) له (ببيع ترك الجماعة)  
كتطويل إمام ومريض وغلبة نعاس أو غلبة شيء يفسد صلاته أو خوف على أهل أو مال أو خوف فوت  
رقبه أو خروج من الصف فلا يصح انفرادهم فيتم صلاته منفرداً إن استفاد بمفارقة تعجيل لحوقه  
لحاجته قبل فراغ إمامه فإن زال العذر وهو في الصلاة فله الدخول مع الإمام فيما بقي قال في الفروع إن انقل  
مأموم أو إمام منفرداً جاز لعذر خلافاً لابي حنيفة (ويقرأ مأموم فارق) إمامه (في قيام) قبل أن يقرأ  
الفاتحة (أو يكمل) على قراءة إمامه إن كان قرأ بعض الفاتحة (و بعد) قراءة (الفاتحة) كلها (له) أي  
المأموم (الركوع في الحال) لأن قراءة الإمام قراءة للمأموم فإن ظن المأموم المفارق لإمامه في صلاة سران  
إمامه قرأ الفاتحة لم يجب عليه أن يقرأ أو أن يفارق في ثانية جمعة ثم جمعة وإن فارق في الأولى يجمعها فلا يتم يصلي  
الظهر (ومن أحرم بفرض) كظهر (ثم قلبه نقلاً) بأن فسخ نية الفرضية دون نية الصلاة (صح) سواء  
صلى الأكثر كثلاث من ظهر أو اثنين من مغرب أولاً وسواء كان انتقاله لعرض صحيح مثل أن يحرم منفرداً  
ثم تقام الجماعة ويريد الصلاة جماعة أو لم يكن له فرض صحيح ووجه ذلك أن النذر يدخل في نية الفرض  
أشبهه ما لو أحرم بفرض فيان قبل وقته وكره لغير عرض صحيح (إن اتسع الوقت) له ولغيره (والا) يتسع لوقت  
لأنقل والفرض (لم يصح) النقل وطل فرضه

### كتاب الصلاة

وهي أقوال وأفعال مفتوحة بالكبير مختمة بالتسليم (تجب) الصلاة لله تعالى أن الصلاة دين على  
المؤمنين كتاباً موقوتاً (على كل مسلم مكلف) ولو لم يلعبه الشرع لمن أسلم بدار حرب ونحوه (غير الحائض  
والنفساء) فلا تجب عليهما ولا يفتن بها كحرم (وتصح من المميز) لا بمن هو أصغر منه سناً (وهو) أي المميز  
(من بلغ سبعا) ويشترط لصحة صلاته ما يشترط لصحة صلاة البالغ (لأى السرة) (والثواب له) أي ثواب صلاة  
المميز له لأنه العامل فهو داخل في عموم من جاء بالحسنه فله عشر أمثالها وكذا أعمل البر كلها فهو يكتب له ولا  
يكتب عليه (ويلزم وابه) أي المميز (أمره بالتمام) (سبع) وتعليمه إياها والطهارة فإن احتاج لاجرة فن مال  
الصبي فإن لم يكن فعلى من تلزم ثقته (و) يلزم وليه (ضربه على تركها العشر) أي عند بلوغه عشر أامة  
(ومن تركها) أي الصلاة (بحود افتد ارتد وجرى عليه أحكام المرتدين) إن كان ممن لا يجزئ مثله كمن  
شأب دار الإسلام (وأركان الصلاة) المفروضة (أربعة عشر) ركناً للاستقراء (و) هي ما كان فيها (الانقطاع)  
أي الأركان (عمداً ولا سهواً ولا جهلاً أحدها القيام في الفرض) (لا النقل) (على القادر) (سرى عريان وخائف  
بقيام ولبداوة وقصر سقف لعابر عن الخروج ومأموم خفف إمام الحى بشرطه) (منتصباً) (فان وقف  
منحنياً أو مائلاً بحيث لا يسمى قائماً الصبر عند لم يصح ولا يضرب خفض رأسه) على هيئة الأطراق لانه  
لا يخرج عنه كونه يسمى قائماً (وكره قيامه على رجل واحدة لعذر عذر) (أجزاء) (الثاني تكبيرة الاحرام)  
الحديث تحريمها التكبير قال في المعنى والتكبير من الصلاة (وهي الله أكبر) مرتباً وجوباً لا يجزئ غيرها  
من الذكر (يقولها قائماً) (ابتدأها) غير قائم (أو أتمها غير قائم) (تصلاً) (إن اتسع وقت لاتعم النقل  
ولفعل صلاة الفرض كلها بعد في الوقت) (وتعبدان مدة اللام) (لأما شباع لأن للام مدودة فعليه نه زاد  
في مدة اللام ولم يات بحرف راندو) (لا) (تعد صلاته) (إن مد هرة الله أو) (مدة) (هرة) (كباراً وقال كباراً)  
لأنه اسم لطبل (أو) (ال) (بر) (و) (أ) (طيطه) (شروط) (تكبيرة الاحرام) (أنا عشر شرطاً الأول إيقاعها



نحوه ثم يستنجي بالماء  
 لله صلى الله عليه وسلم  
 رواه أحمد وغيره من  
 حديث عائشة ومحمد  
 الترمذي فان عكس كره  
 (ويجزيه الاستجمار)  
 حتى مع وجود الماء لكن  
 الماء أفضل (ان لم يغد)  
 أي يتجاوز (الخارج  
 موضع المادة) مثل أن  
 ينتشر الخارج على شيء  
 من الصفحة أو يمتد إلى  
 الحشفة امتدادا غير معتاد  
 فلا يجزئ فيه إلا الماء  
 كتبلى الخنثى المشكل  
 ومخرج غير فرج وتجبس  
 مخرج بغير خارج ولا يجب  
 غسل نجاسة وجنابة  
 بداخل فرج ثيب ولا  
 داخل حشفة ألقف غير  
 مفتوق (ويشترط للاستجمار  
 بأجار ونحوها) تكشب  
 ونحو (أن يكون)  
 ما يستجمر به (طاهرا)  
 مباحا (منقيا غير عظم  
 وروث) ولو طاهرين  
 (وطعام) ولو لبهيمة  
 (ومحترم) كتكتب علم  
 (ومتصل بحيوان)  
 كذنب البهيمة وصوفها  
 المتصل بها ويحرم  
 الاستجمار بهذه الأشياء  
 ويجلد سمنك أو حيوان  
 مذبذبي مطلقا أو حشيش  
 وطب (ويشترط) ثلاث  
 بالاستجمار (ثلاث  
 منجات منفذة فاكتر)

بعد الانتصاب للقرض الثاني أن يقوطا بعد الاستقبال حيث شرط الثالث لفظ الجلالة الرابع أن تكون  
 بالعربية للقادر الخامس لفظ أكبر السادس عدم مدحمة الجلالة السابع عدم مدحمة أكبر الثامن عدم  
 وأقبل الجلالة التاسع الترتيب بين الجلالة وأكبر العاشر أن يسمع نفسه جميع حروفها إذا لم يكن مانع الحادي  
 عشر دخول وقت الصلاة وأباحه النافذة الثاني عشر تكبيرة المأموم بعد فراغ امامه من الراء من أكبر  
 (وجهره) أي المصلي اماما كان أو مأموما أو منفردا (بها) أي بتكبيرة الاحرام (وبكل ركن) قولي كقراءة  
 الفاتحة (وواجب) قولي كتكبيرة اتقال وتشهد أول وتسميع وتحميد (بتدري ما يسمع نفسه فرض) لانه  
 لا يكون آتيا بشئ من ذلك بدون صوت والصوت يتأتى سماعه وأقرب السامعين إليه نفسه واختار الشيخ  
 الاكتفاء بالحروف وان لم يسمعها قال في الفروع ويتوجه مثله في كل ما تعلق بالنطق كطلاق وغيره انتهى  
 وشرط اسماع نفسه ان لم يكن به مانع من السماع كصمم فان كان مانع فانه يجب الجهر بالقرض والواجب  
 بحيث يحسن السماع مع عدمه (الثالث) من أركان الصلاة (قراءة الفاتحة مرتبة تامة) وهي ركن في كل  
 ركعة (وفيها إحدى عشرة تشديدا) أو لها اللام في الله وآخرها التشديدتان في ولا الضالين (فان ترك)  
 تشديدا (واحدة أو ترك) (حرفا) عمدا (ولم يأت بما ترك) منها (لم تصح) صلاته ان اتقل عن محلها بان ركع  
 ولم يأت بما ترك عمدا اما لو ترك سهوا لفت الركعة وقامت التي بعدها مقامها كما يعلم مما يأتي ويلزم جاهلا  
 تعلمها كبقية الأركان فان ضاق الوقت عن تعلمها الزمه قراءة قدرها من غيرها في عدة الحروف والآيات  
 من أي سورة شاء (فان لم يعرف الآية) من الفاتحة (كررها) أي الآية (بقدرها) أي الفاتحة وان كان  
 بحسن آية فاكتر من غير الفاتحة وآية فاكتر منها كرر الذي من الفاتحة بقدرها لا يجزئه غير ذلك ذكره  
 القاضي قال الجحاوي فان لم يحسن الا بعض آية لم يكرره وعدل الى غيره سواء كان بعض الآية من الفاتحة أو  
 من غيرها (ومن امتنعت قراءته قائما صلى قاعدا أو قرأ) لان للقيام بدلا وهو القعود بخلاف القراءة (الرابع)  
 من الأركان (الركوع وأقله) وهو المجزئ من القائم (أن ينحني بحيث يمكنه) أي المصلي اذا كان وسطا في الحلقة  
 (مس ركبته بكفيه) وذلك لانه لا يسمى راكعا بدون ذلك وقدر الاجزاء من قاعده مقابلة وجهه ما وراء  
 ركبته من الارض أدنى مقابلة (وأكله) أي الركوع (أن يمد) المصلي (ظهره مستويا ويجعل رأسه حيا له)  
 أي حيا لظهره يعني انه لا يرفع رأسه عن ظهره ولا يخفضه (الخامس) من الأركان (الرفع منه) أي  
 الركوع (ولا يقصد) برفعه منه (غيره) يتفرع على ذلك انه (لورفع فرعا من شئ لم يكف) فيحتاج الى أن  
 يرجع للركوع ثم يرفع (السادس) من الأركان (الاعتدال قائما ولا تبطل) الصلاة (ان طال) الاعتدال  
 (السابع) من الأركان (السجود) وهو فرض بالاجماع (وأكماله) أي السجود (تمكين جبهته وأذنه  
 وكفيه وركبته وأطراف أصابع قدميه من محل سجوده وأقله) أي السجود (وضع جزء من كل عضو) قال  
 أجدان وضع من اليدين بقدر الجبهة اجزاء وان جعل ظهور كفيه الى الارض أو سجد على أطراف أصابع  
 يديه فظاهر الخبر أنه يجزئه لانه قد سجد على يديه وهكذا لو سجد على ظهور قدميه انتهى (ويعتبر المقر  
 لأعضاء السجود فالوضع جبهته على نحو قطن منقوش) كنج وحشيش (ولم ينكس) أي لم يجد جبهته (لم  
 نصح) صلاته لعدم الاستقرار (ويصح سجوده على كفه) أو تورعامة (وذيله) ونحوه (ويكره) السجود  
 على ذلك (بلا عذر) ومعه لا يكره كرا أو برد أو نحوهما (ومن عجز) عن السجود (بالجبهة لم يلزمه) أن  
 يسجد (بغيرها) من قبلة أعضاء السجود لان الجبهة هي الأصل في السجود وغيرها تسع وليس المراد ان  
 اليدين يوضعان بعد وضع الجبهة وانما المراد ان السجود يتم ما تبع للسجود بالوجه واذ ثبت ذلك في اليدين  
 فبقية أعضاء السجود مثلها في ذلك لعدم الفارق ولانه لما لم يمكنه وضع الوجه على الارض بدون بعض هذه  
 الأعضاء دل ذلك على إيجاب السجود التكميل السجود به لانه لا تكون تيماله وتكميل فتنبع وجودا  
 وعندها (ويؤتى ما يمكنه) وسقط لزوم باقي الأعضاء (الثامن) من الأركان (الرفع من السجود التاسع) من



ان لم يحصل بثلاث ولا  
يجزئ أقل منها ويهبران  
تتم كل مسحة المحل (ولو)  
كانت الثلاث (بجهر ذي  
شعب) أجزاء ان انتهت  
وكيف ما حصل الانتاء  
في الاستجمار أجزاء وهو  
ان يبقى أثر لا يزال الماء  
وبالماء عود خشونة المحل  
كما كان مع السبع غسلات  
ويكفي ظن الانتاء (ويسن  
قطعه) أي قطع ما زاد على  
الثلاث (على وتر) فان  
أتى برابعة زاد خامسة  
وهكذا (ويجب الاستنجاء)  
بماء أو حجر ونحوه (لبي  
خارج) من سبيل اذا أراد  
الصلاة ونحوها (الا الریح)  
والطاهر وغير الملوث (ولا  
يصح قبضه) أي قبض  
الاستنجاء بماء أو حجر  
ونحوه (وضوء ولا يتيمم)  
لمحدث المقداد المتفق  
عليه يغسل ذكره ثم  
يتوضأ ولو كانت النجاسة  
على غير السبيلين أو عليها  
غير خارجة من حاصص  
الوضوء والتيمم قبض  
زوالها

باب السواك وسن

الوضوء

وما الحسنى بذلك من  
الادهان والاكتحال  
والاختان والاستعداد  
ونحوها السواك والمساك  
اسم للعود الذي يبتال به

الاركان (الجلوس بين السجدةين وكيف جلس) متربعا أو واضعا رجله عن يمينه أو شماله أو مقبعا (كفي والسنة  
أن يجلس مفترشا) وهو أن يجلس (على رجله اليسرى وينصب اليمنى ويوجهها الى القبلة) بأن يجعل  
بطون أصابعها على الأرض مفرقة معتدلة عليها (العاشرة) من الاركان (الطمأينة وهي السكون وان قل)  
أي وان كان قليلا بقدر الايمان بالواجب (في كل ركن فعلى) كالركوع والاعتدال عنه والسجود والجلوس  
بين السجدةين (الحادية عشر) تشهد الاخير وهو اللهم صل على محمد بعد الايمان بما يجزئ من التشهد  
الاول والمجزئ منه (أي من التشهد الاول) (التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا  
وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله والكامل مشهور والثاني عشر)  
من الاركان (الجلوس له) أي تشهد الاخير (و) (الجلوس) للتسليمين فلو تشهد غير جالس أو سلم الاولي  
جالسا والثانية غير جالس لم تصح (صلاته) (الثالث عشر) من الاركان (التسليمتان) والمراد السلام الذي  
يخرج به من الصلاة (وهو أن يقول مرتين السلام عليكم ورحمة الله) مرتين معا وجوبا مبتدئا  
ندبا عن يمينه (والاولى أن لا يزيد وبركاته ويكفي في النفل) وسجود تلاوة وشكر ونحوهما (تسليمه  
واحدة وكذا) يكفي (في الجنازة) تسليمه واحدة (الرابع عشر) من الاركان (ترتيب الاركان كما ذكرنا)  
هنا (فلو سجد مثلا قبل ركوعه عمدًا بطلت) صلاته (وسهو الزمه الرجوع) للقيام (أي يأتي بالترتيب  
و) (يركع ثم يسجد)

فصل في واجباتها أي الصلاة (ثمانية) وهي ما كان فيها (وتبطل الصلاة بتركها) أي ترك واحد منها  
(عمدا ونسقط سهوا) يسجد له وتسقط (جهلا) نساو يسجد له يخرج به الشرط والركن (الاول التكبير  
لغير الاحرام) وتقدم ان تكبيرة الاحرام ركن (لكن تكبيرة المسبوق) الذي أدرك امامه راعيا (التي  
بعد تكبيرة الاحرام سنة) للاجتماع بتكبيرة الاحرام عنها في تلك الحالة مفهومه ان تكبيرة الانتقال لا تكون  
سنة الا في هذه المسئلة (و) (الثاني) قول سمع الله لمن حده للامام والمنفرد) مرتبا وجوبا (للالماموم) وهو  
المذهب (ر) (الثالث) قول ربنا ولك الحمد للكل) أي للامام والمأموم والمنفرد فيقول الامام والمنفرد في رفعه  
سمع الله لمن حده فاذا استتم قائما قال ربنا ولك الحمد (و) (الرابع) قول سبحان ربّي العظيم مرة في الركوع  
(و) (الخامس) قول (سبحان ربّي الاعلى مرة في السجود) (السادس) قول (رب اغفر لي بين السجدةين)  
مرة (و) (السابع) (التشهد الاول على غير من قام امامه) الى ثالثة (سهوا) عن التشهد ولو جوب متابعتة  
(و) (الثامن) (الجلوس له) أي للتشهد الاول على غير من قام امامه عنه سهوا وحل ما ذكر من التكبير الواجب  
والسمع والتحميد والتسبيح وسؤال المغفرة بين ابتداء الانتقال وانتهائه فلو شرع في ذلك المحل قبل أن  
ينتقل اليه كالمكبّر لسجوده قبل هويته اليه أو كمله بعد ان انتهى هو لم يجزئه ذلك التكبير كتكميل واجب  
قراءة راعيا أو شرع في تشهد قبل قعود (وسنّها) أي الصلاة (أقوال وأفعال) وهي ما كان فيها (ولا تبطل)  
الصلاة (بترك شيء منها ولو عمدا أو بباح السجود لسهوه) أي لتركه سهوا فلا يكون واجبا ولا مستحبا وهي  
على قسمين قولية وفعلية (فسنن الاقوال احدى عشرة) سنة قال في الاقناع فسنن الاقوال سبع عشرة  
(قوله بعد تكبيرة الاحرام سبحانك) أي انزهك تزيهك اللائق بحضرتك (اللهم) أي يا الله (وبحمدك) قال  
ثعلب سبحانك بحمدك (وتبارك) فعل لا تصرف فلا يستعمل منه غير الماضي (اسمك) أي دام خيره والبركة  
النماء والزيادة (وتعالى جددك) بفتح الجيم أي علا جلالك وارتفعت عظمتك (ولاله غيرك والتعوذ) قبل  
القراءة (والبسملة) أي بسم الله الرحمن الرحيم (وقول آمين وقراءة سورة بعد الفاتحة) لا قبلها في جهر وجمعة  
وعيد ونطق وأولتي مغرب وباعية (والجهر بالقراءة للامام) فيما يجهر فيه (ويكره الجهر) بالقراءة  
(للمأموم ويخير المنفرد) بين الجهر والاختفاء بالقراءة (وقول غير المأموم) وهو الامام والمنفرد (جسد  
التحميد ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد وما زاد على المرة في تسبيح الركوع والسجود)



الفعل أي ذلك القم بالعود  
لازالة نحو تخير كالتسوك  
(التسرك بعودين) سواء  
كان رطبا أو يابساً مندي  
من أزاله أو زيشون أو  
خرجون أو غيرهما (منق)  
للقم (غير مضر) احترازا  
عن الرمان والآس وكل  
ماله رائحة طيبة (لا يفتت)  
ولا يجرح ويكره بعود  
يجرح أو يضر أو يفتت  
و (لا) يصيب السنة من  
استاك بغير عود (باصبعه  
ونخلة) ونحوها لان  
الشرع لم يرد به ولا يحصل  
به الاتقاء كالعود (مستون  
كل وقت) خبر قوله التسوك  
أي سن كل وقت لحديث  
السواك مطهرة للقم  
مرضاة للرب رواه الشافعي  
وأجدو غيرهما (لغير  
صائم بعد الزوال) فيكره  
فرضا كان الصوم أو فلا  
وقبل الزوال يستحب له  
بيابس منسدي ويباح  
برطب لحديث أذ صمت  
فاستاكوا بالغداة ولا  
تستاكوا بالعشي أخرجه  
البيهقي عن علي رضي الله  
عنه (مأكد) خبر ثمان  
للتسوك (عند صلاة)  
فرضا كانت أو فلا (و)  
عند (اقباء) من نوم إلى  
أونهار (و) عند (غير)  
رائحة (قم) بما كول أو  
غيره وعند وضوء وقراءة

وما زاد على مرة في قول رب اغفر لي (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير على آله عليه  
السلام والبركة عليه وعليهم والدعاء بعده) أي بعد التشهد الأخير (وسنن الأفعال وتسمى الهيئات) لأنها  
صفة في غيرها وهي خمسة وأربعون وقيل خمس وخمسون وقيل غير ذلك فهذا ما تيسر منها الأولى منها (رفع  
اليدين مع تكبيرة الأحرام) والثانية كونهما مبسوطتين والثالثة كونهما مضمومتين الأصابع عند  
الأحرام) بالصلاة (و) الرابعة رفعهما كذلك (عند الركوع) الخامسة كونهما كذلك (عند الرفع منه)  
أي الرفع من الركوع (و) السادسة (حطهما عقب ذلك) السابعة (وضع اليدين على الشمال) (و) الثامنة  
(جعلهما) أي يديه (تحت سترته) (تظهره إلى موضع سجوده) (العاشرة) (الجهير بتكبيرة الأحرام  
(و) الحادية عشرة (ترتيل القرآن) (و) الثانية عشرة (تخفيف الصلاة) (و) الثالثة عشرة (الاطالة في الأولى) (و) الرابعة عشرة (التقصير في الثانية) (و) الخامسة عشرة (تفرقة بين قدميه قائما) يسيرا  
(و) السادسة عشرة (قبض ركبتيه يديه) (و) السابعة عشرة (كون يديه مفرجتي الأصابع في ركوعه  
(و) الثامنة عشرة (مد ظهره فيه) أي في ركوعه مستويا) (و) التاسعة عشرة (جعله) أي المصلي (رأسه  
حياله) فلا يخفضه ولا يرفعه (و) العشرون (مخافة عضديه) عن جنبه (و) الحادية والعشرون (البداية  
في سجوده بوضع ركبتيه) قبل يديه (و) الثانية والعشرون (والثالثة والعشرون) ما أشار إليهما بقوله (ثم يديه  
ثم جبهته واتقوه) (الرابعة والعشرون) (تمكن أعضاء السجود من الأرض) أي تمكن كل جبهته وكل أنفه  
وكل بقية أعضاء السجود من الأرض في سجوده (و) الخامسة والعشرون (مباشرتهما) أي اليدين  
والجبهة بأن لا يكون ثم حائل متصل به (جعل السجود سوى الركبتين فيكره) في حقه أن يباشر بهما  
(و) السادسة والعشرون (مخافة) (عضديه عن جنبه) (و) السابعة والعشرون (مخافة) (بطنه عن نخذه  
(و) الثامنة والعشرون (مخافة) (نخذه عن ساقيه) (و) التاسعة والعشرون (تفرقه بين ركبتيه) (و) الثلاثون  
(أقامه قدميه) (و) الحادية والثلاثون (جعل بطون أصابعهما على الأرض) (و) الثانية والثلاثون (كون أصابعهما  
في السجود) (مفرقة) (و) الثالثة والثلاثون (وضع يديه حذو منكبيه) (و) الرابعة والثلاثون (كون كل واحدة  
من يديه) (مبسوطة) (و) الخامسة والثلاثون (كون كل واحدة من يديه) (مضمومة الأصابع) (و) السادسة  
والثلاثون (كون أصابعهما موجهات إلى القبلة) (و) السابعة والثلاثون (رفع يديه أولاً في قيامه) (و) من السجود  
(إلى الركعة) (و) الثامنة والثلاثون (قيامه على صدور قدميه) (للكعة الثانية والتاسعة والثلاثون) (قيامه  
كذلك للركعة الثالثة) (و) الأربعون (قيامه كذلك للركعة الرابعة) (و) الحادية والأربعون (اعتماده على  
ركبتيه يديه في نهوضه) (لبقية صلاته) (و) الثانية والأربعون (الاقتراش في الجلوس بين السجدة) (و)  
(و) الثالثة والأربعون (الاقتراش في التشهد الأول) (و) الرابعة والأربعون (التورك في التشهد الثاني  
(و) الخامسة والأربعون (وضع اليدين على الفخذين) أي وضع كل يد على فخذه اليمنى على اليمنى واليسرى  
اليسرى في التشهد الأول) (و) السادسة والأربعون (كونهما) (مبسوطتين) أي الأصابع والسابعة والأربعون  
كونهما (مضمومتين) (و) السابعة والأربعون (بين السجدة) (و) كذا) أي يضع يديه على فخذه يمينه مبسوطتين  
مضمومة الأصابع (في التشهد) (و) الأولى والثانية (الأنه) (يسن في حقه أن) (يقبض من) يده (اليمنى) (الخصر  
والبنصر) (يحلق إبهامهما مع الوسطى) (وهذه الثامنة والأربعون) (و) التاسعة والأربعون (كونه) (يشير  
سبابتها) أي اليمنى (عند ذكر الله تعالى) (و) الخمسون (كون اليسرى مضمومة الأصابع) (و) الحادية  
والخمسون (كون أطراف أصابعها نحو القبلة) (و) الثانية والخمسون (الإشارة بوجهه نحو القبلة) (في ابتداء  
لسلام) (و) الثالثة والخمسون (التفات يميناً وشمالاً في تسليمه) (و) الرابعة والخمسون (نيتته به) أي السلام  
(الخروج من الصلاة) (و) الخامسة والخمسون (تفضيل الشمال على اليمنى في الالتفات) (و) السادسة والخمسون  
(الحشر) (و) وهو معنى يقوم بالنفس يظهر منه سكون الأطراف (و) تلييه (و) ان اعتمد المصلي الفرض سنة



زاد الزكشي والمصنف  
 في الاقتناع ودخول  
 مسجد ومزلة وإطالة  
 سكوت وخلو المعدة من  
 الطعام وأصفرار الأسنان  
 (ويستاك عرضا) استحبابا  
 بالنسبة إلى الإنسان بيده  
 اليسرى على أسنانه ولثته  
 ولسانه ويفسل السوال  
 ولا بأس أن يستاك به  
 اثنان فاكتر قال في الرعاية  
 ويقول إذا استاك اللهم  
 طهر قلبي ومحض ذنوبي  
 قال بعض الشافعية وينوي  
 به الاتيان بالسنة (مبتدئا  
 بجانبه الأيمن) فحسن  
 البداة بالأيمن في السوال  
 وطهور وشأنه كله غير  
 ما يستقذر (ويدهن)  
 استحبابا (غبا) يوما بعد  
 يوم أي يوما يدهن ويوما  
 لا يدهن لأنه صلى الله  
 عليه وسلم نهى عن  
 الترجيل الأغيا رواه  
 الترمذي والنسائي  
 وصححه والترجيل تسريح  
 الشعر ودهنه حديث  
 أربع من سنن المرسلين  
 الحناء والتعطير والسوال  
 والنسكاح (ويكتحل) في  
 كل يوم (وترا) ثلاثا  
 بالأمجد المطيب كل ليلة  
 قبل أن ينام لفعله عليه  
 السلام رواه أحمد وغيره  
 عن ابن عباس ويسن  
 تطير في امرأة وتطيب  
 ويظن إلى نعم الله تعالى

أو السنة فرضاً أو لم يعتقد شيئاً لا فرضاً ولا سنة وأدائها مشتملة على الشروط والأركان والواجبات وهو يعلم أن ذلك كله من الصلاة أو لم يعرف الشرط من الركن فصلاته صحيحة في جماعة في إذا ترك شيئاً ولم يدرك فرض هو أم سنة لم يسقط للشك فرضه في صحته

فصل فيما يكره في الصلاة يكره للمصلي اقتصاره على الفاتحة فيماتن فيه السورة بعدها (وتكرارها) أي الفاتحة لأنها ركن وفي إبطال الصلاة بتكرارها خلاف فكره لذلك (والنفاته) في الصلاة ومحل الكراهة إذا كان الالتفات (بلا حاجة) تكوف ومريض والمراد بالالتفات الذي يكره ولا تبطل به الصلاة إذا لم يستدر بحملته ويستدبر القبلة (و) يكره للمصلي (تغميض عينيه) لأنه مظنة النوم (وحمل مشغل له) عن الصلاة لأن ذلك يذهب الخشوع (واقتراس ذراعيه) حال كونه (ساجداً والعيب والتخصر) وهو أن يضع يديه على خاصرته (والتعطى) لأن ذلك يخرج عن هيئة الخشوع (وقمعه ووضع يديه شيئاً) لاني يده نص عليه (واستقبال صورة) منصوبة لأنه يشبه سجود الكفار لها وفي الفصول يكره أن يصلي إلى جدار فيه صورة ونماثيل لما فيه من التشبيه بعبادة الأوثان والأصنام وظاهره ولو كانت صغيرة لا تبدل للناظر إليها خلافاً لأبي حنيفة فإنه لا يكره إلى غير منصوبة خلافاً لأبي حنيفة ولا سجود على صورة خلافاً لأبي حنيفة ولا صورة خلفه في البيت خلافاً لأبي حنيفة في أحد روايتيه ولا فوق رأسه أو عن أحد جانبيه خلافاً لأبي حنيفة انتهى (و) استقبال (وجه آدمي) وفي الرعاية أو حيوان غيره والاول أصح (و) استقبال (متحدث) لأن ذلك يشغله عن حضور قلبه في الصلاة (و) استقبال (نائم) في الفرض والنفل (ونار) مطلقاً (و) استقبال (ما يلهيه) أو ينظر في كتاب واستقبال كافر وتعليق شيء في قبلته لا وضعه في الأرض وأن يصلي وبين يديه نجاسة أو باب مفتوح قاله في المبدع (ومس الحصى) لقوله عليه السلام في حديث أبي ذر مر فوعا إذا قام أحد إلى الصلاة فلا يمسه الحصى فإن الرجة تواجهه رواه أبو داود وبلا عذر (وتسوية التراب بلا عذر) ويكره له (ترقح بمروحة) ونحوها بلا حاجة لأنه من العيب (وفرقة أصابعه) وهو في الصلاة (وتشبيكها) وهو في الصلاة (ومس لحيته) وعقص شعره (وكف ثوبه) ونحوه (ومتى كثر ذلك) أي مس الحصى وتسوية التراب والترقح ونحوها (عرفاً) أي في العرف فلا عبرة بالثلاث (بطلت) صلاته (و) يكره له (أن يخص جهته بما يسجد عليه) لأنه من شعائر الرافضة (وان يمسح فيها) أي في الصلاة أو سجوده (وأن يستند) إلى جدار ونحوه لأنه يزيل مشقة القيام وانما يكره إذا كان (بلا حاجة إليه فان استند) المصلي (بحيث يقع لو أزيل ما استند إليه بطلت) صلاته ان لم يكن عذر (وحده) أي جد المصلي إذا عطس أو وجد (ما يسره) ويكره (استرجاعه) أي أن يقول أنا لله وأنا إليه راجعون (إذا وجد ما يغبه) قال في الأنصاف لو عطس فقال الحمد لله أو لسعه شيء فقال بسم الله أو سمع أو رأى ما يغبه فقال أنا لله وأنا إليه راجعون أو ما يعجبه فقال سبحان الله ونحوه كره ذلك

فصل فيما يبطل الصلاة يبطلها كل (ما أبطل الطهارة) وهو ثمانية (وكشف العورة عمداً) ولو كان المكشوف منها يسير الان التحرز منه ممكن من غير مشقة أشبه سائر العورة (لا) تبطل (ان كشفها) أي كل عورته أو ما لم يعف عنه منها (نحو ريج فسترها في الحال) بلا عمل كثير (أولاً) أي بأن لم يسترها في الحال وكان كشفها بلا قصد (وكان المكشوف) يسيراً واليسير هو الذي (لا يفحش في النظر) عرفاً ويختلف الفحش بحسب المنكشف فيفحش من السراة ما لا يفحش من غيرها فان صلاته لا تبطل (و) يبطل الصلاة (استدبار القبلة حيث شرط استقبالها) وتقدم ويبطلها (انصال النجاسة) التي لا يعفى عنها (به) أي المصلي (ان لم يزلها في الحال) فان أزالها سرياً بحيث لم يطل الزمن فصلاته صحيحة (و) يبطلها (العمل) المتوالي (الكثير) لا القليل (في العادة من غير جنسها) أي الصلاة كفتح باب ومشى ولف عمامة وكتابة وخياطة وعمده وسهوه وجهله سواء لقطعها الموالاة بين الأركان (لغير ضرورة) فلو كان لضرورة تكوف وهرب من



ويقول اللهم كما حسنت  
 خلقي فحسن خلقي وحرم  
 وجهي على النار الحديث  
 أبي هريرة (وتجب  
 التسمية في الوضوء مع  
 الذكر) أي أن يقول  
 بسم الله لا يقصم غيرها  
 مقامها لخبر أبي هريرة  
 مرفوعا لا صلاة لمن  
 لا وضوء له ولا وضوء لمن  
 لم يذكر اسم الله عليه  
 رواه أحمد وغيره ونسقط  
 مع السهو وكذا غسل  
 وظيفهم (ويجب الختان)  
 عند البلوغ (مالم يخف  
 على نفسه) ذكره كان  
 أو خشي أو أتى فالدكر  
 يأخذ جلدة الحشفة  
 والأتى تأخذ جلدة فرق  
 محل الأيلاج تشبه عرف  
 الديك ويستحب أن  
 لا تؤخذ كلها والخشي  
 يأخذها وفعله زمن  
 صغره أفضل وكرهه في  
 سابع يوم من الولادة  
 إليه (ويكره الفرع)  
 وهو خلق بعض الرأس  
 وترك بعضه كذا خلق  
 القفا لغير حجامه ونحوها  
 ويسن إبقاء شعر الرأس  
 قال أحمد هو سنة تونقوي  
 عابه اتخذناه ولكن له  
 كلفة ومؤنة ويسرحه  
 ويفرقه ويكرن إلى أذنه  
 ويتهى إلى منكبيه  
 كنعره عليه السلام ولا  
 بأس بزيادة وجعله ذؤابة

عدو أو سيل أو سبع فلا تبطل به ويطلبها (الاستناد قويا) وتتم حده ولا يطلها إلا إذا كان (لغير عذر)  
 ويأتي (و) يطلها (رجوعه عالما) لأجلها تحريم رجوعه (ذا كرا) لأن كان ناسيا (للتشهد) الأول (بعد  
 الشروع في القراءة) أي وإن ذكر الشاهد من نسيه بعد أن شرع في القراءة لم يجز له الرجوع إليه لأنه ناس  
 مكن مقصود فان رجع بعد شروعه فيها بطلت صلاته إلا أن يكون ناسيا أو جاهلا فلا تبطل ومنى علم تحريم ذلك  
 وهو في التشهد ثم ض ولم يتم الجلوس قاله في الشرح وكذا حال المؤمن إن تبعوه وإن سجدوا له قبل أن يعتدل  
 فلم يرجع تشهدوا لأنفسهم وتبعوه وقيل يفارقونه ويتمون صلاتهم قاله في المبدع (تتمه) قال في الشرح  
 وغيره فإن مضى في موضع يلزمه الرجوع أو رجع في موضع يلزمه المضى فالمناحرية بطلت صلاته ترك  
 الواجب عدا وان فعله يعتد بجوازه لم تبطل لأنه تركه غير متعمد لكن إذا مضى في موضع يلزمه الرجوع  
 فسدت الركعة التي تركها كالأولم يذكره إلا بعد الشروع في القراءة وإن رجع في موضع المضى  
 ناسيا لم يعتد بما يفعله في الركعة التي تركها منها لأنها فسدت بشروعه في قراءة غيرها فلم تعد إلى الصلحة بحال  
 (و) يطلها (تعمد زيادة ركن فعلي) كقيام وقعود وركوع وسجود (و) تبطل (بتعمد تقديم بعض الأركان  
 على بعض) كتعمد السجود قبل الركوع (و) تبطل (بتعمد السلام قبل أتمامها) تبطل (بتعمد إحالة  
 المعنى في القراءة) كفتح همزة أهدنا وضم تاء أعصمت وكسر كاف أياك (و) تبطل (بوجود ستره بعيدة) عرفا  
 بحيث يحتاج إلى زمن طويل أو عمل كثير كالشئ (وهو عريان) تبطل (بفتح النية) في أثنائها لأن النية  
 شرط في جميعها وقوله طمعا (و) تبطل الصلاة (بالتردد في الفسخ) لأن استدامة النية شرط لصحتها ومع  
 التردد تبطل الاستدامة (و) تبطل الصلاة (بالعزم عليه) أي على الفسخ (و) تبطل (بشك) في أثناء الصلاة  
 (هل نوى فعل مع الشك عملا) من أعمال الصلاة كركوع وسجود ورفع منهما ثم ذكر أنه نوى وإن  
 شك في تكبيرة الاحرام وجب عليه استئناف الصلاة (و) تبطل (بالدعاء بسلا الذنبا) كقوله اللهم ارزقني  
 جارية حسناء وحلة خضراء ودابة هملجة (و) تبطل (بالإتيان بكاف الخطاب لعير الله ورسوله أحمد) قال في  
 الإقناع وشرحه وظاهره لعير النبي صلى الله عليه وسلم وهو السلام عليك أيها النبي فسلاته بطل به فيكرن من  
 خصوصياته صلى الله عليه وسلم (و) تبطل (بالتفقهة) (و) تبطل (بالكلام ولو) كان الكلام (سهوا) أماما  
 كان أو مأموما عدا أو جهلا طائعا أو مكرها واجبا كتعذير معصوم عن مهلكة أو لا فرضا كانت الصلاة أو  
 نقلا (و) تبطل (بتقديم المأموم على إمامه) والاعتبار في القيام يؤخر التقديم وهو العقب ولا يضرب طول  
 المأموم عن إمامه لأنه يتقدم برأسه في السجود فلو استويا في العقبوة تسدمت أصابع المأموم لم يضرب فان  
 صلى قاعدا فالاعتبار بمحل القعود وهو الآية حتى لو مر رجله وقدمها على الإمام لم يضرب (و) تبطل صلاة  
 مأموم (بطلان صلاة إمامه) تبطل (بسلامه) أي المأموم (عدا قبل إمامه أو سهوا) قبله (ولم يعبه) أي  
 السلام (بعده) أي عدا إمامه (و) تبطل بالأكل والشرب (سرى اليسير) منها (عرف الناس وجاهل ولا  
 تبطل) الصلاة (أن يلع) المصلي (ما بين أسنانه بلامضغ) ولو لم يجز به الريق نصا ولا نقل يسير شرب عدا  
 وبلغ ذوب سكر ونحوه مما يذوب بقم كالحل (وكالكلام) في الحكم (أن تخرج بلا حاجة) فبان حرفان (أو  
 اتعجب لا خشية أو نفع فبان حرفان) أما إذا اتعجب المصلي خشية من الله تعالى فصلاته صحيحة (ولا) تبطل  
 (أن نام) المصلي وهو قائم أو جالس أو ما يسيرا (فتكلم) في ذلك النوم (أو سبق على لسانه) كلام (حال  
 قراءته) فلا تبطل لأنه مغلوب على الكلام في الحالتين أشبه ما لو غلط في القراءة فأتى بكلمة من غيرها ولا  
 النائم مرفوع عنه القلم (أو غلبه سعال أو عطاس أو تناوب) فبان حرفان فلا تبطل صلاته (أو) غلبه (كلام)  
 فبان حرفان قال في المغنى والنهاية أنه إذا غلب صاحبه لم يضرب لكونه غير داخل في وسعه ولم يحكي فيه خلافا  
 قاله في المبدع



(يسن إذا أتى) المصلي (بقول مشروع في غير محله) غير سلام كالقراءة في السجود والقعود وكالتشهد في القيام وقراءة السورة في الركعتين الأخيرتين ونحوه (سهوا) وعلم منه أنه إذا أتى بذلك أو دعاء لم يرد الشرع به فيها كقوله آمين رب العالمين وفي التكبير لله أكبر كبيرا أنه لا يشرع له سجود وجزم به في المغني والشرح وغيرهما (ويباح) سجود السهو (إذا تركه سنونا) سهوا قال في المتنع بعد سباقه سنن الأقوال فهذه لا تبطل الصلاة بتركها ولا يجب السجود لها وهل يشرع على روايتين وما سوى هذا من سنن الأفعال لا تبطل الصلاة بتركها ولا يشرع السجود لها قال في المبدع صرح واختاره إلا أنه لا يمكن التحرز من تركها لكثرة ما فلو شرع السجود لم تفل صلاة من سجود في الغالب وبه يفرق بينها وبين سنن الأقوال وقال إذا قلنا لا يسجد فسجد لم تبطل صلاته نص عليه (ويجب) سجود السهو (إذا زاد ركوعا أو سجودا أو قياما أو قعودا ولو) كان القعود (قد رجس الاستراحة) وهو أو تقدم في مبطلات الصلاة أن الصلاة تبطل بتعمد زيادة ركن فعلي (أو سلم قبل انقضاءها) سهوا أو تقدم أن عمده يبطلها (أو لحن لحنا يحيل المغني) سهوا (أو ترك واجبا) سهوا كنسيج ركوع وتشهد أول (أو شئت في زيادة وقت فعلها) بأن شئت في الأخيرة هل هي زائدة أولا أو هو ما جده هل سجوده زائد أولا فيسجد لذلك جبر للنقص الحاصل فيه بالشك ولا يسجد لكه إذا رآه وتبين أنه مصيب فيما فعله قال في الاقتاع ولا يسجد لشكك في ترك واجب ولا لشكك هل سها أو في زيادة الأداة في وقت فعلها (وتبطل الصلاة) بتعمد ترك سجود السهو الواجب (الذي محله قبل السلام) لأنه ترك واجب في الصلاة عمدا ولا يشرع سجود ترك سجود السهو (إلا أن ترك ما وجب بسلامه قبل انقضاءها) فلا تبطل كما إذا سلم من نقص أما كونها لا تبطل بتعمد ترك ما محله بعد السلام فلا نه خارج عنها فلم يؤثر في إبطالها وإن كان مشروعا لها كالإذان (وإن شاء سجد سجدتي السهو قبل السلام أو بعده) قال القاضي لا خلاف في جواز الأمرين أي السجود قبل السلام أو بعده وإنما الكلام في الأولى والأفضل انتهى قال في الاقتاع ومحله ندب قبل السلام إلا في سلام قبل انقضاء صلاته إذا سلم عن نقص ركعة فأكثر انتهى (لكن إن سجد هما بعده) أي السلام سواء كان محله قبله أو بعده كبر ثم سجد سجدتين ثم جلس مفترشا في الثنائية ومتوركا في غيرها (تشهد وجوبا) تشهد الأخير (وسلم) وسجد السهو وما يقول فيه وما يقول بعد الرفع منه كسجود صلب الصلاة (وإن نسي السجود حتى طال الفصل عرفا) سقط (أو أحدث) سقط (أو خرج من المسجد سقط) سجود السهو وصحت صلاته لأنه جابر للعبادة كجبرائات الحج فلم تبطل بقراءته (ولا سجود على مأمووم دخل أول الصلاة ذاتها) المأمووم (في صلاته) ويأتي قال في شرح الاقتاع وظاهره ولو كان أتى بما محل سجوده بعد السلام (وإذا سها الإمامه لزمه متابعتها في سجود السهو) سواء سها المأمووم أولا ولو لم يتم المأمووم ما عليه من تشهد ثم يتمه بعد سجوده مع الإمام ولو مسبقا أو كان سهوا الإمام فيما لم يذكره المأمووم فيه فلو قام بعد سلام إمامه رجع فسجد معه لأن شرع في القراءة وإن أدركه في آخر سجدتي السهو سجد معها فإذا سلم الإمام أتى المأمووم بالسجدة الثانية ثم قضى صلاته وإن أدركه بعدها وقبل السلام لم يسجد ويسجد إن سلم معه سهوا بعد انقضاء صلاته ولسهو معه وفيما انقضى به (فإن لم يسجد إمامه وجب عليه) أي المأمووم (هو) مسبوقا كان أو غير مسبوق فيسجد المسبوق إذا فرغ من قضاء ما فات مع الإمام وغير المسبوق بعد إياسه من سجود الإمام ولو كان الإمام لا يعتقد وجوب سجود السهو (ومن قام ركعة زائدة جلس متى ذكر) ولا يشهد إن كان تشهد وسجد للسهو وسلم ومن نوى ركعتين فثلا فقام إلى ثالثة نهارا فلا فضل أن يتبها أو لا يسجد للسهو وإن شاء أن لا يتبها رجع وسجد للسهو وإن نوى ركعتين ليلًا فقام إلى ثالثة فكقيامه إلى ثالثة بغير (وإن نهض) المصلي إلى الركعة الثالثة (عن ترك تشهد الأول) مع ترك

وبعني لحته ومجزم حلقها ذكره الشيخ في الدين ولا يسكره أخذ ما زاد على القبضة وما تحت حلقه ويحذف شاربها وهو أولى من قصه ويقلم أظفاره مخالفا ويتفبطه ويحلق عاتقه وله إزالها بما شاء والتنوير فعله أحسن في العورة وغيرها ويدفن ما رزله من شعره وظفره ونحوه ويضمعه كل أسبوع يوم الجمعة قبل الزوال ولا يتركه فوق أربعين يوما أما الشارب ففي كل جمعة (ومن سنن الوضوء) وهي جمع سنة وهي في اللغة الطريقة وفي الاصطلاح ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وتطلق أيضا على أقواله وأفعاله وتبريراته صلى الله عليه وسلم وسمى غسل الأعضاء على الوجه المخصوص وضوء لتنظيفه المتوضئ وتحسينه (السواك) وتقدم أنه يتأكد فيه ومحل عند المضغضة (وغسل الكفين ثلاثا) في أول الوضوء ولو تحقق طهارتهما (ويجب) غسلهما ثلاثا بنية وتسمية (من نوم ليسل ناقض لوضوءه) لما تقدم في أقسام الماء ويسقط غسلهما والتسمية سهوا وغسلهما



لمعنى فبهما فلا يستعمل  
الماء ولم يدخل يده في الماء  
لم يصح وضوءه وفسد الماء  
(و) من سبب الوضوء  
(البداية) قبل غسله لوجهه  
(بعضضة ثم استنشق)  
ثلاثا ثلاثا يمينه  
واستنار به يساره (و) من  
سنه المبالغة (فهما) أى  
في المضضعة والاستنشق  
(لغير صائم) قسره  
والمبالغة في مضضعة  
ادارة الماء بجميعه وفي  
الاستنشق جذبه بنفسه  
الى أقصى الأنف وفي بقية  
الاعضاء ذلك ما ينبو عنه  
الماء للصائم وغيره  
(و) من سنه (تخليل  
الجهة الكثيفة) بالياء  
المثلثة وهي التي تسر  
البشرة و يأخذ كف من  
ماء يضعه من تحتها بأصابعه  
مشتبكة أو من جانبيها  
ويعركها وكذا عنقفة  
وباقى شعور الوجه (و) من  
سنه تخليل (الاصابع)  
أى أصابع اليدين  
والرجلين قال في الشرح  
وهو في الرجلين أكد  
ويخلل أصابع رجليه  
بختصر يده اليسرى من  
باطن رجله اليمنى من  
خصرها الى إبهامها وفي  
اليسرى بالعكس وأصابع  
يدها كلها بالآخرى  
فان كانت أو بعضهما  
ملتصقة سقط (و) من

جلوسه أو دونه (ناسيا) لما تركه منهما أو من أحدهما (لزمه الرجوع) قبل أن يستتم قائما (ليشهد وكره)  
رجوعه (ان استتم قائما ويلزم المأموم متابعتها) أى متابعة إمامه في قيامه ناسيا (ولا يرجع ان شرع في  
القراءة) لانه شرع في ركن وتقدم في المبطلات حكم رجوعه (ومن شك في ترك ركن أو) شك في (عدد ركعات  
وهو في الصلاة بنى على اليقين وهو الأقل) في العدد وترك الركن في شكه في تركه (وسجد السهو و بعد  
فراغها لا أثر للشك) وتقدم

### باب صلاة التطوع

قال في الاختيارات التطوع تكمل به صلاة الفرائض يوم القيامة ان لم يكن المصلي أعيا وفيه حديث مرفوع  
رواه أحمد وكذلك الزكاة وبقية الاعمال اه وهو شرط طاعة غير واجبة (وهي) أى صلاة التطوع  
(أفضل تطوع البدن بعد الجهاد) وهو قتال الكفار و بعد تواسع الجهاد وهي النفقة فيه (و) بعد (العلم)  
من تعليم وتعلم وترتيبها في الفضيلة أن تقول أفضل التطوع الجهاد ثم توابعه ثم علم ثم صلاة ونص ان الطواف  
لغير رب أفضل منها أى الصلاة بالمسجد الحرام (وأفضلها) أى أفضل صلاة التطوع (ماسن) أن يصلي  
(جماعة) لانه أشبه بالفرائض (وأكد ما سن له الجماعة من الصلوات المسنونة  
صلاة الكسوف) (فلا استسقاء) يعنى أن صلاة الاستسقاء تلي صلاة الكسوف في الأكدية (فالترابيح)  
ذكره في المذهب وغيره لانها تسن لها الجماعة (فالوتر) يعنى انه يلى الترابيح في الأكدية (وأقله) أى الوتر  
(ركعة) ولا يكره الوتر بها ولو بلا عذر من مرض أو سفر ونحوهما (وأكثره) أى أكثر الوتر (أحدى  
عشرة) ركعة يسلم من كل اثنين ويوتر بركعة وسن فعلها عقب الشفع بلا تأخير نصا وان صلاها كلها بسلام  
واحد بان سرده عشر أو تشهد ثم قام فأتى بالركعة جاز أو مر دالا أحد عشر ولم يجلس الا في الأخيرة جاز لكن  
الاولى أولى وكذا ان أوتر بثلاث أو خمس أو سبع أو تسع وان أوتر بتسع سردها ثانيا وجلس وتشهد ولم يسلم  
ثم صلى التاسعة ويشهد ويسلم وان أوتر بسبع أو خمس سردها ولم يجلس الا في آخرهن وهو أفضل فيما  
إذا أوتر سبع أو خمس (وأدنى الكمال ثلاث) ركعات (بسلامين) وهو أفضل (ويجوز) أن يصلي الثلاث  
(بسلام واحد) لانه ورد (سر دا) من غير جلوس عقب الثانية لتخالف المغرب (و وقته) أى الوتر (ما بين  
صلاة العشاء) ولومع جمع تقديم (وطلوع الفجر) فمن صلى الوتر قبل العشاء لم تصح ومن صلاه بعد الفجر  
كان قضاء (ويقت فيه) أى في الوتر في الركعة الأخيرة جميع السنة (بعد الركوع ندبا فلو كبر ورفع يديه) بعد  
القراغ من القراءة (ثم قنت قبل الركوع جاز) نص عليه (ولا بأس ان يدعو في قنوته عشاء) ما لم يكن من  
أمر الدنيا فيرفع يديه الى صدره يسطهما و بطونهما نحو السماء ولو مأموما (ومن) بعض (ما ورد اللهم اهدنا  
فيمن هديت) أصل الهدى الرشاد والبيان قال تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم والهداية من الله التوفيق  
والارشاد وطلب الهداية من جهة المؤمنين مع كونهم مهتدين بمعنى طلب التثبيت عليها أو بمعنى المزيد منها  
(وعاقنا فيمن عاقبت) المراد بها العاقبة من الاسقام والبلايا والعاقبة أن يعافيك الله من الناس ويعافهم منك  
(وتولنا فيمن توليت) الولي ضد العدو مأخوذ من تليت الشيء اذا اعتيت به وقطرت فيه كما ينظر الولي في حال  
اليتم لانه سبحانه وتعالى ينظر في أمر موليه بالعناية ويجوز أن يكون من وليت الشيء اذا لم يكن بينك وبينه  
واسطة بمعنى أن الولي يقطع الوسائط بينه وبين الله تعالى حتى يصير في مقام المراقبة والمشااهدة وهو الاحسان  
(وبارك لنا فيما أعطيت) البركة الزيادة وقيل هي حلول الخير الالهى في الشيء والعطية الحبة والمراد بها هنا  
ما أنعم الله به (وقناشر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك) سبحانه لا اراد لا امره ولا معقب لحكمه فانه  
يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد (انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت) تزهت عن صفات المحدثين  
(ربنا وتعاليت) رواه أحمد (اللهم انا نعوذ برضالك من سخطك وبعفوك من عقوبتك وبنذكرك) قال  
الخطابي في هذا معنى لطيف وذلك انه سأل الله تعالى أن يجره برضاه من سخطه وهما ضدان متقابلان



سنة (التيامن) بلا خلاف  
 (وأخذ ماء جديلا ذنين)  
 بعد مسح رأسه ومجاورة  
 محل فرض (و) من سنة  
 (الفسلة الثانية والثالثة)  
 وتكره الزيادة عليها  
 ويعمل في عدد الصلوات  
 بالاقبل ويجوز الاقتصار  
 على الفسلة الواحدة  
 والثقتان أفضل منها  
 والثلاثة أفضل منهما ولو  
 غسل بعض أعضاء الوضوء  
 أكثر من بعض لم يكره  
 ولا يسن مسح العنق ولا  
 الكلام على الوضوء

باب فروض الوضوء  
 وصفته

الفرض لغة يقال لغان  
 أصلها الحز والقطع  
 وشرعا ما أثبت فاعله  
 وعوقب تاركه والوضوء  
 استعمال ماء طهور في  
 الأعضاء المخصصة على  
 صفة مخصوصة وكان فرضه  
 مع فرض الصلاة كما رواه  
 ابن ماجه ذكره في المبدع  
 (فروضه سنة) أحدها  
 (غسل الوجه) لقوله تعالى  
 فاغسلوا وجوهكم (والقدم  
 والاثني منيه) أي من  
 الوجه لداخلهما في حده  
 فلا تسقط المضمضة ولا  
 الاستنشاق في وضوء ولا  
 غسل لأعما ولا سهوا  
 (و) الثاني (غسل اليدين)  
 مع المرقبين لقوله تعالى

وكذلك المعافاة والمواخذة لكم بالعقوبة لجأ إلى ما لا ضل له وهو الله سبحانه وتعالى أظهر العجز والافتقار  
 وفرغ منه إليه فاستعاذ به منه (لأنه صلى الله عليه وسلم) أي لا يطيقه ولا يبلغه ولا ينتهي غاية لقوله تعالى علم  
 أن لن تحصوه أي تطيقوه (أنت كما أثبتت على نفسك) اعتراف بالعجز عن التناو ورده إلى المحيط علمه بكل  
 شيء جله وتفصيلا فكأنه تعالى لا نهاية لسلطانه وعظمته لا نهاية للثناء عليه لأن الثناء تابع للمشي عليه (ثم  
 يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) نص عليه (ويؤمن بمأموم) على قنوت امامه بأن يقول آمين ان سمع  
 قنوت امامه والادعاء كذلك اذا اقتدى بشاقي في الصبح يؤمن (ثم مسح وجهه يديه هنا) أي في القنوت  
 (وخارج الصلاة) اذا دعا (وكره القنوت في غير الوتر) رواية كراهة ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر  
 وأبي الدرداء رضي الله تعالى عنهم وعناهم ومحمل الكراهة إلا أن ينزل بالمسلمين نازلة غير الطاعون فيسن  
 لامام الوقت خاصة القنوت في غير الجمعة (وأفضل الرواتب) المؤكدة (سنة الفجر ثم المغرب ثم) سنة الظهر  
 والعشاء (سواء) في الفضيلة (والرواتب المؤكدة عشر) ركعات (ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها  
 وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر) فيخير في السفر في فعل غير سنة فجر ووتر  
 ثلثا كديهما (ويسن قضاء الرواتب والوتر الامافات) من الرواتب (مع فرضه وكثرة الاولى تركه) أي ترك  
 قضائها للحصول المشقة به السنة الفجر بقضيتها ثلثا كدها (وفعله الكل) أي السن كلها (بيت أفضل)  
 من فعلها بالمسجد (ويسن الفصل بين الفرض وسنة) سواء كانت قبله أو بعده (قيام) أي انقال (أو كلام  
 والتراويح) سنة مؤكدة وهي (عشرون ركعة) عند أهل العلم وقال مالك الاختيار ست وثلاثون  
 ركعة (برمضان) جماعة أصاوالا في مستوفيتها الاجماع يسلم من كل اثنين بنسبة أول كل ركعتين انهما  
 من التراويح (ووقتها) أي التراويح (ما بين) فرض (العشاء) سنة (الوتر) وعلم مما تقدم انها لا تصح  
 قبل صلاة العشاء فمن صلى التراويح ثم ذكر أنه صلى العشاء محدثا فإنه يعيد التراويح لانها سنة تفعل بعد مكتوبة  
 فلم تصح قبلها كسنة العشاء والسنة التي بعد الظهر

فصل في صلاة الليل أفضل من صلاة النهار قال أحد وليس بعد المكتوبة عندى أفضل من قيام الليل  
 انتهى (والنصف الأخير) منه (أفضل من) النصف (الأول) وبعد النوم أفضل لان الناشئة لا تكون الا  
 بعد رقدته ومن لم يرقد فلا ناشئة له قاله أحد وقال هي أشد وطأ أي تثبتا تفهم ما تقرأ وتعي أدنى ذلك (والتمجد  
 ما كان بعد النوم) قال البهوتي وظاهره ولو يسيرا (ويسن قيام الليل) فاذا استيقظ من نومه ذكر الله تعالى  
 وقال ما ورد بعد الاستيقاظ ومنه لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الحمد لله  
 وسبحان الله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم ان شاء قال اللهم اغفر لي أودعا  
 استجيب له فان تروضا أو صلى قبلت صلاته (و) يسن (افتتاحه) أي قيام الليل (بركعتين خفيفتين) لما روى  
 أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا قام أحدكم من الليل فليفتح صلاته بركعتين خفيفتين رواه  
 أحمد وسلم وأبو داود (و) يسن نيته (أي نية قيام الليل) (عند النوم) ليفوز بقوله صلى الله عليه وسلم من  
 نام ونيته أن يقوم كتب له ما نوه وكان نومه صدقة عليه (وبصح التطوع ركعة) ونحوها كسلاث وخمس  
 (وأجر) المصلي (القاعد) أي المصلي قاعدا (غير المعذور نصف أجر القائم) قال في الإنصاف  
 فاما ان كان معذور المرض ونحوه فاجها كصلاة القائم في الأجر قال في القروع ويتوجه فيه فرضا ونفلا انتهى  
 ومن تربعه بعمل قيام وثني رجليه بر كوع وسجود قال في الإنصاف فائدة يجوز له القيام اذا ابتدأ الصلاة  
 جالسا وعكسه في النفل لا غير (وكثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام) لان السجود في نفسه  
 أفضل وآ كدليل أنه يجب في الفرض والنفل ولا يباح بحال الا لله تعالى والقيام يستط في النفل ويباح في  
 غير الصلاة للوالدين والعالم وسيد القوم والاستكثار مما هو آ كد وأفضل أولى (وتسن صلاة الضحى غيا)  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم عليها (وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان) أي ثمان ركعات (ووقتها)



وأيدىكم الى المرافق (و)  
 الثالث (مسح الرأس)  
 كله (ومنه الاذان)  
 لقوله تعالى وامسحوا  
 برؤوسكم وقوله صلى الله  
 عليه وسلم الاذان من  
 الرأس رواه ابن ماجه  
 (و) الرابع (غسل  
 الرجلين) مع الكعبين  
 لقوله تعالى وأرجلكم الى  
 الكعبين (و) الخامس  
 (الترتيب) على ما ذكر  
 الله تعالى لان الله تعالى  
 أدخل الممسوح بين  
 المفصلات ولا تعلم لهذا  
 فائدة غير الترتيب والآية  
 سبقت لبيان الواجب  
 والنبي صلى الله عليه وسلم  
 رتب الوضوء وقال هذا  
 وضوء لا يقبل الله الصلاة  
 الا به فابدأ بشئ من  
 الأعضاء قبل غسل  
 الوجه لم يحسبه وان  
 توضأ منكساً أربع مرات  
 صح وضوءه ان قرب  
 الزمن ولو غسلها جميعاً  
 دفعة واحدة لم يحسبه  
 غير الوجه وان انفس  
 تاويافى ماء وخرج مرتباً  
 اجزأه والا فلا (و)  
 السادس (المواالة) لانه  
 صلى الله عليه وسلم رأى  
 رجلاً يصلى وفي ظهره  
 قدمه لمعه قدر الدرهم لم  
 يصبها الماء فأمره أن  
 يعيد الوضوء رواه أحمد  
 وغيره (وهي) أى المواالة

أى وقت صلاة الضحى (من خروج وقت النهى) وهو اذا علت الشمس ويستمر (الى قبيل الزول) يعنى  
 الى دخول وقت النهى قيام الشمس كذا فى شرح المنتهى (وأفضله) أى أفضل وقت يصلى فيه صلاة  
 الضحى (اذا اشتد الحروتن تحية المسجد) ركعتان فأكثر لمن دخله قصد الجلوس به أو لا غير خطيب دخل  
 للخطبة وقيمه ودخله لصلاة عيد ودخله والامام فى مكتوبة أو بعد الشروع فى الإقامة ودخل المسجد  
 الحرام لان تحيته الطواف وتجزئ ثمانية وفريضة ولو فاتتني عنها وان نوى التحية والقرض قاهر  
 كلامهم حص ولما له قطع به فى المنتهى وغيره فان جلس قبل فعلها قام فأتى بها ان لم يطل الفصل ولا تحصل  
 بأقل من ركعتين ولا بصلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر (و) نسن (سنة لوضوء) أى ركعتان عقبه (و)  
 يسن (الحياما بين العشاءين وهو من قيام الليل) لان الليل من المغرب الى طلوع الفجر الثانى ويستحب أن  
 يكون له تطوعات يداوم عليها وان فاتت ينقضها

فصل (و) يسن) تأكد (سجود التلاوة مع قصر الفصل) بين السجود وسببه فان طال الفصل لم يسجد  
 لقوات محله ويكره تكرارها كتكرار ركعتي الطواف بتكراره (للقارئ) تعلق يسن (والمستمع) وهو  
 الذى يقصد السماع ولا يسن السماع وهو الذى لا يقصد السماع (وهو كاتنا فله فيما يعتبر لها) من عدم وجوب  
 ستر أحداهما تقين والقيام (يكبر) تكبيرتين كبيرتين (اذا سجد بلا كبيرة احرام) ولو خارج الصلاة (و)  
 تكبيرة (اذا رفع) من السجود لانه سجود مفرد فشرع التكبير فى ابتدائه وفى الرفع منه كسجود السهو  
 (و) ان كان خارج الصلاة قائماً (يجلس) اذا رفع رأسه وانما يشرع به لونه اذا كان خارج الصلاة لان  
 السلام يعقبه فشرع ليكون سلامه فى حال جلوسه (ويسلم) تسليمه واحدة عن يمينه فبطلت لتركها عمداً  
 وسهوا وسجوده لها والتسليم ركعتان (بلا تشهد) لانها صلاة لا ركوع فيها فلم يشرع فيها التشهد كصلاة  
 الجنازة بل ولا يسن نص عليه الامام أحمد ويقول فى سجودها سبعان ربي الاعلى وجوابه فى المبدع (وان  
 سجد المأموم لقراءة نفسه أو) سجد (لقراءة غيره) يراماه عمداً بطلت صلاته (لانه زاد فيها سجوداً) ويلزم  
 المأموم متابعة امامه فى صلاة الجهر اذا سجد (للتلاوة) (فلترك) المأموم (متابعته) أى امامه فى الصلاة  
 الجهرية (عمداً بطلت) صلاته لعدم ترك الواجب ولو كان هناك مانع من السماع كبعد وطرش لانه لا يمنع  
 وجوب المتابعة ويكره لامام قراءة سجدة فى صلاة سر وسجوده لها فان فعل خير المأموم بين المتابعة وتركها  
 والاولى السجود متابعة لاما (ويعتبر) لانه حجاب السجود فى حق المستمع (كون القارئ يصلى اماماً  
 المستمع) ولو فى نقل فقط (فلا يسجد) المستمع (ان لم يسجد القارئ ولا) يسجد المستمع (قدامه) أى قدام  
 القارئ ولا يسجد المستمع (عن يساره) أى عن يسار القارئ (مع خاف يمينه) ما لم يكن عن يمينه من يسجد  
 لقراءة لعدم صحة الاتمام حينئذ (ولا يسجد رجل) مستمع (لتلاوة امرأة أو) تلاوة (خنثى ويسجد) مستمع  
 من (رجل وخنثى وأى) (لتلاوة) رجل (أى و) (لاؤة) (زمن) لان قراءة الفاتحة والقيام ليس واحد منهما  
 بركن فى السجود (و) (لتلاوة) (مميز) لصحة امامته فى النقل وسجود سجدة التلاوة من النوافل والسجودات  
 أربع عشرة فى الحج اثنتان وسجدة ص سجدة شكر (ويسن سجود الشكر) لله تعالى (عند تجدد النعم)  
 مطلقاً (واندفاع النقم) مطلقاً أى سواء كانت النعم أو اندفاع النقم له أو الناس (وان سجد له) أى الشكر  
 (عالم اذا كرا) لاجاهل ولا ناسياً (فى صلاة بطلت) لان سبب الشكر ليس له تعلق بالصلاة بخلاف سجود  
 التلاوة (وصفته وأحكامه) كسجود التلاوة (ومن رأى مبتلى فى دينه سجد بحضوره أو مبتلى فى  
 دينه سجد بغير حضوره

فصل فى أوقات النهى (وهي) ثلاثة الوقت الاول (من طلوع الفجر) الثانى (الى ارتفاع الشمس فيدرمخ)  
 أى قدر رمح فى رأى العين (و) الوقت الثانى (من صلاة العصر) يعنى أن الهى متعلق بنفس صلاة العصر  
 ولو مجموع وقت الظهر (الى غروب الشمس) أى حتى يتم غروبها وتقل سنة الظهر بعد ها ولو فى جمع تأخير



(أن لا يؤخر غسله حتى

حتى ينشف الذي قبله)

بمن معه سدل أو قدره

من غيره ولا يضر أن

جف لا شغل بسنة

كتخليل واسباغ أو إزالة

وسوسة أو وسخ ويضر

لاشتغال بتحصيل ماء أو

إسراف أو نجاسة أو وسخ

لغير طهارة وسبب وجوب

الوضوء الحدث ويحل

جميع البدن بكتابة

(والنية) لنفسه القصد

ومحلها القلب فلا يضر

سبق لسانه بغير قصد

ويخصها لله تعالى

(شرط) هو لغة العلامة

واسطلاحا ما يلزم من

عدمه العدم ولا يلزم من

وجوده وجود ولا عدم

لذاته (طهارة الحدث

كلها) لمحدثاتها

الاعمال بالنيات فلا يصح

وضوء وغسل وتيمم ولو

مستحبات الأيها (في نوى

رفع الحدث أو) بقصد

(الطهارة لما لا يباح إلا

بها) أي بالطهارة كالصلاة

والطواف ومس المصنوع

لأن ذلك يستلزم رفع

الحدث فإن نوى طهارة

أو وضوء أو أطلاق أو غسل

أعضاءه ليس يزيل عنها

النجاسة أو يعلم غيره أو

للتبريد لم يجزه وإن نوى

صلاة معينة لا غيرها

ارتفع مطلقا ونوى من

(و) الوقت الثالث (عند قيامها) أي في يوم الشمس ولو يوم جمعة (حتى نزول) أي حتى تميل (فتحرم صلاة التطوع في هذه الأوقات ولا تنعقد) صلاة التطوع أن ابتدأها المصلي فيها أو كان شرع فيها فدخل وقت النهي وهو فيها محرم عليه الاستدامة كذا في الاقتاع وشرحه (ولو) كان المصلي (جاهلا للوقت أو التحريم) حتى ماله سبب كسجود تلاوة وصلاة كسوف وقضاء السنة راتبة وتعبئة مسجد سوى تعبئة مسجد حال خطبة جمعة سواء كان ذلك شتاء أو صيفا وسواء علم أن ذلك الوقت وقت نهى أو جهله فإن التعبئة تجزئ وتنعقد (سوى سنة الفجر قبلها) أي قبل صلاة الفجر قال في حاشية المنتهى لا بعد هذا لأنها تكون قضاء (و) سوى (ركعتي الطواف) فرضا كان الطراف أو قلا في كل وقت منها (و) سوى (سنة الظهر بعد العصر إذا جمع) تقديمها كان أو تأخيرا (و) سوى (إعادة جماعة) إذا (أقيمت وهو بالمسجد) ولو مع غير إمام إلى وسواء كان صلى جماعة أو وحده في كل وقت من الأوقات وعلم منه أن من دخل المسجد وقت نهى فوجد الإمام يصلي فلا يعيد معه (ويجوز فيها) كلها (قضاء القرائن) ويجوز فيها كلها (فعل) الصلاة (المنذورة) مطلقا بان لم يقيد بوقت في أي وقت من أوقات النهي (ولو نذر ها فيها) أي مقيدا بوقت من أوقات النهي بأن يقر الله تعالى على أن أصلي ركعتين عند طلوع الشمس مثلا (وتنبه) لو نذر الصلاة في مكان غصب في مفردات أبي علي بنعقدة تميل له يصلي في غير ما قتال فلم ينف بذكره قال في القروع ويؤجبه جوابه كصوم يوم العيد (والاعتبار في التحريم بعد العصر فزاع صلاة نفسه لا بشر وعه فيها فلا يحرم بها ثم قلبها فلا) أقطعها (لم يمنع من التطوع) حتى يصليها (وتباح قراءة القرآن) قائما وقاعدا وراكبا وما شيا (في الطريق) قوله ابن منصور وغيره (ومع حدث أصغر ونجاسة توجب بدن وفم) قال في القروع ولا يمنع نجاسة الفم القراءة ذكره القاضي وقال ابن عجم الأولى المنع (وحفظ القرآن) العظيم (فرض كفارة) اجبا (ويعين حفظ ما يجب في الصلاة) فقط ثم الواجب عليه بعد ذلك ما يحتاج إليه من العلم من أمور دينه ثم إن لم ذلك فهل الأفضل في حقه حفظ بقية القرآن أو الاشتغال بزيادة العلم بالمع فيه احتمالان وتسن القراءة في المصحف والختم في كل أسبوع ولا بأس بكل ثلاث وكرهه فوق أربعين

## باب صلاة الجماعة

(يجب) للخمس المؤداة على الأعيان (على الرجال الأحرار القادرين) عليها فلا تجب على غير مكمل كصغير لأنه لم يجب عليه ما تجب له الجماعة وهو الصلاة ولا على من فيه رق للملك سيده شقه أو بعض شقه رقنا سيده ولا على امرأة ولا على خنثى ولا على ذي عذر من الأعذار المذكورة في بابها (حضر أو سفرا) حتى في شدة خوف لا شرط خلافا لابن عقيل فتصح من منفرد لا عذر له (وآؤه) الإمام ومأموم (في غير جمعة وعيد) (ولو) كان المأموم (أش) أو الإمام رجل أو أش أو عبد (ولا تعتد بالمميز في الفرض وتسن الجماعة بالمسجد) لأن المسجد يشتمل على الشرف والطهارة وإظهار الشار وكثرة الجماعة وغير ذلك ولو دار الأمر بين فعل الصلاة في المسجد فدار بين فعلها في بيته جماعة تعينه فعلها في بيته تحصيلها للأجبال والأمر بين فعلها في المسجد في جماعة يسيرة وفعلها في بيته في جماعة كثيرة كان فعلها في المسجد أولى قال بعض أصحابنا وأقامتها في الربط والمدارس ونحوها قريب من أقامتها بالمسجد (و) تسن الجماعة (للنساء منقرات عن الرجال) لأن من أهل الفرض أشبهن الرجال ويكره لحسناء حضورها مع الرجال ويباح لغير الحسناء حضور الجماعة مع الرجال (وحرم أن يؤم بمسجد له إمام راتب) لأن الراتب للمسجد بمنزلة صاحب البيت وهو أي صاحب البيت أحق بالإمامة ممن سواه (فلا تصح إلا مع أذنه) أي أذن الإمام الراتب (إن كره ذلك) أي إمامة غيره (مالم يضمن الوقت) لأن تحصيل الصلاة ذافرض متعين وانظار الإمام مستحب فإعادة تحصيل الواجب أولى ويراسل إذا تأخر عن وقته المعتاد مع قرب محله وعدم مشقة وإن بعد محله أو لم يظن حضوره أو ظن ولا يكره ذلك صلوا (ومن كبر قبل تسليمه الإمام الأولى أدرك الجماعة) ولو لم يجلس لأنه أدرك جزأ من صلاة الإمام أشبهه



مالوا أدرك ركعة (ومن أدرك الركوع) مع الإمام قبل رفع رأسه من الركوع بحيث يصل المأموم إلى الركوع المجزئ قبل أن يزول الإمام عن قدر الأجزاء منه (غير شاك) في أدراك الإمام ركعة (أدرك الركعة) ولو لم يدرك معه الطمأنينة (واطمان) المسبوق (ثم تابع) إمامه وعلم منه أنه لو شاك أدركها ركعة أو لا لم يعتد بها أو بسجدة السهو (وبين دخول المأموم مع إمامه كيف أدركه) وإن لم يعتد بها أدركه فيه وينحط المأموم أن أدرك الإمام بالسبيل لا تكبير لانه لا يعتد به بوقفات محل التكبير ويقوم مسبوق به وجوباً (وإن قام المسبوق) لقضاء ما فاتته (قبل تسليمه إمامه) التسليمة (الثانية ولم يرجع) المسبوق ثم يقوم بعد تسليمه الإمام الثانية (انقلبت) صلاته (تقلاً وإذا أقيمت الصلاة التي يريد أن يصلي مع إمامه لم تعتد نافلته وإن أقيمت وهو فيها) أي النافلة (أتمها خفيفة ومن صلى ثم أقيمت الجماعة من أن يعبد والاولى فرضه ويتحمل الإمام عن المأموم) ثمانية أشياء الاول (القراءة) الفاتحة (و) الثاني (سجود السهو) إذا كان دخل معه في الركعة الاولى (و) الثالث (سجود التلاوة) إذا أتى بها المأموم في الصلاة خلفه (و) الرابع (السنة) قدامه لأن ستره الإمام ستره لمن خلفه (و) الخامس (دعاء القنوت) فإن المأموم لا يسن له عند قنوت إمامه غير التأمين (و) السادس (التشهد الاول إذا سبق) المأموم (ركعة في) صلاة (رباعية) فقط والسابع سجود التلاوة في الصلاة السرية إذا قرأ الإمام سراً وسجد لأن المأموم يخير بين السجود وحده والتأمين قول سمع الله لمن حمده وقول ملء السما إلى آخره (وسن للمأموم أن يستفتح) بأن يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ (و) ان (يعوذ) بأن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (في) الصلاة (الجهريّة) يسن للمأموم أيضاً ان (يقرأ الفاتحة وسورة) أيضاً (حيث شرعت) السورة (في سكّات إمامه) أي سكّات الإمام في الصلاة الجهرية ولو كان سكوتة لنفس ولا يضر تفرق الفاتحة (وهي) أي السكّات ثلاث الاولى (قبل) قراءة (الفاتحة) قال في الاقناع ومواضع سكّاته ثلاثة بعد تكبيرة الاحرام قال في الانصاف والمبسّد احداها مختص بأول ركعة للاستفتاح انتهى (و) الثانية (بعدها) أي بعد الفاتحة وسن ان تكون سكّته هنا جدر الفاتحة ليقراها المأموم فيها (و) الثالثة (بعد فراغ القراءة) ليتمكن المأموم من قراءة سورة فيها (ويقرأ) المأموم استحباباً الفاتحة وسورة (فيها لا يجهر فيه الإمام متى شاء) أو كان لا يسمعه لبعده أو طر ش ان لم يشغل من يجنبه فان سمع مهمة الإمام ولم يفرغ من قراءته لم يقرأ أص عليه

فصل في يوم من أحرم مع إمامه أو قبل إتمامه أي الإمام (لتكبير الاحرام لم تعتد صلاته) قال في الانصاف أما تكبيرة الاحرام فانه بشرط ان يأتي بها بعد إمامه (والاولى للمأموم أن يشرع في أفعال الصلاة بعد إمامه) قال في المغني شرح والمقتع وابن رزين وابن الجوزي في المذهب وغيره يستحب أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد فراغ الإمام مما كان فيه (فان واقفه فيها) أي في أفعال الصلاة (أو) واقفه (في السلام كره) وصحت لانه اجتمع معه في الركن (وان سبقه) بشئ من أفعال الصلاة (حرم فن ركن أو سجد أو رفع) من ركوع أو سجد (قبل إمامه عهد الزمه ان يرجع) إلى المحل الذي كان مع الإمام فيه قبل ان يفعل ما فعله من ركوع أو سجد أو غيرهما قبل الإمام (ليأتي به) أي بما فعله قبل الإمام (مع إمامه) ليكون مؤتمراً بإمامه (فان أبي) الرجوع (طالما) بوجوبه (عهداً) أي غير ساه وناس واستمر على الإباحة حتى أدركه الإمام فيما سبقه من ركوع أو سجد أو نحوهما (بطلت صلاته لا) تبطل (صلاة ناس) أي غير متعمد (و) لا صلاة (جاهل) أي وجوب الرجوع (وبين للإمام التخفيف) أي تخفيف الصلاة (مع الاعمال) أي أتمام الصلاة وتكره لإمام سرعة تمنع مأموماً فعل ما يسن له فعله من مسنونات الصلاة ومحل استحباب التخفيف (مالم يؤثر المأموم التطويل) لانه انما استحباب التخفيف لان توفر الجماعة به أقرب ولان التطويل ينفرهم فأما إذا اختاروه لم يكره لزوال علة الكراهة (و) يسن للإمام (انتظار داخل) في ركوع وغيره ومحل استحباب ذلك (ان لم يشق) انتظار الإمام الداخل (على المأموم) لان حرمة المأموم الذي معه في الصلاة أعظم حرمة من

ويرتفع حدثه ولا يحتاج إلى تعيين النية للقرض فلو نوى رفع الحدث لم يرتفع حدثه في الأقيس قاله في المبسّد ويستحب نطقه بالنية سراً بتمهيد بشرط وضوء وغسل أيضاً لسلام وغسل وتغيير زو طهرية مأموماً بآخه وإزالة ما منع وصوله وانقطاع موجب ولو ضوء فراغ استنجاء أو استنجاء ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من حدثه بأشياء للقرض (فان نوى ما تسنن له الطهارة كقراءة) قرآن وذكر وأذان ونوم وغضب ارتفع حدثه (أو) نوى (تجديد مسنوناً) بأن صلى بالوضوء الذي قبله (فاسباحته ارتفع) حدثه لانه نوى طهارة شرعية (وان نوى) من عليه جنابة (فمسلم مسنوناً) كغسل الجمعة قال في الوجيز ناسياً (أجزاء من واجب) كما هي من نوى التجديد (وكذا عكسه) أي ان نوى واجبا جزءاً من المسنون وان نواهها حصلوا الأفضل ان يغسل للواجب ثم للمسنون كاملاً (وان اجتمعت أحداث) متوعدة ولو متفرقة (توجب وضوءاً أو غسلاً) فترى طهارته أحدها لأعلى ان لا يرتفع غيره



(ارتفع سائرهما) أي بأنيها  
 لان الاحداث تتداخل  
 فاذا ارتفع البعض ارتفع  
 الكل (ويجب الايمان بها)  
 أي بالنية (عند أول  
 واجبات الطهارة وهو  
 التسمية) فلو فعل شيئا من  
 الواجبات قبل النية لم  
 يعتد به ويجوز تعدد دعائها  
 بزم من يسير كالصلاة ولا  
 يبطلها عمل يسير (وتسن)  
 النية (عند أول مسنوناتها)  
 أي مسنونات الطهارة  
 كفصل اليدين في أول  
 الوضوء (ان وجد قبل  
 واجب) أي قبل التسمية  
 (و) يسن (استصحاب  
 ذكرها) أي تذكر النية  
 (في جميعها) أي جميع  
 الطهارة لتكون أفعالها  
 مقرونة بالنية (ويجب  
 استصحاب حكمها) أي  
 حكم النية بان لا ينوي  
 قطعها حتى يتم الطهارة  
 فان عزبت عن خاطر لم  
 يؤثر وان شئت في النية في  
 أثناء طهارته استأنفها  
 الا أن يكون وهما  
 كالوسواس فلا يلتفت اليه  
 ولا يضربا لها بعد فراغه  
 ولا شئت بعده (وصفة  
 الوضوء) الكامل أي  
 كيفيته (ان ينوي ثم  
 يسمي) وتقدم (ويغسل  
 كفيه ثلاثا) تطيبا لهما  
 فيكرر غسلهما عند  
 الاستيقاظ من النوم وفي

الذي لم يدخل معه في الصلاة فلا يشق على من معه لنفع الداخل معه (ومن استأذنته امرأته) إلى المضي إلى  
 المسجد (أو) استأذنته (أمنته إلى المسجد كره) له (منعها وبينها خير لها) ولا بتم ولي محرم منع موليته من  
 الخروج من بيته ان خشى به قتلته أو ضررا من الاضرار عنه  
 في فصل في الامامة الأولى بها أي الإمامة (الاجود قراءة الاققة) ثم الاجود قراءة الفقيه (ويقدم قارئ  
 لا يعلم فقه صلته على فقيه أي ثم) مع استوائهما في القراءة والفقه الأولى بالامامة (الاسن) الاكبر سنا (ثم)  
 مع استوائهما في السن الأولى بالامامة (الاشرف) من الرجلين وهو القرشي (ثم) مع استوائهما فيما تقدم  
 الأولى بالامامة (الاتي والاويع) لقوله سبحانه وتعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم (ثم قرع) وهذا انما  
 يكون مع التشاح في الامامة فمن خرجت له القرعة كان هو الاحق بالامامة (وصاحب البيت) اذا اقيمت  
 الجماعة فيه وهو حاضر صالح للامامة (وامام المسجد) الراتب (ولو) كان (عبداً حق) بالامامة ممن حضر  
 ولو كان في الحاضر من من هو اقراء أو اقفه منه (والحر أولى) بالامامة (من العبد والحاضر) أي المقيم أولى  
 من المسافر سفر قصر لان قصر بمقصر فيفوت المأمومين بمضي الصلاة في جماعة (والبصير) أولى من الاعمي  
 لان البصير اقدر على توقي التجاسة واستقبال القبلة والثاني في المدن أو القرى ويسمى حضر بأولى من  
 بدوي وهو النائي بالبادية (والمتموضي) أولى من ضدهم وتكره امامة غير الأولى (بالامامة) (بلاذنه) أي اذن  
 الأولى وامامة المفضل بدون اذن القاضل مكروهة (ولا تصح امامة الفاسق) مطلقا أي سواء كان فسقه من  
 جهة الافعال أو من جهة الاعتقاد ولو مستورا ولو بمثله وعلى المذهب يستثنى من ذلك ما أشار إليه بقوله  
 (الاف جمة وعبد) ويجعل ذلك ان (تعذر اخلف غيره) أي تعذر خلفها خلف غير الفاسق بان تقدم جمعة  
 أخرى خلف عدل لان الجماعة والعبد من شعائر الاسلام الطاهرة وتليها الائمة دون غيرهم فتركها خلفهم  
 يقضي الى تركها بالكلية ولا يبعد الجماعة (وتصح امامة الاعمي والاصم) لان العمى والصمم قد حاستين  
 لا يخلان بشيء من أفعال الصلاة ولا يترد طهارتها فصحت مع ذلك الامامة كالمكان أعمي فاذا التزم (و) تصح  
 خلف (الاقلف) وهو الذي لم يتبين لانه ذكر مسلم عدل قارئ فصحت امامته كالحقن والتجاسة تحت  
 القلفة بمحل لا يمكن ان التهامه معفو عنها لعدم امكان ازالها وكل نجاسة معفو عنها لا تؤثر في ابطال الصلاة  
 هذا كله اذا كانت غير مفترقة أما المفترقة أو التي هي يمكنه فتقها وغسل ما تحتها فهذا ان تركه غسل ما تحت  
 القلفة مما يمكنه غسله لم تصح صلاته فضلا عن امامته بكماله نجاسة لا يعني عنها مع القدرة على ازالها (و) تصح  
 الصلاة خلف (كثير لمن لم يخل المني) كجرد الالحاد ونصب هاهنا ونصب باعرب ونحو ذلك سواء كان  
 المؤتم مثله أو كان لا يلحق لان مدلول اللفظ باق وهو مفهوم كلام الرب سبحانه وتعالى لكن مع الكراهة  
 (و) تصح الصلاة خلف الفأف الذي يكره الفأف وخلف (التمائم الذي يكره التاء) وخلف من لا يصح ببعض  
 الحروف كالفاف والضاد أو يصرح (مع الكراهة) في الجميع قال جماعة ومن يضعه صرة أو رويته قال  
 في القروع رقيق والامرء (ولا تصح امامة العاجز عن شرط) كمن يتوب بنجاسة لا يعني عنها ولم يجدها يغسلها  
 به ولا يجدها وبغيره وكالمطهر بأحد الطهورين مادامهما لا يمتلئ (أو) عاجز عن (ركن) كقيام أو ركوع  
 أو سجود أو قعود (لا يمتلئ) ويستثنى من ذلك صورة أشار إليها بقوله (الا امام الراتب) أي امام الحلي  
 الراتب العاجز عن القيام فقط (بمسجد) لان امام الحلي يحتاج الى تقديمه بخلاف غيره والقيام أخف  
 الاركان بدليل سقوطه في النقل (المرجو زوال علته) لئلا يقضي عدم اشتراط ذلك الى ترك القيام على  
 الدوام (فيصلي) الامام (جالسا ويجلسون) أي يجلس المأمومون القادرون على القيام (خلفه) أي خلف  
 امام الحلي اذا صلى بهم جالسا وهو من المفردات (وتصح) الصلاة خلفه (قياما) والافضل لامام الحلي أن  
 يستحلف اذا مرض والحالة هذه (وان ترك الامام ركنا أو شرطا مختلفا فيه مقلدا) لامام (صح) صلاته  
 وان تركه من غير تقليد أعاد الامام والمؤتم به (ومن صلى خلفه) أي خلف من ترك ركنا أو شرطا (معتقدا



أوله أي الوضوء (ثم)  
 (يتمضمض ويستنشق)  
 ثلاثا ثلاثا يمينه ومن  
 خرفته أفضسل ويستنثر  
 يساره (ويغسل وجهه)  
 ثلاثا وحده (من منابت  
 شعر الرأس) المعتاد  
 غالبا (إلى ما انحدر من  
 اللحية والذقن طولا) مع  
 ما استرسل من اللحية  
 (ومن الأذن إلى الأذن)  
 هرزا لأن ذلك تحصل به  
 المواجة والأذان ليسا من  
 الوجه بل البياض الذي  
 بين العذار والأذن منه  
 (و) يغسل (ما فيه) أي  
 في الوجه (من شعر  
 خفيف) يصف البشرة  
 كعذار وعارض وأهداب  
 عين وشارب وعنفقة  
 لأنها من الوجه لا صدغ  
 وتحذيق وهو الشعر  
 بعد انتهاء العذار والزرعة  
 ولا الزعتان وهما ما انحصر  
 عنه الشعر من الرأس  
 متصاعدا من جانبيه فهي  
 من الرأس ولا يغسل  
 داخل عينيه ولو من  
 نجاسة ولو أمن الضرر  
 (و) يغسل الشعر  
 الظاهر من الكتيف مع  
 ما استرسل منه (ويخلل  
 باطنه وتندم (ثم) يغسل  
 يديه مع المرفقين)  
 وأظفاره ثلاثا ولا يغسل  
 وسخ يسير تحت ظفر  
 ونحوه ويغسل ما ثبت

بطلان صلاته أعاد) المأموم قال في الاقتراع وشرحه وان ترك الإمام ركنا أو واجباً أو شرطاً عنده وحده أو  
 عنده وعند المأموم عالمياً أعاد أو إن كان عند المأموم وحده كالحنبلي اقتدى بمن ذكره أو ترك ستر  
 إحدى العاتقين أو الطمأينة في الركوع ونحوه أو كبرى الانتقال مقلداً من لا يرى ذلك مفسداً لاعادة على  
 الإمام ولا على المأموم ومثله لو صلى شافعي قبل الإمام الراتب فصح صلاة الحنبلي خلفه انتهى (ولا إنكار في  
 مسائل الاجتهاد) أي المسائل التي ليس فيها دليل يجب العمل به جو باطاهر أمثل حديث صحيح لا تعارض له  
 من جنسه (ولا تصح امامة المرأة بالرجال) ولا بالحنا في ولا فرق في ذلك بين الفرض والنفل على الصحيح وأنه  
 إذا صلى خلفها ثم علم لزومه الاعادة ذكره السامري وغيره وعلم منه صحة امامة المرأة والحشي بالنساء (ولا)  
 تصح (امامة المميز بالبالغ في الفرض وتصح امامته) أي الصبي المميز بالبالغ (في النفل) كالترابيع والوتر  
 والكسوف والاستسقاء لأنه متنفل يوم متغلبين (و) تصح امامة الصبي (في الفرض) كالظهر والعصر  
 (الصبي) مثله ولا تصح امامة محدث (حدثنا أصغر أو أكبر) (ولا) امامة (نجس) أي من يدينه أو ثوبه  
 نجاسة غير معفو عنها (يعلم ذلك) أي وهو به لم يحدثه أو نجاسته لأنه أدخل بشرط الصلاة مع القدرة أشبه  
 المتلاصق بكونه لا صلاة له في نفسه (فإن جهل هو) أي الإمام حدثه أو نجاسته (والمأموم) معا واستمر  
 جهلهما (حتى انقضت) الصلاة (صحت صلاة المأموم وحده) أي دون الإمام (ولا تصح امامة الأمي) نسبة  
 إلى الأم كانه على الحالة التي ولدته أمه عليها (و) في عرف الفقهاء (هو من لا يحسن الفاتحة) أي يحفظها أو  
 يدغم فيها ما لا بدغم أو يبدل حرفاً لا يبدل بأموم ليس بأي مثله الاضاد المغضوب بوضاد الضالين بظاء أو يلعن  
 فيها الحناجيل المعنى عجزاً عن اصلاحه (الاجتهاد) ويصح لنفل خلف الفرض ولا سكس) أي لا يصح الفرض  
 خلف النفل (وتصح المقضية خلف الحاضرة وعكسه) أي الحاضرة خلف المقضية وقاضيا من يوم  
 نقاضيا من غيره (حيث تساوت في الاسم) فلا تصح عصر خلف ظهر ولا سكس  
 فصل يصح وقر في الام وسط المأمومين والسنة وقوفه متقدماً عليهم في وقوفهم خلفه الا المرأة في سطا  
 وجو بار امرأه امت نساء فوسطاً نسباً (ويقف الرجل الواحد) والحشي (من عيونه) أي عين الإمام (مخاذاً به  
 ولا تصح الصلاة) خلفه (أي الإمام لا يكرن فذاً) (ولا) تصح (من يساره) أي الإمام (مع خلوي عنه) قال  
 في القروع ومن صلى عن يساره ركعة فأكثر مع خلوي عنه لم تصح نص عليه (وتقف المرأة خلفه) وان  
 وقفت بجانبه أي جانب امامها الرجل فكل رجل يعني ان المرأة اذا اتمت برجل ووقفت عن عيونه فان صلاتها  
 تصح كما تصح صلاة الرجل عن عيْن امامه (وان صلى الرجل ركعة خلف الصف منفردا فصلاته باطلة وان  
 أمكن المأموم الاقتداء بامامه) ولو لم يكن المقتدى بالمسجد بأن كان خارجه والامام بالمسجد (ولو كان بينهما)  
 أي بين الامام والمأموم (فوق ثلثانه ذراع صح) الاقتداء (ان رأى الامام أو رأى من وراءه) ولو كانت رؤيته  
 في بعضها فقط أو كانت مما لا يمكن الاستطراق منه كشباك ونحوه (وان كان الامام والمأموم في المسجد لم  
 تشترط الرؤية) أي رؤية الامام ولا رؤية من وراءه (وكفي سماع التكبير) في الفرض والنفل (وان كان  
 بينهما) أي بين الامام والمأموم (نهر تجري فيه السفن أو طريق) ولم تحصل فيه الصفوف حيث صحت تلك  
 الصلاة في الطريق بأن كانت على جنازة ونحوها أو كان في غير شدة خوف بسفينة وامامه بأخرى غير مقرونة  
 بها (لم يصح) الاقتداء بالحق الا تمدى بالهر النار والبئر وقيل والسبع وقاله أبو المعالي في الشوك والنار  
 (وكره علو الامام عن المأموم) ما لم يكن كدرجة منبر فلا يكره وتصح ولو كان كثيراً وهو ذراعاً كثيراً (لا)  
 يكره (عكسه) أي علو المأموم عن الامام ولو كان كثيراً (وكره لمن أكل بصلاً أو فجلاً ونحوه) كشوم  
 وكرات (حضور المسجد) وان لم يكن به أحد وكذا حضور الجماعة قال في القروع ويؤججه مشله من به  
 رائحة كريهة قال في الاقتراع وشرحه قال دخله آكل ذلك أي ماله رائحة كريهة من ثوبه وصل ونحوهما  
 أو دخله من له صنان أو بحر قوي أخراجه أي استجاب أخراجه إزالة لذى انتهى



بجعل القرض من أصبع  
أو يذائده (ثم مسح قل  
رأسه) بالماء (مع الأذنين  
مرة واحدة) فيمريديه  
من مقدم رأسه إلى قفاه ثم  
يردهما إلى الموضع الذي  
بدأ منه ثم يدخل سبابته  
في صماخي أذنيه ويمسح  
بأها مبه ظاهرهما ويجزئ  
كيف مسح (ثم يغسل  
رجليه) ثلاثا (مع  
الكعبين) أي العظمين  
الاثنتين في أسفل الساق  
من جاني القدم (ويغسل  
الاقطع بقية المفروض)  
لمحدث إذا أمر تكلم بأمر  
فأنوامنه ما استطاع متفق  
عليه (فإن قطع من  
المفصل) أي من مفصل  
المرفق (غسل رأس  
العضد منه) وكذا الاقطع  
من مفصل كعب يغسل  
طرف الساق (ثم يرفع  
بصره إلى السماء) بعد  
فراغه (ويقول ما ورد)  
ومنه أشهد أن لا إله إلا  
الله وحده لا شريك له  
وأشهد أن محمدا عبده  
ورسوله (وبإباح معونه)  
أي معونة المتوضي وسن  
كونه عن يساره كأنه  
ضيق الرأس والأذن  
يمينه (و) يباح (له تشييف  
أعضائه) من ماء الوضوء  
ومن وضوء غيره ونواه هو  
صح أن لم يكن المتوضي  
مكرها فيسحق وكذا

بفصل في ذكر الأعداد المبيحة لترك الجماعة والجماعة (يعذر بترك الجماعة والمرضى والخائف  
حدوث المرض) ومحل ذلك إذا كان المريض والخائف حدوث المرض ليس بالمسجد فإن كانا بالمسجد لم يترك الجماعة والجماعة لعدم المشقة وتلزم الجماعة دون الجماعة من لم يتضرر بإتيان الجماعة راكبا أو محمولا أو تبرع أو  
بذلك أو قود أعمى (و) يعذر بترك الجماعة والجماعة (لما وقع أحد الأخبثين) البول والغائط (و) يعذر بذلك  
(من له ضائع رجوه) كالولد له عايبه إن كان يحاف أن لم يرض إليه من يعايشه عن ذلك المكان أو قدم له  
بضائع من سفر ويحاف أن يهلكه أن يفوته لكن قال لهذا الأفضل ترك ما يرجو وجوده ويصلي الجماعة والجماعة  
(أو يحاف ضياع ماله أو فواته) أي فوات ماله كشر ودوابه وأبقاعه وسفروا من له عنده ودعة ونحو  
ذلك (أو) يحاف (ضررا فيه) أي في ماله كاحتراق خبزه أو طبعه أو إطلاق الماء على زوجه بعينه عنه (أو)  
يحاف ضررا (على مال استوجب حفظه كمنطارة) كسر النون (بستان أو) كان يحصل له (أذى بمطرووحل)  
بفتح الحاء المهملة وتسكينها لغة رديئة (ونليم وجليدور مع باردة بليلة مظلمة) ويأتي في باب الجمع أنه لا يشترط  
لصحة الجمع بين العشاء من كون الليلة مظلمة (أو) كان يضربه (طويل امام) لأن كان بطريقة إلى المسجد  
منكرو ولا يعذر بترك الجماعة والجماعة من جهل الطريق إذا وجد من يهديه

### باب صلاة أهل الأعداد

جمع عذر وهم المريض والمسافر والخائف ونحوهم (يلزم المريض) لقادر على القيام (أن يصلي المكتوبة)  
أي المفروضة (فإنما لو مستندا) إلى شيء ولو بأجرة يقدر عليها (فإن لم يستطع) أعجز أو شق لضرر يلحقه  
بقيامه أو زيادة مرض (ف) يصلي (قاعدا) مترعانا دباو ينشئ رجليه في ركوعه وسجوده كمتنفل (فإن لم  
يستطع) القعود أو شق عليه (ف) يصلي (على جنبه) (اليمين أفضل) ونكره للمريض الصلاة على  
ظهره ورجلاه إلى القبلة مع رة على جنبه وتصح وإن لم يقدر المريض أن يصلي على أحد جنبيه نعين عليه  
أن يصلي على ظهره ورجلاه إلى القبلة وحدها واحدا (ويروى بالكوع وبالسجود) من عجز عنهما ما أمكنه  
(ويجعله) أي يجعل السجود (اخفض) من الركوع (فإن عجز) عن جميع ما تقدم (أو ما بطرفه) أي يمينه  
(واستحضر) الفعل (بقلبه) عند إيمانه له (وكذا) يستحضر (القول) عند إيمانه له (أن عجز عنه) أي  
عن القول (بلسانه) كما سبخر خائف أن يعلموا بصلاته (ولا تستط) الصلاة عن المريض (مادام عقله ثابتا)  
لقدرته على أن ينوي بقلبه مع الإيماء طرفه (ومن قدر على القيام) وكان يصلي قاعدا (أو القعود) وكان  
يصلي على جنبه أو مستلقيا (في أثناءها) أي أثناء الصلاة (انتقل إليه) أي إلى ما قدر عليه بعد أن كان عاجزا  
عنه وأتمها به فيقوم أو يتقدم من كان عاجزا عنه وجوبه بالان الميع العجز وقد زال ويركع لاقراءة من كان  
قرأ في حال العجز والاقراء بعدة أمه ومن قدر على قيام أو قعود دون ركوع وسجود أو ما بركوع قائما  
وبسجود قاعدا (ومن قدر أن يقوم) أي يصلي قائما (منفردا أو) قدرا (يجلس) إن صلى (في الجماعة  
خير) بين أن يصلي قائما منفردا وبين أن يصلي بالساق في جماعة لأنه في كل منهما يفعل واجبا وينك واجبا  
وقبل يلزمه أن يصلي قائما منفردا لأن القيام ركن بخلاف الجماعة (وتصح) المكتوبة (على الراحة)  
واقفة وسائرة (لن يتأذى منه مطرووحل) ونليم ورد (أو يحاف على نفسه من نزوله) من سبل أو سبع أو  
عجز عن ركوب أن نزل (و) يجب (عليه) أي على من يصلي القرض على الراحة لعذر مما ذكر (الاستقبال  
وما يقدر عليه) من ركوع وغيره ولا تصح صلاة القرض على الراحة لمرض لأنه لا يزول مرضه بالصلاة  
عليها بخلاف المطرووحه (ويروى) ركوع وسجود (من) كان (بالماء والطين) ولا يمكنه خروج كصلوب  
ومربوط ويسجد غريق على متن الماء ولا إعادة على واحد من هؤلاء

بفصل في صلاة المسافر قصر الصلاة الرباعية (لا الثنائية والثلاثية) فإنه لا يجوز قصرهما (أفضل) من



باب مسح الخفين

وغيرهما من الحوائل وهو رخصة وأفضل من غسل ويرفع الحدث ولا يسن أن يلبس لمسح (يحمز يومًا وليلة) لمقيم ومسافر لا يباح له القصر (ولمسافر) سفرًا ينج القصر (ثلاثة) أيام (بلياليها) لحديث علي يرفعه المسافر ثلاثة أيام بلياليهن والمقيم يوم وليلة نواه مسلم ويخلف عند قضاء المدة فإن خاف أو قصر رقيقه بانتظاره تيمم فإن مسح وصلى أحاد (و) ابتداء المدة (من حدث بعد لبس على طاهر) العين فلا مسح على نجس ولو في ضرورة ويقسم معها المستور (مباح) فلا يجوز المسح على مغسوب ولا على حرير لرجل لأن لبسه معصية فلا تستباح به الرخصة (ساتر للمفروض) ولو بشده أو شربه كالزبد الذي له ساق وهري يدخل بعضها في بعض فلا يمسح مالا يستريحه الفرض لقصره أو سخته أو صفاته أو خرق فيه وإن سفر حتى موضع الخرز فإن انضم ولم يسد منه شيء جاز المسح عليه (ثبت بنفسه) فإن لم يثبت الأبدنه لم يجز المسح عليه

الانعام ولا يكره الانعام (لمن نوى سفرًا) هذه عبارة المنتهى والمحرم والتنقيح وهي أولى من قول المقنع من سافر لأنه يرد عليها من خرج في طلب ضالة أو آبق حتى جاوز المسافة فإنه ليس له القصر حيث لم يشو وقال الجاوي ولو قال من ابتداء السفر كافي القروح وغيره كان أجود لأنه قد ينوي ولا يسافر فإن قيل قوله بعد ذلك إذا جاوز بيوت قريته العامرة يدل عليه قيل لا بد فيه من اضمار وهو أن يقال القصر إذا جازها مسافر أو لا فقد يجاوز بيوت قريته بعد النية من غير سفر (مباح) فيدخل فيه الواجب كالخروج والجهاد وقضاء الدين والمستنون كزيارة الرحم والمباح كالسجدة ولو نزهة وفرجة (لحل معين) فلا قصر لها ثم وثائه وسأله لا يقصد مسكنا معينا (يلغ) سفره ذهابا (ستة عشر فرسخا) قريبا برا أو بحرا (وهي) أي الستة عشر فرسخا (بومان) أي مسيرة يومين لارجوع في أثناثهما (قاصدان) أي معتدلان طولًا وقصرًا (في زمن معتدل) الحر والبرد (بسرير) لا يقال بديب الاقدام وذلك أربعة برد والبرد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال هاشمية وبأميل بني أمية ميلان ونصف والهاشمي اثنا عشر ألف قدم وهي ستة آلاف ذراع والذراع أربع وعشرون أصبعًا معترضة معتدلة كل أصبع ست شعيرات بطون بعضها إلى بعض عرض كل شعيرة ست شعيرات برنون قال ابن حجر في شرح البخاري والذراع الذي ذكره حرر بذر الخالد المستعمل الآن في مصر والجاز في هذه الأعصار نقص من ذراع الخلد بقدر الثلث ففائدة من مكة إلى عسفان أربعة برد وذكر صاحب المسالك أن من دمشق إلى القطيف أربعة وعشرين ميلًا ومن دمشق إلى الكوفة اثني عشر ميلًا (إذا فارق) متعلق بقوله قصر الرابعة (بيوت قريته العامرة) سواء كانت داخل السور أو خارجه وسواء وليتها بيوت خاربه أو البرية لكن لو وليتها بيوت خاربه ثم بيوت عامرة فلا بد من مفارقة البيوت العامرة التي تلي الخاربه ولو برزوا لمكان لقصد الاجتماع ثم بعد اجتماعهم فنشؤ السفر من ذلك المكان فلهم القصر قبل مفارقتها في ظاهر كلامهم (ولا يعيد من قصر) بشرطه (ثم رجع قبل استكمال المسافة) لأن الاعتبارية المسافة لاحقيقتها إذا قرر هذا فإنه يستثنى من حالة السفر إحدى وعشرون سورة يلزمه فيها الانعام الأولى إذا هم بوطنه ولو لم يكن له به حاجة الثانية إذا هم ببلد له به امرأة ولو لم يكن بوطنه الثالثة ما أشار إليها بقوله (ويلزمه انعام الصلاة) إن دخل وقتها وهو (أي حريده السفر) في الحضر (الرابعة) إذا هم ببلد تزوج فيه ولو بعد مفارقتها الزوجة الخامسة إذا وقع بعض الصلاة في الحضر وهي مصورة في راكب السفينة إذا أحرم بالصلاة مقصورة ثم وصلت إلى وطنه في أثناء الصلاة السادسة إذا ذكر صلاة حضر بسفر السابعة إذا ذكر صلاة سفر في حضر الثامنة ما أشار إليها بقوله (أو صلى خلف من يمي) التاسعة إذا اتهم عن يشك فيه هل هو مقيم أو مسافر فيتم ولو بان مسافر أو يكتفى علمه بسفره بعلمه من لباس ونحوه العاشرة إذا شك في أمم في أثناثها أنه نوى القصر عند إحرامها كالنوى الصلاة مطلقًا فإن نية تنصرف إلى الانعام الحادية عشرة إذا عاد صلاة فاسدة يلزمه انعامها الثانية عشرة ما أشار إليها بقوله (أو لم ينو القصر عند الإحرام) الثالثة عشرة إذا نوى القصر ثم رفضه بعد أن نواه الرابعة عشرة إذا جهل أن أممه نواه الخامسة عشرة ما أشار إليها بقوله (أو نوى إقامة مطلقة) أي غير مقيدة بزمن مخصوص السادسة عشرة ما أشار إليها بقوله (أو أكثر من أربعة أيام) أي أكثر من عشرين صلاة ولا فرق بين كون ما نوى الإقامة فيه موضع لبث وقرار في العادة كالقري أو لا إقامة فيه عادة كالمقار والسابعة عشرة ما أشار إليها بقوله (أو أقام) المسافر (القضاء حاجته وطنه) أي أنها لا تنقضي الحاجة (الاجتد) مضى (الأربعة) الثامنة عشرة إذا شك المسافر في نية المدة أي هل نوى إقامة عشرين صلاة أو أكثر التاسعة عشرة إذا عزم في صلاته على قطع الطريق ونحوه العشرون إذا تاب المسافر من المعصية في أثناء الصلاة وكان نوى القصر فيتم الحادية والعشرون ما أشار إليها بقوله (أو أخر الصلاة بلا عذر) له في التأخير (حتى ضاق وقتها عنها) أي عن فعلها كلها مقصورة في



وان ثبت بنحليين مسح الى  
 خلفهما مادامت مدته  
 ولا يجوز المسح على ما يسقط  
 (من خف) بيان لطاهر  
 أي يجوز المسح على خف  
 يمكن متابعة المشي فيه  
 عرفا قال الامام أحمد ليس  
 في قلب من المسح شيء فيه  
 أربعون حديثا عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 (وجوز بصفيق) وهو  
 ما يلبس في الرجل على  
 هيئة الخف من غير الجلد  
 لأنه صلى الله عليه وسلم  
 مسح على الجسر بين  
 النعلين رواه أحمد وغيره  
 ومحمده الترمذي  
 (ونحوهما) أي نحو الخف  
 والجورب كالجرموق  
 ويسمى الموق وهو خف  
 قصير فيصح المسح عليه  
 لفعله عليه السلام رواه  
 أحمد وغيره (و) يصح  
 المسح أيضا (على عمامة)  
 مباحة (لرجل) للمرأة  
 لأنه صلى الله عليه وسلم  
 مسح على الخفين والعمامة  
 قال الترمذي حسن صحيح  
 هذا إذا كانت (ممكنة)  
 وهي التي يدار منها تحت  
 الحذن كوربقة الكاف  
 فأكبر (أو ذات ذوابة)  
 يضم المعجمة وبعدها  
 همزة مفتوحة وهي طرف  
 العمامة المرخي فلا يصح  
 المسح على العمامة الصماء  
 ويشترط أيضا أن تكون

الوقت لزمه أن يتم الصلاة التي ضاق وقتها عنها (ويقصر إن أقام لحاجة بلانية الإقامة فوق الأربعة ولا يدري متى تنتضي) يعني أنه يقصر مادام كذلك (أو حبس ظلما أو) حبس (بمطر) أو بمرض أو بثلج أو برد (ولو أقام سنين)

(فصل في حكم الجمع) بين الصلاتين \* يباح الجمع مطلقا في ثمان حالات الأولى ما أشار إليها بقوله (يباح بسفر القصص) فليس بمكروه ولا مستحب (الجمع بين الظهر والعصر) بوقت أحدهما (و) بين (العشاءين) وهما المغرب والعشاء (بوقت أحدهما) أي إحدى الصلاتين الثانية ما أشار إليها بقوله (و يباح لمقيم من يرض يلحقه) أي المقيم (بتركه) أي ترك الجمع (مشقة) الثالثة ما أشار إليها بقوله (ولوضع لمشقة كثرة النجاسة) أي مشقة تطهيرها لكل صلاة الرابعة المستحاضة ونحوها الخامسة ما أشار إليها بقوله (ولعاجز عن الطهارة) بالماء أو التيمم (لكل صلاة) السادسة العاجز عن معرفة الوقت كاعشى ونحوه كالمطمور السابعة ما أشار إليها بقوله (ولعذر) يعني يبيح ترك الجمعة والجماعة تكوفه على نفسه أو حرمنه أو ماله الحالة الثامنة ما أشار إليها بقوله (أو) (لا شغل يبيح ترك الجمعة والجماعة) كالموكل كان ترك الجمع يعيقه عن معيشة يحتاجها فإنه يباح له الجمع في هذه الحالة (ويختص بجواز جمع العشاءين ولو صلى بيته) أو في مسجد طريقه تحت سباط ولمقيم في المسجد ونحوه ولو لم ينله إلا سيرا (ثلج) ويرد لانهما في حكم المطر (وجليد) لانه من شدة البرد (و وحل) بتحريل الماء واسكانها لغة رديئة (وريح شديدة باردة) لابلية مظلمة (ومطر يبل الثياب وتوجد معه مشقة) لكن المراد وجود المشقة في الجملة لا لكل فرد من أفراد المصلين (والأفضل) لمن يريد الجمع (فعل الأرفق) به (من تقديم الجمع) أي تقديم العصر في وقت الظهر وتقديم العشاء في وقت المغرب (أو تأخيرها) أي تأخير الطهر إلى وقت العصر وتأخير المغرب إلى وقت العشاء فإن استويا تأخير أحدهما أفضل (فإن جمع تقديم أحدهما لآخره) خمسة شروط الأولى الترتيب سواء نسيه أو ذكره بخلاف سقوطه مع النسيان في قضاء الفوائت الثانية (نبته) أي نية الجمع (عند إحرام الأولى) ولا تشترط نية الجمع عند إحرام الثانية (و) الثالثة (أن لا يفرق بينهما) أي بين الصلاتين (بنحو نافذة بل بتدرا فامة ووضع خفيف) لأن معنى الجمع المتابعة والمقارنة ولا يحصل ذلك مع تفرق بأكثر مما ذكر (و) الرابع (أن يوجد العذر عند اقتراحهما) أي اقتراح الصلاتين المجموعتين وسلام الأولى (و) الخامس (أن يستمر) العذر المبيح للجمع في غير جمع مطر ونحوه (إلى فراغ الثانية) فلا أحرم بالأولى نأويا بالجمع لمطر ثم انقطع ولم يعد فإن حصل وحل لم يبطل الجمع ولا يبطل لزوال العذر المبيح (وإن جمع تأخيرا) أي في وقت الثانية من الصلاتين المجموعتين (أشترط له) ثلاثة شروط الأولى (الترتيب) الثاني (نية الجمع بوقت الأولى) من الصلاتين المجموعتين مع وجود العذر المبيح له (قبل أن يضيق وقتها عنها) أي عن فعلها لأن تأخيرها عنه حرام وهو يناقض الرخصة التي هي إباحة الجمع (و) الشرط الثالث (بقاء العذر) من حين نية الجمع عند وجوده بوقت الأولى (إلى دخول وقت الثانية) لأن المجوز للجمع العذر فإذا لم يستمر إلى دخول وقت الثانية وجب أن لا يجوز الجمع لزوال المقتضي كالمريض يبرأ والمسافر يقدم (لا غير) ما تقدم من الشروط فلا يشترط استمراره في وقت الثانية لأنهما صارتا واجبتين في ذمته فلا بد من فعلهما (ولا يشترط للصحة) أي لصحة الجمع (مطلقا) اتحاد الإمام والمأموم فلو صلاهما أي المجموعتين (خلف إمامين) كل واحد خلف إمام (أو) صلاهما (بأماموم الأولى) بمأموم (آخر الثانية أو) صلاهما (خلف من لم يجمع أو) صلى (أحدهما) أي المجموعتين (متفردا أو) صلى (الأخرى في جماعة أو صلى) إماما (من لم يجمع صح) ذلك كله لكن متى ذكر أنه نسي من الأولى ركنا أو أحدهما ونسيها أعادها إن بقي الوقت والاقضاء مرتبا وإن بان أنه من الثانية أعادها فقط والله تعالى أعلم

(فصل في صفة صلاة الخوف) وأحكامها \* (تصح صلاة الخوف إن كان القتال مباحا) ولو (حضروا)







بشدرها (إذا لبس ثلثه)

أي ما تقدم من الخفين ونحوهما والعبامة والخمار والجبيرة (بعد كمال الطهارة) بالماء ولو مسح فيها على حائل أو بجم بلرح فلو غسل رجله ثم أدخلها الخلف فخلع ثم لبس بعد غسل الأخرى ولو نوى جنب رفع حديثه وغسل رجله وأدخلها الخلف ثم غمس طهارته أو مسح رأسه ثم لبس العمامة ثم غسل رجله أو نيمه ولبس الخلف أو غيره لم يمسح ولو جيبسيرة فإن خاف نزعها يمسح ويجمع به من سلس بول أو نحوها إذا لبس بعد الطهارة لأنها كاملة في حقه فإن زال عنه لزمه الخلع واستئناف الطهارة كالتيهم حين يجد الماء (ومن مسح في سفر ثم أقام) مسح أتم مقبضه إن بقي منه شيء والاخلع (أو عكس) أي مسح مقبضه ثم سافر لم يزد على مسح مقبضه فليجلب الخلف المحض (أو شئت في ابتدائه) أي ابتداء المسح هل كان حضرا أو سفرا (فمسح مقبضه) أي في مسح تيمم يوم وإيلة فقط لأنه المتيقن (وان أحدث) في الحضرة (ثم سافر قبل مسحه فمسح مسافرا) لأنه ابتداء المسح مسافرا (ولا يمسح

الجمعة واقعة موقع الظهر فوجب الحاقها بظهر لما بينهما من المشابهة (وتجب الجمعة بالزوال) لأن ما قبله وقت جواز (و) فعلها (بعده) أي الزوال (أفضل) من فعلها قبل الزوال خروجاً من الخلاف ولأن الناس يجتمعون إليها عند الزوال فلوا نزلوا إلا رادشق عليهم (الثاني) من شروط صحة الجمعة (أن تكون بقرية مبنية بما جرت عادة أهلها به) ولو من قصب أو حجر أو خشب (يستوطنها أربعون رجلاً ولو بالامام من أهل وجوبها) (استيطان إقامة لا يظعنون) أي لا يحلون عنها (صيفاً ولا شتاء) لأن ذلك هو الاستيطان (وتصح) صلاة الجمعة (في ما قارب البنيان من الصحراء) ولو بلا عذر لا فيما بعد عن البنيان لشبههم إذا بالمسافر من ولا يشتم عدد من مكائين متقاربين ولا يصح تجميع كامل في ناقص مع القرب الموجب للسعي ولا يشترط للجمعة المصير (الثالث) من شروط صحة الجمعة (حضور أربعين) ممن تجب عليهم الجمعة مسلاتها وخطبتها ولو كان فيهم خمس أو صمم لا كلهم (فان نقصوا) أي نقص الأربعون (قبل أعمارها) أي الجمعة (استأنفوا ظهراً) لأن العدد شرط فاعتبر في جميعها كالطهارة أن لم تمكن إعادتها الجمعة شروطها وان بقي العدد ولو ممن لم يسمع الخطبة وخطبوا بهم قبل تقصمهم أتم بهم الإمام الجمعة (الرابع) من شروط صحة الجمعة (تقديم خطبتين) على الصلاة بدل ركعتين لأن الطهر لا من الطهارة ليست بدلاً عن الطهر وإنما هي فرض مستقل (من شرط صحتها) أي الخطبتين (خمس أشياء) الأولى (الوقت) فلا تصح واحدة منهما قبل الوقت لما تقدم أنها بدل ركعتين (و) لثاني (النية) قاله في القنون قال في الفروع وهو ظاهر كلام غيره انتهى (و) الثالث (وقوعهما) أي الخطبتين (حضراً) فلو كان بسفينة أربعون رجلاً من أهل وجوبها مسافرين من قرية واحدة فلما قرىوا من قريتهم في وقت الجمعة خطبهم أحدهم ولم يصلوا إلى القرية حتى فرغ من الخطبتين استأنفهما كوقوعهما في السفر (و) الرابع (حضور الأربعين) فأتى من أهل القرية بالإمام (و) الخامس (أن يكون) أي الخطيب (ممن تصح إمامته فيهما) لما تقدم من أنهما بدل عن ركعتين (وأركانها) أي أركان الخطبتين (سنة) الأولى (جد الله تعالى) وهو قول الخطيب الحارثي (و) الثاني (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأن كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله سبحانه وتعالى افتقرت إلى ذكر نبيه كالإذان وتعين لفظ الصلاة قال في المبدع أو يشهد أنه بحمد الله ورسوله (و) الثالث (قراءة آية) كاملة (من كتاب الله) تعالى قال أحد يقرأ ما شاء قال في المبدع أو يشهد أنه بحمد الله ورسوله (و) الثالث (قراءة آية) كاملة ومدها متان لم يكتب (و) الرابع (الوصية بقوى الله عز وجل) لأنه المقصود ولا يمين لفظ الوصية وأقلها واتقوا الله وأطيعوا الله ونحوه قال الشيخ لا بد أن يحرك القلوب ويعت بها إلى الخير فلما قصر على أطيعوا الله واجتنبوا معاصيه فالأظهر لا يكتفى قاله في المبدع (و) الخامس (موالاتها) أي جميع الخطبتين (مع الصلاة) فلا يفتصل بين أجزاء الخطبتين ولا بين أحدهما وبين الأخرى ولا بين الخطبتين وبين الصلاة (و) السادس (الجهر) بالخطبتين (بحيث يسمع) الخطيب (العدد المعتبر) للجمعة وهو أربعون من أهل وجوبها (حيث لا مانع) يمنعهم سماعه من نوم أو غفلة أو صمم بعضهم لا كلهم فإن لم يسمعوا الخلف صوته أو بعدهم عنه لم تصح وتسحب البداءة بالحمد لله ثم بالتناء ثم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم بالموعظة فإن نكس أجزاء يطلها كلام محرم في أثناءها ولو كان يسيرا وهي بغير العريضة كقراءة (وسنتهما) أي سنن الخطبتين (الطهارة) من الحدث فتجزي خطبة الخطيب نصلاً لأن تحريم لبسه بالمسجد لا يتعلق به بواجب العبادة (وسرا العورة وإزالة النجاسة والدعاء للمسلمين وأن يتولاها مع الصلاة واحدة) فلو خطب الثانية غير الذي خطب الأولى أجزاء كالإذان والإقامة (و) مما يسن للخطيب (رفع الصوت بهما) أي الخطبتين (حسب الطائفة) أي طائفة لا يبلغ في الإعلام (و) يسن (أن يخطب قائماً) وأن يكون (على مرتفع) منبر أو غيره وأن يكرن عن يمين مستقبل القبلة بالحرايب ويس أن يكون (معتمداً على سيف) أو قوم (أو عصا) لأنه أمكن له وإشارة إلى أن الدين فتح به قال في الفروع ويتوجه بالإسرى والأخرى بحرف المنبر (و) سنن



(أن يجلس بينهما) أي بين الخطيبين شيئا (قليلًا) قال في التلخيص بقدر سورة الاخلاص وجاوسه حتى  
تؤذن (فإن أبي) أن يجلس فصل بينهما بسكته قدر جاوسه (أو خطب جالسًا فصل بينهما بسكته)  
لأنه ليس في الجلسة ذكره شروع (وسن) للخطيب (قصرهما) أي الخطيبين (و) كرن (الثانية  
أقصر) لأن قصر الخطبة أقرب إلى قبولها لعدم السآمة لها (ولا بأس أن يخطب من محيفة) ودعاؤه  
عقب صعوده لأصل له

فصل في محرم الكلام والامام يخطب وهو (أي المتكلم قريب (منه) أي من الامام (بحيث يسمعه) أي  
يسمع الامام ولو في حال تنفسه بخلاف البعيد الذي لا يسمعه لأن وجوب الانصات للاستماع وهذا ليس  
بمستمع وتباح الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سرا كاللغاء ولا يسلم من دخل ويجوز تأمينه على الدعاء  
وحده خفية إذا عطس نسا وتشميت عطاس ورد سلام نطقا ويجوز لمن بعده عن الخطيب ولم تسمعه الاشتغال  
بالقرآن والذي كره الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم خفية وفعله أفضل نصا (ويباح) الكلام  
(إذا سكت) الخطيب (بينهما) أي بين الخطيبين (أو) إذا (شرع في دعاء) لأنه حينئذ يكون قد فرغ من أركان  
الخطبة والانصات للدعاء غير واجب (وتحرم إقامة) صلاة (الجمعة وإقامة) صلاة (العيد في أكثر من  
موضع) واحد (من البلد) الحاجة كضيق (قال في شرح المنتهى أي ضيق مسجد البلد عن أهله اه قال  
في حاشيته قلت الاطلاق في الاهل شامل لكل من تصح منه وإن لم يصل وإن لم يحب عليه وحينئذ فالتعدد في  
مصر للحاجة (وبعد) أي بعد المسجد عن بعض أهل البلد بأن يكون البلد واسعًا وتباعداً أقطاره فيشق على  
من منزله بعيد عن محل الجمعة مجيئه إلى محلها (وخوف فتنة) بأن يكون بين بعض وبعض من أهل البلد  
عداوة ويخشى إثارة الفتنة بصلاة الجمعة في مسجد واحد وعلم مما تنذرهم أنها لو كانت تقام في موضعين أو  
ثلاث أو أكثر من ذلك ودعت الحاجة إلى إقامتها فيما يزيد على ذلك كان لهم ذلك (فإن تعددت لغير ذلك)  
فالصحيحة ما يشرها الامام أو أذن فيها لهم فإن لم يكن بأمر شيئاً منهم أو استوتوا في الاذن وعدمه (فالسابقة  
بالأحرام هي الصحيحة) منهم حتى ولو كانت أحداً من بالمسجد الأعظم والاخرى في مكان لا يقدرون  
عليه لاختصاص السلطان وجنده به (ومن أحرم) صلاة (الجمعة في وقتها وأدرك مع الامام) منها (ركعة  
آتم) صلاته على كونها (جمعة وإن أدرك) المأموم مع امامه (أقل من ركعة ترى ظهراً) عند احرامه إن كان  
دخل وقت الظهر والابان لم يكن دخل وقت الظهر عند احرامه أو نوى الجمعة وقافته ركوع الركعة الثانية  
مع الامام فإنه يتم صلاته قفلاً وعنه يكون مدرك للجمعة باحرامه بها في وقتها ولو لم يدرك مع الامام ركعة (وأقل  
لسنة الرتبة للجمعة) (بعد ركعتان) يص عليه (وأكثرها) أي وأكثر السنة الرتبة بعد الجمعة (سنة) أي  
شهر ركعات وليس لها قبلها سنة رتبة بل يستحب أربع ركعات (وسن قراءة سورة الكهف في يومها) أي  
الجمعة قال صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أوليتها في ثنتي الدجال وفي رواية من قرأ  
سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين (و) يسن (أن يقرأ في فجرها) في الركعة الأولى  
بعد الفاتحة (الم السجدة وفي) الركعة (الثانية هل أتى) على الاسان حين من الدهر بعد الفاتحة قال الشيخ  
لتضمنها ابتداء خلق السموات والارض وخلق الانسان إلى أن يدخل الجنة أو النار (وتكرر مداومته عليهما)  
أي على هاتين السورتين في فجر يوم الجمعة قال جماعة ثلاثين الوجوب قال الشيخ ويكره تحريمه قراءة سجدة  
غيرها والسنة كإلها وتكره القراءة في عشاء ليلة الجمعة بسورة الجمعة زاد في الرأية والمناقين

### باب صلاة العيدين وصفتها

سمى عيدين لأنه يهود ويكره (وهي) أي صلاة العيدين (فرض كفاية) إذا تفرق أهل بلد على تركها فأنهم  
الامام لأنها من شعائر الاسلام الظاهرة (وشروطها) أي صلاة العيدين (ك) شروط (الجمعة) من استيطان



أصابعه ( أي أصابع

رجليه ( إلى ساقه ) مسح

رجله اليمنى يسده اليمنى

ورجله اليسرى يسده

اليسرى ويخرج أصابعه

إذا مسح وكيف مسح

أجزأه ويكره غسله

وتكرار مسحه ( دون

أسفله ) أي أسفل الخلف

( وعقبه ) فلا يسن

مسحه ما ولا يهزئ ولو

اقتصصر عليه ( ويصح )

وجوبا ( على جميع الجبيرة

لما تقدم من حديث

صاحب الشجرة ) ومتى

ظهر بعض محل الفرض

بمن مسح ( بعد الحدث )

بخرق الخلف أو خروج

بعض القدم إلى ساق

الخلف أو ظهر بعض رأس

وقش أو زالت جبيرة

استأنف الطهارة

فإن تطهر ولبس الخلف

ولم يحدث لم تبطل طهارته

بخلعه ولو كان نوحاً

تجدد أو مسح ( أو تمت

مدته ) أي مدة المسح

( استأنف الطهارة ) ولو

في الصلاة لأن المسح أقيم

مقام الغسل فإذا زال أو

انقضت مدته بطلت

الطهارة في المسح

فتبطل في جميعها لكونها

لا تتبع

باب إيقاض الوضوء

أي مفسداته وهي ثمانية

أحدها الطارح من سبيل

وعدد ( ماعد الخطبتين ) فانهما في العيد سنة ( وتسب بالصحراء صلاة ) إذا كانت قريبة عرفاً وكره أن تصلى بالجامع داخل البلد بغير مكة إلا لعذر كمرض ونحوه ( ويكره النفل قبلها وبعدها ) في موضعها وقضاء فائته ( قبل مفارقة المصلي ) إماماً كان أو مأموماً في صحراء فعلت أو في مسجد ولا بأس بالنفل إذا خرج أو فارقه ثم عاد إليه وقضاء الفائته أولى لو جوبها ( ووقتها ) أي وقت صلاة العيد ( ك ) وقت ( صلاة الضحى ) وهو من خروج وقت النهي إلى قبيل الزوال ( فإن لم يعلم بالعيد إلا بعد الزوال صلوا ) العيد ( من الغد ) وتكون ( قضاء ) وكذا الوضوء أيام ( وسن تكبير المأموم ) إلى صلاة العيد ليحصل له الدنو من الإمام وإنه لا صلاة فيكثر ثوابه بعد صلاة الصبح ( و ) سن ( تأخير الإمام إلى ) دخول ( وقت الصلاة ) لأن الإمام ينظره الناس ولا ينتظره أحد ( و ) سن لمن صلى العيد ( إذا ذهب في طريق يرجع من أخرى ) غير طريق غدوة يشهد له القريبان أو لمساواته لهما في التبرك بمروءة أو سرورهما برؤيته أو لزيادة الأجر والسلام على أهل الطريق الأخرى أو لتحصل الصدقة على الفقراء من أهل الطريقين ( وكذا الجمعة ) قال في شرح المنتهى فينبغي طرده في غير العيدين ( وصلاة العيدين ركعتان يكبر في ) الركعة ( الأولى بعد تكبيرة الإحرام ) وبعد الاستفتاح ( وقبل التعوذ ستاً ) أي ست تكبيرات زوائراً ( وفي ) الركعة ( الثانية ) بعد القيام من سجوده ( قبل القراءة خمساً ) أي خمس تكبيرات زوائراً ( يرفع ) المصلي ( يديه مع كل تكبيرة ويقول بينهما ) أي بين كل تكبيرتين ( الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله ) وبحمده ( بكرة وأصيلاً ) وصلى الله على محمد النبي الأبي وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً ( وإن أحب قال غير ذلك من الأذكار لأن العرض الذكر بعد التكبير لاذكر مخصوص ( ثم يستعيد ) عقب السادسة بلاذكر بعد التكبيرة الأخيرة في الركعتين لأن الذكر أعما هو بين التكبيرتين ( ثم يقرأ بجملة الفاتحة ثم يسبح ) اسم ربنا الأعلى ( في ) الركعة ( الأولى ) سورة ( العاشية ) بعد الفاتحة ( في ) الركعة ( الثانية ) فإذا سلم الإمام من الصلاة ( خطب خطبتين وأحكامهما ) أي أحكام هاتين الخطبتين ( بخطبتين الجمعة ) في جميع ما تقدم في خطبتي الجمعة حتى في تحريم الكلام حال الخطبة ( لكن يسن ) الخطيب ( أن يستفتح ) الخطبة ( الأولى بتسع تكبيرات ) تسقاً ( و ) الخطبة ( الثانية بسبع ) تسقاً فاعلموا كسائر أذكار الخطبة ( وإن صلى العيد كالنافلة صح لأن التكبيرات الزوائد المذكورة بينهما ) والخطبتين سنة لأنه ذكر مشروع بين التحريم والقراءة أشبه دعاء الاستفتاح فعلى هذا لو نسيه فلا سجود للسهو في الأصح ( و ) لأن ( الخطبتين سنة ) ولو وجبتا لوجب حضورهما ( وسن لمن فاتته ) صلاة العيد مع الإمام ( قضاؤها ) في يومها على صفحتها ( ولو بعد الزوال ) كمدرك الإمام في التشهد

فصل في سن التكبير المطلق وهو الذي لم يحدد بكونه عقب المكتوبات ( والجهر به ) غير أنشئ ( في ليلتي العيدين ) في البيوت والأسواق والمساجد وغير ذلك وتكبير في عيد فطر آكد الآية ( إلى فراغ الخطبة ) سن التكبير المطلق أيضاً ( في عشر ذي الحجة ) والتكبير المفيد في الأصح عذب كل فريضة صلاه في جماعة ( حتى الفاتحة في عام ذلك العيد إذا صلاها جماعة ) من صلاة فجر عرفه إلى عصر آخر أيام التشريق ويستثنى من ذلك صورة أشار إليها بقوله ( إلا المحرم ) لأنه ( يكبر ) بعد المكتوبات ( من صلاة ظهر يوم النحر ) إلى آخر أيام التشريق لأن التلبية تقطع برى جرة العفة وأيام التشريق هي حادي عشر ذي الحجة وثاني عشر وثالث عشر ومسافر ومميز كمقيم وبالغ وخشع كذا ذكر ( ويكبر الإمام مستقبلاً الناس ) يعني أن الإمام إذا سلم من المكتوبة انفتحت إلى المأمومين ثم كبر ومن نسيه بعد سلامه قضاء إذا ذكره مكانه فإذا قام وذهب عاد فجلس ما لم يحدث أو يخرج من المسجد أو يطل الفصل بين سلامه وتذكره ( وصفته ) أي صفة التكبير ( شفعاً لله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الجود ) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقوله كذلك ( ولا بأس بقوله ) أي قول المصلي ( لغيره ) من المصلين ( تميل الله منا ومنك ) ويستحب الاجتهاد في عمل الخير أيام عشر ذي الحجة من الذكر



وأشار إليه بقوله (ينقض)

الوضوء (ماخرج من سبيل) أي مخرج بول أو غائط ولو نادرا أو طاهرا كولد بلام أو مقطر في أحليه أو محتشي وأبطل لا الدائم كالسلس والاستحاضة فلا ينقض للضرورة (والثاني خارج من بقية البدن) سوى السبيل (ان كان بولا أو غائطا) قليلا كان أو كثيرا (أو) كان كثيرا فبما غيرهما أي غير البول والغائط كقوله بوجه لما روى الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم قال قوضا والكثير ما غش في نفس كل أحد بحسبه وإذا استد الخرج وانفتح غيره لم يثبت له أحكام المعتاد (والثالث زوال العقل) أو تغطيته قال أبو الخطاب وغيره ولو تلجم ولم يخرج شيء الخفا بالغالب (الابسينوم من قاعد وقائم) غير محتجب أو منكئ أو مستند وعلم من كلامه ان الجنون والاعماء والسكر ينقض الوضوء كثيرا ويسيرها ذكره في المبدع اجماعا وينقض أيضا الذرم من مضطجع وراكع وساجد مطلقا كحجتي ومكئ ومستند والكثير من قائم وقاعد لحديث العبد وكاه

والصيام والصدقة وسائر أعمال البر لا يأمأ أفضل الايام لحديث ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله تعالى من عشر ذي الحجة

### باب صلاة الكسوف

وهو ذهاب أحد النيرين أو بعضه (وهي) أي صلاة الكسوف (سنة) مؤكدة حتى سفر أو الكسوف والخسوف بمعنى واحد وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر وقيل الكسوف تعبرهما والخسوف تعبرهما (من غير خطبة) قال في القروع ولا تشرع خطبة وفا لا يخيضة ومالك (ووقتها) أي وقت صلاة الكسوف (من ابتداء الكسوف الى ذهابه) أي الكسوف (ولا تنضي) صلاة الكسوف (ان فاتت) لان القصد عود نور المكسوف وقد عاد كاملا ولا نهاسه غير رتبة ولا تاجه لفرض فلم تنقض كاستسقاء ونجاسة مسجد وسجود شكراته محلها وفعلها جماعة بمسجد أفضل وللصبيان حضورها (وهي) أي صلاة الكسوف (ركعتان يقرأ في الركعة الاولى) منها (جهر الفاتحة وسورة طويلة) من غير تعيين (ثم ركع) ركوعا (طويلا) فيسبح قال جماعة نحو مائة آية (ثم رفع فيسمع) أي يقول سمع الله لمن حمده (ويحمد) أي يقول ربنا ولك الحمد (ولا يسجد بل يقرأ الفاتحة) أيضا (وسورة طويلة) دون الطول الاول في القيام (ثم ركع) في طيل وهو دون الركوع الاول (ثم رفع) فيسمع ويحمد (ثم يسجد سجدتين طويلتين ثم يصلي) الركعة (الثانية) (الركعة الاولى) في كونها ركوعين طويلين وسجدتين طويلتين لكن دون الاولى في كل ما يفعل (ثم يشهد ويسلم) ولا تعاد ان فرغت قبل التجلي بل يذكر ويدعو وان تجلي فيها أعما خفيفة (وان أتى) في صلاة الكسوف (في كل ركعة ثلاث ركعات أو أربع أو خمس فلا بأس) أي لا حرج في ذلك ولا يزيد على خمس ركعات في كل ركعة ولا على سجدتين فيها لانه لم يرد به نص والقياس لا يقتضيه الشرع (وما بعد) الركوع الاول (من كل ركعة) (سنة) كتكبيرات العبد (لانك به الركعة) ولا تبطل الصلاة بتركه (ويصح أن يصليها كالنافلة) ويحمل النص بالركوع الزائد على الفضيلة ولا يصلي لآية غير الكسوف ظلمة نهار أو ضياء ليل أو ريح شديد وصواعق الازلزلة دائمة

### باب صلاة الاستسقاء

وهو الداء بطلب السقيا على صفة مخصوصة (وهي) أي صلاة الاستسقاء (سنة) مؤكدة حتى سفر إذا أضر الناس اجتداب أرض أو قحط مطر أو غور ماء عبون أو أنهار (ووقتها) أي وقت صلاة الاستسقاء (وصفتها) في موضعها (وأحكامها كصلاة العيد) فلم منه انها فعل في وقت صلاة العيد (وإذا أراد الامام الخروج لها) أي لصلاة الاستسقاء (وعظ الناس) أي ذكرهم بما يلين قلوبهم من الثواب والعقاب وخوفهم بالعواقب (وأمرهم بالتوبة) من المعاصي أي الرجوع عنها (والخروج من المطالم) بان يرد من عنده مظلمة لمستحقها وذلك واجب في كل وقت ولان المعاصي سبب القحط والتقوى سبب البركات وأمرهم بترك التشاحن والصدقة والصوم ولا يلزمان بأمره وبعدهم يوما يخرجون فيه (ويبتدئ لها) أي لصلاة الاستسقاء بإزالة الرائحة الكريهة وتقليم الاظفار لتلايؤ ذى الناس يوم يجتمعون (ولا يتطيب) لانه يوم استكانة وخضوع (ويخرج) الامام كغيره (متواضعا متخشعا) أي خاضعا (متذلا) والذل الهوان (متضرعا) أي مستكنا (ومعه أهل الدين والصالح والشيخ) لانه أسرع لاجاء دعائهم وسن خروج صبي مميز (ويباح خروج الاطفال) الذين لم يعزوا (والعجائز والبهائم) لان الرزق مشترك بين الكل (و) يباح (التوسل بالصالحين) وقد استسقى عمر بالعباس ومعاوية يزيد بن الاسود قال في المبدع يستحب الاستسقاء بمن ظهر صلاحه لانه أقرب الى الاجابة (فصل) ركعتين يأتي فيها بالتكبيرات الزوائد لصلاة العيد (ثم يخطب خطبة واحدة



السنة فن نام فليتوضأ  
رواه أحمد وغيره والسه  
حلقه الدبر (والراسع مس  
ذكر آدمي) تعدده أولا  
(متصل) ولو أشل أو  
قلقة أو من ميت لا اثنين  
ولا بئس أو محله (أو) مس  
(قبل) امرأة وهو فرجها  
التي بين أسكتيها قوله  
صلى الله عليه وسلم من  
مس ذكره فليتوضأ رواه  
مالك والشافعي وغيرهما  
وصححه أحمد والترمذي  
وفي لفظ من مس فرجه  
فليتوضأ صححه أحمد ولا  
ينقض مس شفرها وحمها  
حائطا فرجها وينقض  
المس يدبلا حائل ولو كانت  
رائدة سواء كان (بظهر  
كفه أو بطنه) أو حرقه  
من رأس الأصابع  
إلى الكوع لعدم حديث  
من أفضى يده إلى ذكره  
ليس دونستر فقد وجب  
عليه الوضوء رواه أحمد  
لكن لا ينقض مسه بالظفر  
(و) ينقض (لمسها) أي  
لمس الذكر والقبل معا  
(من خشي مشكل)  
لشهوة أو إذا أحدهما  
أصلى قطعا (و) ينقض  
أيضا (لمس ذكره)  
أي ذكر الخشي المشكل  
لشهوة لأنه إن كان ذكره  
فقد مس ذكره وإن كان  
امرأة فقد لمسها شهوة  
فإن لم يسه شهوة أو مس

واحدة) على الأصح (يفتحها بالكبير كخطبة العيد) وعنه يفتحها بالجد (ويكثر فيها الاستغفار)  
لأنه سبب لنزول العيث (و) يكثر فيها أيضا (قراءة آيات فيها الأمر به) أي بالاستغفار كقوله تعالى  
وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه (ويرفع يديه) في الدعاء (وظهور رهما نحو السماء) لحديث  
رواه مسلم (في يدعو بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم) وهو اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا ثم بنا غيثا  
مجالا سحاما طيبا قادا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ستيارحة لا سقيا عذاب ولا بلاه  
ولا هدم ولا غرق اللهم أن بالعباد والبلاء من اللذواء والجهد والضنك ما لا نشكوه إلا إليك اللهم  
أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأنزل علينا من ركة ذلك اللهم ارفع عنا الجهد  
والجوع والعري و اكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه أحد غيرك اللهم أنا نستعفرك أنت كنت غفارا  
فارسل السماء علينا مدرارا ويكثر من الدعاء (ويؤمن المأموم) على دعاء الامام ولا يكره قوله اللهم أمطربا  
ذكره أبو المعالي (ثم يستقبل الامام القبلة) استحبابا (في أثناء الخطبة) قال النووي فيه استحباب  
استقبالها للدعاء ويلحق به الوضوء والغسل والتيمم والقصر آن وسائر الطاعات الا ما خرج بدليل كالخطبة  
(فيقول سرا اللهم أنت امرتنا بدعائنا وعدتنا اجابتنا وقد دعوناك كما امرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا)  
لان في ذلك استنجاز لما وعد من فضله حيث قال واذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع  
اذا دعان وإن دعا غير ذلك فلا أس (ثم يحول) الامام (رداءه) فيجعل الايمن على اليسر واليسر على  
الايمن وكذا الناس) يسلم لهم أن يحولوا أرويتهم لامام (ويتركونه حتى يزعونه مع ثيابهم) لانه لم ينقل  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه انه غير ردائه (فان سقوا) في أول مرة وذلك فضل من الله  
ونعمة (والا) أي وإن لم يسقوا في أول مرة (عادوا ثانيا) كذا يعيدون (ثالثا) ان لم يسقوا ثانيا لان ذلك مانع  
في التضرع وان سقوا قبل خر وجهم فان كانوا أهوا للخر وج خرجوا واصلوا صلاة الاستسقاء شكرا وان لم  
يكونوا أهوا للخر وج لم يخرجوا وشكروا الله تعالى وسألوه المزيد من فضله (وبس الوقوف في أول  
المطر والوضوء) منه (والاغسال منه) وانخرج رحله (وهو ما يستصح من الاثاث) وثيابه ليصيبها الماء  
لماروى انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا سال الوادي اخر جوابنا الى هذا الذي جعله الله لنا طهورا  
فتطهر به (وان كثرا المطر حتى خيف منه من قول اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام) فتح الهمة  
وهي ما علم من الارض ولم يباغ أن يكون جبلا وكان أكثر ارتفاعا محوله وقال مالك الآكام الجبال الصغار  
وقال الخليل وهي حجر واحد (والقرباب) هي الراية الصغيرة (وطون الاودية) الا ما كن المنخفضة  
(ومنايات الشجر) أصولها لانه أرفع لها (ربنا ولا تحمِلنا لاطاقة ثنابيه) أي لا تكلفنا من الاعمال ما لا  
نطبق وقيل هو حديث النفس والوسوسة وقيل العشق وقيل شماتة الاعداء وقيل هي والفرقة والقطيعة نعوذ  
بالله من جميع ذلك (الآية) واعف عنا أي نجاور وامح عنا ذنوبنا واعف لنا أي استر عنا ذنوبنا ولا  
تفضحنا وارحنا فاننا لانا لال العمل الا بطاعتك ولا تترك معاصيتك الا برحمتك ايانا أنت مولانا وسيدنا ومنولى  
أمورنا فانصرنا على القوم الكافرين باقامة الحجة والعلية في قتالهم فان من شأن المولى أن ينصر مواليه على  
الاعداء (وسن) لمن أغيب بالمطر (قول مطربنا بفضل الله ورحمته ويحرم) أن يقول مطربنا (بنو) أي  
كوكب (كذا) لما روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن عمار بن قيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما أنعمت على عبد من نعمة الا أصبح فريقا كافرين يقولون الكوكب كذا وكذا والموت النجم مال  
للعروب قاله في القاموس (ويباح) أن يقول مطربنا (في نوء كذا) خلافا للامام الذي ومن رأى سحابة وهبت  
ريح فليسأل الله تعالى خيره ويتعوذ به من شره ولا يسب الريح اذا عصفت بل يسأل الله تعالى خيرا وخيرا  
ما أرسلت به ويتعوذ به من شرها وشر ما أرسلت به (فائدة) روى أبو يعين في الحلية بسنده عن أبي زرارة قال  
من قال سبحان الله وبحمده عند البرق لم تصبه صاعقة



كتاب الجنائز

بفتح الجيم جمع جنازة بكسر ها والفتح لغة وقيل بالفتح الميت وبالكسر اسم للنعش عليه ميت ويقال عكسه فان لم يكن ميت فلا يقال نعش ولا جنازة انما يقال سرير (يسن الاستعداد للموت) بالتوبة من المعاصي والخروج من المظالم (والا كثار من ذكره) لقوله صلى الله عليه وسلم أكثروا من ذكر هاذم اللذات (ويكره الاثني) لانه يترجم عن الشكرى المنهى عن ما لم عليه ويستحب للمريض الصبر على المرض والرضا بقضاء الله تعالى (و) يكره (عنى الموت) نزل به ضرر أو لم ينزل ويستثنى من ذلك حالان لا يكره تمنيه فيهما أشار للدولى بقوله (الاحوف فتنة) في دينه لقوله صلى الله عليه وسلم وإذا أردت بقوم فتنة فاقبضنى اليك غير مفتون الحالة الثانية غنى الشهادة لاسبابها عند حضور اسبابها فاستحب لما فى الصحيح من غنى الشهادة خالصا من قلبه أعطاه الله منازل الشهداء (ونسن عيادة المريض المسلم) ونسبه غير المبتدع كرافضى ومن يجهر بالمعصية من أول مرضه قال فى الاقتاع وظاهره ولو من وجع ضرر ورمد ودمل خلافا لابي المعالى وابن المنجا قال ثلاثة لا تعاد ولا يسمى صاحبها مريضاً الضرس والرمذ والدمل وتحرم عيادة الذمى ولا يجب التدأوى ولو ظن نفعه وتركه أفضل (و) سن (تلقينه) أى المريض المنزول به (عند موته) قول (لا اله الا الله) لما روى مسلم عن أبى سعيد مر فوالقنوا موتنا كم لا اله الا الله وعن معاذ مر فوعا من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة رواه أحمد ويلقن (مرة) نفعه مهننا واختار الاكثر ثلاثا (ولم يزد الا أن يتكلم) قال فى الانصاف قال فى مجمع البحرين المنصوص انه لا يزد على مرة مالم يتكلم وانما استحب تكرار الثلاث اذا لم يجب أو لا يجوز أن يكون ساهياً أو غافلاً واذا كرر الثلاث علم أن ثم مانعا انتهى (و) سن (قراءة الفاتحة و) قراءة سورة (يس) عند من نزل به لان قراءة ذلك تسهل خروج الروح (و) سن (توجيهه الى القبلة على جنبه الايمن مع سعة المكان والا) أى وان لم يمكن توجيهه لضيق المكان (فعلى ظهره) أى فليقل على قناه وأخصاه الى القبلة كالموضوع على المغسل زاد جماعة ويرفع رأسه قليلا ليه صير وجهه الى القبلة (فائدة) ينبغى للمريض أن يستحضر فى نفسه انه حقير من مخلوقات الله تعالى والله سبحانه وتعالى غنى عن عباداته وطاعاته وانه لا يطلب العفو والاحسان الا منه وانه أكرم الا كرمين وأرحم الراحمين وأن يكثر مادام حاضر الذهن من قراءة القرآن ويشكر الله تعالى بقلبه ولسانه وان يبادر الى أداء الحقوق الى أهلها بر المظالم والودائع والعوارى واستحلال أهله من والد وزوجة وأولاد وغللمان وجيران وأصحاب وكل من كان بينه وبينه معاملة أو تعلق فى شئ ويحافظ على الصلوات الخمس واجتناب النجاسات ويصبر على مشقة ذلك ويحذر نفسه من التساهل فى ذلك فان من أقبح الامور أن يكون آخر عمره ونحو وجهه من الدنيا التى هى مرزعة للآخرة مغرطا فيما وجب عليه أو ندب اليه وأن يتعاهد نفسه بتقليم أظفاره وأخذ شعر شاربه وإبطه وعاتته وأن يعتمد على الله تعالى فيمن يحب من شيه وغيرهم ويوصى للارحح فى نظره (فاذا مات سن نغميض عينيه) ويباح من محرم ذكر أو أتى ويكره من حائض وجنب وأن يقرباه (و) سن (قول بسم الله وعلى وفاة رسول الله) صلى الله عليه وسلم لما روى البيهقى عن بكر بن عبد الله المزنى ولفظه وعلى ملة رسول الله وسن شد لحية بعصابة وتأمين مفاصله بأن يرد ذراعيه الى عضديه ثم يردهما ويرد أصابع يديه الى كفيه ثم يسطهما ويرد فخذه الى بطنه وساقيه الى فخذه ثم يمدهما والمقصود منه السهولة فى الغسل (ولا بأس بتقبيله والنظر اليه) ممن يباح له ذلك حال حياته (ولو بعد تكفينه)

فصل فى غسل الميت (وغسل الميت) مرة واحدة أو تيممه لعذر تكوف عليه من تقطع وتهر كالحترق والمسموم ونحوهم (فرض كفاية) اجبا على كل من عرف به وأمكنه وهو من حقوق الله تعالى الواجبة للانسان المسلم بعد موته حتى ولو وصى بإسقاطه قال فى التتبع وغسله فرض كفاية ويتعين مع جنابة أو جنس ويسقطان به انتهى فيحمل كلام المنقح على أن الغسل تعين على الميت قبل موته ثم مات وان الذى يتولى

قبله لم ينقض (أو أتى قبله) أى وينقض لمس الاثني قبل الختنى المشكل (لشهوة فيهما) أى فى هذه والتي قبلها لانه ان كان اثنى قد تمت فرجها وان كان ذكرا قد لمسته لشهوة فان كان لمس غيرها أو صحت ذكره لم ينقض وضوءها (والخامس مسه) أى الذكور (امراة بشهوة) لانهما التى تدعو الى الحداث والباه للمصاحبة والمرأة شاملة للابنية وذات المحرم والميتة والكبيرة والصغيرة المميرة التى يوطأ مثلها وسواء كان المس باليد أو غيره ولو بزائدا أو أشل (أو غمسه بها) أى ينقض مسها للرجل بشهوة كعكسه السابق (و) ينقض (مس حلقة دبر) لانه فرج سواء كان منه أو من غيره (لامس شعروظفر) ومن منه أو منها ولا المس بها (و) لامس رجل (للمرد) ولو بشهوة (ولا) المس (مع حائل) لانه لم يمس البشرة (ولا) ينقض وضوءه (ملومس بدنه ولو وجد منه شهوة) ذكر اكان أو أتى وكذا لا ينقض وضوءه ملومس فرجه (وينقض غسل ميت) مسلما كان أو كافرا اذ كرا



كان أو أشي صغيرا أو كبيرا  
 روى عن ابن عمر وابن عباس  
 عباس أنهما كانا يأمرا  
 فاسل الميت بالوضوء  
 والغسل من يديه ويأشبه  
 ولو مرة لا من يصب عليه  
 الماء ولا من يمسحه وهذا  
 هو السادس (و) السابع  
 (أكل اللحم خاصة من  
 الجزور) أي الأبل فلا  
 ينقض بقية أجزائها  
 كالكبدة وشرب لبنها وعرق  
 لحها وسواء كان نيا أو  
 مطبوخا قال أحمد في  
 حديثان صحيحان حديث  
 البراء وجابر بن سمرة  
 (و) الثامن المشار إليه  
 بقوله (كلما أوجب غسلا)  
 كاسلام وانتقال مني  
 ونحوهما (أوجب الوضوء  
 الموت) فيوجب الغسل  
 دون الوضوء ولا يقض  
 بغير ما مر كالغسل والكذب  
 والغيبة ونحوها والقهقهة  
 ولو في الصلاة وأكل  
 ما امت النار غير لحم  
 الأبل ولا يسن الوضوء  
 منها (ومن يقن الطهارة  
 وشك) أي تردد (في  
 الحدث أو بالعكس) بأن  
 يقن الحدث وشك في  
 الطهارة (بني على اليقين)  
 سواء كان في الصلاة أو  
 خارجها تساوى عنده  
 الأمران أو غلب على ظنه  
 أحدهما لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لا ينصرف حتى

غسله يقوم مقامه في ذلك ويكون ثوابه كشوابه (وشرط) بالبناء للمفعول لصحة غسله (في الماء الطهورية)  
 كسائر الطهارات (والإباحة) كباقي الأغسال (و) شرط (في العاسل الاسلام) فلا يصح من كافر والمراد  
 غير نائب مسلم نواه (والعقل) لأن غير العاقل ليس أهلا للنية (والتمييز) لا البلوغ لصحة غسل الميت لنفسه  
 (والأفضل) أن يختار لغسل الميت (ثقة عارف بأحكام الغسل) وقيل خيل لا ينبغي إلا ذلك وأوجه أبو المعالي  
 ولوجنب أو حائضا (والأولى به) أي العسل (وصيه العدل) عمومته يتناول ما لو وصى لأمر أنه وهو مقتضى  
 استدلالهم بأن أبا بكر رضي الله تعالى عنه وصى لأمر أنه فغسلته وكذلك وصت لزوجه ولعل المراد الاكتفاء  
 بالعدالة الظاهرة وتعتبر العدالة أيضا في غير الوصي لعدم الفرق أوفيه وحده والأولى عدو وصيه العدل أبوه  
 وإن علام الأقرب فالأقرب كالميراث (وإذا شرع) العاسل (في غسله) شرع عورته وجوبا وهي ما بين سرة  
 وركبة لا من دون سبع ثم جردته من ثيابه نديا (ثم يلف على يده خرقة فينجيه) أي يمسح بخرجه (بها) أي  
 بالخرقة (ويجب غسل ما به) أي الميت (من نجاسة) لأن المقصود بغسل تطهيره حسب الامكان (ويحرم  
 مس عورة من بلغ سبع سنين) لأن التطهير يمكن بدون مس فاشبه حال الحياة (وسن أن لا يمس) العاسل  
 (سائر) أي باقي (بدنه إلا بخرقة) فينثني بعد العاسل خرقتين أحدهما للسيلين والآخرى لبقية بدنه (وللرجل  
 أن يغسل زوجته) أن لم تكن ذمية ولو قبل الدخول (و) للسيد أن يغسل (أمته) وطئها أولا وأما ولده  
 ومكاتبته ولو لم يشترط وطأها ولا يغسل سيدها المتزوجة ولا المعتدة من زوج ولا المعتق بعضها ولا من هي  
 في استبراء واجب ولا تغسله (و) للرجل أن يغسل (نفسه) دون سبع سنين وللمرأة غسل زوجها (ولو قبل  
 الدخول ولو وضعت عقب مواته أو طلاق رجعي ما لم تنزع أو تكن ذمية (وسيدها وابن دون سبع) سنين  
 (وحكم غسل الميت فيما يجب ويسن كغسل الجنابة لكن لا بدخل) الغاسل (الماء في ذمه) أي الميت (و) لافي  
 (أفقه) خشية تحريك النجاسة (بل يأخذ خرقة مبلولة) بماء (فيمسح بها) أي بالخرقة (استأنه ومنخرجه)  
 وينظفهما ثم يغسل شقه الأيمن ثم شقه الأيسر ثم يفيض الماء على جميع بدنه ليحمله بالعسل ويثلب ذلك  
 (ويكره الاقتصار في غسله) أي الميت (على مرة) واحدة (أن لم يخرج منه شيء) فإن خرج منه شيء (وجب  
 إعادة الغسل إلى سبع) مرات قال في شرح الاقناع لأن المقصود من غسل الميت أن يكون خاتمة أمره  
 الطهارة الكاملة ألا ترى أن الموت جرى مجرى زوال العسل ولا فرق بين الخارج من السيلين وغيرهما (فإن  
 خرج منه شيء) (بعدها) أي السبع غسلات (حشي) محل الخارج (بقطن) لئلا يخرج (فإن لم يستمسك)  
 الخارج بعد حشوه محله بالقطن (ف) أنه يحشي (بطين حر) أي خالص لأن فيه قوة تمنع الخارج (ثم يغسل المحل)  
 أي محل النجاسة (ويوضأ) الميت (وجوبا) كالجنب إذا أحدث بعد غسله لتكون طهارته كاملة (ولا يغسل)  
 أي لا يغسل بعد السبع واجب (وإن خرج) منه شيء قليل أو كثير (بعد تكفينه لم يعد الوضوء ولا الغسل)  
 لما في ذلك من المشقة بالاحتياج إلى إخراجها من الكفن وإعادة غسله وتطهيره كفايته ونحوه (فإن أبادها)  
 ثم لا يؤمن أن يخرج شيء بعد ذلك (وشهيد المعركة والمقتول ظلما لا يغسل) وجوبا (ولا يكفن ولا يصلى  
 عليه ويجب بقاء دمه عليه) إلا أن تخالطه نجاسة فيغسل (ودفته في ثيابه) التي قتل فيها بعد نزع آلة الحرب  
 ونحوه خوفه (وإن جل فاكل أو شرب أو نام أو بال أو تكلم أو عطس أو طال بقاؤه عرقا أو قتل وعليه  
 ما يوجب الغسل من نحو جنابة) كغسل حيض ونكاح وإسلام (فهو كغيره) في أنه يغسل ويكفن ويصلى  
 عليه وإن قتل وعليه حدث أصغر لم يوضأ (وسقط لأربعة أشهر) فأكثر (كله لو دحيا) يعني أنه يغسل  
 ويصلى عليه (فائدة) يحرم سوء الظن بعلم ظاهر العدالة قال القاضي وغيره ويستحب ظن الخير بالآخر  
 المسلم وفي نهاية المبتدئين حسن الظن بأهل الدين حسن وذكر المهدوي والقاضي عن أكثر العلماء أنه يحرم  
 ظن سوء بمن ظاهره الخير وأنه لا يخرج ظن سوء لمن ظاهره الشر وأما ما روي من حديث أبيكم والظن  
 فإن الظن كذب الحديث محمول والله أعلم على الظن الجرد الذي لم يعضده قرينة تدل على صدقه (ولا يغسل



يسمع صوتاً أو يجدر بها  
متفق عليه (فان تيمهما)  
أي يقن الطهارة والحدث  
(وجهل السابق) منهما  
(فهو بضد حاله قبلهما)  
ان علمهما فان كان قبلهما  
متطهرافهوالآن محدث  
وان كان محدثافهوالآن  
متطهرلانه قد يقن زوال  
تلك الحالة الى ضدها وشك  
في بقاء ضدها وهو الاصل  
وان لم يعلم حالة قبلهما  
تطهر واذاسمع اثنان  
صوتا أو شهما ريحاً من  
أحدهما لا بينه فلا وضوء  
عليهما ولا يأتى أحدهما  
بصاحبه ولا بصاففه في  
الصلاة وحده وان كان  
أحدهما اماماً أماداً  
صلاتهما (ويحرم على  
المحدث مس المصحف)  
أو بعضه حتى جلده  
وحواشيه بيد أو غيرها  
بلا حائل لأجله بعلاقته  
أو في كبس أو كم من غير  
مس ولا تصفحه بكم أو  
عود ولا صغير لو حاقبه  
قرآن من الخالي من الكتابة  
ولا مس تفسير ونحوه  
ويحرم أيضاً مس مصحف  
بعضه متنجس وسفربه  
لدار حرب وتوسده وتوسد  
كتب علم فيها قرآن مالم  
يحتف سرقه ويحرم أيضاً  
كتب القرآن بحيث يهان  
وكرمه مد رجل اليه  
واستدباره وتخطيه وتخليته

مسلم كافر أو لودمياً) سواء كان قريباً أو أجنبياً (ولا يكفنه ولا يصلي عليه) اما تكفينه فانه نول وقد قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوما غضب الله عليهم وأما الصلاة عليه فهي شفاعته للبيت والكافر ليس من أهلها (ولا يتبع جنازته) لان في ذلك تعظيمه (بل يوارى لعدم من يواريه) من الكفار ولا فرق في ذلك بين الذمى والحربي والمرئد والمستأن لان في تركه سيئاً للمثابة وهي ممنوعة في حقه بدليل عمومات النهي عنها

(فصل) في الكلام على التكفن \* (وتكفينه) أي الميت (فرض كفاية) على كل من علم به (والواجب) لحق الله تعالى وحقه (ستر جميعه سوى رأس المحرم ووجه المحرمة بثوب) واحد متعلق بتكفينه (لا بصف البشرية) أي سوادها وبياضها (ويجب أن يكون من ملبوس مثله) أي مثل الميت (مالم يوص الميت بدونه) أي بدون ملبوس مثله ويكره في أعلى من ملبوس مثله وتكون مؤنة تجهيزه من رأس ماله مقدماً حتى على دين برهن وارش جنايته ونحوهما فان لم يكن له مال فمن تلزمه نفقته الا الزوج فانه لا يلزمه كفن زوجته ولا مؤنة تجهيزها ثم من بيت المال ان كان الميت مسلماً ثم ان لم يكن بيت مال أو كان وتعدر فعلى كل مسلم عالم به (والسنة) تكفين الرجل في ثلاثة لفائف بيض من قطن) وكره تكفين الرجل في أكثر من ثلاث أثواب وتعميمه ظاهره وان ورنه غير مكلف أو كان عليه دين (تبسط) اللفائف الثلاث (على بعضها) بان تبسط واحدة ثم أخرى فوقها ليوضع الميت عليها مرة واحدة ولا يحتاج الى جله ووضعها على واحدة بعد واحدة بعد تجهيزها ويجعل الظاهرة أحسنها والخطوط فيما بينها (ويوضع) الميت (عليها) أي على اللفائف الثلاث المبسوطة (مستلقياً) لانه أمكن لأدراجه (ثم يرد طرف) اللقافة (العليان من الجانب الأيسر) أي جانب الميت الأيسر (على شفه لا بمن ثم) يرد (طرفها) أي طرف اللقافة (الأيمن على) شق الميت (الأيسر ثم الثانية) نرد كذلك (ثم الثالثة) رد (كذلك) فيدرجه فيها ادراجاً ويجعل أكثر الفضل عند رأسه ثم تعقد وتحمل في القبر (و) تكفن (الأنثى) والخنثى (في خمسة أثواب بيض من قطن) استحباباً (ازار وخنجر وقيص ولفافتين) قال ابن المنذر أكثر من نحفظ عنه من أهل العلم يرى ان تسكنه من المرأة في خمسة أثواب (و) يكفن (الصبي في ثوب واحد ويباح) أن يكفن الصبي (في ثلاثة) من الثياب مالم يرثه غير مكلف من صغير أو مجنون (و) تكفن (الصغيرة في قيص ولفافتين) استحباباً لا يصلح لغيره (فائدة) قال في الاقناع قال ابن عقيل ومن أخرج فوق العادة فأكثر الطيب والحوائج وأعطى المقرئين بين يدي الجنازة وأعطى الجالين والحقارين زيادة على العادة على طريق المروءة لا بقدر الواجب فبقرع فان كان من التركفة فنصبيه انتهى قال في شرحه وكذا ما أعطى لمن يرفع صوته بالذكر وما يصرف من طعام ونحوه ليألى جمع وما يصنع في أيامها من البسج المستعدته خصوصاً اذا كان في الورثة قاصراً انتهى (ويكره التكفين بشعر وصوف) لانه خلاف فعل السلف (و) يكره التكفين (ب) مزعفر ومصفرو (منقوش) ولولا امرأة لانه غير لائق بحال الميت (ويحرم) التكفين (بجلد) لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بنزع الجلود عن الشهداء وأن يدفنوه في ثيابهم (و) يحرم التكفين (بخرير ومذهب) في حق الذكور والأنثى والخنثى ويجوز التكفين بالحرير عند عدم ثوب واحد يستر جميعه لوجوبه ولان الضرورة تندفع به

(فصل) في الصلاة على الميت \* (والصلاة عليه) أي على الميت حيث قلنا يشرع تغسيله (فرض كفاية) لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله والامر للوجوب وانما يجب على العالم بالميت من المسلمين لان من لم يعلم معذور (ويستقط) فرض الصلاة على الميت (ب) صلاة واحد (مكلف ولو أنثى) أو خنتى لان الصلاة على الميت فرض تعلق بالواحد كفعله وتكفينه ودفنه (وشروطها) أي الصلاة على الميت (ثمانية) الأول (النية) الثاني (التكليف) الثالث (استقبال القبلة) الرابع (ستر العورة) الخامس (اجتناب النجاسة) في ثياب المصل و بدنه وبقية (و) السادس (حضور الميت) بين يدي المصل فلا تصح



بذهب أو فضة وتحرم  
تحليه كتب العلم (و)  
يحرم على المحدث أيضا  
(الصلاة) ولو قلا حتى  
صلاة جنازة وسجود  
تلاوة وشكر ولا يكفر  
من صلى محرثا (و) يحرم  
على المحدث أيضا  
(الطواف) لقوله صلى الله  
عليه وسلم الطواف بالبيت  
صلاة إلا أن الله أباح فيه  
الكلام رواه الشافعي في  
مسنده

### باب الغسل

بضم العين الاعسال أي  
استعمال الماء في جميع  
بدنه على وجه مخصوص  
وبالفتح الماء أو الفحل  
وبالكسر ما يغسل به  
الرأس من خطمي وغيره  
(وموجبه) سعة أشياء  
أحدها (خروج المني)  
من مخرجه (دقها بلذة  
لا) أن خرج (بدنه) ما  
من غير نائم) ونحوه فلو  
خرج من يظنان لغير  
ذلك كبرد ونحوه من غير  
شهوة لم يجب به غسل  
الحديث على برقة إذا  
فضغت الماء فاغسل وأن  
لم تكن فاضحا فلا تغسل  
رواه أحمد والفضخ هو  
خروجه بالغلبة قاله إبراهيم  
الحري فعلى هذا يكون  
نجسا وليس بمذي قاله في  
الرعاية وأن خرج المني  
من غير مخرجه كالأناكسر

على جنازة محمولة ولو صلى وهي من وراء جدار لم تصح (أن كان بالبلد) السابع (اسلام المصلي والمصلى عليه) لأن الصلاة على الميت شفاعته والكافر لا يستجاب فيه دعاء (و) الثامن (طهارتهما) أي المصلي والمصلى عليه (ولو بتراب لعذر) مثل فقد الماء (وأركانها سبعة) أشياء قال في المنتهى وواجباتها الأول (القيام) من قادر (في فرضها) فلا تصح من قاعد ولا ممن على راحلة إلا لعذر فيهما كبقية الصلوات المفروضة قال في شرح المنتهى وعلم من قوله فرضها أن الصلاة لو تكررت لم يجب القيام على من صلى على الجنازة بعد أن صلى عليها غيره لسقوط الفرض بالصلاة الأولى (و) الثاني (التكبيرات الأربع) فإن ترك منها غير مسبوق ولو تكبيرة واحدة عمدا بطلت صلاته وسهوا يكبر وجوبه بطل الفصل وصحت فإن طال أو وجد مناف للصلاة استأنف (و) الثالث (قراءة الفاتحة) لا امام ومنفرد لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ولأنها صلاة مفروضة فوجب القراءة فيها كالمسكوبة ونسب أسرارها ولو لبلا (و) الرابع (الصلاة على) النبي محمد صلى الله عليه وسلم زاد الأثرم والسنة أن يفعل من وراء الامام مثل ما يفعل امامهم (و) الخامس (الدعاء للميت) ويكفي أدنى دعاءه (و) السادس (السلام) السابع (الترتيب) للاركان فتعين القراءة في الأولى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية صرح به في المستوعب والسكافي والتلخيص والبلغة (لكن لا يتعين كون الدعاء للميت في) التكبيرة (الثالثة) أي بعدها (بل يجوز) الدعاء للميت (بعد) التكبيرة (الرابعة) نقله الزركشي عن الأصحاب (وصفتها) أي صفة الصلاة على الجنازة أن يقوم امام عنقه صدر رجل ووسط امرأة وبين ذلك من خشي (و) أن ينوي (والأولى معرفة ذكر ربه وانويته ولا يعتبر ذلك) ثم يكبر (ويضع يمينه على شماله ويتردد ويسلم ولا يستفتح) (و) يقرأ الفاتحة (كما سبق) ثم يكبر ويصلي على محمد صلى الله عليه وسلم (كفي التشهد) ولا يزيد عليه (ثم يكبر ويدعو للميت) في الثالثة مرة (بنحو اللهم ارحمه) لأنه لا تحد فيه ويسن بالمأثور فيقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا ونائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا إننا إنك تعلم متقلبنا ومثرا وأنت على كل شيء قدير اللهم من أحييته منا فاحياه على الاسلام والسنة ومن توفيته منا فوفقه على الايمان اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ووقفه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس واجعله دارا خيرا من داره وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعد له من عذاب القبر وعذاب النار وأفسح له في قبره ونور له فيه اللهم انه عبدك وابن أمك نزل بطنك أنت خير منزل به ولا تعلم الا خيرا (ثم يكبر) الرابعة (ويقف) بعدها (قليل لا يسلم ونجزي) تسليمة (واحدة ولو لم يقل ورحمه الله ويجوز أن يصلي على الميت) من فاتته الصلاة قبل الدفن (من دفنه الى شهر وشئ) قال القاضي كاليوم واليومين (وتحرم الصلاة بعد ذلك) أي بعد الزيادة البسيرة على الشهر نص عليه لأنه لم يتحقق نقاؤه بعد المدة المذكورة

(فصل) في حمل الميت ودفنه (وحمله ودفنه فرض كفاية) وهو أكرام الميت فانه لو ترك لانت وتأذى الناس برائحته واستقذروا بما أكلته الوحوش (لكن يسقط الحمل والدفن والتكفين بالكافر) لأن فاعل كل من ذلك لا يختص أن يكون من أهل القرية (ويكره أخذ الأجرة على ذلك) أي الحمل والدفن لأنه يذهب الاجر (و) كذا يكره أخذ الأجرة (على العسل) والتكفين (ويسن كون المائتي امام الجنازة) قال ابن المنذر ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنازة رواه أحمد عن ابن عمر ولا نهم شفعا والشفيع يتقدم على المشفوع له ولا يكره خلفها (و) سن كون (الراكب) ولو في سفينة (خلفها) أي الجنازة بل قال الأوزاعي انه أفضل لاها متبرعة ويكره الركوب هنا الحاجة ولا يكره لعود (والقرب منها أفضل) من البعد عنها (ويكره لقيام لها) اذا جاءت أو مرت به وهو جالس (و) يكره (رفع الصرث) والصيعة (معها) وعند دفنها (ولو بالذكور والقرآن) بل يسن الذكور والقرآن سرا ويسن لتبعتها أن يكون متخشعا متفكرا في ما له متعظا بالموت وبما يصير له الميت وقول لقائل مع الجنازة استغفر والله ونحوه بدعة



صليبه فخرج منه لم يجب  
الغسل وحكمه كالنجاسة  
المتعانة وان أفاق نائم أو  
نحوه يمكن بلوغه فوجد  
بلا فان تحقق انه منى  
اغتسل فقط ولو لم يذكر  
احتلاما وان لم يتحققه  
منيا فان سبق نومه  
ملاعبه أو طرا أو فكر  
أو نحوه أو كان به أبردة لم  
يجب الغسل والاغتسل  
وطهر ما أصابه احتياطا  
(وان اغتسل المنى ولم  
يخرج اغتسل له) لان  
الماء قد ياحد محله فصدق  
عليه اسم الجنب ويحصل  
به البلوغ ونحوه مما يترتب  
على خروجه (فان خرج)  
المنى (بعده) أى بعد غسله  
لا يقال له (لم بعده) لانه  
منى واحد فلا يوجب  
ضلين (و) الثاني (تغيب  
حشفة أصلية) أو قدرها  
ان قدت وان لم ينزل (في  
فرج أصلي قبلا كان  
أودبرا) وان لم يجد حرارة  
فان أوج الخشى المشكل  
حشفته في فرج أصلي  
ولم ينزل أو أوج خيرا الخشى  
ذكره في قبل الخشى فلا  
غسل على واحد منهما  
ان لم ينزل ولا غسل اذا  
مس الختان الختان من  
غير ابلاج ولا بابلاج بعض  
الحشفة (و) لو كان الفرج  
(من بهيمة أو ميت)  
أو نائم أو مجنون أو صغير

عند الامام أجدو كرهه وحرمه أبو حفص ويحرم أن يتبعها مع منكر وهو طائر عن أرائسه (ويسن أن  
يعمق القبر ويوسع بلاحد) لان تعميق القبر أتى لظهور الرائحة التي يستنصر بها الأحياء وأبعد لقدرة الوحش  
على نبشه والتوسعة هي الزيادة في الطول والعرض والعمق هو الزيادة في النزول وهو بالعين المهملة (ويكفي  
ما منع من السباع والرائحة) ففى حصل ذلك حصل المقصود ولا فرق في ذلك بين قبر الرجل وقبر المرأة (وكره  
ادخال القبر خشيا) الا للضرورة (وما) أى شيئا (مسه نار) كالا تبرود دفن في تابوت ولو امرأة (و) كره (وضع  
فراش تحته و) كره (جعل عذة تحت رأسه) نص عليه الامام أجد لانهم ينقل عن أحد من السلف (وسن  
قول مدخله القبر بسم الله وعلى ملة رسول الله) صلى الله عليه وسلم (ويجب أن يستقبل به) أى بالميت (القبلة)  
لقوله صلى الله عليه وسلم الكعبة قبلتكم أحياء وأمواتا ولان ذلك طريقة المسلمين بنقل الخلف عن السلف  
(ويسن على جنبه الايمن) لانه يشبه النائم والنائم سننه النوم على جنبه الايمن وأن يجعل تحت رأسه لبنه  
(ويحرم دفن غيره عليه أو معه الا للضرورة) أو حابة لكثرة الموتى وقلة من يدفونهم خوف الفساد عليهم ومنى  
ظن انه بلى وصار ميا جاز نبشه ودفن غيره فيه وان شك في ذلك رجع الى قول أهل الخبرة فان حضر فوجد فيها  
عظاما دفنها مكانها وأعاد التراب كما كان ولم يجز دفن ميت آخر عليه نصا (وسن) لكل من حضر (أن يحشو  
التراب عليه) أى على الميت (ثلاثا) أى ثلاث حشيات باليد (ثم يمال) عليه التراب لان موراته فرض وبالحشى  
يصير بمن شارك فيه وفي ذلك أقوى عبرة وتذكارة تستحب لذلك (واستحب الاكثر تلقينه بعد الدفن) فيقوم  
الملقن عند رأسه بعد تسوية التراب عليه فيقول يا فلان بن فلانة ثلاثا فان لم يعرف اسم أمه نسبه الى حواء  
ثم يقول اذ كر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وانك رضيت بالله ربا  
وبالاسلام ديناً ومحمد نبيا وبالقرآن اماما وبالكعبة قبلته وبالمؤمنين اخوانا وان الجنة حق وان النار حق  
وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور (وسن رش القبر بالماء) ووضع  
حصا صغار عليه ليحفظ ترابه (و) سن (رفعه قدر شبر) ليعرف انه قبر قيتوى ويترحم على صاحبه ويكره  
رفعه فوق شبر (ويكره نزويقه وتخصيصه وتبخيره وتقبيله والطواف به والاتكاء اليه والمبيت) عنده  
(والضلعك عنده) وكتابة الرقاع اليه ودسها في الانقاب (والحديث في أمر الدنيا والكتابة عليه و) يكره  
(الجلوس) عليه ويكره الوطء عليه (والبناء) سواء لاصق البناء الارض أو لا ولو في ملكه من قبة أو غيرها  
للتهمى عن ذلك (و) يكره (المشي بالنعل الانحوف شوك ونحوه) مما يتأذى به تكرارة الارض (ويحرم اسراج  
المقابر) لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله زوار القبور والمتخذات عليهن المساجد والسرر رواه أبو  
داود والنسائي بمعناه ولان في ذلك تضييعا للمال من غير فائدة ومغالة في تعظيم الاموات (و) يحرم (الدفن  
بالمساجد) ونحوها كبريط (و) يحرم (الدفن) (في ملك الغير) ما لم يأذن رب الملك في دفنه (وينبش) من دفن  
في المسجد ونحوه نصا ومن دفن في ملك الغير بغير اذنه والاولى تركه في الثانية (والدفن بالصحرى افضل)  
من الدفن بالعمرة لانه أقل ضررا على الأحياء من الورثة وأشبه مساكن الاثمة وأكثر للدعاة والترحمة  
عليه (وان ماتت) المرأة (الحامل) بمن ترجى حياته (حرم شق بطنها) من أجل الحمل مسلمة كانت أو ذمية  
على الأصح لما في ذلك من هتك حرمة متيقنة لا يشاء حياة موهومة لان الغالب والظاهر ان الولد لا يعيش  
(وانحراج النساء من ترجى حياته) وهو ما اذا كان يتحرك حركة قوية وانفتحت المخارج بعد تمام ستة أشهر  
(فان تعذر) عليهن انحراجه (لم تدفن) وترك حتى يموت ولا تدفن قبله ولا يرضع عليه ما يموت ولو قدر الرجال  
على انحراجه (وان خرج بعضه) أى الحمل (حياشق) بطنها (للباقى) لتيقن حياته بعد ان كانت موهومة  
(فصل) في أحكام المصاب والعزبة (تسن تعزية المسلم) ولو صغيرا قبل الدفن وبعده وتكره لشابة  
أجنبية (الى ثلاثة أيام) بليلتين فلا تعزية بعدها (فيقال) في التعزية (له) أى لمسلم مصاب بمسلم (أعظم الله  
أجره وأحسن عزاءك وغفر لميتك يقول هو) أى المصاب (استجاب الله دعاءك ورجنا وإياك) وكره



بجامع مثله ونسكتنا

لو استندخلت ذكركنا ثم  
أو صغير ونحوه (و) الثالث  
(اسلام كافر) أصليا كان  
أو مريدا ولو مريزا أو لم يوجد  
في كفره ما يوجب له لان  
قيس بن عاصم أسلم فاحره  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أن يغسل بماء وسدر ورواه  
أحمد والترمذي وحسنه  
ويستحب له القاض شعره  
قال أحمد ويغسل ثيابه  
(و) الرابع (موت) غير  
شاهد معركة ومقتول ظلما  
ويأتي (و) الخامس  
(حيض و) السادس  
(نفاس) ولا خلاف في  
وجوب الغسل بهما قاله في  
المغني فيجب بالخروج  
والانقطاع شرط (الولادة  
عارية عن دم) فلا غسل  
بها والولد طاهر (ومن  
لزمه الغسل) لشيئهما  
تقدم (حرم عليه) الصلاة  
والطواف ومس المصحف  
(وقراءة القرآن) أي  
قراءة آية فصاعدا وله  
قول ما وافق قرآنا لم  
يقصده كالسجدة والجملة  
ونحوهما كالكفر وله  
تهجيه والتفكرك فيه  
وتحريك شفتيه به ما لم يبين  
الحروف وقراءة بعض  
آية ما لم تطل ولا يجمع من  
قراءته متنجس القم ويجمع  
الكافر من قراءته ولو رجي  
اسلامه (ويغسل المسجد)

تكرارها فلا يعزى عند القبر من هزى وإذا رأى الرجل قد شق ثوبه على المصيبة عزاه ولم يترك حقا لباطل  
وان نهام فحسن (ولا بأس بالبكاء على الميت) قبل الموت وبعده لكثرة الاخبار بذلك (ويحرم النسيب وهو  
البكاء مع تعداد محاسن الميت) بلفظ التداء بواو مع زيادة الالف والهاء في آخره كواسيداء واخيلاء وانقطاع  
ظهوره (و) تحريم (النياحة وهي رفع الصوت بذلك برنة يحرم شق الثوب ولطم الخد والصراخ وتنف  
الشعر ونشره وحلقه) وفي الفصول يحرم التحميم والتعداد واطهار الجرح لان ذلك يشبه الظلم من الظالم  
وهو عدل من الله تعالى (وتسن زيارة القبور للرجال) وان يقف زائر امامه قريبا منه وتباح زيارة المسلم  
لقبر كافر (وتكره) زيارة القبور (للنساء) وان علمن انه يقع منهن محرم حرمت زيارتهن القبور وقولا  
واحدا (وان اجتازت المرأة بقبر في طريقها) (ولم تكن خرجت له) (فسلمت عليه ودعت له فحسن) لانها لم  
تخرج لذلك (وسن لمن زار القبور) اذا كانت للمسلمين (أو مريها أن يقول) (معرفا) (السلام عليكم دار قوم  
مؤمنين وانا ان شاء الله بكم للاحقون ويرحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية  
اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم) فقوله للاحقون للتبرك (وابتداء السلام على الحي  
سنة) ومن جماعة سنة كفاية والافضل السلام من جميعهم فلو سلم عليه جماعة فقال وعليكم السلام  
وقصد الرد على الذين سلموا عليه جميعا جاز ذلك وسقط الفرض في حق الجميع ويكره الانحناء ورفع الصوت  
بابتداء السلام سنة ليسمع المسلم عليهم سماعا محققا وان سلم على ايقاظ عندهم نيام أو على من لم يعلم هل  
هم ايقاظ أو نيام خفض صوته بحيث يسمع الايقاظ ولا يوقظ النيام ولو سلم على انسان ثم لقيه على قرب من  
أن يسلم عليه ثانيا وثالثا أو أكثر من أن يبدأ بالسلام قبل كل كلام ولا يترك السلام اذا كان يغلب على ظنه  
ان المسلم عليه لا يرد عليه وان دخل على جماعة فيهم علماء سلم على الكل ثم سلم على العلماء ثانيا (ورده)  
فرض عين على المسلم عليه المنفرد (فرض كفاية) على الجماعة المسلم عليهم فيسقط برده واحد منهم ويجب  
الرد فور بحيث يعد جوابا بالسلام واللام يمكن ردا ورفع الصوت بالرد واجب قدر الا بلاغ وزاد  
الواو في رد السلام وجوبه بوجوبه بين تعريفه وتكبيره في سلامه على الحي ويكره ان يسلم على  
امرأة أجنبية الا أن تكون عجوزا أو برزة ويكره في الحمام وعلى آكل وتال ومقاتل وذافر وملبة  
ومحدث وخطيب وواعظ وعلى من يسمع طمس ومكر وقته ومدرس ومن يبحث في العلم وعلى من يؤذن أو  
يقيم وعلى من هو على حاجته أو يمنع أهله أو مشغول بالقضاء ونحوهم ومن سلم في حالة لا يستحب فيها  
السلام لم يستحق جوابا (وتشمت العاطس اذا جرد فرض كفاية) فيقول له يرحمك الله أو يرحمكم الله (ورده)  
أي العاطس على من شتمه (فرض عين) فيقول يهديكم الله ويصلح بالكم ويكره أن يشمت من لم يحمد وان  
نسي لم يذكره لكن يعلم الصغير ونحوه ان يحمد قال الشيخ عبد القادر ويقال للصبي اذا عطس بورك فيك  
ويبرك الله فان عطس ثانيا وجد شتمه وان عطس ثالثا وجد شتمه وان عطس رابعا حاله بالعافية ولا يشمت  
لرابعة الا اذا لم يكن شتمه قبلها ثالثا فالاعتبار بالتشمت لا بعدد العطسات فلو عطس أكثر من ثلاث  
متواليات شتمه بعدها اذا لم تقدم تشمت قال في شرح المنظومة قول واحد (ويعرف الميت زائر يوم  
الجمعة قبل طلوع الشمس) وفي الغنية يعرفه كل وقت وهذا الوقت أكد (ويتأذى بالمنكر عنده وينتفع بالخير)  
عنده ويجب الايمان بتعذيب الموقفي في قبره وهم ويسن لزائر الميت فعل ما يحقق عن الميت ولو يحصل  
جريدة رطبة في القبر وقل قرية فعلها مسلم وجعل ثوباها لمسلم حتى أوميت حصل له ثوابها ولو جهل الجاعل  
من جعلها له كالدعاء اجابا والاستغفار وواجب تدنؤه النياحة كالطبخ وصدقة التطوع وكذا العتق والقراءة  
والصلاة والصيام وهل يشترط في اهداء القربة الى الميت أن ينو يقبل فعلها وبسزم الخلو في البصرة  
واهداء القرب مستحب قال في الفنون ويستحب اهداءها حتى للنبي صلى الله عليه وسلم وكذا قال  
صاحب المحرر



ولا جبا الاطرى سبيل أى طريق (الحاجة) وغيرها على الصحيح كما مشى عليه فى الاقتناع وكونه طريقا قصيرا حاجة وكره أحد اتخاذه طريقا ومضى العبد مسجد لا مصلى الجنازة (ولا) يجوز ان (يلت فيه) أى فى المسجد من عليه غسل (غير وضوء) فان توضحا جاز له البت ويمنع منه مجنون وسكران ومن عليه نجاسة تتعدى ويباح به وضوء وغسل ان لم يؤذيهما وان كان الماعى المسجد جاز دخوله بلا تيمم وان اراد البت فيه لا غتسال تيمم وان تعدوا الماء واحتاج البت جاز بلا تيمم (ومن غسل ميتا) مسلما أو كافرا سن له الغسل لاهى أبى هريرة رضى الله عنه بذلك رواه أحمد وغيره (أو أفاق من جنون أو اغما بلا حلق) أى انزال (سن له الغسل) لان النبى صلى الله عليه وسلم اغتسل من الاغما متفق عليه والجنون فى معناه بل أولى وثانى نجاسة الاغسال المستعجة فى أبواب ما استعجل به ويقيم للكل وما يسن له الوضوء لعذر (و) صفة (الغسل الكامل) أى المشتمل

### كتاب الزكاة

أحد أركان الاسلام ومبانيه المذكورة فى قوله صلى الله عليه وسلم فى الاسلام على خمس فذكر منها وإيتاء الزكاة وهى حق واجب فى مال خاص لطائفة مخصوصة بوقت مخصوص (شروط وجوبها) أى الزكاة (خمس) أشياء أحدها الاسلام فلا تجب على الكافر ولو كان (الكافر) (مرتدا) سواء حكمنا ببقاء الملك مع الردة أو زواله (الثانى) من شروط وجوب الزكاة (الحرية فلا تجب) (على الرقيق) ولو قلنا انه يملك بالتقليد (ولو) كان (مكاتب) لان ملكه ضعيف لا يخلل المواطنة ولان تعلق حاجة المكاتب الى فترقبة من الرق بماله أشد من تعلق حاجة الحر المفلس بمسكنه وثياب بذلته فكان باسقاط الزكاة منه أولى وأحرى (لكن تجب) الزكاة (على البعض بقدر ملكه) من مال زكوى لان ملكه عليه تام أشبه الحر (الثالث) من شروط وجوب الزكاة (ملك النصاب) لمسلم حر ولا فرق بين بهيمة الانعام وغيرها ولا يشترط كون النصاب تحديدا مطلقا بل يكون (تقريبا فى الأثمان) وهى الذهب والفضة وقيم عروض التجارة فتجب مع نقص يسير فى النصاب كالحبسة والحبنتين لان هذا لا ينضب غالبا فهو كنقص الحول ساعة أو ساعتين (و) يشترط كون النصاب (تحديدا فى غيرها) أى غير الأثمان وعروض التجارة فلو نقص نصاب الحبس والتقر يسير لم تجب وشروط كون النصاب لغير محجور عليه لفس (الرابع) من شروط وجوب الزكاة (الملك التام) ولو فى غلة موقوف على معين من سائمة سواء كانت من غنم أو غيرها (فلا زكاة على السيد فى دين الكتابة) لنقص ملكه فيه ودليل نفسه أنه لا يستقر فى الذمة بحال لعدم صحة الحوالة عليه وعدم صحة ضمانه (ولا) زكاة أيضا (فى حصة المضارب قبل القسمة) أى قسمة المال ولو ملك بالظهور لنقصان ملكه بعدم استقراره لأنه وقاية لرأس المال بدليل أنه لو خسر المال بقدر ما ربح لم يكن للمضارب شئ ويزنى رب المال حصته من الربح كالاصل تبعاله (الخامس) من شروط وجوب الزكاة (تمام الحول) لأثمان وماشيه وعروض تجارة (ولا يضر لو نقص نصف يوم) لكن يستقبل لصداق وأجرة وعوض خلع معينين ولو قبل قبض حول من عقد (وتجب) الزكاة (فى مال الصغير والمجنون) ولا تجب فى المال الذى وقف للجنين فى ارض أو وصية وان فصل جبالا لانه لا مال له مادام جلا واختر ابن جلدان الوجوب (وهى) أى الزكاة واجبة (فى خمسة أشياء) الأول (فى سائمة بهيمة الانعام) وهى الابل والبقر والغنم سميت بذلك لانها لا تكلم الثانى ما أشار اليه بقوله (وفى الخارج من الارض) الثالث ما أشار اليه بقوله (وفى العسل) الرابع ما أشار اليه بقوله (وفى الأثمان) التى هى الذهب والفضة الخامس ما أشار اليه بقوله (وفى عروض التجارة) وثانى (ويمنع وجوبها) أى الزكاة (دين نقص النصاب) سواء كان النصاب من الاموال الباطنة كالأثمان وقيم عروض التجارة أو من الاموال الظاهرة كالنواشى والحبوب والثمار ولو كان الدين كفارة ونحوها أو زكاة غنم من ابل أو غير ذلك من ديون الله تعالى (ومن مات وعليه زكاة أخذت من تركته) ولو لم يوص بها كالعشر لانها حق واجب تصح الوصية به فلم يسقط بالموت كدين الأتقى

### باب زكاة السائمة

ونخصت السائمة بالذكر للاحتراز عن المعلوفة فانها لا زكاة فيها عند أكثر أهل العلم (تجب فيها) أى فى السائمة (بثلاثة شروط) أحدها أن تتخذ للدر والتسل والتسمين لا للعمل) فلا زكاة فى سائمة لا تتفاد بظهورها كالابل التى تسكرى وتؤجر (الثانى أن تسوم أى ترمى المباح أكثر الحول) ولا تشترط نية السوم (الثالث أن تبلغ نصابا) ولا تسمى فيما دونه الا اذا كان عروضيا (فأقل نصاب الابل خمس وفيها شاة) بصفة ابل غير مغيبة وفى المعيبة شاة صحيحة تنقص قيمتها بقدر نقص الابل (ثم) ان زاد عددا لا ابل على خمس فانه يجب (فى كل خمس شاة الى خمس وعشرين فتجب بنت مخاض وهى ما تم طاسنه) سميت بذلك لان أمها قد جلت والماخض



على الواجبات والسنة

(أن ينوي) رفع الحدث أو استحابة الصلاة أو نحوها (ثم يسمي) وهي هنا كوضوءه يجب مع الذكر وتسقط مع السهو (ويغسل يديه ثلاثا) كما في الوضوء وهو هنا أكد رفع الحدث عنهم بذلك (و) يغسل (مالوته) من أذى (و يتوضأ) كاملا (ويحشي) الماء (على رأسه ثلاثا برويه) أي يروي في كل مرة أصول شعره فلا يجز المسح (وبعم بدنه غسلا) الحديث مائة رضى الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثلاثا ونوضأ وضوءه للصلاة ثم يحلل شعره بيديه حتى إذا ظن أنه قد روى بشرته أفاض الماء عليه ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده متفقا عليه (ثلاثا) حتى ما يظهر من فرج المرأة عند قعود الحاجة وباطن شعره وتنفضه طيبض (ويدلكه) أي يدلك بدنه يسديه ليتيقن وصوله إلى مغابنه وجيع بدنه ويتفقد أصول شعره وغضاريف أذنيه وتحت حلقه وأطيه وعمق مسرته وبين يديه وطى ركبتيه (وبنيامين) لأنه صلى الله عليه وسلم

الحامل وليس كون أمهات من خضائر طواغيت كركل المريف (وفي سنة وثلاثين بنت لبون لها ستان) سميت بذلك لأن أمها وضعت غابا فهي ذاب لبن (وفي سنة وأربعين حقة طلائع سنين) ودخلت في الرابعة سميت بذلك لأنها استعقت أن تركب ويحمل عليها وبطرقها الفحل (وفي إحدى وستين جذعة) وهي التي (لها أربع سنين) سميت بذلك لاسقاط سنها (و) يجب (في سنة وسبعين بنت لبون) أجماعا (وفي إحدى وسبعين حقان) وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) ظاهر خبر الصديق (إلى مائة وثلاثين فيستقر في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة)

فصل في أقل نصاب البقر أهلية كانت أو وحشية على الأصح من الروايتين في وجوبها في الوحشية (ثلاثون وفيها) أي في الثلاثين (تبيع) أو تبيعة (وهو) أي التبيع (ماله) أي ماله (سنة) وكذلك التبيعة (و) يجب (في أربعين) من البقر (مسنة لها ستان) يجب (في ستين) من البقر (تبيعان ثم) فيأزاد على ذلك (في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة وأقل نصاب الغنم أهلية كانت أو وحشية) كالطباء (أربعون وفيها شاة ثم لها سنة أو جذعة ضان) ثم (لها سنة أشهر) يجب (في مائة وأحدى وعشرين شاتان) يجب (في مائتين وواحدة ثلاث شاة وفي أربع مائة أربع شاة ثم) فيأزاد على ذلك (في كل مائة شاة شاة) في خمسمائة خمس شاة وهكذا

فصل في حكم الخلطة وهي مؤثرة في الزكاة ولو لم يبلغ مال كل خليط بمفرده نصابا (إذا اختلط اثنان فأكثر من أهل الزكاة) فلا أثر لخلطة من ليس من أهل الزكاة (في نصاب) فلا أثر لخلطة دون نصاب (ماشية لهم) أي لأهل الزكاة اختلاطا يستغرق (جميع الحول) سواء كان خلطة أعبان بان يملك نصابا من الماشية مشاعا بارت أو شراء أو هبة أو جالة أو صداق أو مخالة أو غيره أو خلطة أو صاف بأن يكون مال كل منهما متميزا (واشتر كافي المبيت والمسرح) وهو ما يجتمع فيه الماشية لتذهب إلى المرعى (والحلب) الموضع الذي تحلب فيه لا الأناء (والفحل) بأن لا يخص بطرق أحد المالكين الذي لأحد الشركاء دون مال الآخر (والمرعى) وهو موضع الرعي ووقته (زكيا كالواحد) جواب إذا (ولا تشترط نية الخلطة) لصحتها (ولا) يعتبر لصحة الخلطة (اتحاد المشرب) وهو المكان الذي تشرب منه (و) لا اتحاد (الرعي) ولا اتحاد الفحل أن يختلف النوع كالبحر والجاموس والضأن والمعز (للضرورة) وقد قيد الخلطة بتعديلا كائنين اختلطا بأربعين شاة لكل واحد عشرون فيلزمها شاة (و) قد قيد الخلطة (بتخفيفا كثلثاته اختلطوا بمائة وعشرين شاة لكل واحد) منهم (أربعون شاة فيلزمهم شاة) واحدة (ولا أثر لفرقة المال) الزكوي (مالم يكن) المال الزكوي (سائمة فإن كانت) الماشية لشخص من أهل الزكاة (سائمة بمحلين بينهما مسافة قصر فكل) محل (حكم نفسه فإذا كان له) أي لمالك واحد (شاة بمحال متباعدة في كل محل أربعون فعليه شاة بعدد المحال ولا شيء عليه إن لم يجتمع له في كل محل أربعون مالم يكن خلطة) فإذا كان لشخص من أهل الزكاة ستون شاة ثلاث محال متباعدة في كل محل عشرون ولم تكن خلطة فلا شيء عليه

### باب ركام الخارج من الأرض

من الزرع والثمار والمعدن والركاز (يجب) الزكاة (في كل مكمل مدخر) نقله أبو طالب وكذا نقل صالح وعبد الله ما كان يكال ويدخر فيه نفع فيه أو شروما كان مثل الخبار والقنار والبصل والرياحين فليس فيه زكاة إلا أن يباع ويحول على نفسه حول قاله في القروع واختاره جماعة وجزم به آخرون انتهى (من الحب كالقمح والشعير والذرة والأرز والحبس والعسل والباقلا) أي القرل (والكر سنة والسهم والدخن



كان يغيبه النسيان في

ظهوره (ويغسل قدميه)  
ثانيا (مكانا آخر) ويكفي  
الطن في الاسباغ قال  
بعضهم ويحرك خاتمه  
ليتيقن وصول الماء  
(و) الغسل (المجزي) أي  
الكافي (أن ينسوي) كما  
تقدم (ويسمى) فيقول  
بسم الله (ويغم يده بالغسل  
مرة) أي يغسل ظاهر  
جميع يده وما في حكمه  
من غير ضرر كالقلم  
والا تلب والبشرة التي  
تحت الشعور ولو كيفية  
وباطن الشعر وظاهره  
مع مسترسله وما تحت  
حشفة أظفان أمكن  
شعرها ويرفع حدث  
قبل زوال حكم خبث  
ويستحب سدر في غسل  
كافر أسلم وحائض  
وأخذها مسكاجعله في  
قنينة أو نحوها وتجعلها  
في فرجها فان لم تجد فطينا  
فان لم تجد فطينا (ويوضأ  
بعد) استحبابا والمدرط  
وثلاث عراقى ورطل  
وأوقيتان وسبع أوقية  
مصرى وثلاث أواق  
وثلاثة أسباع أوقية  
دمشقية وأوقيتان وأربعة  
أسباع أوقية قدسية  
(ويغسل بصاع) وهو  
أربعة أمداد وان زاد جاز  
لكن يكره الاسراف ولو  
في غير جوارح يحرم ان

والسكر أو ياء الكزبرة ويز والقطن و) بزر (الكثبان) بفتح الكاف و) بزر (البطيخ ونحوه) من  
الابازير و) (تجب في كل ما يكال ويمنع) من الثمر كالتمر والزبيب واللوز والفسق والبندق والشام والازكاة  
في عنب) في الاصح و) لافي (زيتون وجوزة وبن وشمش) بكسر ميميه (ونبق وقوت وزعرور وورمان)  
وخوخ وخضر كيقطين ولقت (وأنما تجب) الزكاة (فيما تجب) فيه (بشرطين الأول أن يبلغ نصابا  
وقدره) أي النصاب (بعد تصفية الحب) من قشره (وبخاف الثمر خمسة أوسق) لأنها زكاة فاعتبر لها  
النصاب كسائر الزكوات (وهي) أي الخمسة أوسق (ثلثمائة صاع) لان الوسق بفتح الواو وكسر هاستون  
صاعا اجماعا النص الخبر و) قدر النصاب (بالارادب ستة) ارادب (وربع) ارادب تقريرا و) قدر النصاب  
(بالرطل العراقي ألف وستمائة) رطل و) قدر النصاب (بالرطل) (القدمي مائتان وسبعة وخسون) رطلا  
(وسبع رطل) وقدر النصاب بالرطل الدمشقي ثلثمائة رطل واثنان وأربعون رطلا وستة أسباع رطل  
الشرط (الثاني) من شروط وجوب الزكاة في الخارج من الارض (أن يكون) المزمع (مالكا للنصاب وقت  
وجوبها فوق الوقت الوجوب في الحب اذا اشتد في الثمر اذا بدا صلاحها) فلا تجب في مكتسب لقاط وأجرة حصاد  
ولا فيما يحتج من المباح كبطم وزيل وهو شعير الجبل ويز رطلونا ونحوه ولا بشرط لو وجوب الزكاة فعل  
الزرع فيزكي نصابا حصل من حب له سقط بملكه من الارض أو سقط في أرض مباحة لانه ملكه  
وقت وجوب الزكاة

في فصل ويجب فيما أي في حب وغر (يسقى بلا كلفة) كبر وقه وغيث وهو ما يزرع على المطر ولو  
بالسرا ماء حفره شره ربح الزرع أو الثمر (العشر) فاعل يجب و) يجب فيما (يسقى بكلفة) كذا والى وهي  
الدولاب تديره البقر والدلاء الصغار التي يستقى بها الرجل وناضح وهو البعير الذي يسقى عليه والناعورة  
تديرها الماء (نصف العشر ويجب) على رب المال (اخراج زكاة الحب مصفى) من سنبله وقشره و) (اخراج  
(التمر يابس) ولو احتج الى قطع ما بدا صلاحه قبل كاله لضعف أصل أو خوف عطش أو تحسين بقبه أو وجوب  
قطعه لكون رطبه لا يثمر أو غيبه لا يرب (فلو خالف) المالك (وأخرج رطبا) وعنباً وسنبلاً (لم يجزه)  
اخراج (ووقع قطلا) ان كان الاخراج للفقراء فلو كان الاخذ الساعي فان جفقه وصفاه وجاء قدر الواجب  
أجزأ أو لارد الفضل ان زاد أو أخذ النقص ان نقص وان كان بحاله بيد الساعي رده ويطالبه بالواجب وان تلف  
بيد الساعي رده له المالك (ومن للامام بعث خالص لثمرة النخل والسكر اذا بدا صلاحها) فيخرجها على  
ملاكها ليتصرفوا فيها الا بما لحرص يعرف الساعي والمالك قدر ما عليه من الزكاة والحرص انما يستعمل  
هنا مع كونه انما يغلبه الطن للحاجة فان التيقن متعذر (ويكفي) خالص (واحد) لانه كما كم وقائف  
في تنفيذ ما يؤدي اليه اجتهاده (وشروط كونه) أي الخالص (مسلماً أميناً) لا يثم (خييراً) بالحرص ولو قنا  
(وأجرته) أي أجرة خالص الثمار (على رب الثمرة) وان لم يبعث الا امام خالص فعلي مالك الثمار فصل ما يفعله  
خالص يعرف قدر ما عليه قبل تصرفه ويجب تركه لرب المال الثلث أو الربع فيجتهد بحسب المصلحة  
(ويجب عليه) أي الامام (بعث السعاة قرب الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر) كالسائمة والزرع والثمار  
(ويجتمع العشر والخراج في الارض الخراجية) كجيرة المتجر مع زكاة التجارة (وهي) أي الارض الخراجية  
ثلاثة اضرب أحدها (ما تفتت عنوة ولم تقسم بين الغانمين كصر والشام والعراق) والثانية ما جلا عنها  
أهلها خوفاً من الثالث ما صرح أهلها على أنها لنا وقرها معهم بالخراج ولا زكاة على من يده أرض خراجية  
في قدر الخراج اذ لم يكن له مال آخر يقابل (وتضمن أموال العشر والارض الخراجية باطل وفي العسل  
العشر) سواء أخذه من ملكه أو موات وسواء كانت الارض التي أخذ منها عشرية أو خراجية (ونصابه) أي  
العسل (مائة وستون رطلا عراقية) وأربعة وثلاثون رطلا وسبع رطل دمشقي (وفي الركا وهو الكز) (في  
دفن الجاهلية أو دفن من تقدم من كفار وكان عليه أو على بعضه علامة كفر فقط أوقية (ولو) كان (قليلاً)



يغسل قهر يانابن الناس  
وكرم خاليا في الماء (فان  
اسبغ باقل) مما ذكر في  
الوضوء أو الغسل اجزا  
والاسبغ تعميم العضو  
بالماء بحيث يجري عليه  
ولا يكون مسحا (أو نوى  
بغسله الحديثين) أو الحدث  
واطلق أو الصلاة ونحوها  
مما يحتاج لوضوء وغسل  
(اجزا) عن الحديثين  
ولم يلزمه ترتيب ولا موالاة  
(وبسن جنب) ولو أتى  
وحائض ونفساء تقطع  
دمهما (غسل فرجه)  
لازالة ما عليه من الاذى  
(والوضوء لا كل) وشرب  
لقول عائشة رضي الله  
عنها رخص رسول الله  
صلى الله عليه وسلم للجنب  
إذا أراد أن يأكل أو  
يشرب أن يترضا وضوءه  
للصلاة واه أحد بإسناد  
صحيح (ونوم) لقول  
عائشة كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إذا  
أراد أن ينام وهو جنب  
غسل فرجه وتوضأ  
وضوءه للصلاة متفق  
عليه ويكره تركه لنوم  
قط (و) بسن أيضا  
غسل فرجه وضوءه  
(للمعاودة وطه) الحديث  
إذا أتى أحدكم أهله ثم  
أراد أن يعاود فليترضا  
بينهما وضوء واحد مسلم  
وغیره وزاد الحاكم فإنه

أي دون نصاب أو كان عرضا (الخمس) على واجده من مسلم وذمي وكبير وصغير وعاقل ومجنون وحر ومكاتب  
يصرف مصرف النفي المطلق وباقيه لو واجده ولو أجبر القرض حائط أو حفر بئر أو نحو ذلك على الأصح لأن  
كان أجبر الطلب الزكاري فيكون مستأجرة (ولا يمنع من وجوبه) أي الخمس (الدين)

### باب زكاة الاثمان وهي الذهب والفضة

(و) القدر الواجب (فيها ربع العشر إذا بلغت نصابا) ولا شيء فيها قبله (قد نصاب الذهب بالمثاقيل عشرون  
مثقالا) وهي بالدرهم الاسلامي ثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (و) قدر النصاب (بالدينار  
خمس وعشرون) دينار (وسبعادينار وتسع دینار) بالدينار الذي زكته درهم وثمان درهم على التحديد  
(ونصاب الفضة) بالدرهم (مائة درهم) اسلامية (والدرهم اثنا عشرة حبة خرو وب والمثقال درهم وثلاثة  
اسباع درهم ويضم الذهب الى الفضة في تكميل النصاب) لأن مقاصدهما زكاتهما متفقة ولأن أحدهما  
يضم الى ما يضم اليه الاخر فيضم الى الآخر كاتواع الجنس (ويخرج من أيهما شاء) يعني ان من وجب  
عليه زكاة عشرين مثقالا من الذهب اجزا اخراج قيمة ربع عشرهما من الفضة ومن وجب عليه زكاة  
مائتي درهم من الفضة اجزا اخراج قيمة ربع عشرهما من الذهب (ولا زكاة في حلي مباح معد لاستعمال  
أو اعادة) لأنه معدول به عن جهة الاسترباح الى استعمال مباح فاشبه ثياب البسطة وعبيد الخدمة والبقر  
العوامل ولولم يحرم عليه رجل يتخذ حلي النساء لاعتارتهن أو امرأة تتخذ حلي الرجال لاعتارتهن وأعمال  
تجيز زكاة الحلي إذا كان مال كها غير فار من الزكاة (وتجب) الزكاة (في الحلي المحرم) وآنية من ذهب أو فضة  
(وكذا) تجب الزكاة (في) الحلي (المباح المعد للكرام أو النفقة) قال أحمد ما كان على سرج أو لحام فضيه  
الزكاة قال في شرح المنتهى وعلى قياس ما ذكر حلية كل ما على الدابة وحلية الدواة والمقلمة والمسكحة  
ونحو ذلك ويحمل وجوب الزكاة فيه إذا اجتمع منه شيء انتهى وانما تجب فيما ذكر (إذا بلغ نصابا وزنا  
ويخرج عن قيمته ان زادت)

فصل في تحريم تحلية المسجدين ذهب أو فضة) وكذا الخراب والسقف وتجب زكاته إذا استهلك  
فلم يجتمع منه شيء بالازالة فلا تحرم استدائه لأنه لا فائدة في اتلافه وإزالته ولا زكاة فيه لأن مال بيته ذهب ولما  
ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة أراد جمع ما في مسجدين مشق مما موه به من الذهب فقبل له أنه لا يجتمع منه  
شيء فكره (ويباح للذ كرا الحاتم من الفضة ولو زاد على مثقال وجعله بخصر يسار أفضل) من لبسه  
بخصر يعني وانما كان في الخنصر لكونها طرفا فهو أبعد من الاثمان فيما تناوله البد ويحمل فسه مما يلي  
كفه وكره لبسه بسياقه وسطى (وتباح قبيعة السيف) وهو ما يجعل على طرف القبضة وقوله (قط) لم  
أرها غيره (ولو) كانت القبيعة (من ذهب) يباح له أيضا (حلية المنطقة) وهي ما شدت به وسطه  
(و) يباح له أيضا (الجوشن) وهو الدرع (والخوذة) وهي البيضة (لا) حلية (الركاب) واللجام والدواة  
والسرج والمرآة والمشط والمسكحة والمبخره فتحرم (ويباح للنساء ما جرت عادتهن بلبسه) كطوق  
وخلخال وسوار ودمج وقرط وقلادة وناج وخاتم وما أشبه ذلك قل أو كثر (ولو زاد على ألف مثقال وللرجل  
والمرأة التعلى بالجواهر والياقوت والزبرجد) والزمرد والياخش قال في الانصاف وهو الصحيح من  
المذهب (وكره تختمهما) أي الرجل والمرأة (بالحديد والرصاص والنحاس) وأما الماوج الحديد فمؤثره  
أبو الخطاب وخالفه ابن الزاغوني (ويستحب) تختمه (بالعقيق) ذكره في التلخيص ومشى عليه في المنتهى  
والمتوسط وابن تيميم وقال في الاقناع ويباح التخنم بالعقيق

### باب زكاة العروض

أي عروض التجارة (وهي ما يعلل البيع والشراء لأجل الربح) وسمى عرضا لأنه يعرض لم يزل ويقتني



أفضل وكره الامام بناء الحمام ويحبه واجارته وقال من بنى حماما للنساء ليس يعدل والرجل دخوله بستره مع امن الوقوع في محرم ويحرم على المرأة بلا عذر

### باب التيمم

في اللغة القصد وشرا مسح الوجه واليدين بصعيد على وجه مخصوص وهو من خصائص هذه الامة ليحمله الله طهرها لغيرها توسعة عليها واحسانا اليها فقال تعالى قليم واسجد اطيبا الآية (وهو) أي التيمم (بدل طهارة الماء) لكل ما يغفل بها عند العجز عنه شرعا كصلاة وطواف ومس مصحف وقراءة قرآن ووطء حائض ويشترط له شرطان أحدهما دخول الوقت وقد ذكره بقوله (إذا دخل وقت فريضة) أو مندورة بوقت معين أو عياد أو وجد كسوف أو اجتماع الناس لاستسقاء أو غسل الميت أو عجم لعذر أو ذكر فائته أو أراد فعلها (أو أيا بحث نافلة) بان لا يكون وقت نهى عن فعلها الشرط الثاني تعذر الماء وهو ما أشار إليه بقوله (وعدم الماء) حضرا كان

(فثقوم اذا حال الحول عليها وأوله) أي الحول (من حين بلوغ القيمة نصابا) فلو نقصت قيمة النصاب في بعض الحول ثم زادت القيمة قبلته ابتدى حيث ذكر كسائر أموال الزكاة قاله في المبسوط (بالاظ) متعلق بتقوم (للمساكين من ذهب أو فضة) لا بما اشترت به فلو كانت قيمته تبلغ نصابا بأحد النقيدين دون الآخر فإنه يقوم بما يبلغ به نصابا وتقوم المغنية ساذجة والخصى بصفته (فان بلغت القيمة نصابا وجب بيع العشر والا) بان لم تبلغ القيمة نصابا (فلا) تجب عليه الزكاة فيها (وكذا أموال الصيارف) فيما ذكر (ولا عبدة بقيمة) مصنعة (آنية الذهب والفضة) لتحريمها وكذا ركاب وولجاء ونحو ذلك (بل) العبدة (بوزنها ولا عبدة) بما فيه صناعة محرومة فيقوم ما ربا عنها (بأن يقوم الطنبور ونحوه سيكة) (ومن) كان (عنده عرض) معد (للتجارة أو ورثه فتواء للقيمة ثم فواء للتجارة لم يصر لها) أي التجارة لان القيمة الاصل في العرض والرد إلى الاصل يكفي فيه مجرد النية كالموتوى المسافر الاقامة ولان نية التجارة شرط لوجوب الزكاة في العروض فاذا توى القيمة زالت نية التجارة ففوات شرط الوجوب وفارقت الساعة اذا توى علفها لان الشرط فيها الاسامة دون نيتها فلا يفتى الوجوب الا باتمام السوم (بمجرد النية غير حل البس) لان الاصل وجوب الزكاة فيه فاذا تواء للتجارة فقد رده إلى الاصل والرد إلى الاصل يكفي فيه مجرد النية (وما استخرج من المعادن) والمعدن كل ما تولد من الارض لا من جنسها ولا نبات كذهب وفضة وجوهر وبور وعقيق وصفر ورصاص وحب يد وكل وزرنيخ ومغرة وكبريت وزفت وملح وزئبق ونقط ونحو ذلك (ففيه بمجرد احرازه ربع العشر) ولو وجوب الزكاة في المعدن شرطان أشار الأول بقوله (ان بلغت القيمة نصابا بعد السبيل والتصفية) كالحب والتمر فلا يخرج ربع عشر ترابه قبل تصفيته وجب رده ان كان باقيا أو قيمته ان كان قالوا القول في قدر المقبوض قول لا تحذف لانه غارم فان صفاه الا اخذ فكان قدر الزكاة اجزا وان زاد رد الزائد الا أن يسمح له بها المخرج وان نقص فعلى المخرج والشرط الثاني كون المخرج من أهل الوجوب

### باب زكاة الفطر

صدقة واجبة بالفطر من رمضان وتسمى فريضة ومصرفها كزكاة ولا يمنع وجوبها دين الامع طلب (تجب بأول ليلة العيد من مات أو أعرس قبل الغروب) أو طلق زوجته أو أعتق عبده أو أيسر النسيب أو انتقل الملك في الرقيق وكان كله قبل غروب الشمس (فلا زكاة عليه) وان حصل شيء مما ذكر من موت أو أعرس أو طلاق أو عتق أو نحو ذلك (بعده) أي العروب فان الزكاة (تستقر في ذمته وهي) أي زكاة الفطر (واجبة على كل مسلم) خرو لو من أهل البادية ومكاتب ذكروا نسي كيرا وصغير ولو بتيما ويخرج عنه من ماله ولية وسيد مسلم عن عبده المسلم (يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليته بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلة) أي ما يمتن من الثياب في الخدمة (وكتب علم) يحتاجها النظر وحفظ وحلى المرأة لبسها أو لكرامه تحتاج إليه (وتلزمه) أي وتلزم من تلزمه الفطرة (عن نفسه وعن عياله من المسلمين) كولد وزوجه وعبيده ولول التجارة فيجتمع في عبيد التجارة زكاة القيمة وزكاة الفطر نص عليه حتى زوجة عبده الحرة (فان لم يجد) من عنده عائلة فطرة تكفي (لجميعهم بد أنفسه) لان الفطرة تنبني على النفقة فكأنه يبد أنفسه في النفقة فكذلك في الفطرة (فزوجته) يعني انه متى فضل عنده صاع عن فطرة نفسه أخرجه عن زوجته لان نفقتها مقدمة على سائر النفقات ولانها تجب على سبيل المعاوضة مع اليسار والاعسار فقد مت لذلك (فرقيقه) يعني انه متى فضل عنده شيء من فطرته وفطرة زوجته أخرجه عن رقيقه لو جوب نفقته مع الاعسار بخلاف نفقة الاقارب فانها صالة لا تجب الامع اليسار (فامه) يعني انه متى فضل عنده شيء بعد من تقدم أخرجه عن أمه لان الام مقدمة في البر بدليل الحديث الشريف (فأبيه) بعد أمه (فولده) يعني انه متى فضل شيء بعد من تقدم أخرجه عن ولده فان كان له أولاد لم يكف لجميعهم أقرع



أو سقر أو صبرا كان أو  
طويلا مباحا كان أو غيره  
فنخرج طرث أو اختطاب  
ونحوهما ولا يمكنه حمل  
الماء معه ولا الرجوع  
للوضوء إلا بتفويت حاجته  
فله التيمم ولا إعادة عليه  
(أو زاد الماء على ثمنه)  
أي ثمن مثله في مكانه بأن  
لم يبدل الأبرأند (كنيرا)  
عادة (أو بشمن يعجزه)  
أو يحتاجه له أو لمن ثقته  
عليه (أو خاف باستعماله)  
أي استعمال الماء ضررا  
(أو) خاف (بطلبه ضرر  
بدنه أو) ضرر (رفيقه  
أو) ضرر (حرمته) أي  
زوجته أو امرأة من آقاربه  
(أو) ضرر (ماله يعطش  
أو مرض أو هلال ونحوه)  
كخوفه باستعماله تأخر البر  
أو بقاء أثر شين في جسده  
(شرع التيمم) أي وجب  
لما يجب الوضوء أو الغسل  
له وسن لما يسن له ذلك  
وهو جواب إذا من قوله  
إذا دخل وقت فريضة  
ويلزم شراء ماء وجبل  
ودلو بشمن مثل أو زائد  
يسيرا فاضل عن حاجته  
واستعارة الطبل والدلو  
وقبول الماء قرضا وهبة  
وقبول ثمنه قرضا إذا كان  
له وفاء ويجب بذله لعطشان  
ولو نجسا (ومن وجد ماء  
يكفي بعض طهره) من  
حدث أكبر أو أصغر

(فأقرب في الميراث) يعني أنه متى فضل شيء عنده بعد من تقدم وله آقارب قدم الأقرب فالأقرب من مبرات  
لأن الأقرب أولى من الأبعد فقدم كالميراث (وتجب) الفطرة (على من تبرع بمؤنة شخص شهر رمضان)  
لا أكثر (لا) تجب (على من استأجر أجيرا) أو ظنرا (بطعامه) أو ثرا به لأن الواجب ههنا أجرة تعتمد  
الشرط في العقد فلا يزداد عليها كمالو كانت دراهم (ونسن) الفطرة (عن الجنين) ولا تجب لمن ثقته في بيت  
المال كاللقيط

ففضل يوم الأفضل أخراجها) أي زكاة الفطر (يوم العيد قبل الصلاة) أو قبل مضي قدر الصلاة (ويكره)  
أخراجها (بعدها) أي الصلاة في يومه (ويحرم تأخيرها) أي الفطرة (عن يوم العيد مع القدرة ويقضيها  
وتجزئ قبل العيد يومين) ولا تجزئ قبلها ومن عليه فطرة غيره كزوجته وعبدته وولده أنخرجها مع فطرته  
مكان نفسه لأن الفطرة سبب وجوب الزكاة ففقرت في البلد الذي وجب عليها وهو فيه (والواجب) في الفطرة  
(عن كل شخص صاع تمر أو بر أو زبيب أو شعير أو أقط) وهو شيء يعمل من اللبن المخيض وقيل من لبن الأبل  
فقط أو صاع مجموع من الخمسة المذكورة (ويجزئ دقيق البر) (والشعير) وسويقهما (أن كان) دقيق  
البر والشعير والسويق (وزن الحب) قال في الأقناع وشرحه وصاع الدقيق يعتبر بوزن حبه نص عليه انتهى  
ولو بلا تخل كبلاتنقية لا خبز ومعيب كسوس ومبول وقديم تغير طعمه ولا مختلط بكثير مما لا يجزئ كالقمح  
المختلط بكثير الزان (ويخرج مع عدم ذلك) أي عدم الأصناف الخمسة (ما يقوم مقامه) أي مقام أحدها  
(من حب بقات كذرة ودخن وبقلا) وأرز وعدس وتين يابس وقال ابن حامد يجزئه إخراج كل ما يقتات  
من لبن ولحم (ويجوز أن تعطى الجماعة فطرتهم لو أحسدو) يجوز (أن يعطى الواحد فطرته لجماعة ولا  
يجزئ إخراج القيمة في الزكاة مطلقا) سواء كانت في المواشي أو المعشرات (ويحرم على الشخص شراء  
زكاته وصدقه ولو اشتراها من غير من أخذها منه) وإن رجعت إليه بارت أو هبة أو وصية أو ردها له الإمام  
بعد قبضها منه لكونه من أهلها جاز

#### باب إخراج الزكاة بعد استقرارها

(يجب إخراجها فوراً) أي من غير تأخير إلا في صورتين (ك) وجوب الفورية في (النذر) المطلق  
(والكفارة) لأن الأمر المطلق في قوله تعالى وآتوا زكاة يقتضي الفورية ومحل الفورية أن أمكن الإخراج  
ولم يمتنع ضرر على نفسه أو ماله أو معيشته أو نحو ذلك (وله تأخيرها لزم الحاجة) (و) له تأخيرها أيضا  
(لقرى مجار) قال في الانصاف ويجوز أيضا التأخير لثريب وجار قدمه في القرى وعقال وجزم به جماعة  
ويجوز أيضا التأخير للجار كالقرى بجزم به في الحاوين (و) يجوز تأخيرها أيضا (لثبوت إخراجها من  
النصاب) لثبوتها لغيرها إلى قدرته عليه (ولو قدر أن يخرجها من غيره) لأن الأصل الإخراج من عين المال  
الخارج عنه والإخراج من غيره رخصة ولا تنقلب الرخصة تضييقا (ومن جحد وجوبها) أي الزكاة (عالميا)  
بالوجوب أو جاهلا به ككونه قريبا لعهد الإسلام وعرف فعمل وأصر على الجحود عند اقتداء (كفر) لأنه  
مكذب لله ورسوله وتجري عليه أحكام المرتدين بأن يستتاب ثلاثا فإن تاب والأقل كفرا حتى (ولو  
أخرجها) مع جرده لأن أدلة الوجوب ظاهرة في الكتاب والسنة والاجماع وتؤخذ منه أن كانت وجبت  
(ومن منها) أي الزكاة (بجلا) بها (أو نهاونا) من غير أن يصحدها (أخذت منه) قهرا كدين الأدي وكما  
تؤخذ منه العشر (وعز ر) أي عز رامام عادل من علم تحرير منعها (ومن) طوب بالزكاة (أدعى  
أخراجها) لمستعدها صدق بلا عين (أو) ادعى (بقاء الحول) أي أنه لم يحل الحول على ماله (أو) ادعى (نقص  
النصاب أو) ادعى (زوال الملك) عن النصاب في أثناء الحول أو تجدد قريبا أو أن ما يده لغيره ونحو ذلك  
مما يمنع وجوب الزكاة أو نقصانها (صدق بلا عين) لأنها عبادة مؤمن عليها فلا يستحلف كالصلاة والكفارة



(تيمم بعد استعماله) ولا  
يتيمم قبله ولو كان على  
يدنه نجاسة وهو محدث  
غسل النجاسة وتيمم  
للحدث بعد غسلها  
وكذلك لو كانت  
النجاسة في ثوبه (ومن  
جرح) وتضرر بفصل  
الجرح ومسحه بالماء  
(تيمم له) ولما تضرر  
بفسله مما قرب منه  
(وغسل الباقي) فإن لم  
يتضرر بمسحه وجب  
وأجزأ إذا كان جرحه  
ببعض أعضائه وضوءه  
لزمه إذا توشأ مراعاة  
الترتيب فتيمم له عند  
غسله لو كان جميعا  
ومراعاة الموالاة فيعيد  
غسل الصحيح عند كل  
تيمم بخلاف غسل الجنابة  
فلا ترتيب فيه ولا موالاة  
(ويجب) على من عدم  
الماء إذا دخل وقت الصلاة  
(طلب الماء في رحله) بأن  
يفتش في رحله ما يمكن أن  
يكون فيه (و) في (قربه)  
بأن ينظر وراءه وأمامه  
وعن يمينه وعن شماله فإن  
رأى ما يشك منه في الماء  
قصده فاستبرأ ويطلبه  
من رفيقه فإن تيمم قبل  
طلبه لم يصح ما لم يتحقق  
عدمه (و) يلزمه أيضا  
طلبه (بدلالة) ثقة إذا كان  
قريبا عرفا ولم يتحقق فوت  
وقت ولو اختار أرفقه أو

بخلاف الوصية للفقراء بحال فيختلف (و) يلزم أن يخرج عن الصغير والمجنون ولهما) في ما طما كما يجب  
عليه صرف النفقة الواجبة لأن ذلك حق تدخل النيابة مقام الولي فيه مقام المولى عليه كالتفقات والغرامات  
ومحل ذلك إذا كان كل من الصغير والمجنون حراما لمّا تام المال (وسن) لخروج الزكاة (أظهارها) (سن  
أيضا) (أن يقر قهارجها) أي رب الزكاة (بنفسه) ليسكون على يمين من وصولها إلى مستحقها وسواء كانت من  
الأموال الظاهرة أو الباطنة (و) (سن أن) يقول رب المال (عند دفعها) أي دفع الزكاة لمستحقها (اللهم  
اجعلها مغنما ولا تجعلها مغرما) ويحمد الله تعالى على توفيقه لأدائها ومغناه اللهم اجعلها مثمرة لا منقصة  
(و) (سن أن) يقول لا آخذنك زكاة آجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت وجعله لك طهورا  
لأنه مأمور بالدهاء

**فصل** \* ويشترط لأخراجها أي الزكاة (نية من مكلف) لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال  
بالنيات ومحلها القلب لأنه محل الاعتقادات كلها إلا أن تؤخذ قهرا فانها تجزئ من غير نية  
(وله تيممها) أي النية (بيسير والافضل قرنها) أي النية (بالدفع فينوي الزكاة أو الصدقة الواجبة) أو  
صدقة المال أو صدقة القطر (ولا تجزئ أن ينوي صدقة مطلقة ولو تصدق بجميع ماله) فانها لا تجزئ عن  
الفرض (ولا تجب نية الفرضية) لا كقائه بنية الزكاة فانها لا تكون الا فرضا (ولا) يجب أيضا (تعيين المال  
المرضى عنه) على المذهب وفي تطبيق القاضي وجه يعتبر به التعيين إذا اختلف المال مثل شاة عن خمس من  
الابل وأخرى عن أربعين من الغنم (وإن وكل) رب المال (في إخراجها مسلما) ثقة نصا مكلفا ذكر أو أنثى  
(أجزاء نية الموكل) فقط (مع قرب زمن الإخراج) من زمن التوكيل لأن الموكل هو الذي عليه الفرض  
وتأخير الأداء عن النية بالزمن اليسير جائز (والا) أن لم يترب زمن الإخراج من زمن التوكيل (نوى)  
الموكل مع (الوكيل أيضا) للتأجيل والدفع إلى المستحق عن نية مقارنه أو مقاربة ولو نوى الوكيل دون  
الموكل لم تجزئ (والافضل جعل زكاة كل مال في فقراء بلده) ويجوز نقلها إلى دون مسافة قصر من بلد  
المال نص عليه لأنه في حكم بلد واحد بدليل الأحكام (ويحرم نقلها إلى مسافة قصر) سواء كان النقل لرسم  
أو شدة حاجة أو تغرأ أو غير ذلك حيث كان ببلد الوجوب مستحق لأن فقراء أهل كل مكان إنما يعلم بهم غالباً  
أهلهم ومن قرب منهم وأطاعهم تتعلق بزكاة مال البلد ولهم حرمة وقرب الدار فخرج من النقل ليستغنوا بها غالباً  
(وتجزئ) (بني أنه متى) فصل الزكاة مع الحرمة وأخرجها في غير بلد المال فانها تجزئ على الأصح (و) يصح  
تعجيل الزكاة طرأين (على الأصح) (قط) لا أكثر من حولين ومحل جواز التعجيل (إذا كمل النصاب) لأنه  
سببها فلم يجز تقديمها عليه كالتكفير قبل الخلف (لأنه) أي النصاب (للعولين) وقد علم منه أنه إذا أخرج  
للحول الأول أنه يصح التعجيل (فإن تلف النصاب) المعجل زكاته (أو نقص) قبل الحول (وقع غلا) وإن  
مات قابض زكاة معجلة أو ارتد أو استغنى قبل مضى الحول أجزأت الزكاة عن محلها

### باب أهل الزكاة

(وهم ثمانية) أصناف لا يجوز صرفها إلى غيرهم من بناء المساجد والقناطر وسد البثوق وتكفين الموتى  
ووقف المصاحف وغير ذلك من جهات الخير وذلك لقوله تعالى أنما الصدقات للفقراء الآية (الأول الفقير  
وهو من لم يجد) شياً البتة أو لم يجد (نصف كفايته) وهو أشد حاجة من المسكين (الثاني المسكين وهو من يجد  
نصفها) أي نصف كفايته (أو أكثرها) أي أكثر الكفاية (الثالث العامل عليها) لقوله تعالى والعاملين  
عليها وهم السعاة الذين يبعثهم الإمام لأخذ الزكاة من أربابها (ككتاب وحاظ وكاتب وقامم) وكل من يحتاج  
إليه فيها وشرط كون العامل عليها مكلفاً مسلماً أميناً كافياً من غير ذوى القربى (الرابع المؤلف) لقوله  
عز وجل والمؤلفة قلوبهم (و) المؤلف (هو السيد المطاع في عشرته ممن يرجى إسلامه أو يخشى منه أو يرجى



نحوه فرت جنازة ولا وقت  
فرض لا ذاصل مسافر  
الى ماء وقد ضاق الوقت أو  
علم أن التوبة لا تصل  
اليه الا بعده أو عليه قريبا  
وخاف فسوت الوقت ان  
قصده ومن باع الماء أو  
وهبه بعد دخول الوقت  
ولم يترك ماء يطهر به حرم  
ولم يصح العقد ثم ان يسم  
وصلى لم يعد ان عجز عن  
رده (فان) كان قادرا على  
الماء لكن (نسي) قدرته  
عليه (أو جهله) بموضع  
يمكنه استعماله (ونيم)  
وصلى (اعاد) لان التسيان  
لا يخرج منه عن كونه  
واجدا واما من ضل عن  
رحله وبه الماء وقد طلبه  
أوصل عن موضع تركه  
يعرفه او نيم وصلى  
فلا اعادة عليه لانه  
حال تيممه لم يكن  
واجدا الماء (وان نوى  
تيممه احداثا) متنوعة  
توجب وضوا أو غسلا  
أجزاء عن الجميع وكذا  
لونوى أحدها أو نوى  
تيممه الحديث ولا يكفي  
أحدهما عن الآخر  
(أو) نوى تيممه (تجاسة)  
على بدنه تضره أزالها أو  
عدم ما يزيلها (به) أو  
خاف بردا (ولو حضر مع  
عدم ما يستغن به الماء  
بعد تحفيها ما أمكن وجوبا

بعطيه قوة إيمانه أو) اسلام نظيره أو من أجل (جبايتها) أي جباية الزكاة (من لا يعطيها) وهم قوم إذا أعطوا  
من الزكاة جبرها من لا يعطيها الا بالتخويف أو من أجل دفع عن المسلمين (الخامس المكاتب) ولو قبل  
حاول نهم ويجزى أن يشتري منها رقة لا تعتق عليه برحم ولا تعليق في حرة لها وأن يغدي بها أسير مسلما  
لا أن يعتق قنه أو مكاتبه عنها (السادس الغارم) من المسلمين (وهو) ضربان الأول (من تدين بالاصلاح  
بين الناس) أو تحمل اتلافا أو نهبا عن غيره ولم يدفع من ماله ما تحمله والضرب الثاني من ستم الغارم ما أشار  
اليه بقوله (أو تدين لنفسه) أي لا صلاح نفسه في أمر مباح أو محرم وتاب منه (وأعسر) قال في القروع  
ومن غرم في معصية لم يدفع اليه شيء فان تاب دفع اليه في الاصح (السابع الغازي في سبيل الله) لقوله تعالى  
وفي سبيل الله (بلاد يونان) أو لا يكفيه (الثامن ابن السيل) لقوله تعالى وابن السيل (وهو الغريب المنقطع  
بمحل غير بلده) في سفر مباح أو محرم وتاب منه لا مكروه وزهدة (فيعطى للجبيع من الزكاة بقدر  
الحاجة) فيعطى الفقير والمسكين من الزكاة تمام كفايتهما مع عائلتهما سنة ويعطى المؤلف منها ما يحصل به  
التأليف ويعطى المكاتب ما يقضى به دينه ولو مع قوته وقدرته على التكسب ويعطى الغارم ما يفي به دينه  
ويعطى الغازي ما يحتاج اليه لغزوه من سلاح و فرس ان كان فارسا وجولته وجب ما يحتاجه له ولعوده  
ويعطى ابن السيل ولو وجد مقرضا ما يبلغه بلده ولو كان له اليسار في بلده (الا العامل فيعطى بقدر أجرته)  
منها (ولو كان غنيا أو قنا) الا ان تلفت يده بلا تقريط فيه فانه يعطى أجرته من بيت المال ويستحب صرفها  
في الاسناف الثمانية كلها (ويجزى دفعها الى الطواريج والباغية وكذلك من أخذها من السلاطين قهرا  
أو اختيارا عدل فيها أو جار)

فصل في لا يجزى دفع الزكاة للكافر غير المؤلف (ولا) يجزى دينهما (الرفيق) غير العامل والمكاتب (ولا)  
يجزى دفع الزكاة (للقني) بحال أو كسب ولا لمن تلزمه) أي المخرج (نفقته) كنفقة ما لم يكن عاملا أو غازيا أو  
مؤلفا أو مكاتبا أو ابن سبيل أو غارما لا صلاح ذات بين (ولا الزوج) ولا لها لانها تعود اليها بانفاقه عليها (ولا)  
يجزى دفع الزكاة (لبنى هاشم) وهم سلاله هاشم فيدخل آل عباس وآل - لي وآل جعفر وآل عقیيل وآل  
المطرب بن عبد المطلب وآل أبي طه ما لم يكونوا غزاة أو مؤاناة أو غارمين لا صلاح ذات البين وكذا أموالهم  
(فان دفعها) أي دفع الزكاة وبالمال (لغير مستحقها وهو مجهول) عدم استحقاقه كالأودعها العبد أو  
هاشمي أو لا يه ونحو ذلك (ثم علم) حقيقة الحال (لما يجزى) لانه ليس بمستحق ولا يحنى حاله غالبا فلم يعد  
بجهالة كدين الآدمي (ويستردّها) ربا (منه) أي من أخذها (بنائها) سواء كان متصلا كالسمن أو  
منفصلا كالولد لانه نماء ملكه وان تلفت الزكاة في يد القابض ضمنه لعدم ملكه لها (وان دفعها لمن يظنه  
فقيرا فبان غنيا أجزأ) وان دفع صدقة التطوع الى غني وهو لا يعلم غناه لم يرجع لان المقصود الثواب (وسن  
أن يفرق الزكاة على أثار به الذين لا تلزمه نفقتهم) تكال وخالة (على قدر حاجتهم) فيزيد هذا الحاجة منهم على  
قدر حاجته فان استووا في الحاجة وتفاوتوا في القرب بدأ بالأقرب فالأقرب منهم (و) له نفقة ماله (على ذوى  
أرحامه كعمته و بنت أخيه) هذا تكرار مع ما قبله (وتجزى) الزكاة (ان دفعها) ربا (لمن تبرع بنفقته  
بضمه الى عماله) كقيم أجنبي

فصل في سن صدقة التطوع لقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات تعواقرضوا الله قرضا حسنا يضاعف  
لهم ولهم أجر كريم وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الصدقة تطيق غضب الرب وتدفع  
ميتة السوء ورواه الترمذي (في كل وقت لا سيما سرا) وبطبيب نفس وفي الصحة أفضل (و) كونها (في الزمان)  
الفاضل كالعشر (و) (في المكان الفاضل) كالحرمين أفضل (و) كون صدقة التطوع (على جاره وذوى  
رحمه) لا سيما مع عداوة (فهى) أي الصدقة على ذوى أرحامه (صدقة وصلة) وهى أفضل من الصدقة على  
غير الجار وغير ذوى الأرحام لقوله جل من قائل وبالوالدين احسانا الى قوله تعالى والجار ذوى القربى والجار



أجزاء التيمم لها العمود  
 جعلت في الأرض مسجدا  
 وطهورا (أو حبس في  
 مصر) فلم يصل الماء أو  
 حبس عنه الماء (فتيمم)  
 أجزاء (أو عدم الماء  
 والتراب) كن حبس بمحل  
 الماء به ولا تراب وكذا  
 من به قسروح سيالة  
 لا يستطيع معها لمس  
 البشارة بماء ولا تراب  
 (صلى) الفرض قطع على  
 حسب حاله (ولم يعد) لانه  
 آتى بما أمر به فخرج من  
 مهندته ولا يزد على  
 ما يجزى في الصلاة فلا  
 يقرأ أزيدا على الفاتحة  
 ولا يسبح غير مرة ولا  
 يزد في طمأنينة ركوع  
 أو سجود وسجود بن  
 السجدين ولا على ما يجزى  
 في التشهدين وتبطل  
 صلاته بحدث ونحوه فيها  
 ولا يؤم متطهرا بأحد هما  
 (ويجب التيمم بتراب)  
 فلا يجوز التيمم برمل  
 وحبس ونحوه الحجارة  
 ونحوها (طهور) فلا  
 يجوز بتراب يحم به لزوال  
 طهوريته باستعماله وان  
 تيمم بجاءة من مكان  
 واحد جاز كالتوضؤ من  
 حوض يختلفون منه  
 ويعتبر أيضا أن يكون  
 مباحا فلا يصح بتراب  
 مغصوب وان يكون غير  
 محترق فلا يصح بمادق

الجنب (ومن تصدق بما ينقص مؤنة تلزمه) أي مؤنة من تلزمه مؤنته (أو أضر بنقسه أو غيره) أو كفيه  
 بسبب صدقته (أثم بذلك) أي بما يضره واحد من ذكر (وكره لمن لا صبر له) على الضيق (أو لأعادة له على  
 الضيق أن ينقص نفسه عن الكفاية الثامنة) نص عليه وظهر من ذلك أن الفقير لا يفرض ليتصدق بما  
 يفرضه لكن نص أحمد في تقييد تربيته ولجبة يستقرض ويهدى له وهو محمول على ما إذا ظن وفاء ذره في  
 المبدع قال في الفروع قال شيخنا فيه صلة الرحم بالفرض وقد ذكر ابن عقيل في مواضع أقسم بالله لو حبس  
 الزمان في وجهك مرة لعن في وجهك أهلك وجيرانك ثم بحث على أمساك المال وذكر ابن الجوزي في كتاب  
 السر المصون أن الأولى أن يتخير لحاجة تعرض قال بشر الحافي لو أن لي دجاجة أعولها خفت أن أكون  
 عشارا على الجسر وقال الثوري من كان يسهه مال فليجعله في قرن ثور فانه زمان من احتاج فيه كان أول  
 ما يبدل دينه (والمن بالصدقة كبيرة) والكبيرة ما فيه حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة (ويطلب به) أي بالمن  
 (الثواب) قال ابن عروجل يأبىها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى

### كتاب الصيام

وهو أسالك مخصوص من شخص مخصوص في وقت مخصوص عن أشياء مخصوصة (يجب صوم) شهر  
 (رمضان رؤية هلاله) ويستحب لمن رأى الهلال أن يقول ما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وعنا  
 بهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الهلال قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر اللهم أهله علينا  
 بالامن والايمن والسلامة والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى روى ذلك الله رواته الأثر والدارقطني  
 (على جميع الناس) وحكم من لم يره حكم من رآه ولو اختلفت المطالع (و) يجب (على من حال دونهم ودون  
 مطلقه قيم أو قدر) أو دخان أو غيرهما أو القدر بالفتح العبرة (ليلة الثلاثين من شعبان احتياطا) لا يميننا (بلية أنه  
 من رمضان) حكى طنبيا لوجوده اختاره الطرقي وأكثروا شيخنا أو نصوص أحمد عليه وهو مذهب  
 عمر وابنه وعمر بن العاص وأبي هريرة وأنس ومعاوية وطائفة وأما ما يفتى أبي بكر وقائمه جمع من التابعين  
 (و) على المذهب (يجزى) صيام ذلك اليوم (ان ظهر) أنه (منه) أي من رمضان بان ثبت رؤيته بمكان آخر  
 لأن صيامه وقع بنية رمضان (وتصلى التراويح) ليكته احتياطا للسنة قال أحمد القيام قبل الصيام وتثبت بقية  
 توابع الصوم من وجوب كفارة نوطه فيه ووجوب الامساك على من لم يبيت النية أو قدم من سفر أو طهرت  
 الحائض والنفساء في أثناءه ونحو ذلك ما لم يتحقق أنه من شعبان (ولا تثبت بقية الاحكام كوقوع الطلاق  
 والعنق وحلول الاجل) وانقضاء العدة ومدة الايلاء ونحو ذلك عملا بالاصل (وتثبت رؤيته هلاله) أي  
 رمضان (يجزى مسلم مكلف عدل) نص عليه (ولو) كان (عبدا أو أثنى) أو بدون لفظ الشهادة ولا يخص  
 بحاكم بل يلزم الصوم من سمع عدلا بخبر رؤية الهلال ولورده الحاكم (وتثبت) بشهادة الواحد  
 (بقية الاحكام تبعا) حزم به صاحب المحرر (ولا يقبل في بقية الشهور) كشوال وغيره (الارلان  
 عدلان) بل لفظ الشهادة وإذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوما قلم روا الهلال أفطروا في العيم والصعول لان  
 صاموا بشهادة واحد

فصل في شرط وجوب الصوم أربعة أشياء الأول (الاسلام) فلا يجب على كافر بحال ولو أسلم في أثناء  
 الشهر لم يلزمه قضاء الايام السابقة لاسلامه (و) الثاني (البالوغ) فلا يجب على من لم يبلغ (و) الثالث (العقل)  
 فلا يجب على مجنون (و) الرابع (القدرة عليه) فلا يجب على مريض يعجز عنه للآية (فن يعجز عنه) أي  
 عن الصوم (الكبير) كالشيخ الهرم والعجوز الذين يجهدهما الصوم ويشق عليهما مشقة شديدة (أو)  
 يعجز عن الصوم (لمرض لا يرجى زواله أفطر واطعم عن كل يوم مسكينا مديرا أو نصف صاع من غيره) ومن  
 أس من برئه ثم قدر على قضاء فكم مغصوب لا يقدر على الحجج عنه ثم عوفي (وشرط صحته) أي الصوم



من خرف ونحوه وأن يكون (له غبار) لم يغيره طاهر غيره لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه فلو تيمم على لبس أو ثوب أو بساط أو حصير أو حائط أو صخرة أو حيوان أو بردعته أو شجر أو خشب أو عدل شعير أو نحوه مما عليه غبار مسح وإن اختلط التراب بذي غبار غيره كالنورة فكأنها طاهر (وفروضة) أي فروض التيمم (مسح وجهه) سوى ما تحت شعر ولو خفيها وداخل فم وأتفه ويكره (و) مسح يديه إلى كوعيه لقوله صلى الله عليه وسلم لعمار إنما كان يكفيك أن تقول بيسديك هكذا ثم ضرب بيسديه الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه متفق عليه (وكذا الترتيب) بين مسح الوجه واليدين (والموالة) بينهما بأن لا يؤخر مسح اليدين بحيث يحجب الوجه لو كان مفصولا فهما فرضان (في) التيمم من (حدث أصغر) لأن (حدث أكبر) ونجاسة يبدن لأن التيمم مبني على طهارة الماء (وتشترط النية لما يتييم له) كصلاة

(سته) الأول (الاسلام) الثاني (انتطاع دم الحيض و) الثالث (انتطاع دم) (القاس والراح) من شروط صحة الصوم (التيمن) فلا يصح صوم من لم يميز (فيجب على ولي المميز) أبا كان أو غيره (المطبق للصوم أمره به) أي الصوم (وضر به عليه) حيث إذا تركه (ليعتاده) كالصلاة إلا أن الصوم أشق فاعتبره الطاعة لأنه قد يطبق الصلاة من لا يطبق الصوم (الخامس) من شروط صحة الصوم (العقل) وتقدم أنه شرط للرجوب أيضا (لكن لو نوى) العاقل (الصوم ليلا ثم جن أو أغشى عليه جميع النهار) لم يصح صومه لأنه عبارة عن الإمساك مع النية ولم يوجد الإمساك المضاف إليه كادل عليه قوله تعالى في الحديث القدسي أنه ترك طعامه وشرا به من أجل فلم تعتبر النية منفردة (وآفاق) الجنون أو المغشى عليه (منه) أي من اليوم الذي يت النية له جزأ (قليل صبح) صومه لقصد الإمساك في جزء من النهار كالوفاة بنية يومه قال في شرح الاقتاع وظاهره أنه لا يتعين جزء لا دراك ولا يفسد باغماء بعض اليوم وكذا الجنون (السادس) من شروط صحة الصوم (النية من الليل) ظاهره أنه لا يصح في نهار يوم لصوم غدا فله في المبدع (لكل يوم واجب) سواء كان واجبا بأصل الشرع أو أوجبه الإنسان على نفسه كالنذر وكذلك لو كان عن دم متعة أو قرآن أو عن دم غيرهما لأن كل يوم عبادة مفردة لا يفسد صوم يوم بفساد صوم يوم آخر ويجب تعيين النية بأن يعتقد أنه يصوم غدا من رمضان أو من قضاؤه أو من نذرا أو كفارة أو نحو ذلك (فن خطر بقلبه ليلا أنه صائم غدا فقد نوى) لأن النية محلها القلب (وكذا إلا كل والشرب) يكون نية إذا كان (بنية الصوم) قال الشيخ هو حين يتعشى عشاء من يريد الصوم وطنا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء ليلة رمضان (ولا يصح أن آتى بعد النية بمناف للصوم) من أكل وشرب وجماع وغيرها (أو قال إن شاء الله غير متردد) فلا يصح أن قصد بالمشيئة الشك أو التردد في العزم والقصد فسدت نيته لعدم الجزم بها (وكذا) لا يصح (لوقال ليلة الثلاثين من رمضان إن كان غدا من رمضان) هو (فرض والأفام مقرر) فبان من رمضان فانه يجوز في الأصح لأنه بنى على أصل لم يثبت زواله ولا يقدح تردده لأنه حكم صوم مع الجزم (ويصح أن قاله) أي قال ذلك (في قوله) أي ليلة الثلاثين من شعبان فبان منه لم يجزئه لأنه لا أصل بنبى عليه (وفرضه) أي الصيام فرضا كان أو قولا (الإمساك عن) جميع (المفطرات من طلوع الفجر الثاني إلى) كمال (غروب الشمس) فلو فعل شيئا من المفطرات بعد الفجر الأول وقبل الفجر الثاني لم يصح (وسننه) أي الصيام (سته) الأول (تعجيل الفطر) إذا تحقق غروب الشمس وبياح أن غلب على ظنه وتحقق غروب الشمس شرط فضيلة تعجيل الفطر لأجوازه والفطر قبل صلاة المغرب أفضل الثاني ما أشار إليه بقوله (وتأخير السحور) ما لم يخش طلوع الفجر الثاني والسحور سنة وأشار الثالث بقوله (والزيادة في أعمال الخير) ككثرة قراءة رذ كرو صدقة وكف لسان عما يكره ويجب كفه عما يحرم من الكذب والغيبة والنميمة والشتم والفحش وغير ذلك إجماعا وأشار الرابع بقوله (وقوله) أي بسن قوله (جهرا) في رمضان لا من الرياء (إذا شتم أي صائم) وفي غيره سرايزجر نفسه بذلك خوف الرياء وهذا اختيار صاحب المحرر وظاهر المتن كالتنهي أنه يجهر مطلقا وهو اختيار الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله تعالى وأشار الخامس بقوله (وقوله) أي الصائم (عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت مسبحا لك ويحمدك اللهم تقبل مني أنت السميع العليم) للحديث الشريف ولأن الدعاء عند الفطر مظنة الإجابة يستحب تخطير الصائم قال في الفروع وظاهر كلامهم على أي شيء كان كما هو ظاهر الخبر وكذا رواه ابن خزيمة من حديث سلمان الفارسي قال الشيخ المراد بتفطيره أن يشبعه وأشار السادس بقوله (وفطره على رطب فان عدمه) على (عرقان عدم) الصائم (نحر) على (ماء)

فصل \* يحرم على من لا عذر له من نحر مرض أو سفر (الفطر برضاض) ويجب الفطر على الحائض والنفساء (يجب الفطر برضاض) (على من يحتاجه) أي الإفطار (لا تقاذ) آدمي (معصوم من مهلكة) كفر بق ونحوه (وبسن) الفطر برضاض (للسافر يساح له القصر) إذا فارق بيوت قريته العامة أو خيام



أو طواف أو غيره (من)

حدث أو غيره) كنجاسة على يده فيسوي استباحة الصلاة من الجنابة أو الحدث إن كانا أو أحدهما أو عن غسل بعض بدن الجريح أو نحوه لأنها طهارة ضرورية فلم ترفع الحدث فلا بد من التعيين تقوية لضعفه فلو نوى رفع الحدث لم يصح (فإن نوى أحدهما) أي الحدث الأصغر أو الأكبر أو النجاسة بالبدن (لم يجزئه عن الآخر) لأنها أسباب مختلفة وحدث وانما لكل امرئ ما نوى وإن نوى جميعها جاز للغير وكل واحد يدخل في الصوم فيكون متوبا (وإن نوى) بجمعه (تقلا) لا يصلي به فرضا لأنه ليس بفرضي وخالف طهارة الماء لأنها ترفع الحدث (أو) نوى استباحة الصلاة (وأطلق) فلم يبين فرضا ولا نقلا (لم يضل به فرضا) ولو على الكفاية ولا ننزله لأنه لم ينو وكذا الطواف (وإن نواه) أي نوى استباحة فرض (صلى) كل وقته فرضا ونوافل فمن نوى شيئا استباحه وثلثه ودونه فاعلاه فرض حين فسده وفرض كفاية فصلاة نافلة فطواف ثقل فيس مصحف قراءة

قومه كإتقاهم ويكره صومه ولو لم يجد مشقة لكن لو سافر ليحضر حراما عليه (و) يسن الفطر (المريض يخاف الضرر) بزيادة مرضه أو طوله ولو يقول مسلم ثقة وكره صومه فإن صام أجزاءه ولا يفطر مريض لا يتضرر بالصوم مكن به جرب أو وجع ضرر أو أصبح أردل ونحوه قبل لأجده متى يفطر المريض قال إذا لم يستطع قبل مثل الحصى قال وأي مرض أشد من الحصى (وبإباح) الفطر (لما ضر سافر في أثناء النهار) سقرا مباحا يبلغ المسافة سواء سافر طوعا أو كرها ولا يفطر إلا به لخروجه والافضل له أتمام ذلك اليوم (و) بإباح الفطر (لحامل ومرضع خافعا على أنفسهما أو على الولد) وكره صومهما لكن لو أفطر نال الخوف على الولد فقط (أي دون أنفسهما) لزمهما القضاء (لزم وليه أطعام مسكين لكل يوم) أفطرته ما يجزئ في الكفارة ويلزمهما القضاء فقط إذا أفطرا خوفا على أنفسهما (وإن أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو برئ المريض أو قدم المسافر أو بلغ الصغير أو عقل المجنون في أثناء النهار وهم مقطرون لزمهم الإمساك والقضاء) لحرمة الوقت كقيام البينة فيه بالرؤية لا درا كجزء من الوقت كالصلاة (وليس لمن جازله الفطر رمضان أن يصوم غيره فيه) كأن يصوم قضاء أو نذرا أو تقلا أو نحو ذلك

فصل في المفطرات وهي أي المفطرات (اثنا عشر) مفطر الأول (خروج دم الحيض و) خروج دم (النفاس و) الثاني (الموت) ويطعم من تركته في نذر وكفارة مسكين (و) الثالث (الردة) أعادنا الله تعالى منها (و) الرابع (العزم على الفطر) قال في الأقناع ومن نوى الإفطار أفطر مكن لم ينو لا كمن أكل فلو كان تقلا ثم نواه صح انتهى (و) الخامس (التردد فيه) أي في الفطر (و) السادس (التقي عسدا) لأن ذرعه قال في الأقناع أو استقاء فقاء طعاما أو حرارا أو بلغما أو دما أو غيره ولو قل (و) السابع (الاحتقان من الدبر) لأنه يصل إلى الجوف ولأن غير المعتاد كالمعتاد في الواصل ولأنه أبلغ وأولى من الاستعاظ (و) الثامن (باع النخامة إذا وصلت إلى القم) سواء كانت من الدماغ أو الحلق أو الصدر ويطعم من ماله ما يحد وصولها إلى فيه (و) التاسع الحجامة خاصة حاجبا كان أو مجعوما سواء كانت الحجامة في القفا أو في الساق نص عليه وظاهر دم لا يفصد وشرط طولها بخارج دمه برعاف (و) العاشر انزال المنى بتكرار النظر) لأنه أنزل بقلة يتلذذ به يمكن التحرز منه أشبه الانزال باللمس (لا) يفطر إن أمنى (بنظرة) لعدم إمكان التحرز من النظرة الأولى (ولا) يفطر إن أمنى (بالتمسك) لأنه انزال لغير مباشرة لا نظر فاشبه الاختلام (و) لا يفطر (بالاحتلام) لكونه ليس بسبب من جهته (و) لا يفطر (المدى) بتكرار النظر لأنه لا نص فيه والقياس على انزال المنى لا يصح لخالفته إياه في الأحكام (و) الحادي عشر خروج المنى أو المذي بتقيل أو لس أو استمناء أو مباشرة دون الفرج) وعلم منه أنه لا فطر بدون الانزال (و) الثاني عشر كل ما وصل إلى الجوف أو الحلق أو الدماغ من مائع وغيره) أي سواء كان ينفذ ويصاغ أولا كالحصى والقطعة من الحديد والرصاص ونحوهما (فيفطر إن قطر في أذنهما) أي شيئا (وصل إلى دماغه) عهدا إذا ذكر الصوم فسد صومه لأنه شئ واصل إلى جوفه باختياره فاشبهه الكل (أو داوى الجائفة فوصل) الدواء (إلى جوفه أو كتحلل بما) أي شئ (علم وصوله إلى حلقه) برطوبته أو حدثه من كحل أو صبر أو قطور أو ذرور أو أعند كثير أو يسير مطيب (أو مضغ علكا) فوجد طعمه في حلقه (أو ذاق طعاما ووجد الطعم بحلقه) ويكره ذوقه بلا حاجة ويكره مضغ العلك الذي لا يتحلل منه أجزاء (أو يلع ريقه بعد أن وصل إلى بين شفتيه) أو فصله عن فيه ثم ابتلعه (ولا يفطر إن فعل شيئا من جميع المفطرات) المتقدمة من أكل وشرب وحجامة ونحو ذلك (ناسيا أو مكرها) ولو كان ذلك بوجوه معنى عليه معالجته (ولا) يفطر (إن دخل الغبار حلقه أو) دخل (الذباب) حلقه (بغير قصد) الإدخال كغبار الطريق ونخل الدقيق لأنه لا يمكنه التحرز من ذلك أشبه ما لو دخل في حلقه شئ وهو قائم (ولا) يفطر (إن جمع ريقه فابتلعه) وانما يكره له ذلك

فصل ومن جامع في (نهار رمضان) بذكر أصلي (في) فرج أصلي (قبل أو دبر ولو) كان الفرج



قرآن قلبه بمسجد

(ويبطل التيمم) مطلقا  
(بمخرج الوقت أو دخوله)  
ولو كان التيمم لغیر صلاة  
مالم يكن في صلاة جمعة أو  
نوى الجمع في وقت ثانية  
من يباح له فلا يبطل  
تيممه بمخرج وقت  
الأولى لأن الوقتين معارا  
كالوقت الواحد في حقه  
(و) يبطل التيمم أيضا  
عن حدث أصغر  
(بمطلات الضوء) وعن  
حدث أكبر عوجباته  
لأن البدل له حكم المبدل  
وان كان لحيز أو نظام  
لم يبطل بحدث غيرهما  
(و) يبطل التيمم أيضا  
(بوجود الماء) المقصور  
على استعماله بلا ضرر  
ان كان تيمم لعدمه والا  
فبإزالة مبيع من مرض  
ونحوه (ولو في الصلاة)  
فينظروا ويستأنفوها (لا)  
ان وجد ذلك (بعدها) فلا  
تجب أعادتها وكذا الطواف  
وبغسل ميت ولو صلى  
عليه وتعاد (التيمم آخر  
الوقت) المختار (لأبي  
الماء) أو العالم بوجوده  
ولن استوى غسله  
الامران (أولى) لقوله  
على رضى الله عنه في  
الجنب يتسالم أي يتأني  
ما ينسه و بين آخر الوقت  
فان وجد الماء والائتم  
(وصيغته) أي كيفية

(لميت أو بهيمة) أو سمكه أو طير حي أو ميت أنزل أولا (في حالة يلزمه فيها الامساك) كن نسي النية أو كل  
حامد اثم جامع أو لم يعلم برؤية الهلال حتى طلع الفجر (مكرها كان) الجامع (أو ناسيا) للصوم جاهلا كان أو  
عالمًا سواء أكره حتى فعله أو فعل به من نائم ونحوه (لزمه القضاء والكفارة) لاسليم رطى دون فرج ولو  
هدأ أو بذكر غير أصلي في فرج أصلي وعكسه فانه ليس عليه الا القضاء ان أمنى أو أمذى (وكذا) حكم  
(من جومع) في لزوم الكفارة (ان طأوع غير جاهل وناس) ونائم ومكره لانه مذور ويفسد صومه بذلك  
(والكفارة) الواجبة بافساد الصوم في الصور التي تجب فيها (عقوبة مؤمنة) سليمة من العيوب (فان لم  
يجد) أي لم يقدر على الرقبة (فصيام شهرين متتابعين) فلو قدر عليها قبل شروعه في الصوم لا بعد شروعه  
فيه لزمته الرقبة (فان لم يستطع) أن يصوم (فاطعام ستين مسكينا) لكل مسكين مدبر أو نصف ساع تمر أو  
شعير (فان لم يجد) شيئا يطعمه للمساكين (سقطت) عنه (بخلاف غيرها من الكفارات) ككفارة حج  
وظهار ويمين وكفارة قتل وتسقط جميع الكفارات بتكفير غيره عنه باذنه (ولا كفارة في) نهار رمضان  
بغير الجامع والأثر بالمساحة (ولو كان الجامع من صائم في السفر فلا كفارة فيه)

فصل من فاتره رمضان كله قضى عدد أيامه كى يعنى ان كان ثلاثين يوما قضى ثلاثين يوما وان كان تسعا  
وعشرين يوما قضى تسعا وعشرين كاعداد الصلوات الفائتة ويقدم قضاء رمضان وجوبا على نذر  
لا يخاف قوته (وسن القضاء على الفور) والتتابع لمن فاته عدد من أيام رمضان (الاذا في من) شهر  
(شعبان بقدر ما عليه) من عدد الايام التي لم يصمه من رمضان (فيجب التتابع) لضيق الوقت كدائه  
رمضان في حق من لا عذر له (ولا يصح ابتداء تطوع من عليه قضاء رمضان) قبل أدائه (فان نوى صوما  
واجبا) كتنذر وكفارة (أو قضاء) عن رمضان (ثم قلبه تقلاص) الظاهر انه يشترط لصحة القلب كون  
الوقت متسعا كالصلاة (وبسن صوم التطوع وأفضله) أي أفضل صوم التطوع (يوم) صوم (ويوم) فطر  
وهو أفضل الصيام (وبسن صوم أيام البيض) سميت بذلك لأن الله تعالى تاب فيها على آدم وبيض صفيته  
ذكره أبو الحسن التميمي (وهي ثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر) نص على ذلك (و) بسن (صوم)  
يوم (الخميس و) يوم (الاثنين و) سن صوم (ستة من شوال) والأولى تاتها وكونها عقب العيد وصالحا مع  
رمضان كأنها صام الدهر لأن رمضان بعشرة أشهر وهذه الستة شهرين (وسن صوم) شهر الله (الحرم  
وأكده) وبإشارة الاقتناع وأفضله (عاشوراء وهو) أي عاشوراء (كفارة سنة) ثم على صوم عاشوراء في  
الآ كدية التاسع ويسمى تاسوعاء (و) سن (صوم عشري الحجة وآ كده يوم عرفة وهو) أي صومه  
(كفارة سنتين) قال في الفروع والمراد به الصعائر حكاه في شرح مسلم عن العلماء فان لم تكن صغائر رجي  
التخفيف من الجائر فان لم تكن رفعت لدرجات ولا بسن صوم عرفة ان بها الائتم مع أوقارن عدما لهدى  
(وكره افراد رجب) بالصوم قال أحمد من كان يصوم السنة صامه والا فلا يصومه متواليا بل يقطر فيه ولا  
يشبهه برمضان انتهى (و) كره أيضا افراد يوم (الجمعة) بالصوم الا أن يوافق عادة مثل من يخطر يوما  
و يصوم يوما فيوافق صومه يوم الجمعة (و) كره افراد يوم (السبت) بالصوم وكره صوم يوم الثلث وهو  
الثلاثون من شعبان اذا لم يكن في السماء في مطلع الهلال (غيم أو قتر) أو سحب أو غير ذلك مما تقدم  
(ويحرم) ولا يصح فرضا ولا فلا (صوم) يوم (العيسدين و) يحرم ولا يصح فرضا ولا نقلا صوم (أيام  
التشريق) الا عن دم منعة أو قران (ومن دخل في تطوع) صوم أو غيره غير حج أو عمرة (لم يجب) عليه  
(اتمامه) و بسن له اتمامه وان فسد فلا قضاء و بسن قضاؤه للمخرج من الخلاف (و) من دخل (في فرض  
يجب عليه) اتمامه سواء كان مفرا بأصل الشرع أو فرضه على نفسه بخبر ولو كان وقته موسعا كصلاة  
وقضاء رمضان ونذر مطلق وكفارة (مالم يلقه فلا)



## كتاب الاعتكاف

(وهو) أي الاعتكاف (سنة) كل وقت وهر في رمضان آكدوا كده عشرة الاخير (ويجب) الاعتكاف (بالنذر) لقوله صلى الله عليه وسلم أوف بنذر (وشروطه ستة أشياء) الأول (النية) الثاني (السلام) و) الثالث (العقل) و) الرابع (التمييز) فلا يصح من كافر ولا مجنون ولا طفل لعدم النية (و) الخامس (عدم ما يوجب الغسل) فلا يصح من جنب ولو مترضاً (و) السادس (كونه) أي الاعتكاف (بمسجد) فلا يصح بغير مسجد (ويزاد) على تونه بمسجد (في حق من تلزمه الجماعة أن يكون المسجد مما تقام فيه) الجماعة ولو من معتكفين إذا أتى عليه فعل الصلاة (ومن المسجد ما يزيد فيه) حتى في الثواب في المسجد الحرام وعند جمع من الأصحاب منهم الشيخ وابن وحب ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم (ومنه سطحه و) منه (رحبته المحوطة) فإذا أذن والانسان بالرحبة فلا يجوز له الخروج (و) من المسجد (منارته التي هي) فيه (أو بابها فيه ومن عين) نذر (الاعتكاف) أو الصلاة (بمسجد غير) المساجد (الثلاثة لم يتعين) قال في شرح المنتهى ويتوجه الاستحباب وفافا المحمد بن مسامة المالكي وأفضلها المسجد الحرام ثم مسجده صلى الله عليه وسلم ثم الأقصى فمن نذر اعتكافاً أو صلاة في أحدها لم يجزه غيره إلا أفضل منه (ويبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد لغير نذر) وإذا خرج ناسياً لم يبطل (و) يبطل الاعتكاف (بنية الخروج ولو لم يخرج و) يبطل الاعتكاف (بالوطء في الفرج) ولو ناسياً (و) يبطل الاعتكاف (بالانزال بالمباشرة دون الفرج) فان باق في دون الفرج لغير شهوة فلا بأس وكثرة حرم (و) يبطل الاعتكاف (بالردة) لقوله تعالى لئن أثمرت ليعطين عملك ولأنه خرج عن كونه من أهل العبادة فاشبه رده في الصوم وغيره (و) يبطل الاعتكاف (بالسكر) قال في الاقناع وإن شرب ولم يسكر أو أتى كبيرة لم يفسد (وحيث بطل الاعتكاف) بواحد مما ذكر (وجب استئناف النذر المتتابع غير المقيد بزمن ولا كفارة وإن كان مقيداً بزمن معين استأنفه وعليه كفارة يمين لقوات أهل) قال في الاقناع وشرحه وإن خرج لعذر غير معتاد كتغير وشهادة واجبة وخوف من فتنة ومرض ونحو ذلك كفى بغيته ولم يتناول فهو على اعتكافه ولا يفتى الوقت القاتل بذلك (سكونه يسيراً ما حو أن تطاول فإن كان الاعتكاف طرماً خبير بين الرجوع وعدمه وإن كان واجباً وجب عليه الرجوع إلى معتكفه ثم لا يجزئ النذر من ثلاثة أحوال أحدها نذر اعتكاف أيام غير متتابعة ولا معينة كنذر عشرة أيام مع الاطلاق فيلزمه أن يتم ما في عليه من الأيام محتسباً بما مضى لكنه يشد اليوم الذي خرج فيه من أوله ولا كفارة الثاني نذر أيام متتابعة غير معينة بأن قال الله تعالى على أن اعتكف عشرة أيام متتابعة فاعتكف بعضها ثم خرج لما تقدم وطال فيخير بين البناء على ما مضى بأن يفتى ما في من الأيام وعليه كفارة يمين وبين الاستئناف بلا كفارة الثالث نذر أيام معينة كالعشر الاخير من رمضان فعليه قضاء ما ترك وكفارة يمين (ولا يبطل) الاعتكاف (إن خرج) المعتكف (من المسجد لبول أو غائط أو طهارة واجبة) ولو وضوا قبل دخول وقت الصلاة (أو لازالة نجاسة) قال في المنتهى وغسل متنجس يحتاجه (أو الجمعة تلزمه) لأن الخروج إليها معتاد لا بد منه وأوقات الاعتكاف التي تسفلها الجمعة لا تسلم منه فصار الخروج إليها كالسنة (ولا يبطل) الاعتكاف (إن خرج) المعتكف (للاتيان بما كل ومشرب لعدم خادم وله) أي للمعتكف إذا خرج لما لا بد منه (المشي على عادته) من غير عجلة (ويفتى لمن قصد المسجد أن يترى الاعتكاف مدة لبثه فيه لا سيما إن كان صائماً) فإن الصوم فيه أفضل ويصح بلا صوم ومن نذر أن يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً أو باعتكاف أو يعتكف مصلياً أو يصلي معتكفاً لزم الجمع كنذر صلاة بسورة معينة ويسن تشاغله بالقرب واجتناب ما يعنيه

التيهم (أن يترى) كما تقدم  
(ثم يسمى) فيقول سم  
الله وهي هنا كونه  
(ويضرب التراب بيديه  
مفرجتي الاصابع) ليصل  
التراب إلى ما بين يديه  
تزع نحو خاتم خربة  
واحدة ولو كان التراب  
تاعها فلا وضع يديه عليه  
وعلى يديه أجزاء (ويصح  
وجهه بباطنها) أي  
بباطن أصابعه (و) يمسح  
(كفيه براحتيه)  
استحباً بالو مسح وجهه  
يمينه ويمنه يساره  
أو عكس مسح واستيعاب  
الوجه والكفين واجب  
سوى ما يشق وصول  
التراب إليه (ويخلل  
أصابعه) ليصل التراب إلى  
ما بين يديه ولو نيم بخرفة  
أو غيرها جاز ولو نوى  
وصعد أي نصب الرمح  
حتى (عمت) محل الفرض  
بالتراب أو أمره عليه ومسحه  
به صح لأن سفته بلا  
تصديق فمسحه به

## باب إزالة النجاسة

الحكمة أي تطهير  
مواردها (بجزئ في غسل  
النجاسات كلها) ولو من  
كلب أو من خنزير (إذا  
كانت على الأرض) وما  
انصل بها من الحيطان  
والاحواض والصخور  
(غسلة واحدة تذهب



بدين النجاسة) ويذهب  
لونها ويربجها فان لم يذهبها  
لم تطهر ما لم يصبها وكذا  
اذا غمرت بماء طهر  
والسبيل لعدم لغيره  
النية لازالها وانما اكتفى  
بالمرة دفعا للمخرج والمشقة  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
أرى قواعدي بوله سجلا  
من ماء أو ذنوباً من ماء  
متفق عليه فان كانت  
النجاسة ذات أجزاء  
متفرقة كالرمم والدم الجامد  
الجاف والروث واختلطت  
بأجزاء الأرض لم تطهر  
بالغسل بل بإزالة أجزاء  
المكان بحيث يقين زوال  
أجزاء النجاسة (و)  
يجزى في نجاسة (على  
غيرها) أي غير أرض  
(سبع) غسالات (أحداها)  
أي إحدى الغسالات  
والأولى أولى (بتراب)  
طهور (في نجاسة كلب  
وخنزير) وما تولد منهما  
أو من أحدهما الحدث  
إذا واغ الكلب في أناء  
أحكم فليغسله سبعاً  
أولاهن بالتراب رواء مسلم  
عن أبي هريرة مرفوعاً  
ويعبر ما يوصل التراب  
إلى المحدث ويستوعبه به  
الأيضاً يضر فيكفي مساه  
(ويجزى عن التراب  
اشنان ونحوه) كالصابون  
والنخالة ويحرم استعمال  
مطعوم في إزالتها (و)

بفتح الحاء لا بكسر هاء في الأشهر (وهو واجب مع العمرة في العمرة واحدة على الفور) وشرط الوجوب  
خمس أشياء) وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام قسم بشرط للوجوب والصحة وهو (الاسلام والعقل) وقسم  
يشترط للوجوب والأجزاء دون الصحة (و) هو (البلوغ وكمال الحرية) وقسم يشترط للوجوب دون  
الأجزاء وهو الاستطاعة وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى (لكن يصح أن) أي الحج والعمرة (من الصغير  
والرقيق) وكذا المكاتب والمذبر وأما الولد والمعتق بعضه والمعلق صفته على صفة (ولا يجزيان) أي حج  
الرقيق والصغير وعمرتهما (عن جهة الاسلام) وعمرته فان بلغ الصغير عاقلاً (أو عتق الرقيق) كله (قبل  
الوقوف) بعرفة (أو بعده) أي عتق بعد الدفع من عرفة (فان عاد) إلى عرفة (فوقف) وكان وقوفه الذي  
عاد إليه (في وقته) أجزاءً عن جهة الاسلام ما لم يكن أحرم مفرداً أو قارناً وسعى بعد طواف القدوم وكذلك  
يجزى العمرة ان بلغ أو عتق قبل طوافها قال في شرح الاقناع أي الشروع فيه (الخامس) الذي هو شرط  
لوجوب الحج والعمرة دون الأجزاء (الاستطاعة) للآفة ولا تبطل الاستطاعة بجحون فيحج عنه (وهي ملك  
زاد) يحتاجه في سفره (و) ملك وطائه وملك (راحلة) لركوبه بالآفة لها (تصلح) الراحلة وآلاتها (لمثله) ومحل  
من يشترط له الراحلة إذا كان في مسافة قصر عن مكة لاني دونها إلا عاجز ولا يلزمه السعي حبوا ولو أمكنه  
وأما الزاد فيعتبر وقت المسافة أو عدت مع الحاجة إليه (أو ملك ما يقدربه على تحصيل ذلك) أي الزاد  
والراحلة من نقد أو عرض وانما تكون استطاعة (شرط كونه) أي الزاد والراحلة الصالحان لمثله وآلاتهما  
(فاضلاً يحتاجه من كتب) فان استغنى بأحدى نعمتين من كتاب مع الأخرى (ومسكن) يصلم لمثله  
(وخادم) لانه من الموانع الأصلية بديل ان المفضل يقدم به على فرمائه (وان يكون فاضلاً) أيضاً (عن  
مؤته ومؤته) أي الدوام من أجور عقار أو ربح بضاعة أو من صناعة أو عطاء من ديوان ونحوها  
ولا يصير مستطيعاً بديل غيره له زاد أو راحلة ولو كان أباه أو ابنه ومنه ساعة وقت (فمن كملت له هذه الشروط)  
المذكورة (لزمه السعي فوراً) فبأنه ان أخره لا عذر وانما يلزمه السعي إذا كملت له الشروط (ان كان في  
الطريق آمن) ولو غير الطريق المعتاد بحيث يمكن سلوكه حسب ما حرت به العادة برا كان أو بحراً وبشرط  
أن لا يكون في الطريق خطارة فان كانت بسيرة لزمه قلة الموفق والمجد وبشرط أن يوجد فيه العلف على  
المعتاد فلا يلزمه حمل ذلك لكل سفره (فان عجز عن السعي) من كملت له هذه الشروط المذكورة (لعذر ككبر  
أو مرض لا يرجى برؤه) كزمانه ونحوها (لزمه) فوراً (ان يقيم نائباً حراً) ولو كان النائب (امراً) عن رجل  
ولا كراهة (يصح ويعتمر عنه) ويكون استداء سيرة النائب (من بلده) أي بلد المستنيب أو من الموضع الذي  
أسير فيه (ويجزئه) أي المستنيب (ذلك) أي الحج والعمرة (ما لم يرل العذر قبل إحرام نائبه) فانه لا يجزئه  
للقدرة على البذل وهو حجه نفسه قبل الشروع في البذل وهو حجة النائب وليس لمن يرجى زول علته ان  
يستنيب فان فعل لم يجزه (فلومات) من لزمه حج أو عمرة (قبل ان يستنيب) فوط أولاً (وجب ان يدفع من)  
أصل (تركته لمن يصح ويعتمر عنه) من حيث وجب (ولا يصح من لم يصح عن نفسه حج عن غيره) فان فعل  
انصرف إلى جهة الاسلام (وتزاد الآتي) على الرجل (شرطاً أساساً) للحج والعمرة (وهو ان يجد لها زوجاً  
أو محرماً) وهو من تحرم عليه على التأنيد بنسب كالأب والابن أو سبب مباح كابن زوجته أو أخته (مكلفاً)  
فلا يكون الصبي ولا المجنون محرماً بشرط كونه مسلماً ذكراً ولو عبداً (و) يشترط أن (تقدر على أجرته  
و) تقدر (على الزاد والراحلة لها وله) صاحبين لها (فان حجت بلا محرم حرم) عليها ذلك (وأجزاء) حجها  
كن حج وقد ترك حفا يلزمه من دين أو غيره



يجزى (في نجاسة غيرهما)

أي غير الكلب والخنزير

وما تولد منهما أو من

أحدهما (سبع) فسلات

بماء طهور ولو غير مباح

أن أتت والأخفى تنق

مع حنوقه من الحاجة

وعصر مع إمكان كل مرة

خارج المانن لم يمكن

عصره فبقه وتقليبه أو

تقبيله كل غسلة حتى يذهب

أكثر ما فيه من الماء ولا

يفسر بقاء لون أو ريح أو

هما عجزا (بلا تراب)

لقول ابن عمر أمرنا بخل

الأتجاس سبعة فيصرف

إلى أمره صلى الله عليه

وسلم قاله في المبدع وغيره

وما تنجس بغسلة يغسل

هذه ما بقي بعد ما عراب

في نجاسة كلبان

لم يمكن استعمال (ولا

يظهر من نجس) ولو أراضا

(بشمس ولا ريح ولا ذلك)

ولو أسفل خف أو حذاء

أو ذيل امرأة ولا صقيل

بمسح (ولا) يطهر

متنجس (بإستحالة)

فوماد النجاسة ودخانها

وغيرها وبخارها ودود

بحر وصرصر كنس

وكلب وقع في ملاحه صار

ملحا ونحو ذلك نجس (غير

الحجرة) إذا انقلبت

بنفسها خلا أو بنقل

لا تقصد تحليل ودنها

مثله لان نجاستها لشدة

## باب الاحرام

(وهو) أي الاحرام (واجب من الميقات ومن منزله دون الميقات فيقاته منزله) طلع وجمرة وبحرم من مكة  
 طلع منها ويصح من الحلل ولادم عليه ولعمرة من الحلل ويصح من مكة وعليه دم (ولا ينقض الاحرام مع  
 وجود الجنون أو الغناء أو السكر) لعدم أهليته للنسبة (وإذا انعقد) الاحرام (لم يبطل إلا بالردة) لا بجنون  
 وغناء وسكر وموت (لكن يفسد) الاحرام (بالوطء في الفرج قبل التحلل الأول) ويأتي (ولا يبطل بل  
 يلزمه إتمامه والقضاء) على الفور ولو نذرا أو قلاان كاماكلفين ولا بعده بعد حجة الاسلام على الفور  
 حيث لا عذر في التأخير (ويجوز من يراد بالاحرام بين) ثلاثة أشبه (أن ينوي التمتع وهو أفضل) الثلاثة  
 (أو ينوي الأفراد) وهو على التمتع في الأفضلية (أو) ينوي (القرآن) ينوي الأفراد في الفضل (فالتمتع)  
 أي كفيته (هو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج) وهو شوال وقعدة والتمتع من ذي الحجة لأن العمرة  
 عنده في الشهر الذي يهل به أهله لا الشهر الذي يهل بها أهله (أي تحلله) أي تحلله (منها) أي العمرة  
 (يحرم بالهجر في عامه والأفراد) أي كفيته (هو أن يحرم بالهجر ثم بعد فراغه منه) أي من الحج (يحرم  
 بالعمرة والقرآن) أي كفيته (هو أن يحرم بالهجر والعمرة معا) أي في مرة واحدة (أو يحرم بالعمرة) أولا  
 (ثم يدخل الحج عليها) أي على العمرة وبشروط لصحة إدخال الحج على العمرة أن يكون ذلك (قبل  
 لشروع في طوافها) أي طواف العمرة ولا يشترط الإدخال كون ذلك في أشهر الحج ولا كون ذلك قبل  
 طوافها وسعيها من معه هدى قال في المنتهى ويصح من معه هدى ولو بعد سعيها (فإن أحرم به) أي بالحج  
 (ثم) أحرم (بها) أي العمرة (لم يصح) أحرامها (ومن أحرم وأطلق) بأن نوى نفس الاحرام ولم يعين نسكا  
 (صح أحرامه وصرفه) أي الاحرام (لما شاء) من الأنسالة بالنسبة لا باللفظ (وما عمل قبل فلفه) أي قبل  
 التعيين والاولى صرفه إلى العمرة (لكن السنة لمن أراد نسكا) من حج أو عمرة أو قرآن (أن يعينه) ويلفظ به  
 ولم يذكر وأمثل هذا في الصلاة لقصر مدتها وتيسرها في العادة (وإن يشترط فيقول اللهم أنى أو يهل بالنسك  
 الفسلاف فيسره لي وتقبله مني وإن حبسني حبس فحلي حيث حبسني) ويستفيد بذلك قاله أنه متى حبس  
 بمرض أو عذو أو غير ذلك حل ولا شيء عليه إلا أن يكون معه هدى فيلزمه نحره

## باب محظورات الاحرام

أي ما عتق على المحرم فعلها شرعا (وهي) أي محظورات الاحرام (سبعة أشياء) قال في الاقناع والمنتهى  
 تسعة (أحدها تعمد لبس الخيط على الرجل) قل أو كثر في بدنه أو بعضه مما عمل على قدره من قبض وعمامة  
 وسراويل وبرنس ونحوها ولو درهما منسوجا أو لبدا معة ودا (حتى الخفين) أو أحدهما قال القاضى ولو كان  
 غير معتاد بكونه في كف وخف في رأس فعله القسدية (الثاني) من المحظورات (تعمد تغطية الرأس)  
 والأذان منه (من الرجل) فإن غطاء أو بعضه بملاصق معتاد كعمامة وخرقة (ولو) كانت التغطية  
 (بطين) أو فورة أو حناء (أو) ستره غير ملاصق (كاستغلال بمحمل) وهو دج وعماريت ومحارة فإن فعل حرم  
 وفدى لأن حل على رأسه شيئا أو نصب جاله شيئا أو استظل بخيمه أو شجرة أو بيت (و) من محظورات  
 الاحرام (تغطية الوجه من الأشي) ببرقع أو نقاب أو غيره (لكن تسدل) الثوب من فوق رأسها (على  
 وجهها) ولو من الثوب وجهها (الحاجة) والحاجة كمرور الرجال قربا منها قال في الاقناع فإن غطته  
 لغير حاجة فدت ويحرم عليها ما يحرم على الرجل الألبس الخيط وتظليل الحجل ونحوه (الثالث) من المحظورات  
 (قصدهم الطيب) فإن لم يقصد شمه كالجالس عند العطار والحاجة وداخل السوق أو داخل الكعبة ليتبرك بها  
 ومن شرى طيبا لنفسه أو لتجارة ولا يمس به فغير ممنوع لأنه لا يمكنه الاحتراز منه (ومس ما يعلق بالمسوس



الكثير اذا زال تغيره  
بنفسه والعقصة اذا  
صارت حيوانا طاهرا  
(فان خللت) او نقلت  
لقصد التخليل لم تظهر  
والحلل المباح ان يصب  
على الغيب او العصير خل  
قبل غليانه حتى لا يغلي  
ويمنع غير الحلال من  
امساك النجاسة لتدخل  
او تنجس دهن مائع  
او عجين او باطن حب  
او اناه تشرب النجاسة او  
سكين سقيتها (لم تظهر)  
لانه لا يتحقق وصول  
الماء الى جميع اجزائه وان  
كان الدهن جامدا وقعت  
فيه نجاسة القيت وما  
حولها والباقي طاهر  
فان اختلط ولم يضببط  
حرم (وان غشي موضع  
نجاسة) في بدن او ثوب  
او بقعة ضيقة او اود  
الصلاة (غسل) وجوبا  
(حتى يحرم بزواله) أي  
زوال النجس لانه متيقن  
فلا يزول الا يقسمين  
الطهارة فان لم يعلم جهتها  
من الثوب غسله كله  
وان علمها في أحد كيه  
ولا يعرفه غسلها ويصلي  
في فضاء واسع حيث شاء  
بلا صر (ويطهر بول)  
وفي (غلام لم يأكل الطعام)  
لشهوة (بنضجه) أي  
خبره بالماء ولا يحتاج

كما ورد (واستعماله) أي استعمال المحرم الطيب (في أكل أو شرب) أو ادهان أو استحالة أو استحاط  
أو اختقان (بحيث يظهر طبعه أو ريحه) فيما أكله أو شربه أو ادهن به أو كتمل به أو استعط به  
أو اختقن به (فن لبس أو تطيب أو غطي رأسه ناسيا أو جاهلا أو مكرها فلا شيء عليه ومتى زال عذره) المسقط  
للقضية بأن ذكر الناسي أو علم الجاهل أو زال الإكراه (أزاله) أي أزال استدانة ذلك المخطور بأن يترج  
ماله أو يغسل الطيب أو يزيل ما على رأسه (في الحال) ومن لم يجد ماء لغسل طيب مسحه بغيره أو نحوها  
أو حكه بتراب ونحوه حسب الامكان وله غسل يده وبمائع (والا) بان آخره لغبر عذره (فدى) لأن ذلك  
استدانة مخطور من غير عذر (الرابع) من المخطورات (ازالة الشعر من جميع البدن) بخلق أو غيره  
(ولو من الاتق) فان كان له عذر من مرض أو قتل أو قروح أو صديد أو شدة حر لكرته مما يتضرر بإبقاء  
الشعر أزاله وفدى (و) من المخطورات (تقليم الاظفار) من يد أو رجل بلا عذر فان كان لعذره كالأوكس  
ظفره فأزاله فلا يفدى (الخامس) من المخطورات (قتل الصيد البري) فيباح لا بالحرم صيد ما يعيش في الماء  
كالسمك ولو عاش في بر أيضا كسلحفاة وسرطان وأما طير الماء فهو بري (الوحشي) فلا تأثير لحرم ولا احرام  
في تحريم حيوان إنسي كبهيمة الانعام والخيل والبعاج (المأكول) وكذا المتولد منه ومن غيره والاعتبار  
بأسله فحمام ووط وحشي ولو استأنس (و) يحرم على المحرم (الدلالة عليه) أي الصيد والاشارة (والا حانة  
على قتله) ولو باطارة سلاح لبقته أو ليدبجه سواء كان معه ما يقتله به أولا (واقساد بيضه وقتل الجراد) لانه  
طير بري أشبه العصافير (والقمل) لانه يترقه بازائه كازالة الشعر قال في الاقتناع ويحرم على المحرم لاعلى  
الحلال ولو في الحرم قتل قمل وصيانه من رأسه وبدنه ولو بزئبق ونحوه (لا) يحرم قتل (البراغيث)  
والطبوع (بل ين قتل كل مؤذم مطلقا) مع وجود أذى وبدونه كالأسد والنمر والذئب والفهد والباري  
والصقر والحية والعقرب والزنبور والبق والبعوض (السادس) من المخطورات (عقد النكاح) فلا تزوج  
ولا تزوج غيره بولاية ولا وكالة ولا يقبل له النكاح وكيله الحلال ولا تزوج المحرمة (ولا يصح) النكاح في ذلك  
كله (السابع) من المخطورات (الوطء في الفرج) وما أوجب الغسل ولو كان الجامع ساهبا أو جاهلا أو مكرها  
نصا أو نائمة (ودواعيه) من المخطورات (المباشرة) أي مباشرة الرجل المرأة (دون الفرج) لما في ذلك  
من اللذة واستدعاء الشهوة المتنافي ذلك للأحرام ولا يفسد النفس (والاستمنا) وفي جميع المخطورات  
المتقدمة (القضية الاقتل القمل وعقد النكاح) لانه عقد فسد لأجل الأحرام فلم تجب به فدية ولا فرق فيه  
بين الأحرام الصحيح والفساد قاله في الشرح (وفي البيض والجراد قيمته مكانه) أي مكان الأتلاف ولا  
يضمن البيض المذر ولا ما فيه فرخ ميت سوى بيض النعام فان تشربه قيمة فيضمنه بقيمته (وفي  
الشعرة) الواحدة (أو الظفر) الواحد (اطعام مسكين) وفي قص بعض الظفر ما في جميعه وكذا قطع بعض  
الشعرة (وفي الاثنين) من ظفرين أو شعرتين (اطعام اثنين) أي مسكينين (والضرورة) ببيع للمحرم  
المخطورات ويقضى

### باب القدية

أي هذا باب يذكر فيه أقسام القدية ودرما يجب ومستحقه (وهي ما) أي دم أو صوم أو اطعام (يجب بسبب  
الأحرام) كدم تمتع ودم قران وما وجب ترك واجب أو احصار أو لفعل محظور (أو) بسبب (الحرم) المذكي  
كالواجب في صيده ونباته وله تقديمها على المخطورات إذا احتاج إلى فعله لعذر كاحتياج خلق ولبس وطيب  
(وهي) أي القدية (قسمان) في التحقيق (قسم على التخير وقسم على الترتيب فقسم التخير كقضية اللبس  
والطيب وتغطية الرأس) من الذكر والوجه من الأنثى (وازالة أكثر من شعرتين أو) تقليم أكثر من  
ظفرين والامناء بنظرة والمباشرة بغير انزال مني بخير) المخرج في فدية اللبس والطيب وتغطية الرأس وازالة



لمس من وعصر فان اكل

الطعام غسل كفاطه

وكبول الاثنى والخنثى

فيغسل كسائر النجاسات

قال الشافعي لم يشبهني

فرق من السنة بينهما

وذكر بعضهم ان

الغلام اصله من الماء

والتراب والجارية اصلها

من المصبر والدم قد آفاده

ابن ماجه في سننه وهو

غريب قاله في المبدع

ولعابه ما طاهر (ويعني

في غير مائع وفي غير

مطعم عن يسير دم نجس)

ولو حيفضا أو قاسا أو

استحاضه وعن يسير قبح

وسديد (من حيوان)

طاهر) لا نجس ولا ان

كان من سبل قبل أو دبر

واليسير ما لا يفحش في

نفس كل أحد بحسبه

ويضم متفرق بثوب

لا أكثر ودم السمك وما

لا نفس له سائلة كالسبح

والقمل ودم الشهيد

عليه وما يسقي في اللحم

وعصروه ولو ظهر

جرته طاهر (ويعني

عن أثر استجمار)

بجعله بعد الانقاء واستيقاء

العسدد (ولا ينجس

الادمى بالموت) الحديث

المؤمن لا ينجس متفق

عليه (وما لا نفس) أي

دم (له سائلة) كالسبح

والعصير وهو (متولد

أكثر من شعرتين أو ظفرين والامناء بنظرة (بين ذبح شاة أو صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين لكل

مسكين) منهم (مذبر) فقط (أو نصف صاع من غيره) أي من تمر أو شعير (ومن التخيير جزاء الصيد بخير

فيه) ومن وجبت عليه القديه (بين ذبح (المثل) للصيد (من النعم أو تقويم المثل بمحل التلف) أي تلف

الصيد أو يقر بمحل التلف (ويشترى قيمته طعاما يحرز) اخواجه (في الفطرة) كواجب في كفارة

(فيطعم كل مسكين مذبرا أو) يطعم كل مسكين (نصف صاع من غيره) أي غير البر (أو بصوم عن طعام كل

مسكين يوما) والاصل في ذلك قوله جل وعلا يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الصيدوا وتم حرم الآية (وقسم الترتيب

كدم المتعة) وهو دم نسل لا جبران يجب بسبعة شروط أحدها أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام وهم

أهل مكة والحرم ومن كان دون مسافة قصر الثاني أن يعتمر في أشهر الحج والاعتبار بالشهر الذي أحرم فيه

الثالث أن يحج من عامه الرابع أن لا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر الخامس أن يحل من العمرة قبل

أحرامه بالحج السادس أن يحرم بالعمرة من الميقات أو من مسافة قصر فكثر عن مكة السابع أن ينوي

التمتع في ابتداء العمرة أو أنسائها ولا يعتبر كون النسكين عن واحد (و) دم (القران و) دم (ترك الواجب)

كثر (الأحرام من الميقات و) دم (الأحصار والوطء ونحوه فيجب على متمتع) استوفى الشروط السبعة

(وقارن وتارك واجب دم فان عدمه) أي عدم المتمتع والقران الهدى (أو) عدم (عنه صام ثلاثة أيام في

الحج) قيل معناه في أشهر الحج وقبل في وقت الحج (والأفضل كون آخرها) أي آخر الثلاثة أيام (يوم عرفة)

ووقت وجوب صوم الأيام الثلاثة وقت وجوب الهدى (وتصح أيام التشريق) لقول ابن عمر وماتة رضي الله

تعالى عنهما لم يرض في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري (و) صام (سبعة إذا

رجع إلى أهله) وان صام السبعة قبل أن يرجع إلى أهله بعد إحرامه يحج اجزا لكن لا يصح أيام منى لبقاء أيام

الحج (ويجب على محصر دم) ينحره بنية التحلل وجوبا مكانه (فان لم يجد) هديا (صام عشرة أيام) بنية

التحلل (ثم حل) وليس له التحلل قبل ذلك (ويجب على من وطئ في الحج قبل التحلل الأول أو أنزل منى

بمباشرة أو استناء أو تفصيل أو لمس بشهوة أو نكرا أو طهر بدنة فان لم يجدها) أي البدنة (صام عشرة أيام

ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع) من أفعال الحج كدم المتعة لقضاء أصحابه رضي الله عنهم (و) يجب في

الوطء (في العمرة إذا أفسد ما قبل تمام السعي شاة) ولا يفسدها الوطء بعد الفراغ من السعي وقبل حلق كما

لو وطئ في الحج بعد التحلل الأول ويجب المضي في فاسدها والقضاء فورا (والتحلل الأول) من الحج (يحصل

بأثنين من) ثلاثة (رمى وحلق وطواف وحمل له) بالتحلل الأول (كل شيء إلا النساء) التحلل الثاني (يحصل

بما نقي مع السعي ان لم يكن سعي قبل)

فصل في الصيد الذي له مثل من النعم يجب فيه ذلك المثل وذلك (كالنعامة وفيها بدنة) روى ذلك عن عمر

وعثمان وعلي وزيد وابن عباس ومعاوية (وفي حمار لو حش) بقرة (و) (في) بقرة بقرة) روى ذلك عن ابن

مسعود (وفي الضبع كبش) قال الامام حكم فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش (وفي الغزال شاة) روى

ذلك عن علي وابن عمر (وفي الوبر) وهو دويبة تكلاء دون السنور لا ذنب لها جدي (و) (في) الضب جدي

له نصف سنة وفي البربوع جفرة لها أربعة أشهر وفي الارنب عناق) وهي الاثنى من أولاد المعز (دون

الجفرة وفي الحمام) أي في كل واحدة من حمام (وهو) أي الحمام (كل ما عيب الماء) أي وضع منقاره فيه

وكرع وهدر (كالقطا والورث والقواخت شاة وما لا مثل له) وهو سائر الطيور ولو أكبر من الحمام (كالاوز)

بفتح الهمزة والواو وتشديد الزاي (والجباري والحجل) والكبير من طير الماء (والسكرى) تجب

(فيه قيمته مكانه)

فصل في صيد حرم مكة وحكمه حكم صيد الاحرام فيحرم على المحل اجزاء من أنف فيه شيأ ولو

كان المتلف كافرا أو صغيرا أو عبدا فعليه ما على المحرم ولا يلزم المحرم جزا أن (ويحرم قطع شجرة) حتى



من طاهر (لا ينجس

بالموت بر يا كن أو بحريا

فلا ينجس الماء البسبر

عنهم ما فيه (وبول

ما يؤكل لحمه وروثه ومنه)

طاهر لانه صلى الله عليه

وسلم امر العربيين أن يلحفوا

بابل الصدقة فيشربوا

من أبوالها وألبانها

والنجس لا يباح شربه

ولو أبيع للضرورة لا مريم

بفسل أثره إذا أرادوا

الصلاة (ومنى الآدى)

طاهر لقول عائشة

كنت أقول المنى من

ثوب رسول الله صلى الله

عليه وسلم ثم يذهب

فيصلى به متفق عليه فعلى

هذا يستحب فرك يابه

وغسل رطبه (ورطوبة

فرج المرأة) وهو مسك

الذكر طاهرة كالعرق

والريق والمخاط والبلغم

ولو أزرق وما سال من

القم وقت النوم (وسور

الهرة وما دونها في الحلقة

طاهر) غير مكره وغير

دجاجة مخلاة والسور

بضم السين مهموز بقيمة

طعام الحبوان وشرا به

والهر القط وان أكل هو

أو طفل ونحوهما نجاسة

ثم شرب ولو قبل أن يغيب

من مائع لم يؤثر لصوم

البلى لا عن نجاسة يدها

أو رجلها ولو وقع ما ينضم

دبره في مائع ثم خرج حيا

ما فيه مضرة كعوسج وشوك وسوال ونحوه إلا اليابس وما زال بفعل غير آدمي أو انكسر ولم يرب والالاذخر  
والسكاكة والفقع والالغرة والامارعه آدمي من نقل ورياحين وشجر خر من غير شجر الحرم فيباح أخذه  
والارتفاع به (و) يحرم قطع (حشيشه والمحل والحرم في ذلك سواء فيضمن الشجرة الصغيرة عرفا) ان  
قلعت أو كسرت (بشاة و) يضمن (ما فوقها) من الوسطى والكبرى (بقرة و) يضمن (الحشيش والورق  
بقيته) و يضمن غصن بما قص فان استخلف شئ منها سقط ضمانه ويحرم صيد حرم المدينة وحشيشه  
وشجره إلا الحاجة ولا جزء في حرم من ذلك (ويجزى عن البدنة بقرة كعكسه) أى كما تجزى البقرة عن  
البدنة تجزى لبدنة عن البقرة (ويجزى عن سبع شياه بدنة أو بقرة والمراد بالدم الواجب) حيث أطلق  
(ما يجزى في الاضحية) وهو (جذع شان أو ثنى معز) ويأتى (أو سبع بدنة أو سبع بقرة فان ذبح  
أحداهما فافضل وتجب كلها)

### باب أركان الحج وواجباته

(أركان الحج أربعة الأول الاحرام وهو مجرد النية) أى نية التسلوان لم تجرد من ثيابه المحرمة على الحرم  
(فن تركه) أى الاحرام بالنية (لم ينقدجه الثاني) من أركان الحج (الوقوف بعرفة) وكلها موقف الا بطن  
صوته (ورقته) أى الوقوف (من طلوع فجر يوم عرفة) واختار الشيخ وغيره وحكى اجماع من الزوال يوم  
عرفة (الى طلوع فجر يوم النحر) فن حصل في هذا الوقت بعرفة لحظة واحدة وهو أهل (لوقوف بان يكون  
مسامعا قلا محرم بالحج (ولو مارا) بها (أو نائما أو حائضا أو جاهلا انها عرفة صح) وأجزأه عن حجه  
الاسلام ان كان حرا بالعا والاقفل (لا) يصح الوقوف (ان كان سكرانا) لعدم عقله (أو مجنونا أو مغشى  
عليه) إلا أن يفيقوا وهم بها قبل خروج وقت الوقوف وكذا الواقفوا بعد الدفع منها وعادوا فوقوا بها في الوقت  
(ولو وقف الناس كلهم أو وقف الناس كلهم (الأقليل في اليوم الا من أو) وقف الناس كلهم أو كلهم إلا  
قليل في اليوم (العاشر خطأ) فهما لأعمدا (أجزأهم) الوقوف (الثالث) من أركان الحج (طواف الافاضة)  
ويسمى طواف الزيارة والصدور لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وهو الطواف الواجب الذي به تمام الحج  
(وأول وقته) أى طواف الافاضة (من نصف ليلة النحر لمن وقف والا) بان لم يكن وقف (فأوله في حقه  
بعد الوقوف ولا حد لا ترة) والافضل يوم النحر (الرابع) من أركان الحج (السعى بين الصفا والمروة  
وواجباته) أى الحج (سبعة الأول الاحرام من الميقات) (المعتبره) (و) (الثاني) (الوقوف) بعرفة (الى العروب  
لمن وقف نهارا) (الثالث) (المبيت ليلة النحر بمنزلة الى بعد نصف الليل) ان وافاها قبله (و) (الرابع  
(المبيت بمنى لبالي) أيام (التشريق و) الخامس (رمى الجمار مرتبا) بأن يرمى أولا التي تلى مسجد الحيف ثم  
الوسطى ثم العقبه فان نكسه لم يجزه (و) السادس (الحلق أو التقصير) السابع (طواف الوداع) قال  
الشيخ وطواف الوداع ليس من الحج وانما هو لكل من أراد الخروج من مكة والرمي والاضطباع ونحوهما  
سنن للحج (وأركان العمرة ثلاثة) الأول (الاحرام و) الثاني (الطواف و) الثالث (السعى) بين الصفا والمروة  
(وواجبها) أى العمرة (شئان) الأول (الاحرام ها من الحل و) الثاني (الحلق أو التقصير) فن أتى بواحد  
منهما فقد أتى بالواجب (والمسنون كالمبيت بمنى ليلة عرفة وطواف القدوم) للمفرد والقارن وهو تحية  
الكعبة (والرمي في الثلاثة أشواط الأول منه) أى من طواف القدوم لغيره كعب وحامل معذور ونساء  
ومحرم من مكة أو من قربها فلا يسن (والاضطباع فيه) أى في طواف القدوم فيجعل وسط الرداء تحت  
عاتقه الايمن وطرفه على عاتقه الايسر (وتجرد الرجل من الخيط عند) ارادة (الاحرام و) يسن لمزيد  
الاحرام (لبس ازار أو رداء أبيضين) لحديث خير ثيابكم البيضاء (تطبيقين) جديدين أو غسيلين فالرداء على  
كفيه والازار في وسطه ويجوز في ثوب واحد (و) تسن (التلبية) وابتدأوها (من حين الاحرام) ويسن ذكر



لم يؤثر (وسباع البهائم

وسباع الطير) التي هي

أكبر من الهرطقة

(والجار الأهل والبغل

منه) أي من الجار الأهل

لا الوحشي (نجسة) وكذا

جميع أجزائها وفضلاتها

لأنه عليه الصلاة والسلام

لماسئل عن الماء وما ينوبه

من السباع والذباب فقال

إذا كان الماء قلتين لم ينسجه

شيء فمفهومه أنه ينجس

إذا لم يبلغهما وقال في الحجر

يوم خيبر أنه رخص متفق

عليه والرجس النجس

## باب الحيض

أصله لغة السيلان من

قولهم حاض الوادي إذا

سال وهو شرعاً دم طبيعة

وجبلة يخرج من قعر

الرحم في أوقات معلومة

خلق الله الحكمة غذاء

الولد ونريته (الحيض

قبل تسع سنين) فإن رأت

فمالدون ذلك فليس بحيض

لأنه لم يثبت في الوجود

وبعد هذا ان صلح فحيض

قال الشافعي رأيت جدة

لها إحدى وعشرين

سنة (ولا حيض بعد

خمسين) سنة لقول عائشة

إذا بلغت المرأة خمسين

سنة خرجت من حد

الحيض ذكراً أو أنثى ولا

يفرق بين نساء العرب

وغيرهن (ولا) حيض

(مع حمل) قال أحمد بن

نسكه فيها ولا كثر منها (الاول الرمي) أي رمى جرة العقبة (فن تركنا) من الأركان المتقدمة أو ترك البنية تركن كطواف وسعي (لم يتم حجه إلا به) لكن لا ينعقد نسك بلا إحرام بها كن أو عمرة (ومن ترك واجبا) الحج أو عمرة ولو سهوا (فعلیه دم وجهه صحيح ومن ترك مسنونا فلا شيء عليه) ويكره أن يقال حجة الوداع

فصل في شروط صحة الطواف أحد عشر (شياً الأول) النية (كسائر العبادات) (و) الثاني (السلام) (و) الثالث (العقل) (و) الرابع (دخول وقته) (و) تقدم (و) الخامس (ستر العورة) (و) كاتقدم (و) السادس (اجتناب النجاسة) (لأنه صلاة) (و) السابع (الطهارة من الحدث) (لأنه طواف) (و) الثامن (تكميل السبع) (و) التاسع (جعل البيت عن يساره) (و) العاشر (كونه معاً شياً مع القدرة) (و) الحادي عشر (الموالة فيستأنفه حدث فيه وكذا القطع طويل وإن كان) (و) الثاني عشر (سيراً أو أقيمت الصلاة أو حضر خازنة صلى وبنى من الحجر الأسود وسنته) أي الطواف عشر (استلام الركن اليماني يده اليمنى وكذا) يسر استلام (الحجر الأسود وتقبيله) والاضطباع والرمي والمشي في موضعه (والدهاء والذكرو والنساء) (و) طواف في المسجد وكان بعيداً عن البيت صح فإن طاف خارج المسجد لم يصح (والركعتان بعده) أي بعد الطواف

فصل في شروط صحة السعي ثمانية (الاول) النية (لحديث أنما الأعمال بالنيات) (و) الثاني (السلام) (و) الثالث (العقل) (و) الرابع (الموالة) والمرأة لا ترقى الصف والمروة ولا تسعي شديداً (و) الخامس (المشي مع القدرة) (و) السادس (كونه بعد الطواف ولو) كان الطواف الذي تقدم عليه (مسنونا كطواف القدوم) (و) السابع (تكميل السبع) (و) الثامن (استيعاب ما بين الصف والمروة) فإن لم يرقهما الصق عقب رجليه بأسفل الصف وأصابعهما بأسفل المروة ثم ينقلب إلى الصف فيمشي في موضع مشيه ويسعى في موضع سعيه إلى الصف فيفعل ذلك سبعاً يحتسب بالذهب سبعة وبالرجوع سبعة فيفتح بالصف ويحتم بالمروة (وإن بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط) لحديثه لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم (وسنته) أي السعي (الطهارة وستر العورة والموالة يسنه وبين الطواف يسن أن يشرب من ماء زمزم لما أحب لحديث جابر عن عمر فواما زمزم لم يشرب لمرؤاه ابن ماجه ويتضلع منه زاد في التبصرة) (و) برش على يديه وثوبه يقول بسم الله اللهم اجعله لنا علماً نافعاً ورزقاً واسعاً ورزقاً (و) فتح الراعي وكسرها (وشيعاً) بكسر الشين وفتح الباء وكسرها وسكونها (وشقاء من كل داء واغسل به قلبي واملاؤه من خشيتك) زاد بعضهم وحكمتك (وتسن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه رضوان الله وسلامه عليهما) بعد الفراغ من الحج قال ابن نصر الله لازم استحباب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم استحباب شد الرحال إليها لأن زيارته للحاج بعد حجه لا يمكن بدون شد الرحال فهو كالنصرح باستحباب شد الرحال لزيارته صلى الله عليه وسلم (وتستحب الصلاة بمسجده صلى الله عليه وسلم وهي) فيه (بألف صلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة) (و) في المسجد الأقصى بخمسمائة صلاة

## باب القوات

وهو سبق لا يدرك (والاحصار) الحبس (من طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقف عرفه لعذر حصر أو غيره فاته الحج) في ذلك العام لا قضاء من الوقوف وسقط عنه قوابع الوقوف كمبيت بمزدلفة ومنى ورمي جمار (واقبل إحرامه عمرة) فيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر سواء كان قارباً أو غيره أن لم يختر البقاء على إحرامه ليسج من قال (ولا تجزئ) هذه العمرة التي اقبل إحرامه إليها (عن عمرة الاسلام فيتحلل بها وعليه دم) أن لم يكن اشترط أولاً هدي شاة أو سبع بدنة (و) عليه (القضاء) ولو كان الحج القائن قفلاً (في) العام

(القابل)



تعرف النساء الحامل

بأنقطاع الدم فإن رأت  
دما فهو دم فساد لا تترك  
له العبادة ولا يمنع زوجها  
من وطئها ويستحب أن  
تغتسل بعد انقطاعه إلا  
أن تراه قبيل ولادتها  
يومين أو ثلاثة مع إماراة  
فتفاس ولا تنقص به مدته  
(وأقله) أي أقل الحيض  
(يوم وبسلة) لقول علي  
رضي الله عنه (وأكثره)  
أي أكثر الحيض (خمس  
عشر يوما) بلياليها لقول  
عطاء رأيت من تحيض  
خمس عشر يوما  
بلياليها (وقال) أي  
الحيض (ست) ليال  
بأيامها (أو سبع) ليال  
بأيامها (وأقل الطهر بين  
الحيضتين ثلاثة عشر  
يوما) احتج به أحد عا  
روى عن علي أن امرأة  
جاءته وقد طلقها زوجها  
فرعت أنها حاضت في  
شهر ثلاث حيض فقال  
علي لشرع قل فيها فقال  
شرع أن جاءت بينة  
من بطانة أهلها فنرجى  
دينه وأمانته فشهدت  
بذلك والافهي كاذبة فقال  
علي قالون أي جلد بالرومية  
(ولا حدا أكثره) أي  
أكثر الطهر بين  
الحيضتين لأنه قد وجد  
من لا تحيض أصلا لكن  
قاله بقية الشهر والطهر

(القابل) لأن الحج يلزم بالشروع فيه فيصير كالنذر بخلاف سائر التطوعات (لكن لو صد عن الوقوف  
فتحل قبل فواته فلا قضاء) عليه (ومن حصر عن المبيت ولو) كان الحصر (بعد الوقوف) أو منع من  
دخول الحرم ظمنا أو جبن أو أغشى عليه ولم يكن له طريق آمن إلى الحج وفات الحج (ذبح هديا) أي شاء أو  
سبع بدنة (بنية التحلل) أي ينوي به التحلل وجوبا (فإن لم يجد) المحصر هديا (صام عشرة أيام بنيه) أي بنية  
التحلل (وقد حل) ولا اطعام فيه (ومن حصر عن طواف الأفاضة فقط وقدرى وحلق لم يتحلل حتى  
يطوف) للأفاضة بفعل الطواف لأن إحصاءه عن النساء والشرع إنما ورد بالتحلل من الأحرام التام  
الذي يحرم جميع محظوراته ومتى زال الحصر أتى بالطواف وقد تم حجه (ومن شرط في ابتداء إحصاءه أن  
يحل حيث حبستى أو قال) في ابتداء إحصاءه (إن مرضت أو عجزت أو ذهبت تفقني فلي) أن أحل كان له أن  
يتحلل (إذا وجد الشرط) متى شاء من غير شيء ولا قضاء عليه (لأنه إذا شرط شرطا كان إحصاءه الذي فعله  
إلى حين وجود الشرط قصار بمنزلة من أكمل أفعال الحج

### باب الأضحية

(وهي سنة مؤكدة ونجيب الأضحية بالنذر) كقوله هذه صدقة قال في الموجز والتبصرة إذا أوجبها بلفظ  
الذبح كقوله على ذبحها لزمه وتقرى بها على الفقراء (و) تعين (بقوله هذه أضحية) فتصير واجبة بذلك كما  
يعتق العبد بقول سيده هذا حر لوضع هذه الصيغة لشرعا (أو لله) ولو أوجبها ناقصة نقصا يمنع الإجزاء لزمه  
ذبحها ولم تجزئه عن الأضحية الشرعية ولكن يشاب على ما يتصدق به منها (والأفضل) في الأضحية (الأبل  
فالبقرة والغنم) إن أخرج كاملًا ثم بلى ذلك شركة في بدنة أو بقرة (ولا تجزئ) الأضحية (من غير هذه  
الثلاثة) ولا الوحشي ولا من أحد أبويه وحشي (وتجزئ الشاة عن واحد وعن أهل بيته وعياله) قال صالح قلت  
لأبي يضعي بالشاة عن أهل البيت قال نعم لا بأس قد ذبح النبي صلى الله عليه وسلم كبشين فقال بسم الله اللهم  
هذا من محمد وأهل بيته وقرب الأثر وقال بسم الله اللهم هذا منك ولك فمن وحل من أمي (وتجزئ  
البذنة والبقرة عن سبعة) في قول أكثر أهل العلم ويعتبر ذبحها عنهم (وأقل سن ما تجزئ من الضأن ماله  
نصف سنة) ويسمى جذعا قال الحرق سمعت أبي يقول سألت بعض أهل البادية كيف يعرفون الضأن  
إذا أجذع قالوا لا تزال الصوفة قائمة على ظهره مادام حيا فإذا ماتت الصوفة على ظهره علم أنه قد أجذع  
(ومن المعز ماله سنة) كاملة لأنه قبل ذلك لا يلقح (ومن البقر والجاموس ماله ستان ومن الأبل ماله خمس  
سنين) كواملي (وتجزئ الجماء) في الأضحية والهدى وهي التي لم يخلق لها قرن (والبراء) وهي التي لا ذنب  
لها خلفه أو مقطوعا (والخصي) وهو ما قطعت خصيتاه أو سلتا أو رشتا (و) تجزئ (الحامل) من الثلاثة  
كالحائل (وما خلق بلاذن أو ذهب نصف اليث أو أذنه) وتكره معيبة أذن بخرق أو شق أو قطع لنصف أو  
أقل وكذا قرن و (لا تجزئ) (ينسه المرض ولا) تجزئ (ينسه العور) بأن انخفضت عينها ولا قائمة العينين مع  
ذهاب إصبعيهما (لأن العمى يمنع مشيها مع رفقتها ويمنع مشاركتها في العلف) ولا عجفاء وهي الهزيلة التي  
لا منح فيها ولا تجزئ (عرجاء وهي التي لا تطيق مشيا مع صحبته ولا) تجزئ (هنا وهي التي ذهبت ثناياها  
من أصلها) ذكره جماعة وقال في التلخيص وهو قياس المذهب (ولا عصباء وهي ما انكسر غلاف  
قرنها) قاله في المستوعب والتلخيص (ولا خصي محبوب ولا عصباء وهي ما ذهب أكثر أذن أو قرنها) لأن  
الأكثر كالكل

(فصل) وبسن نحر الأبل قائمة معقولة يدها اليسرى فيقطعها بالحربة في الوهدة التي بين أصل العنق والصدر  
(و) يسن (ذبح البتر والغنم على جنبها الأيسر موجهة للقبلة) قال الله تعالى إن الله يامركم أن تذبحوا بقرة  
(ويسمى حين يحرك يده بالفعل) وجوبا (و) يأتي حكم ما إذا نسي في الزكاة (ويكبر) استحبابا (ويقول اللهم



التقاعبان لا تغير معه قلعة  
احتشست بها ولا يكره  
وطؤها زمنه ان اغتسلت

(وتغنى الحائض والنفساء

الصوم لا الصلاة) اجماعا

(ولا يصحان) أي الصوم

والصلاة (منها) أي من

الحائض (بل يصحان)

عليها كالطواف وقراءة

القرآن واللبث في المسجد

لا المروءة ان آمنت

توحيته (ويحرم وطؤها

في الفرج) الا لمن به شبق

بشرطه قال الله تعالى

فاعتزلوا النساء في الحيض

(فان فعل) بان أخرج قبل

انتطاعه من مجامع مثله

حشفته ولو بمحائل أو مكرها

أو ناسيا أو جاهلا (فعله

دينار أو نصفه) على

التفسير (ككفارة)

لمحدث ابن عباس

يتصدق بدينار أو نصفه

رواه أحمد والترمذي

وأبو داود وقال هكذا

الرواية الصحيحة

والمراد بالدينار مثقال

من الذهب مضروبا كان

أو غيره أو قيمته من

الفضة فقط ويجزئ

لواحد وتسقط بعجزه

وامرأة مطاوعة كرجل

(ويجوز أن يستمتع منها)

أي من الحائض (بما

دون) أي دون الفرج

من القبلة والله س والوطء

هذا منك ولك) فان اقتصرت على التسمية تركت الأفضل وأجزأ (وأول وقت الذبح) لأضحية وهدى تطوع

ونذر ودم متعة وقرآن (من بعد أسبق صلاة العيد بالبلد) لمن صلى (أو) من بعد (قديرها) أي قدر الصلاة

(لمن لم يصل فلا تجزئ قبل ذلك ويستمر وقت الذبح نهارا وليلا إلى آخر ثاني أيام التشريق فان فات الوقت)

أي وقت الذبح على من عليه واجب (قضى الواجب) وفعل كالإدام (وسقط التطوع) بخروج وقت الذبح

لان المحصل للفضيلة الزمان وقد فات فلو ذبحه وتصدق به كان له ما تصدق به لأضحية في الأصح (وسن له) أي

للمهدي (الا كل من هدى التطوع) لقوله تعالى فكلوا منها وأقلوا حوائل الأمر الاستعجاب والمستعجب

أن يأكل البسير (و) له الا كل (من أضحيته) بوله التزود والا كل كثيرا (ولو واجبة) ولا يأكل من هدى

واجب ولو كان إيجابه بنذر أو تعيين (ويجوز) الا كل (من) دم (المتعة والقرآن ويجب) على المضحي

(أن يتصدق أقل ما يقع عليه اسم اللحم) فان أكلها كلها ضمن أقل ما يقع عليه اسم اللحم بمثلها (ويعتبر

عليك الفقير فلا يكتفى أطعمته) كالواجب في الكفارة ومن مات بعد ذبحها قام وارثه مقامه في الأكل والصدقة

والإهداء (والسنة أن يأكل كل من أضحيته ثلثا ويهدي ثلثا ويتصدق بثلثا) نص عليه لقول ابن عمر

الهدايا والضحايا ثلث للذبيحة وثلث للمساكين لقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا الفقاع والمعتز

فالقناع السائل والمعتز الذي يعتريه أي يعتريه لك لثبطه ولا يسأل وقال إبراهيم وقتادة القناع الجالس في بيته

المتعفف يقنع بما يعطى ولا يسأل والمعتز السائل (ويحرم بيع شيء منها) أي الذبيحة هديا كانت أو أضحية

ولو كانت تطوعا لأنها تعينت بالذبح (حتى) أنه يحرم عليه أن يبيع شيئا (من شعرها وجلدها) وجلها بل يتنزع

بذلك أو يتصدق به (ولا يعطى الجزاء بأجره منها شيئا) للخبر ولأنه يبيع لبعض أهلها ولا يصح (وله إعطاؤه)

منها (صدقة وهدية) لأنه في ذلك كغيره بل هو أولى لأنه باشرها وتأقت نفسه إليها (وإذا دخل العشر حرم على

من يضحي أو يضحي عنه أخذ شيء من شعره أو ظفره أو بشرته إلى الذبح) ويؤزل التعويم بذيح الأول

لمن يضحي بأعداد (تديه) لا يمنع عليه النساء والطيب واللباس (ويسن الخلق بعده) أي الذبح فان

أخذ شيئا من شعره أو ظفره أو بشرته تاب إلى الله تعالى لوجوب التوبة بمن كل ذنب قال في شرح الاقتاع

قلت وهذا إذا كان لغرض ضرورة والأفلاثم كالحرم وأولى انتهى ولا فدية معه

فصل في العقيقة فيفسرها ما من رضى الله تعالى عنه ورضى عنها بهاتها الذبح نفسه انتهى (وهي) التي

تذبح عن المولود (سنة) مؤكدة (في حق الأب) فلا يعلق غيره (ولو) كان الأب (معسرا) غنيا كان الولد

أو فقيرا (و) (المسنون ذبحه) (عن الغلام شاتان) متقاربتان سنا وشبهان فان تعذرتا فواحدة فان لم يكن عند

الأب شيء اقترض وعق قال أحمد وأرجو أن يخلف الله عليه لأنه أحيا سنة قال الشيخ محلل له وفاة ولا يعلق

عن نفسه إذا كبر (وعن الجارية يشاء) لأنها على النصف من أحكام الذكر (ولا تجزئ بدنة ولا بقرة إلا

كاملة) فلا تجزئ فيها شرك وبنوهم حقيقة (والسنة ذبحها في سابع يوم ولادته) لحديث سمرة قال قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويحلق رأسه

رواه أهل السنن كلهم وقال الترمذي حسن صحيح قال في المستوهب وعميون المسائل ضحوة النهار ويجوز

قبل السابع (فان فات في أربعة عشر فان فات في إحدى وعشرين ولا تعتبر إلا سابع بعد ذلك) بل يفعل في

كل وقت لان هذا قضاء فلم يتوقف كالأضحية (وكره لطنخه) أي المولود (من دمها) وان لطنخ رأسه برعفران

فلا بأس وقال ابن القيم سنة وينزعها أعضاء ولا يكسر عظمها وطبخها أفضل من إخراج لحمها نيا فطبخ بماء

وملح ثم يطعم منها الأولاد والمساكين والجيران (وبسن الأذان في أذن المولود اليمنى) ذكرها كرا أو أثنى

(حين يولده والاقامة في) أذنه (اليسرى) عن الحسن بن علي مرفوعا من ولده مولود فاذن في أذنه اليمنى وأقام

في أذنه اليسرى دفعت عنه أم الصبيان ويحكك بمرة بأن تمضغ ويدلك بها داخل فوه ويضع فيه حتى ينزل إلى

جوفه منها شيء (وسن أن يحلق رأس العلامة في اليوم السابع) من ولادته (ويتصدق بوزنه فضة) ولا يحلق



دون الفرج لان الحيض

اسم لكان الحيض قال  
ابن عباس فاعتزلوا نكاح  
فروجهن ويسن سنن  
فرجها عند مباشرة  
غيره واذا ارادوطأها  
فادعت حبضا بمكان قبل  
(واذا اقطع الدم) أي  
دم الحيض أو النفاس  
(ولم تغتسل لم يبع غير  
الصيام والطلاق) فان  
عدمت الماء يسمت وحل  
وطؤها وتغسل المسلمة  
المتعة قهرا ولانية هنا  
كالكافرة للعدو ولا تصلي  
به وينوي عن مجترنة  
غسلت كبت (والمبتدأة)  
أي في زمن يمكن أن يكون  
حيضا وهي التي رأت الدم  
ولم تكن حاضت (تجلس)  
أي تدع الصلاة والصيام  
وتحرمها بمجرد رؤيته  
ولو أجزر أو سفرة أو  
كدرة (أقله) أي أقل  
الحيض يوم ولبسة (ثم  
تغتسل) لانه أخرجه عنها  
حكما (وتصلي) ونصوم  
ولاوطأ (فان اقطع  
دمها لا تكره) أي أكثر  
الحيض خمسة عشر يوما  
(فادون) يضم التسون  
لقطعه عن الاضافة  
(اغسلت عندا قطاعه)  
أيضا وجوب بالصلاحيته  
ان يكون حبضا وتغسل  
كذلك في الشهر الثاني  
والثالث (فان تكرر)

وأما الجارية (ويسمى المولود) (فيه) والتسمية للاب فلا يسميه غيره مع وجوده ويسن أن يحسن اسمه  
(وأحب الأسماء) إلى الله تعالى (عبد الله وعبد الرحمن) وكل ما أضيف إلى الله تعالى كعبد الرحيم وعبد القادر  
وتجوز التسمية بأكثر من اسم واحد والاقتصار على واحد أولى (وتحرم التسمية بعبد غير الله كعبد النبي  
وعبد المسيح) وعبد الكعبة وأما قوله عليه الصلاة والسلام أنا ابن عبد المطلب فليس من باب إنشاء التسمية  
بل من باب الاخبار بالاسم الذي عرف به المسمى والاخبار بمثل ذلك على وجه تعريف المسمى لا يحرم  
فباب الاخبار أوسع من باب الانشاء (وتكره) التسمية (بحرب وبسار ومبارك ومفلح وخير وسرور  
ونعمة) ونجيب وبركتو وياح وكذا ما فيه تزكية كالتقي والزكي (لأبائهم الملائكة) فلا تكره التسمية  
باسمائهم (و) كذلك التسمية بأسماء (الأنبياء) كإبراهيم ونوح ومحمد وصالح عليهم السلام (وان اتفق  
وقت عقيقة واضعية أجزأت أحدهما عن الأخرى) مقتضاه أجزاء أحدهما عن الأخرى وان لم ينوها  
وعبارة الاقناع ولو اجتمع عقيقة واضعية ونوى بالاضعية عنهما أجزأت عنهما ناصا قال ابن القيم في كتابه  
تحفة الودود في أحكام المولود كما لو صلى ركعتين ينوي بهما تحية المسجد وسنة المسكوبة أو صلى بعد الطواف  
فرضا أو سنة مكتوبة وقع عنه وعن ركعتي الطواف وكذلك لو ذبح المتمتع والقارن شاة يوم النحر أجزأت عن  
دم المتعة وعن الاضعية انتهى

### كتاب الجهاد

مصدر جاهد جهاد أهول فسه بذل الطاقة والوسع وشر ما قتال الكفار (وهو فرض كفاية) ومعنى فرض  
الكفاية أنه اذا قام به من يكفي سقط عن سائر الناس وان لم يقم به من يكفي اثم الناس كلهم (ويسن) بتأكد  
(مع قيام من يكفي) لما روى أبو داود بإسناده عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ثلاثة من  
أهل الإيمان الكف عن قال لا إله إلا الله لا نكفره بدتبولانخرجه عن الإسلام عمل والجهاد ما من منذ  
بعتى الله تعالى إلى أن يقاتل آخر أمي الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل والإيمان بالاقدار (ولا  
يجب الجهاد الأعلى ذكر) فلا يجب على أتى ولا تخشى مشكل (حر) فلا يجب على عبد (مسلم) لان الإسلام  
شرط لوجوب سائر الفروع (مكلف) لان التكليف شرط لوجوب سائر الفروع (صحيح) أن يكون  
سالم من العي والعرج والمرض والآية الشريفة (واجد من المال ما يكفيه ويكفي أهله في غيبته)  
لقوله تعالى ولا على الذين اذا ما آتوا لتعملهم قلت لا أجد ما أحل لكم عليه تولوا وأعينهم تفيض  
من الدمع حزنا ألا يجدوا ما ينفقون (ويجوز مع مسافة قصر ما يحمله) ولا تعتبر الراحة مع قرب المسافة كالطبع  
ويعتبر أن يكون ذلك فاضلا عن قضاء دينه وأجرة مسكنه وحواله كالحج (وسن تشييع الغازي لانتقبه)  
وذكر الأجر استحب تشييع الحاج وداعه ومسلته ان يدعو له (وأفضل متطوع به) من العبادات  
(الجهاد) قال أحد العلماء من الأعمال بعد الفرائض أفضل من الجهاد (وعز والبحر أفضل) من غز والبر  
لان شهادة البحر تكفر كل ذنب حتى الدين (وتكفر الشهادة بجميع الذنوب سوى الدين) قال في الفروع  
قال شيخنا وغيره مظالم العباد قتل وظلم وزكاة ورج وقال شيخنا من اعتقد ان الحج يسقط ما وجب عليه من  
الصلاة والزكاة فإنه يستتاب فان تاب والاقتل ولا يسقط حق الأدي من دم أو مال أو عرض بالحج اجابا  
وتكفر طهارة وصلاة ورمضان وعرفة وعاشر راء الصفا ثم فقط (ولا يتطوع به) أي الجهاد (مدين) أدي  
(لا وفاله) سواء كان الدين حالا أو مؤجلا (الاباذن غريمه) أو بدفعه له رهنا يمكن استيفاء الدين من غنمه  
(ولا يتطوع به) (من أحد أبويه حرم مسلم الاباذنه) لان بر الوالدين فرض عين والجهاد فرض كفاية وفرض  
العين يقدم فاما ان كانا غير مسلمين فلا دن لهم او كذا ان كانا رقيقين على الاسح وكذا ان كانا مجنونين لارضا  
جد وجدة (ويسن الرباط) في سبيل الله تعالى (وهو لزوم الثغر) والثغر كل مكان يخيف أهله العدو



الدم (ثلاثة) أي في ثلاثة

أشهر ولم يختلف فهو كله

(حيض) وثبتت طائفتها

فتجلسه في الشهر الرابع

أولا وثبتت بدن وثلاث

(وتقضي ما وجب فيه)

أي ما صامت فيه من

واجب وكذا ما طاقه

أو اعتكف فيه وان

ارتفع حيضها ولم يعد

أو أبست قبل التكرار

لم تقض (وان عسر) أي

بجاوز دم مبتدأة (أكثره)

أي أكثره الحيض فهي

(مستحاضة) والاستحاضة

سيلان الدم في غير وقته

من العرق العاذل من

أدنى الرحم دون قصره

(فان كان) لما تميز بان كان

(بعض دمها أجرو بعضه

أسود ولم يعبر) أي بجاوز

الأسود (أكثره) أي أكثر

الحيض (ولم ينقص عن

أقله فهو) أي الأسود

حيضها وكذا اذا كان

بعضه نجسا أو متنازعا

حيضا (تجلسه في الشهر

الثاني) ولولم يتكرر

أو يتوال (والأجر)

والرفيق وغير المنين

(استحاضة) تصوم فيه

وتصلي (وان لم يكن دمها

متميزا فعدت) عن الصلاة

ونحوها أقل الحيض من

كل شهر حتى يتكرر ثلاثا

فتجلس (عالب الحيض)

ستأوسعا تنحر (من كل

أو يخيفهم (للجهاد وأقله) أي الرباط (ساعة) قال أحد يوم رباط و ليلة رباط وساعة رباط (ونعامة  
 أربعون يوما) روى عن ابن عمر تمام الرباط أربعون يوما رواه أبو الشيخ في كتاب الثواب (وهو) أي  
 الرباط (أفضل من المقام بمكة) والصلاة بها أفضل من الصلاة بالنحر (وأفضله ما كان أشد خوفا) لأن  
 مقامه به أتم (ولا يجوز للمسلمين القرار من) كفار (منهم ولو) كان الفار (واحدا من اثنين) كافرين  
 ولو مع ظن تلف الامتحر في قتال أو متحيزين إلى قسمة (فان زادوا) أي زاد الكفار (على مثلهم) أي على  
 مثلي المسلمين (جاز) للمسلمين القرار (والهجرة واجبة) وهي الخروج من دار أهل الكفر إلى دار أهل  
 الاسلام (على كل من عجز عن اظهار دينه بحمل يغلب فيه حكم الكفر أو البدع المضلة) كالرفض والاعتزال  
 لأن القيام بأمر الدين واجب على القادر والمهجرة من ضرورة الواجب وتسميته وما لا يتم الواجب إلا به فهو  
 واجب وحمل الوجوب أن قدر (فان قدر على اظهار دينه) في المحل الذي يغلب فيه حكم الكفر والبدع المضلة  
 (فالهجرة في حقه) (مسنونة)

فصل في الاسارى من الكفار على قسمين قسم يكون رقيقا مجبر دالسي وهم النساء والصبيان والمجانين  
 من كافرو وغيرهم (وقسم لا وهم الرجال البالغون المقاتلون والامام فيهم مخير) تخير مصلحة واجتهاد في  
 الاصح لا تخيير شهوة (بين قتل) لعموم قوله تعالى اقتلوا المشركين (ورق) لانه يجوز اقرارهم على كفرهم  
 بالجزية فبالرق أولى لانه أبلغ في صفارهم (ومن) لقوله تعالى فلما مناه بعدوا وما فداء (وفداء عيال) للآية  
 الشريفة (أو بأسير مسلم) لانه صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من أصحابه برجلين من المشركين من بني  
 عقيل رواه أحد الترمذي (ويجب عليه فعل الاصح) من هذه الامور المذكورة (ولا يصح بيع مسترق  
 منهم) أي من الاسارى (لكافر) ولو كان المسترق كافرا على الاصح (ويحكم باسلام من لم يبلغ) من السبي  
 (من أولاد الكفار عند وجود أحد ثلاثة أسباب أحدها أن يسلم أحد أبويه خاصة) أو أشقاه ولد مسلم فولد  
 كافر فيحكم باسلام ولد الكافر ولا يقرع لثلاثين ولد المسلم للكافر (الثاني أن يعدم أحدهما بدارنا) كزنا  
 ذميه ولو بكافر فتأني بولد فالولد مسلم نصا (الثالث أن يسليه مسلم منفردا عن أحد أبويه) لأن الدين  
 انما يثبت له تبعاً وقد اقطعت تبعيته لأبويه لا قطاعه عنهما وأخراجه عن دارهما ومصيره إلى دار الاسلام  
 تبعاً لاسبابه المسلم فكان تابعاً له في دينه (فان سباه ذمى فعلى دينه) قال في الانصاف لو سبي ذمى حر ياتبع  
 سايته حيث يقبع المسلم على الصحيح من المذهب (أو سبي) حال كونه (مع أبويه فعلى دينهما) وملك  
 السبي له لا يمنع اتباعه لأبويه في الدين بدليل مالو ولد في ملكه من عبده وأمنه الكافرين

فصل في من قتل قتيلا أو أئتمنه (في حالة الحرب فله) أي المسلم (سلبه) وكذا لو قطع مسلم من أهل الجهاد  
 أربعة كافر فانه يستحق سلبه دون قتله لأن القاطع هو الذي كفى المسلمين شره (وهو) أي السلب (ما) كان  
 (عليه) أي على الكافر المقتول (من ثياب وحلي وسلاح وكذا دابته التي قاتل عليها وما) أي والذي (عليها)  
 أي فيكون له ما كان لا يسه من ثياب وعمامة وقلنسوة ومنطقة ودرع ومغفر ويضه وتاج واسورة وراش  
 وخف (وأما نطقه) أي المقتول (ورحله وخيمته وجنيبه) الدابة التي لم يكن راكبها حال القتال (فغنيمة)  
 ويجوز سلب القتلى وتركهم هراة (في قتيبه) يكره التثمن في القتال على أنف لالبس عمامة كرش نعام  
 (وتقسم الغنيمة بين الغانمين) الذين شهدوا الواقعة (فيعطى لهم أربعة أخماسها للراجل) ولو كان كافرا (سهم  
 والفارس على فرس هجين) وهو ما أبوه فقط عربي أو متعرف وهو ما أمه فقط عربي أو برذون وهو  
 ما أبواه بطينان (سهمان و) للفارس (على فرس عربي) ويسمى العتيق (ثلاثة أسهم ولا يسهم لغير الخيل)  
 كالقيلة والبغال (ولا يسهم الا لمن) استمعت (فيه أربعة شروط) الاول (البوغ و) الثاني (العقل  
 و) الثالث (الحرية و) الرابع (الذكورة فان اختل شرط) من هذه الشروط الاربعة (رضخ له ولم يسهم)  
 فيرضخ لأميره قن وخشي وأمرأة على ما يراه الامام الا انه لا يبلغ له لراجل سهم الراجل ولا الفارس سهم



شهر) من أول وقت  
ابتدائها ان علمته والا  
فمن أول صكل هلال  
(والمستحاضة المعتادة)  
التي تعرف شهرها وقت  
حيضها وطهرها منه  
(ولو) كانت (ميرة تجلس  
عادتها) ثم تغسل بعدها  
وتصلي (وان نسيتها) أي  
نسيت عادتها (عملت  
بالتيميز الصالح) بان لم تنقص  
الدم الاسود ونحوه من  
يوم وليلة ولا يزيد على  
خمس عشر ولو تنقل  
أول يتكرر (فان لم يكن  
طائمين) صالح ونسبت  
عدده ووقته (فغالب  
الحيض) تجلسه من أول  
كل مدة علم الحيض فيها  
وضاع موضعه والا فمن  
أول كل هلال (كالعامة  
بموضعه) أي موضع  
الحيض (الناسبة لعدده)  
فتجلس غالب الحيض في  
موضعه (وان علمت)  
المستحاضة (عدده) أي  
عدد أيام حيضها ونسبت  
موضعه من الشهر (ولو  
كان موضعه من الشهر  
في نصفه جالسها) أي  
جلست أيام عادتها (من  
أوله) أي أول الوقت الذي  
كان الحيض يأتيها فيه  
(كن) أي كبتادة  
(لإعادة لها ولا تميز)  
فتجلس من أول وقت  
ابتدائها على ما تقدم

الفارس (ويقسم الخمس الباقي خمسة أسهم سهم لله تعالى ولرسوله) صلى الله عليه وسلم وذو كرامته تعالى  
ميركا لان الدنيا والآخرة له سبحانه وتعالى (يصرف مصرف النوى) أي في مصالح المسلمين (وسهم لنوى  
انقر بهم بنو هاشم وبنو المطلب) ابن عبد مناف دون غيرهم من بني عبد مناف (حيث كانوا) أي يجب  
نعميمهم حسب الامكان ويجب تفرقة بينهم (لذا كرم مثل حظ الاثني عشر) غنيهم وفقيرهم فيه سواء جاهدوا  
أولا (وسهم لفقراء البتاي وهم) أي واليتامى (من لا أب له ولم يبلغ) الحلم لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يتم  
بعد الاحتلام واعتبر فيهم الفقراء لان ذا الأب لا يستحق والمال أنفق من وجود الأب (وسهم للمساكين)  
وهم أهل الحاجة فيدخل في عمومهم الفقراء والفقراء والمساكين صنفان في الزكاة وصنف واحد هنا وفي  
سائر الاحكام ويعم به جميعهم في جميع البلاد كسهم ذوي القربى واليتامى (وسهم لابناء السبيل) وتقدم  
ذ كرمهم في باب الزكاة

(فصل) يذكر فيه أموال التي ومصارفها (والتي هو ما أخذ من مال الكفار بحق من غير قتال كالجزية  
والخراج وعشر التجارة من الحرب ونصف الشر من الذمي وما تركوه) أي الكفار والمسلمين (فرضا) من  
المسلمين (أو) ترك (عن ميت ولا وارث له) يستغرق (ومصرفه) أي مصرف ما ذكر من المال وهو مصرف  
خمس خمس الغنمة (في مصالح المسلمين) وذكر أحمد النسي فقال فيه لكل المسلمين وبين الغني والفقير  
(ويبدأ بالاهم فالاهم من سد ثغر) أي في كفاية وهم أهل القوة من الرجال الذين لهم منعة (وكفاية أهله)  
أي القيام بكفاية أهل الثغور (وحاجة من يدفع عن المسلمين) من السلاح والخيول (ومجارة القناطر)  
أي الجسور واصلاح الطرق والمساجد (ورزق القضاة) والائمة والمؤذنين (والفقهاء وغير ذلك) ممن يحتاج  
اليه المسلمون (فان فضل ثمن) عن المصالح (قسم بين أحرار المسلمين غنيهم وفقيرهم) للآية ولأهله  
فضل من حاجتهم فيقسم بينهم ويسترون فيه كالميراث (و يترك المال ملك للمسلمين يضمه متلقه ويحرم  
الاخذ منه بلا إذن الامام) لان تعيين مصارفه وترتيبها يرجع فيه الى الامام فاقترأ الاخذ منه الى اذنه

### باب يذكر فيه جملة من أحكام عقد الذمة

ويجب اذا اجتمعت شروطه (لا تعقد) أي لا يصح عقد الذمة (الا لاهل الكتاب) اليهود والنصارى على  
خلاف طوائفهم (أولن له شبهة كتاب) يعني انه يصح عقد الذمة أيضا لمن له شبهة كتاب (كالجوس) فانه  
يروى انه كان لهم كتاب فرفع مصارلهم بذلك شبهة كتاب (ويجب على الامام عقدها) أي الذمة (حيث أمن  
مكرهم والتزموا التنازل بربعة أحكام أحدها أن يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون) بأن يمنحون عند أخذها  
وبطال قيامهم ونحو أيديهم عند ذلك وجوبا (الثاني أن لا يذكروا دين الاسلام الا بالخبر) وبأنى ان من ذكر  
دين الاسلام بعد عقدها بسوء ينتقض عهده (الثالث أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين الرابع أن تجرى  
عليهم أحكام الاسلام في ضمان (فمن رمال وعرضه) في إقامة حد فيا يجرمونه أي يعتقدون تخريمه  
(كالزنا لا يباحونه) أي يعتقدون حله (كشرب الخمر ولا تؤخذ الجزية من امرأة) لان الجزية بدل  
من القتل وقتل المرأة والعبي مختع (و) لا تؤخذ الجزية من (خنثى) لان الاصل براءة ذمتها منها فان بان  
الخنثى رجلا أخذت منه للمستقبل من الزمان دون ماضى (و) لا جزية على (مجنون) (لا) (قن  
(و) (لا) (زمن) (و) (لا) (أعمى) (و) (لا) (شيخ فان) (و) (لا) (راهب بصومعة) لانهم لا يتسلون فلا تجب عليهم الجزية  
والراهب يؤخذ بما يديه ما يزيد على بلغته فلا يبقى يديه الا بعته فقط (ومن أسلم منهم) أي ممن تؤخذ منه  
(بعد الحول سقطت عنه الجزية) نص عليه ويدل الى قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم  
ما قد سلف وروى ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس على المسلم  
جزية زواة الحلال



(ومن زادت عاداتها) مثل  
أن يكون بعضها نجسة  
من كل شهر فيصير سنة  
(أو تقديمت) مثل أن  
تكون عاداتها من أول  
الشهر قتره في آخره (أو  
تأخرت) عكس التي قبلها  
(فما تكرر) من ذلك  
(ثلاثا) فهو (حيض) ولا  
تلتفت إلى ما خرج عن  
العادة قبل تكرره كدم  
المبتدأة الزائدة على أقل  
الحيض فتصوم فيه وتصلّي  
قبل التكرار وتغتسل  
عند انقطاعه فإذا كان  
تكرره ثلاثا صار عادة  
فتعيد ما صامته فيه من  
فرض ونحوه (وما نقص  
عن العادة طهر) فإن  
كانت عاداتها ستا فاقطع  
نحو اغتسلت عند  
انقطاعه وصلت لأنها  
طاهرة (وما عاد فيها) أي  
في أيام عاداتها كما لو كانت  
عشر أفرات الدم ستائم  
انقطع يومين ثم عاد في  
التاسع والعاشر (جلسته)  
فيه مما لانه صادف زمن  
العادة كما لو لم ينقطع  
(والصفرة والكدره)  
في زمن العادة حيض  
فتجلسهما لا بعد العادة  
ولو تكررتا لقول أم  
عطية كنا لا نعد الصفرة  
والكدره بعد الطهر شيئا  
رواه أبو داود (ومن رأت  
يوما) أو أقل أراكر (دما

فصل ويحرم كل أهل الذمة وأخذ مالهم ويجب على الإمام حفظهم) أي حفظ أهل الذمة (ومنع من  
يؤذيهم) من المسلمين (ويمنعون من ركوب الخيل) بكاف أو غيره ومن ركوب خير خيل بسرج (وجعل  
السلح) ومن تصاف ورمى ولعب بدوس ورمح (ويمنعون) (من أحداث الكائن) والبيع ومحل يجتمعون  
فيه لصلاة (ومن بناء ما تهدم منها) أي الكائن والبيع (ويمنعون) (من اظهار المنكر) كمنكاح المحارم  
(والعيسر) اظهار (الصليب) يمنعون من (غريب الناقوس) وهو خشبة طويلة يضرب بها النصارى  
اعلاما للدخول في صلاتهم وتقسيم تقسام من باب قتل فعل ذلك قاله في المصباح واظهار الخمر (ومن الجهر  
بكتابهم ومن الاكل والشرب نهار رمضان ومن شرب الخمر وأكل الخنزير ويمنعون من قراءة القرآن) ويمنعون  
من (شراء المصحف وكتب الفقه والحديث) ويمنعون (من تعلية البناء على المسلمين) ولورضى جاره المسلم  
بتعلية عليه لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الاسلام يعاول ولا يعلى عليه ويضمن ما تلعب به قبل  
نقضه لتعديده (ويأثمهم التمييز عنا بلبسهم) فلبس اليهودى ثوبا عسليا وبشد خرقه على قلنسونه وعمامته  
وبلبس النصراني زيارا فوق ثيابه (ويكره لنا تشبههم) قال في الاقناع والتشبه بهم منهي عنه اجبا وتجب  
عقوبه فاعلمه وقال ولما صارت العمامة الصفراء والزرقاء والحجرا من شعارهم حرم على المسلم لبسها انتهى  
(ويحرم القيام لهم) أي لأهل الذمة (وتصديروهم في المجالس) إلا أن ربحي اسلامهم اختاره الشيخ (و)  
يحرم أيضا (بداءهم بالسلام وبكيف أصبحت أو) بكيف (أميت أو كيف أنت أو) كيف (حالك) وتحرم  
تهميتهم وتعزيتهم وعبادتهم وشهادة أعيادهم (ومن سلم على ذمي) لا يلم انه ذمي (ثم عليه بسن قوله) له  
(رد على سلامي وان سلم الذمي) على المسلم (لزم رده فيقال) له (وعليكم وان شمت كافر مسلما بأجابه) المسلم  
بهديك الله (وتكره مصانغته) أي أن يصافح مسلما ذميا

فصل ويمنع من أي من أهل الذمة بذل الجزية أو أبي الصغار أو أبي التزام حكمنا) إذا حكم عليه بشي سواه  
شرط عليهم ذلك أو لا لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قيل الصغار التزام أحكام الاسلام  
(أو زنى مسلمة أو أصابها بامس نكاح) نصا (أو قطع الطريق) لأنه لم ينف بمقتضى الذمة (أو ذكرا لله تعالى  
أو رسوله) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (بسوء) ونحوه (أو تعدي على مسلم بقتل أو قتله عن دينه انتقض  
عهده) لأن هذا ضرر يعم المسلمين أشبه ما لوفاتهم لا بقدره مسلما ولا بإيذائه بسعفه في تصرفه ولا أن أظهر  
مسكرا أو رفع صوته بكابه (ويحذر الامام فيه) ولو قال ثبت (كالاسير) الحربي وتقدم حكمه (وماله فيء) لأن  
المال لأحرمة له في نفسه أعما هو تابع للمالك حقيقة وقد انتقض عهد المالك في نفسه فكذلك ماله (و) من  
انتقض عهده (لا ينتقض عهد نسائه وأولاده) ينتقض عهده (فإن أسلم حرم قتله ولو كان سب النبي  
صلى الله عليه وسلم)

### كتاب البيع

وهو مبادلة عين ماله أو منفعة مباحة مطلقا باحداهما أو بمال في الذمة للمالك على التأيد غير ربا وقرض و  
(ينعقد) البيع شروطه الثلاثة (لا) إذا كان (هزلا) لأن حقيقته لم تردو يقبل قول البائع أن البيع وقع  
هزلا أو تلجئة بيمينه مع القرينة لدالة على ذلك (بالقول الدال على البيع والشراء) وصحته القولية غير  
منحصرة في لفظ بعينه بل هي كل ما أدى معنى البيع (و) ينعقد البيع (بالمعاطاة) فينعقد البيع بها بالقبيل  
والكثير ومن صور بيع المعاطاة (كعطى بهذا الدراهم خبزاً فيعطيه البائع ما يرضيه) وهو ساكت أو  
يقول البائع خذ هذا بدرهم فإخذوه وهو ساكت ومن المعاطاة لو ساومه سلعة بثمن فيقول خذها أو هي لك  
أو أعطيتكها ونحو ذلك مما يدل على بيع وشراء (وشروطه) التي تتوقف صحته عليها (سبعة) أحدها الرضا به  
من المتبايعين وهو أن يأتيا به اختيارا لم يكن بيع تلجئة أو أمانة أن يظهر ايعالهم يريدان باطنا لظاهرهما



(تقاء الدم حيض) حيث  
 بلغ مجموعته أقل الحيض  
 (والنقاء طهر) تغسل فيه  
 ونصوم ونصلي ويكره  
 وطؤها (مالم يسبر) أي  
 يجاوز مجموعتهما (أكثره)  
 أي أكثر الحيض فيكون  
 استحاضة (والاستحاضة  
 ونحوها) ممن به سلس  
 بول أو مذي أو ريح أو  
 جرح لا يرقأ دمه أو رفاف  
 دائم (تغسل فرجها)  
 لازالة ما عليه من الحدث  
 (وتعصبه) عصباً يمنع  
 الخارج حسب الامكان  
 فان لم يمكن عصبه  
 كالباور صلى على حسب  
 حاله ولا يلزم اعادة كل  
 صلاة ان لم يضرط (وتنوضاً)  
 لدخول (وقت كل صلاة)  
 ان خرج شيء (ونصلي  
 مادام الوقت فروضاً  
 ونوافل) فان لم يخرج شيء  
 لم يجب الوضوء وان اعتيد  
 انتطاعه زمناً يسع  
 للوضوء والصلاة تعين لانه  
 أمكن الاتيان بها كاملة  
 ومن يلحقه السلس فاعا  
 صلى قاعداً أو راكعاً أو  
 ساجداً يركع ويسجد  
 (ولا توطأ) المستحاضة  
 (الامع خوف الغت)  
 منه أو منها ولا كفارة فيه  
 (ويستحب غسلها) أي  
 غسل المستحاضة (لكل  
 صلاة) لان أم حبيبة

خوفاً من ظالم ونحوه ودفعاً له فالبيع باطل وان لم يقل في العقد نجسة (فلا يصح بيع المكره بخير حرق)  
 كالذي يستولي على ملك رجل بلا حق فيطأ به فيجعله اياه حتى يريه اما ان أكره بحق كالذي يكرهه الحاكم  
 على بيع ماله لو فاء دينه فيبيعه صحيح (الثاني) من شروط البيع (الرشد فلا يصح بيع) المجنون والسكران  
 والنائم والمبرم (المميز والسفيه مالم يأذن وليهما) ولو في الكثير ويحرم اذنه اهما العير مصلحة ولا يصح  
 منها قبول هبة ووصية بلا إذن ولي (الثالث كون المبيع مالا) والمال ما يباح نقعه في جميع الاحوال (فلا  
 يصح بيع الحرم) ولو كانا ذميين (والكلب) ولو كان مباح الاقتناء (والميتة) ولو لم يضرط الاسمكا وجرا داء  
 وجد بالحل أكلها (الرابع أن يكون المبيع ملكاً للبائع) وقت العقد وكذا الثمن (أو مأذونه) أي لبايعه  
 (فيه) أي في بيعه من ماله أو من الشارع كلاب يتصرف في مال ولده الصغير وكالحاكم تصرف في مال  
 اليتيم والعائب (وقت العقد) ولو ظن المالك أو المأذون له عدم الملك والأذن له في بيعه لأن الاعتبار في  
 المعاملات بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف (فلا يصح بيع الفضولي) ولا شراؤه (ولو أجز) تصرفه  
 (بعد) أي بعد العقد (الخامس القدرة على تسليمه) أي تسليم المبيع لان مالا يتندر على تسليمه شبه  
 بالمعدوم (فلا يصح بيع) العبد (الآبق و) الجمل الشارد) سواء علم مكانه أو جهله (ولو) كان يبيع  
 الآبق والشارد (لغار على تحصيلهما) ولا سملك بماء الامرئيا يجوز يسهل أخذه منه ولا طائر بمكان  
 يصعب أخذه منه (السادس معرفة الثمن والمنين) للمتعاقدين (اما بالوصف) والبيع بالوصف  
 مخصوص بما يجوز السلم فيه (أو المشاهدة) له (حال العقد أو قبله) أي العقد (يسير) يعني اذا سبقت  
 الرؤية العقد بزمان لا تتغير العين فيه تغيراً ظاهراً فالعقد صحيح (السابع أن يكون منجزاً) فلا  
 يصح البيع ولا الشراء (معلقاً كبيع ثياب من الشهر أو بعتك ان رضى زيد) ووجه عدم انعقاده كونه  
 عقداً معاوضة ومقتضى عقده ارضه نقل الملك حال العقد والشرط يمنعه (ويصح بعت وقبلت ان شاء الله)  
 تعالى وهو المذهب (ومن باع معلوماً وبجهولاً لم يتعدر علمه) صفقة واحدة (صح في المعلوم بقسطه) من  
 الثمن (وان تعذر معرفة المجهول ولم يبين عن المعلوم) كقوله بعتك هذه القرص وماني بطن هذه القرص  
 الاخرى (ب) البيع (باطل) لان المجهول لا يصح بيعه لجهالة والمعلوم مجبول الثمن ولا سبيل الى معرفته لان  
 معرفته انما تكون بتقسيط الثمن عليهما والمجهول لا يمكن تقويمه فتعذر التسيط

فصل في بيعه ويحرم ولا يصح بيع ولا شراء في المسجد قليلاً كان البيع أو كثيراً (و) يحرم (ولا) يصح بيع ولا  
 شراء (من تلزمه الجمعة بعد نداء الذي عند المنبر) عقب جلوس الامام على المنبر لانه الذي كان على عهد  
 النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وذروا البيع (تنبيه) قال المنقح أو قبله لمن منزله بعيد بحيث انه  
 لا يدر كمالها انتهى ويستثنى من ذلك مسائل أشير اليها الا من حاجة كضطر الى طعام أو شراب وعريان  
 وجد ستره وككفن ومؤنه تجهيز لميت خيف فساد تأخره أو وجود آية ونحوه يباع مع من لو تركه لذهب به  
 ومركوب عاجز عن المشي الى موضع الجمعة أو ضرر اعدم قائداً ونحوه (وكذا) أي وكالبيع والشراء بعد  
 نداء الجمعة الذي عند المنبر (لونضايق وقت) الصلاة (المكتوبة) لوجود المعنى الذي منع المكلف من  
 أجله البيع والشراء بعد نداء الجمعة وعلم من قوله يبيع ولا شراؤه لو كان أحداً للمعاقدين تلزمه الصلاة  
 والاخر لا تلزمه كالعبد والمرأة اذا باعاً أو اشترى من تلزمه الجمعة بعد نداءها أنه لا يصح البيع في الاصح وكذا  
 اذا وجد الايجاب قبل النداء والقبول بعده ويصح امضاء بيع وبقية العقود كعرض ورهن وضمان  
 ونكاح (ولا) يصح (بيع العنب أو العنبر لنتخذه خراً) ولا مأكول ومشروب ومشوم وقدر لمن يشرب  
 عليه أو به مسكراً (ولا) يصح (بيع البيض والجوز ونحوهما) كالبنديق (للقمار ولا) يصح (بيع السلاح)  
 ونحوه كالنرس والدرع (في الفتنة أو لاهل الحرب أو قطاع الطريق) اذا علم البائع ذلك من مشتريه ولو  
 بقرائن لقوله تعالى ولا تعارفوا على الآثم والعدوان ولا يبيع بيع أمه أو غلاماً من حرف بوطه دبر أو غناء



صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأمرها أن تغتسل فكانت تغتسل عند كل صلاة متفق عليه (وأكثر مدة النفاس) وهو دم ترخيصه الرحم للولادة وبهذه وهو بقية الدم الذي احتبس في مدة الحمل لأجله وأصله لعدة من النفس وهو الخروج من الجوف أو من نفس الله ككربته أي فرجها (أو بصون يوما) وأول مدته من الوضع ومارأته قبل الولادة يومين أو ثلاثة بامارة نفاس ولا تنقص به أو تفسد ويثبت حكمه بشئ فيه خلق إنسان ولا حد لأقله لأنه لم يرد تحديده وإن جاوز الدم الأربعين وصادف عادة حيضها ولم يزد أو زاد وتكرر حيضه ان لم يجاوز أكثره ولا يدخل حيض واستعاضه في مدة نفاس (ومنى ظهرت قبله) أي قبل انقضاء أحكمه (ظهرت) أي اغتسلت (وصلت) وصامت كسائر الطهارات كالخائض إذا انقطع دمها في عاداتها (ويذكره وطؤها قبل الأربعين بعد) انقطاع الدم (والطهس) أي الاغتسال قال أحمد ما يعجبني أن يأتيها

(ولا) يصح (بيع) أن ذكر أو أنثى (مسلم لكافر) ولو وكيل مسلم (لا يعتق عليه) أي على الكافر لأنه يمنع من استدامة ملكه عليه فممنع ابتداءه كالنكاح أما إذا كان العبد المسلم يعتق على الكافر بالقرابة فإنه يصح شراؤه له على الأصح لأن ملكه لا يستقر عليه وإنما يعتق بمجرد ذلك في الحال ويؤول الملك عنه بالكلية ويحصل له من ثمن الحرية أضعاف ما حصل له من الأمانة بالرق في لحظة يسيرة فإن ملك الكافر وقياسا مسلما بارت أو غيره أجبر على إزالة ملكه عنه ولا تكتفي مكاتبته ولا يبيعه بخيار (ولا) يصح (بيع) بالتأمين (على بيع المسلم) زمن الخيارين (كقوله لمن اشترى شيئا بشرة أعطيك مثله بقصة) أو أنا أعطيك خبرا ما يثبتها أو يعرض عليه سلعة يرغب فيها المشتري ليقبض البيع ويقدمه (ولا) يصح أيضا (شراء عليه) أي على شراء المسلم (كقوله لمن باع شيئا بقصة عندي فيه عشرة) وكذا اقتراضه على اقتراضه أن يعقد القرض معه فيقول له آخر اقترضني ذلك قبل تعيينه للأول فيقتضيه ويدفعه للثاني وكذا أنها به على أنها به وطلب عمله في الولايات بعد طلب غيره ونحو ذلك وكذا المساقاة والمزارعة والجمالة ونحو ذلك كلها كالبيع فتحرّم ولا تصح إذا سبق للغير قياسا على البيع لما في ذلك من الإبداء (وأما السوم على سوم المسلم مع الرضا المصريح) من البائع غرام وهو أن يساو ما في غير المناداة حتى يحصل الرضا من البائع فاما المزايدة في المناداة بخاتمة وعلم مما تقدم أن السوم على سوم المسلم مع عدم رضا البائع لا يحرم (و) أما (بيع المصحف) فحرام ولو في دين لأن في بيعه ابتداء لالهوت كالتعظيم ولا يصح لكافر (و) أما بيع (الامة التي يطؤها قبل استبرائها لحرام وبيع العقد) في السوم على السوم وفي بيع المصحف إذا كان المشتري مسلما وفي بيع الامة التي يطؤها قبل استبرائها (ولا يصح التصرف) ببيع وهبة وغيرهما (في المقبوض بعقد فاسد) بضمن هو وزباده (كمنسوب) إذا تلف أو أتلعه ما لم يدخل في ملك القابض كالمقبوض على وجه السوم فإن كان مثليا ضمنه بعثله أو متقومًا بقبضه لكن لو اشترى ثمرة شجرة ثم فاسد أو غلب البائع يئنه وينها على شجرة لم يضمنه بذلك لعدم ثبوت يده عليه ذكر بعض أصحابنا أنه محل وفاق قاله ابن رجب في القواعد

### (باب) مضاف إلى (الشروط في البيع)

والشروط جمع شرط والشرط في البيع والاجارة والفرقة إلزام أحد المتعاقدين الآخر بسبب العقد ماله فيه غرض صحيح وتعتبر مقارنته للعقد (وهي) أي الشروط في البيع (قسمان) الأول (صحيح لازم) ليس لمن اشترط عليه ذلك (والثاني) (فاسد مبطل للبيع) من أصله (فالصحيح) ثلاثة أنواع الأول ما يقتضيه العقد كشرط تقاض وحلول عن وتصرف كل فيما يصير إليه من ثمن ومثمن ورده بعيب قديم ولم يذ كر المثلث رجه الله تعالى هذا النوع لأنه لا أثر له الثاني (أشترط تأجيل) كل (الثنى أو) تأجيل (بعضه) أي بعض الثمن إلى أجل معلوم (أو) شرط (رهن أو ضمن معين) أي الرهن والضمن وشمل هذا ما لو اشترط رهن المبيع على ثمنه وهو كذلك في المنصوص فلو قال بائع بعتك هذا بكذا على أن ترهنه على ثمنه فقال اشتريت ورهنتك على الثمن صح الشراء والرهن (أو شرط) (المشتري على البائع) (صفة في المبيع) (ككون) (العبد) (المبيع) (كاتباً) أو (عقلاً) أو (خصياً) أو (صانعاً) في صنعة معينة (أو مسلماً) (أو) (الامة بكراً أو) (الامة) (تحيض والدابة عملاً) بكسر الهاء والهملة مشبهة سهلة في سرعة (أو) (اشترط الدابة) (لبونا) أي ذات لبن أو غزيرة اللبن لأنها تلعب في كل يوم كذا (أو حامللاً) لأنها تلد في وقت كذا (والفهد) صبوداً (أو البازي) صبوداً أي معلماً والارض خراجها كذا في كل سنة والطير مصوفاً أو يبيض أو يصبى من مسافة معلومة لأن في اشترط هذه الصفات كلها قصد استحبابها وتختلف الرغبات باختلافها فلو لم يصح اشترط ذلك لفانت الحكمة التي شرع لأجلها لبيع فلهذا يصح الشرط وكذا لو شرط أن الطائر يبيض في أوقات معلومة كعند الصباح أو عند المساء لأن يوقته للصلاة أو أنه يبيض عند أوقات الصلوات (فإن وجد المشترط)



زوجها على حديث عثمان  
ابن أبي العاص أنها أتته  
قبيل الأربعين فقال  
لأقر بني ولأنه لا يأمن  
صود الدم في زمن الرطة  
(فإن طودها الدم) في  
الأربعين (فشكوك فيه)  
كألو لم نره ثم رأته فيها  
(وتصوم ونصلي) أي  
تعبدا لأنها واجبة في  
ذمتها يقين وسقوطها  
بهذا الدم مشكوك فيه  
(وتنفي الواجب) من  
صوم ونحوه احتياطا  
ولو جوبه بقينا ولا تنفي  
الصلاة كأنتم (وهو)  
أي النفاس (كالحيض  
فما يعمل) كالاستمتاع بها  
دين المخرج (و) فيما  
(يحرم) به كالوطء في  
الفرج والصوم والصلاة  
والطلاق بغير سؤالها على  
هوض (و) فيما (يجب)  
به كالمسك والكفارة  
بالوطء فيه (و) فيما  
(يسقط) به كوجوب  
الصلاة فلا تنضيها (غير  
العدة) فإن المفارقة في  
الحياة تعد بالحيض دون  
النفاس (و) غير (البالوغ)  
فيثبت بالحيض دون  
النفاس لحصول البلوغ  
بالانزال السابق للعمل  
ولا يناسب بمدة النفاس  
على المولى بخلاف مدة  
الحيض (وإن ولدت  
امراة نوامسين) أي

بأن حصل لمن اشترط شرطه (لزم البيع) أي صار لازما (والا) بأن لم يحصل له شرطه (فالمشتري الفسخ أو  
أرش فقد الصفه) أي فسخ البيع لفقد الشرط لسكن إذا شرط أن الامة تحيض فلم تحض قال ابن شهاب فإن  
كانت صغيرة فليس يجب فانه يرجي زواله بخلاف الكبيرة النوع الثالث من الشرط الصحيح ما أشار إليه  
بقوله (ويصح أن يشترط البائع على المشتري منفعة ما بابه) غير وطء ودواحيه كتحصيل ونحوه فإن هذا  
لا يصح استثنائه بخلاف (مدة معلومة) فمعاملا (كسكنى الدار) المتباعدة (شهرًا) أو أقل منه أو أكثر  
(وجلان الدابة) بغير أو غيره (إلى محل معين) وكاستثناء خدمة العبد المبيع مدة معلومة وللبيع أجره  
ما استثناه من النفع وأطارته لمن يقوم مقامه كالعين المؤجزة لأن مستأجرها أجزاها وأعارها لالمن هو أكثر  
منه ضررا وإن تلفت لعين المشتري نفعها قبل استيفاء بائع النفع فعمل مشتر أو تقر بطله لزمه أجره مثله لأن  
تلف المبيع غير فعل المشتري أو تقر بطله (و) (يصح) أن يشترط المشتري على البائع نفسه (حلم ما بابه) من  
سطب وغيره إلى محل كذا فلو شرط الحل إلى منزله والبائع لا يعرف لم يصح الشرط كما لو استأجره لذلك ابتداء  
قاله في شرح المنتهى قال في شرح القناع بعد ذلك وظاهره صحة البيع وعليه فيثبت له الخيار (أو تكسيرة  
أو خياطته) بصفة معينة (أو تفصيله) وإن أقام البائع مقامه من يعمل العمل فله ذلك لأنه بمنزلة الأجير  
المشترك وإن أراد بذل العوض عن ذلك العمل لم يلزم المشتري قبوله وله طلبه بالعمل لأنه ألزم نفسه له به وإن  
أراد المشتري أخذ العوض عن العمل وأبى البائع لم يلزم البائع بذله قال تراصيا على ذلك جاز وإن تعذر العمل  
بتلف المبيع قبل رجوع المشتري بعوض النفع المشرط عليه وإن تعذر عرض أقيم مقامه من يعمل والأجرة  
على البائع كالأجرة

فصل في الفساد المبطل للعقد من أصله (كشرط بيع آخر) كان يقول بعثك هذه الفرس  
على أن تبيعني هذا الثوب (أو) شرط (سلف) كبعثك على أن تسلمني كذا (أو) شرط  
(قرض) على أن تقرضني كذا (أو) شرط (أجرة) كبعثك على أن تؤجرني دارك هكذا (أو) شرط  
(شركة) كبعثك على أن تشتركني في فرسك (أو) شرط (صرف الثمن) كبعثك هذا بعشرة دنانير  
على أن تصرفها إلى بدراهم أو شرط صرف ضرب الثمن كبعثك هذا كذا على أن تصرف لي مائة  
دينار بدراهم (وهو) أي وهذا النوع هو (يعتق في بيعه المنهي عنه) قال أحمد رحمه الله والنهي يقتضي  
الفساد (وكذا كل ما كان في معنى ذلك مثل أن) يقول بعثك على أن (تزوجني ابنتك أو على أن أزوجك ابنتي أو  
لتتفق على هبدي أو دابتي) أو على حصتي من ذلك قرضا أو مجانا مقبوس على كلام أحمد وليس هو مقوله قال  
ابن مسعود صفقتان في صفقة ربا ولا نه شرط عقد في عقد فلم يصح كتحليل الشغار (تنبيه) لو شرط  
المشتري على البائع أنه إذا تفرق المبيع والارده أو شرط البائع على المشتري أن لا يبيع المبيع أو لا يبيعه أو لا  
يعتقه أو أن يعتقه فالولا له أو شرط البائع على المشتري أن يفعل ذلك أو شرط عليه وقف المبيع فالشرط  
باطل والبيع صحيح إلا شرط العتق فانه صحيح ويجبر المشتري على العتق إن أباه فإن امتنع المشتري من العتق  
أعتقه ما حكم عليه (ومن باع ما) أي شيئا (بشرع) كترض وثوب (على أنه عشرة) من الأذرع أو الأشبار  
(فبان) المبيع (أكثر) من عشرة (أو أقل) منها (صح البيع ولكل) من البائع والمشتري (الفسخ)  
الأن المشتري إذا أعطى الزائد بلا عوض فلا فسخ له لأن البائع زاده خير أو إن اتفق على أمضائه لم يشتر  
بعوض جاز وإن بان أقل فالبيع صحيح والنقص على البائع ولم يشتر الفسخ وله أمضاء البيع بقسطه من الثمن  
برضا البائع والافله الفسخ وإن بذل مشتر جميع الثمن لم يملك البائع الفسخ وإن اتفقا على تعريضه عنه  
جاز وإن باع صبرة على أنها عشرة أفقره أو زبرة حديد على أنها عشرة أو طال فبان أحد عشر فالبيع  
صحيح والزائد للبائع مشاطا ولا خيار لمشتري وإن بان تسعة فالبيع صحيح وينقص من الثمن بقدره  
ولا خيار له



## باب الخيار

بذكر فيه أقسام الخيار في البيع وهو طلب خبر الأمرين من قسح وامضاء (وأقسامه) أي أقسام الخيار في البيع (سبعة) أحدها خيار المجلس (بكسر اللام والمراد به مكان التبايع) ويثبت (خيار المجلس) للمتعاقدين في بيع وصلى معنى بيع واجارة وما قبضه شرط لصحته كصرف وسلم وبيع ربوي بجنسه وابتداء خيار المجلس (من حين العقد) ويستمر (إلى أن يتفرقا) عرفا بإيدائهما فلو ججز بينهما بجز كحائط ونحوه أو نأما لم يعد تفرقا لبقائهما بإيدائهما بمحل العقد وخيارهما حاله ولو طالت المدة (من غير اكراه) لهما أو لأحدهما على التفرق أو فزع من سبع أو ظالم خشية فهر بأو أحدهما فزعامنه أو سبيل أو نار أو نحو ذلك ويستثنى من خيار المجلس ما أشار إليه بقوله (ما لم يتبايعا على أن لا خيار لهما) يعني أن البيع لازم بمجرد العقد (أو يسقطه بعد العقد) وقبل التفرق (وان أسقطه) أي أسقط خيار المجلس (أحدهما) أي أحد المتعاقدين (في خيار الآخر) لأنه لم يوجد منه ما يبطل خياره (وينقطع الخيار) أي خيار المجلس (بموت أحدهما) أي أحد المتعاقدين لأن الموت أعظم الفرقتين (لأبجونه) في المجلس لعدم التفرق (وهو على خياره إذا أفاق) من جنونه ولا يثبت الخيار لوليه وإن خرم قامت إشارته مقام طقه (وتحرم الفرقة من المجلس خشية الاستقالة) يعني أنه يحرم على أحد المتبايعين أن يفارق صاحبه خشية أن يفسخ البيع في المجلس (الثاني) من أقسام الخيار (خيار الشرط وهو أن بشرط) أي العاقدان (أو أحدهما الخيار) في سلب العقد أو بعده في المجلس (إلى مدة معلومة) لا بجهولة كالحصاد ونحوه فإنه يصح البيع ويبطل الخيار (فبصح) الشرط ويثبت الخيار وهذا قال أبو يوسف ومحمد وابن المنذر وحيث علم الامد فإنه يصح (وان طالت) المدة ولو فاق يفسد قبل انتهاء الامد كالبيع فيبيع ويحفظ ثمنه إلى الامد ولا يصح شرط الخيار في عقد حيلة ليرجى في فرض فيعبرم ولا يصح البيع (لكن يحرم تصرفهما) أي البائع مع خيارهما (في الثمن والتمن في مدة الخيار) أما تحريم تصرف البائع في المبيع فلكونه لا يملكه وأما تحريم تصرف المشتري فيه فلكونه المبيع لم تقطع حلق البائع عنه فان كان الخيار لمشترو وحده ونصرف في المبيع فقد تصرفه وبطل خياره (ويقتل الملك) في المبيع إلى المشتري (من حين العقد) سواء جعل الخيار لهما أو لأحدهما (فما حصل في تلك المدة من النماء المنفصل) كالكسب والابوة (فلم يمتثل له) أي للمشتري أمضا العقد أو فسخا والنماء المتصل تابع للمبيع والحل الموجود وقت العقد مبيع (ولو أن الشرط لا آخر) أي البائع (فقط ولا يفتقر فسخ من يملكه) أي الفسخ من بائع ومشتري (إلى حضور صاحبه) أي البائع الآخر (ولا) يقتصر (إلى رضاه) لأن الفسخ حل عقد جعل إليه بخاز مع غيبة صاحبه وسخطه كالطلاق (فإن مضى زمن الخيار) المشتري (ولم يفسخ) البيع ففسخ من جعل له (صار) البيع (اللزما) لأنه لو لم يلزم لأقضى إلى بقاء الخيار أكثر من مدته المشتري وهو لا يثبت إلا بالشرط (ويسقط الخيار بالقول) يسقط الخيار أيضا (بالفعل كصرف المشتري في المبيع) مع شرط الخيار له زمنه (بوقف أو هبة أو سوم) أي سوم المشتري للمبيع بأن عرضه للبيع (أو لس) الأمانة المتباعدة (لشهوة) وكذا إن كان الخيار لهما أو للبائع وحده ونصرف المشتري بالعق (ويقتصر فقه) بالبيع والهبه (إن كان الخيار له) أي للمشتري (فقط) أي دون البائع (الثالث) من أقسام الخيار في البيع (خيار الغبن) الخارج عن العادة نصا (وهو أن يبيع ما) أي شيئا يساوي عشرة بنائيه أو يشتري ما) أي شيئا يساوي ثمانية بعشرة فيثبت الخيار (لن غبن بين الفسخ والامساك وهو على التراخي لا يسقط إلا بما يدل على الرضا) ولا أرض مع (الامساك) للمبيع لأن الشارع لم يجعل له ذلك ومثل البيع في ثبوت خيار الغبن اجارة (الرابع) من أقسام الخيار في البيع (خيار التدليس) ويثبت للمشتري (وهو أن بدلس البائع على المشتري ما يريده الثمن) وإن لم يكن عيبا (كنصه الأبن) أي جمعه (في الضرع) أي ضرع بهيمة الأنعام (وتحمير الوجه وتسويد الشعر) من الرقيق وتحميده وجمع ما استرخى وأرساله عند عرضها (فيحرم) التدليس ككتم عيب للفرور

يأذنين في بطون واحد  
(قائل النفاس وآثره من  
أولهما) كالحل الواحد  
فلو كان بينهما أو بعون  
يومافاكثر فلا تقاس  
لثاني ومن صارت قساء  
بتعديها بضرب بطنها أو  
بشرب دواء تقض

## كتاب الصلاة

في اللغة الدعاء قال الله تعالى  
وصل عليهم أي ادع لهم  
وفي الشرع أقوال وأفعال  
مخصوصة مفتوحة  
بالتكبير مختصة بالتسليم  
سميت صلاة لأشتملها  
على الدعاء مشتقة من  
الصلوات وهما هرقان  
من جانب الذنوب قبل  
عظمان ينعتيان في  
الركوع والسجود  
وقرئت ليلة الاسراء  
(تجب) الخس في كل يوم  
وليلة (على كل مسلم  
مكلف) أي بالغ عاقل  
ذكر أو أنثى أو خنثى  
مر أو عبدا أو مبعوض  
(الأحضا أو قساء) فلا  
تجب عليهما (ويقضى  
من زال عقله بنوم أو  
اغشاء أو سكر) طوعا أو  
كرها (أو نحوه) كشرب  
دواء طديث من نام عن  
صلاة أو نسىها فليصلها  
إذا ذكرها رواء مسلم  
وغشى على عمار ثلاثا  
ثم أفاق ولو ضا وقضى تلك  
الثلاث ويقضى من



والعقد صحيح ولا أرش فيه بل إذا أمسك فجاءنا في غير السكتان (ويثبت للمشتري) بالتدليس (الخيار) بين  
 لا مسالك والرّد (حتى ولو حصل التدليس من البائع) في المبيع (بلا قصد) من أحد لان عدم القصد لا أثر له  
 في إزاله الضرر للمشتري وان دلس البائع المبيع مما لا يزد به الثمن كتسيط الشعر أو علم المشتري بالتدليس  
 لم يكن له خيار كالواشترى معيبا يعلم عيبه (الخامس) من أقسام الخيار في البيع (خيار العيب) وما بعناه (فإذا  
 وجد المشتري بما اشتراه عيبا يجعله خيرا بين رد المبيع) على البائع بلا نزاع في ملكه لأن مطلق العقد يقتضي  
 السلامة وجبث ظهر معيبا ثبت له خيار الرّد استندرا كالمالكاته وإزالة لما يلحقه من الضرر في بقائه في ملكه  
 ما قصا عن حقه (بنائه المتصل) لا المنفصل كثمر شجرة وولد بهيمة (وعليه) أي على المشتري (أجرة  
 الرّد) لأنه باختيار الرّد انتقل ملك المبيع عنه إلى بائع فعلى المشتري حق التوفية (ويرجع بالثمن كاملا) على  
 البائع قال الامام أحمد رحمه الله تعالى في رجل اشترى عبدا فأبى أن يباعه كان موجودا في يد البائع  
 يرجع بمجموع الثمن لأنه غرّ المشتري ويتبع البائع عبده (وبين امساكهما أخذ الارش) وذلك لأن المتبايعين  
 تراضيا على أن العوض في مقابلة المعوض فكل جزء من العوض يقابل له جزء من المعوض ومع العيب فان جزء  
 منه فله الرجوع ببدله وهو الارش في تنبيهه في الارش فسط ما بين قيمته جميعا ومعيبا من ثمنه فيقوم المبيع  
 بجميعه ثمن معيبا يؤخذ قسط ما بينهما من الثمن كما إذا قوت جميعا بعشرة ومعيبا ثمانية والثمن خمسة عشر مثلا  
 فالنقص خمس القيمة فيرجع خمس الثمن وهو ثلاثة وعشرون محل أخذ الارش ما لم يقض اليه بأكثره حتى فسخ  
 برئته دراهم أو شراء قفيز مما يجري فيه ربايته ويجده معيبا فانه يسكن أو يرد مجانا (ويتمين الارش مع تلف  
 المبيع عند المشتري) قال في الاختلاف شرحه فصل وان أعنى المشتري العبد أو عتق عليه أو قتل أو استولد  
 الأمة أو تلف المبيع ولو بفعله أي المشتري كما كلفه ونحوه أو بامره أو وجهه أو رهنه أو وقفه غير ما لم يعيبه ثم  
 علم تعين الارش (ما لم يكن البائع علم بالعيب وكنهه تدليس على المشتري فيحرم) على البائع الكتم لأنه ضرر  
 (ويذهب على البائع) ان تلف بغير فعل المشتري كالومات (ويرجع) المشتري (على البائع) بجميع ما دفعه له  
 (وخيار العيب على التراضي) لأنه خيار شرع لدفع ضرر متحقق فلم يطل بالتأخير الحائلي من الرضا به كخيار  
 القصاص (ولا يسقط) طلب المشتري به (الا ان وجد من المشتري ما يدل على رضاه كصرفه) فيه فالمال بعيه باجارة  
 أو اعادة أو نحو ذلك (واستعماله لغير تجرّبة) كالوطء والحمل على الدابة (ولا يقتصر الفسخ الى حضور البائع)  
 ولا رضاه (ولا) يقتصر الفسخ (لحكم حاكم) لأنه رفع عقد مستحق له فلم يقتصر الى رضاه صاحبه ولا لحضوره  
 ولا لحكم حاكم كالطلاق (والمبيع بعد الفسخ أمانة يد المشتري) صرح به أبو الخطاب في انصاره والقاضي  
 وابن عقيل وذلك لأنه حصل في يده بغير تعدل لكن ان قصر في رده حتى تلف ضمنه لأن ذلك تقرير منه كالو  
 اطارت الرّيح الى داره ثوبا بقصر في رده حتى تلف (وان اختلفا) أي البائع والمشتري في معيب (عند من  
 حدث العيب مع الاحتمال) لوجوده عند البائع وحدوثه عند المشتري كالأباق (ولا يثبت) لو احدث منهما  
 بدعواه (في القول) قول المشتري يمينه (لان الأصل عدم القبض في الجزاء الثالث فكان القول قول من  
 ينفيه) كالواختلاف في قبض المبيع فيحلف على البت أنه اشتراه وبه العيب أو أنه ما حدث عنده فان خرج  
 عن يده لم يجز له الحلف على البت (وان لم يحتمل) العيب (الا قول أحدهما) كالأصبع الزائدة والجرح  
 الطري الذي لا يحتمل أن يكون قبل العقد (قبل) قول المشتري في المثال الاول والبائع في المثال الثاني (بلا  
 عين) لعدم الحاجة الى استخلافه في تنبيهه في قبض البائع يمينه ان المبيع المعيب ليس المردود الا في خيار  
 شرط فقول مشتري يمينه (السادس) من أقسام الخيار (خيار الخلف في الصفة) من اضافة الشيء الى سببه  
 (فان وجد المشتري ما وصف له أو تقدمت رؤيته قبل العقد بمن سببه) لا يتغير فيه المبيع في العادة (متغيرا)  
 تغيرا ظاهرا (فله الفسخ) لان وجوده متغيرا بمنزلة لعيب (ويحلف) المشتري (ان اختلفا) في وجوده المتغير  
 لان الأصل راءة ذمته من الثمن ولا يسقط حق المشتري من الفسخ الا بما يدل على الرضا بتغيره من سوم

شرب محترما حتى زمن  
 جنون طرأ من صلابه  
 تغلبا عليه (ولا تصح)  
 الصلاة (من مجنون) وغير  
 مميز لأنه لا يعقل التوبة  
 (ولا) تصح من (كافر)  
 لعدم صحة التوبة منه ولا  
 تحب عليه بمعنى أنه لا يجب  
 عليه القضاء اذا أسلم  
 وبما قب عليه او على سائر  
 فروع الاسلام (فان سلم)  
 الكافر على اختلاف  
 أنواعه في دار الاسلام أو  
 الحرب جماعة أو منفردا  
 مسجد أو غيره (فلم يحكم)  
 فلو مات عقب الصلاة  
 تركته لأقاربه المسلمين  
 وبفسل وبصل عليه  
 ويدفن في مقابرنا وان  
 أراد البقاء على الكفر  
 وقال اتعاذت التمسري  
 لم يقبل وكذا الواذن ولو في  
 غير وقته (ويؤمر بها صغير  
 لسبع) أي يلزم وليه أن  
 يأمره بالصلاة لتمام سبع  
 سنين وتعليمه إياها  
 والظهار ليعتادها ذكرا  
 كان أو أنثى وان يكفه  
 عن المقاسد (و) ان  
 يضرب عليها العشر  
 سنين لحديث عمر وبن  
 شبيب عن أبيه عن جده  
 برقه مروا ببناءكم بالصلاة  
 وهم أبناء سبع سنين  
 واضربوهم عليها لعشر  
 وفرقوا بينهم في المضاجع



بلغ في أمثلتها) بان عت

مدة بلوغه وهو في الصلاة

(أو بعد ما في وقتها أعاد)

أي لزمه أداؤها لأنها نافذة

في حذسه فلم تجز به عن

القرينة وبعبارة التيميم

لا الوضوء والاسلام

(ويحرم) على من وجبت

عليه (تأخيرها عن وقتها)

المختار أو تأخير بعضها

(الائتواء الجمع) لعذر

فيباح له تأخيرها عن وقت

الثانية بصير وقتها

(و) (الاشتغال شرطها

الذي يحصله قريبا)

كما قطع نوبه الذي ليس

هذه غيره إذا لم يخرج من

خطاطته حتى يخرج الوقت

فان كان بعيدا عن فاصلي

ولن لزمه التأخير في

الوقت مع العزم عليه

ما لم ينم ما ما وتسقط

بموته ولم يأثم (ومن بعد

وجوبها كفر) إذا كان

من لا يجهله وان فعلها

لانه مكذب لله ورسوله

واجاع الامة وان ادهى

الجهل كحديث الاسلام

عشر وجوبها ولم يحكم

بكفره لانه معذور فان

أصر كفر (وكذا تاركها

تجاوزا) أو كسلا لا جودا

(ودعاء امام أو نائبه) لفعلها

(فاصر وضاق وقت الثانية

صنفا) أي عن الثانية

لحديث أول ما يفتقدون

أو غيره (السابع) من أقسام الخيار (خيار الخلف في قدر الخن فاذا اختلفا) أو ورثتهما (في قدره) أي الخن  
 بأن قال بائع بشكك بمائة وقال مشتري بل شمانين ولا ينفك أحدهما أو لكل منهما مائة بمائة (حلف البائع)  
 أو لا ويسد البائع في حلف (ما بعته بكذا) ثم لا يثبت (وإنما بعته بكذا) يحلف (المشتري ما اشترى به بكذا)  
 وإنما اشترى به بكذا) وإنما يثبت البائع لأن الأصل في العين أنها للثني ثم بعد التحالف إن رضى أحدهما بقول  
 الآخر أو لم يتعالحقا بل لكل أحدهما عن العين وحلف الآخر أقر العقد في الصورتين (ويثقاسخان) أي  
 إن لم يرض أحدهما بقول الآخر بعد التحالف وينسخ بنفسه أحدهما بعد التحالف ظاهر أو باطنا قال  
 المنقح فان نكلا صرفهما الحالك وكذا إذا اختلف المتوابعان في قدر الاجرة

فصل في بيع المشتري المبيع مطلقا سواء كان مكيلا أو موزونا أو معدودا أو مذكورا أو لا (بمعزود  
 العقد) ان لم يكن فيه خيار (ويصح تصرفه فيه قبل قبضه) ببيع وهبة ووقف واجارة وعق وحن وذلك  
 الا المبيع بصفة أو رؤية متقدمة (وان تلف) المبيع فخر كبل ونحوه (فمن ضمانه) أي المشتري إن كان  
 المشتري من قبضه أو لا إلا أن يمنع منه بائع أو كل ثمر على شجر أو بصفة أو رؤية متقدمة فانه يكون  
 من ضمان بائع و (الا المبيع بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع) انه يكون (من ضمان بائع) مع كونه دخل في  
 ملك المشتري من حين العقد (حتى قبضه مشتري ولا يصح تصرفه فيه ببيع) ولو لبائعه (أو هبة) ولو بلا  
 عوض (أو رهن) ولو قبض عنه (قبل قبضه وان تلف) ما اشترى بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع (بأقفة  
 سبويه) وهي ما لا يصح لا دهي فيها (قبل قبضه أنه نسخ العقد) أي عقد المبيع ويخبر مشتريان في شيء في  
 أخذه بقطعة من الثمن (و) ان تلف ما يبيع بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع (فعل بائع أو) فعل (أجنبي خير  
 المشتري من القسح) أي فسح عقد البيع (ويرجع) المشتري على البائع (بالثمن) كاملا لان التلف والعيب  
 حصل في يده فضمنه (أو الامضاء بطالب من ألقه ببدله) أي بمثل مثلي وهو المكيل والموزون وقيمة  
 متقوم وهو المذروع والمعدود (والثمن) الذي ليس في الذمة (كل ثمن في جميع ما تقدم) من الاحكام

فصل في قبض المكيل بالكيل والموزون بالوزن والمعدود بالعدد والمذروع بالذرع والمأخور  
 عثمان مرفوعا قال اذا بعث فكل واذا اشترى فكل رواه الامام وظاهره انه لا يشترط قبضه وهو كذلك على  
 المذهب وإنما يصح الكيل والوزن والذرع بشرط حضور المستحق أو نائبه (أي نائب المستحق للكيل  
 أو لوزن أو لعدد أو لذرع لقيام الوكيل مقام الموكل فان ادعى القابض بعد ذلك نقصان ما كان له أو اثره  
 أو عدده أو ذرعه أو ادعى انها غاطا فيه أو ادعى البائع زيادة لم يقبل قولها لان الظاهر خلافه (وأجرة  
 الكيل) (والوزن) (الموزون) (والعدد) (المعدود) (والذرع) (المذروع) (والنقاد) المنقود ونحوهم كصفي  
 المبيع من غلته (على البازل) بذلك لانه يتعلق به حق التوفية تص عليه (وأجرة النقل على القابض ولا يضمن  
 ناقد حاذق أمين خطأ) وبعده في المنصوص سواء كان متبرعا أو بأجرة (ونسب الاقالة للنادم من بائع ومشتري)  
 لما روى ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعا قال من أقال مسلما أقال الله عشرته يوم القيامة ورواه أبو داود  
 وليس فيه ذكر يوم القيامة وليست يعايل فسح فتصح قبل قبضه مكيل ونحوه وبعده جاء جمعة ومن مضارب  
 وشرب ولو بلاذن ومن مفلس بعد حجر لمصلحة وبلاشرط بيع وبلغه وبيع وبما يبدل على معاواة  
 ولا خيار فيها ولا شفعة ولا بحث بها من حلف لا يبيع

### باب أحكام الربا

وهو من الكبائر (يجوز الربا في كل مكيل وموزون) لا معدود ومذروع (ولو لم يوزن) كشنان  
 (فالمكيل كسائر الحبوب) من بر وشعير وذرة ودخن وارض وعسل وحب فجل وقطن وكنان (والأبارير  
 والمائعات) من ابن وخن وزيت وشيرج وسائر الادهان كلها مكيلة (لكن الماء ليس بربوي) قال في الاقتناع



من دينكم الامانة واخر  
ما تفقدون الصلاة قال  
احد كل شئ ذهب آخره  
لم يبق منه شئ فان لم يدع  
لفعلها لم يحكم بكفره لاحتمال  
انه تركها لعذر يعتقد  
سقوطها مثله (ولا يقتل  
حتى يستتاب ثلاثا فيهما)  
أي فيما ذابحد وجوها  
وفيما ذاتركها تهاونا فان  
تابا والاضربت عنقهما  
والجمعة كغيرها وكذا  
ترك ركن أو شرط وينبغي  
الاشاعة عن تركها  
تركها حتى يصلي ولا  
ينبغي السلام عليه ولا  
اجابة دعوته قاله الشيخ  
تقي الدين ويصير مسلما  
بالصلاة ولا يكفر بترك  
غيرها من زكاة وصوم  
وحج تهاونا وبخلا

#### باب الاذان

هو في اللغة الاعلام قال  
تعالى واذان من الله  
ورسوله أي اعلام وفي  
الشرع اعلام بدخول  
وقت الصلاة أو قرب  
الفجر يذكر مخصوص  
(والاقامة) في الاصل  
مصدر أقام وفي الشرع  
اعلام بالقيام الى الصلاة  
بذكر مخصوص وفي  
الحديث المؤذنون  
أطول الناس اعناء في يوم  
القيام رواه مسلم (وعما  
فرضا كفاية) الحديث  
إذا حضرت الصلاة

سوى ما فانه لا ربا فيه بحال ولو قيل هو مكيل لعدم قوله عادة فهي (ومن التمار كالتمر والزبيب والفتق  
والبنساق واللوز والبطم والزعرور والعناب والمشمش والزيتون والمخ) ويجوز التعامل بكيل لم يحدد  
(و) من (الموزون كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد وغزل الكتان والظن والحري والشعر  
والعند والشمع والزعفران والخبز والحب) والورس والعصفر والزجاج والطين الارمني الذي يؤكل دواء  
واللحم والشحم والزبد (وما عدا ذلك معدود ولا يجري فيه) أي المعدود (الربا ولو لمطعوما كالبطيخ والقثاء  
والخيار والجوز والبيض والمان) والسفرجل والنباب والحيوان والبقول والتفاح والكمثرى والخوخ  
والاجاص وكل فاكهة رطبة ذكره القاضي (ولا) يجري الربا (فيما أخرجه الصناعة) لارتفاع سعرها  
(عن الوزن كالتياب) فاما كانت قطنا (والسلاح والفلوس والادوية) من النحاس والحديد وغير الذهب  
والفضة) قال المنقح في حواشي التنج الذي يظهر ان محل ما لا يوزن لصناعته في غير الذهب والفضة فأما  
الذهب والفضة فلا يصح فيهما مطلقا لهذا نزههم الموابها وانما يمثلون بالنحاس والرصاص والحديد  
ونحوها

فصل في اذابيع المكيل بجنسه أي بمكيل (كتمر بتمر أو) بيع الموزون بجنسه أي بموزون (كذهب  
بذهب) وفضة بفضة وبربر وشعير بشعير (مع) ذلك (شرطين) الشرط الاول (المماثلة في القدر)  
كدرهم فضة بمثلهم ومد بربر ومد شعير بمدر شعير (و) الشرط الثاني (القبض قبل التفريق) من المجلس  
(واذا بيع) المكيل أو الموزون (بغير جنسه) كذهب بفضة وبربر بشعير (مع) ذلك (شرط) واحد وهو  
(القبض قبل التفريق) من المجلس (وجاز التفاضل) في صحيح مذهب من الشعر بخمسة امداد من الخنطة  
بشرط القبض قبل التفريق (وان) بيع المكيل بالموزون كبر بذهب مثلا جاز التفاضل والتفريق قبل القبض  
ولا يصح بيع المكيل أي ما أصله الكيل كالبز والشعير والتمر والمخ (بجنسه وزنا) كزطل برطل ر  
(ولا) يصح بيع (الموزون) أي ما أصله الوزن كالفضة والنحاس والرصاص (بجنسه كيلا) لا اذا علم  
مساواته أي المكيل الذي يبيع وزنا أو الموزون الذي يبيع كيلا في معياره الشرعي ولو كيل المكيل أو وزن  
الموزون فكان سواء صح (ويصح بيع اللحم بمثله) أي بوزنه من جنسه كحجم بقر بمثله رطبا أو يابسا  
بمثله (اذا نزع عظمه) لانه اذا لم ينزع عظمه أدى الى الجهل بالتساوي فاذا نزع صح البيع كذهب بالذهب مثلا  
بمثل (و) يصح بيع لحم (بحيوان من غير جنسه) أي ما كثر كقطعة من لحم ضأن أو قمر بحمامة كغير  
ما كثر (وبه) صح بيع دقيق ربوي (كدقيق بر) بدقيقه (مثلا بمثل) (اذا استويا) أي الدقيقان (نعومة)  
لانهما تساويا حال العقد على وجه لا ينفرد أحدهما بالنقصان لجاز (أو) استويا (نشرته ورطبه رطبه)  
كالعنب بالعنب والرطب بالرطب (ويابسه يابسه) كالزبيب بالتمر والتمر بالتمر (وعصيره بعصيره) كماء عنب بماء  
عنب (ومطبوخه بمطبوخه) أي يصح بيع مطبوخ جنس ربوي بمطبوخه كسمن بقرى سمن بقرى  
مثلا بمثل (اذا استويا) فاشافا أو رطوبا بقر لا يصح بيع فرع أصله كزيت زيتون وشيرج سمن وبن ابن  
ونخز بعجين وزلاية قمح ولا يصح (بيع الحب المشتد) في مثله من بر أو شعير (بجنسه) لان التساوي  
مجهول والجهل بالتساوي كالم التفاضل وتسمى المحاقلة (ويصح) بيع الحب المشتد في مثله (و) حب غير  
جنسه) كالم لو كان أحدهما بر أو لا تشرهيرا لان اشتراط التساوي منتف مع الجنسين (ولا يصح بيع ربوي  
بجنسه ومعهما) أي الثمن والمثمن (أو مع أحدهما من غير جنسهما) وذلك (كدجعة ودرهم بمثلها) أي  
بدجعة ودرهم (أو دينار ودرهم بدينار) حسب المادة الربا (ويصح) لو قال (اعطني نصف هذا الدرهم  
فضة وبها) لنصف (الا ترفلوسا) أو حاجة غير الفلوس أو قال (اعطني بالدرهم نصف فافلوسا) أو دفع اليه  
درهمين وقال (خني بهذا الدرهم فافلوسا) أعطني بالآخر نصفين ففعل صح (ويصح صرف الذهب بالذهب  
والفضة بالفضة متما لا وزنا لا عدا) وانما يصح صرف الذهب بالفضة وعكسه (بشرط القبض قبل التفريق



فليؤذن لكم أحدكم

وليؤمكم أكبركم متفق

عليه (على الرجال)

الاحرار (المقيمين) في

القرى والامصار لا على

الرجل الواحد ولا على

النساء ولا على العيود ولا

على المسافرين (لصلوات

الخمس المكتوبة) دون

المنذورة والمؤذات دون

المقضيات والجمعة من

الجمس ويسنان لمنفرد

وسفر والمقضية (يقابل

أهل بلد تركوهما) أي

الاذان والاقامة فيقاتلهم

الامام أو نائبه لانهما من

شعائر الاسلام طاهرة

واذا قام بهما من يحصل به

الاعلام غالباً أجزأ عن

الكل وان كان واحداً

والأز يدب قدر الحاجة

كل واحد في جانب أو

دفعه واحدة بمكان واحد

ويقيم أحدهم وان

تشاحوا أقرع ونصح

الصلاة دونهما لكن

يكره (ويحرم أجرهما)

أي يحرم أخذ الاجرة على

الاذان والاقامة لانهما

قربة لقا عليهما (لا

أخذ (رزق من بيت

المال) من مال النية

(لعدم متطوع) بالاذان

والاقامة فلا يحرم كالأذان

القضاء والغزاة (و)

يسن أن (يكون المؤذن

صبياً) أي رفيع الصوت

(و) يصح (أن يعوض أحد النقيدين عن الآخر سعر يومه) قال في المنتهى ويصح اقتضاء تقدم من آخران  
أحضر أحدهما أو كان أمانة والآخر مستقر في الذمة بسعر يومه وقال ومن عليه ديناً رقتضاه دراهم  
منفرقة كل نقدة بمحنتها منه صح والافلا انتهى

### (باب في أحكام بيع الأصول) أحكام بيع (الثمار)

والأصول هنا أرض ودور وساتين ومعاصر وطواحين ونحوها والثمار جمع ثمر كجبل وجمال وواحد الثمر  
ثمرة وجمع الثمار ثمر ككتاب وكتب وجمع الثمر أثمار كعنق وأعنق فهو رابع جمع (من باع أو وهب أو رهن  
أو وقف داراً أو أقر أو وصى بها تناول) ذلك (أرضها) بمعناها الجامدة لانه كجزائها (و) تناول البيع  
(بناءها) وسقفها ودرجها لان ذلك داخل في مسماتها (و) تناول البيع (فنائها) بكسر الفاء وهو ما اتسع  
أمامها (ان كان) طائفاً إذا غالب الدور ليس لها فناء (و) تناول البيع ما كان (متصلاً بها) أي الدار (لمصلحتها  
كالسلايم) من خشب جمع سلم يضم السنين وقطع اللام المشددة وهو المرفاة ولفظه مأخوذ من السلامة  
ومرط دخولاً أن تكون مسجرة (والرفوف المسجرة والابواب المنصوبة) وحلقها وورحي منصوبة  
(والحواري المدفونة) لان ذلك كله متصل بمصلحتها أشبه المحيطان وعلم بماد كران السلايم والرفوف  
إذا لم تكن مسجرة والباب إذا لم يكن منصوباً والحواري إذا لم تكن مدفونة لانه لا تدخل لانه منفصل عنها أشبه  
الطعام في الدار (و) تناول البيع (ما فيها) أي الدار (من شجر) مغروس (وعرش) جمع عريش وهو  
الطبة لانها متصلة بها (لا كزواجر مدفونين) لانها مودودة وان فيها النقل عنها أشبهها بالفرش  
والستور (ولا) يدخل (منفصل عنها كجبل ودلو وكرة) وقفل (وفرش) لان اللفظ لا يشمل ولا هو من  
مصلحتها (ومفتاح) للدار وحجر رحي فوقاني (وان كان المبيع ونحوه) أي كالموقوف والموهوب والمرهون  
والمقرب والموصى به (أرضاً دخل ما فيها من غراس وبناء) ولولم يقل بحقوقها لانها من حقوقها وما كان  
كذلك فدخل فيها بالاطلاق (لا) يدخل في بيع الأرض ونحوه مما ذكر (ما فيها من زرع لا بصدد الامرة  
كبر وشعير ومصل) ومسم وارز وبخل ونوم ولقت وجزر (ونحوه ويبقى) في الأرض (للبائع الى أول  
وقت أخذه) وان كان بقاؤه أنفع له كالثمرة (ملاجرة) على بائع لان المنفعة حصلت منتشرة له (مالم يشترطه) أي  
الزرع (المشتري) أو نحوه (لنفسه) ولا يضر جهله في مبيع إذا شرط له ولا عدم كاله لكونه دخل تبعاً  
للأرض (وان كان) مافي الأرض من الزرع (يجز مرة بعد أخرى كرطبة) بفتح الراء وهي القصة فإذا بيعت  
فهى قت (وبقول) كنعناع وهندباء (أو سكر وثمرته كفتاء وبانجان) أو سكرراً أخذ زهره كورد وباسمين  
(فالأصول) من جميع ذلك في مبيع (المشتري) لان ذلك براد بالبقاء أشبه الشجر (والجزء الطاهرة) وقت  
البيع (واللقطة الأولى) وزهره فتفتح وقت بيع (للبائع) لا يبيحني مع بقاء أصله أشبه ثمر الشجر المؤبر  
(وعليه) أي على البائع (قطعها) أي الاشياء التي قلنا انها له (في الحال) أي على الفور

فصل في بيع شجر النخل بعد تشقق طلعته بكسر الطاء غلاف العنقود (فالثمر للبائع) مالم يشترطه  
المشتري (متروكاً) في رؤس النخل (الى أول وقت أخذه) قال في شرح المنتهى وأما كون الثمرة قترت في  
رؤس النخل الى الجذاذ لان النقل والتفريق للمبيع على حسب العرف والعادة كالمواضع داراً فيها طعام  
لم يجب نقله الا على حسب العادة في ذلك وهو ان ينقلها راسياً جديش ولا يلزمه النقل لبلا ولا جمع دواب  
البلد لنقله كذلك ههنا تفريق النخل من الثمرة في أو ان تفرينها وهو أو ان جذاها إذا تقرر وهذا المرجع  
في جذه الى ما جرت به العادة فإذا كان المبيع نخلاً حين تنهاى حلالة ثمرة انتهى فان جرت عادة بأخذه بسراً  
أو كان بسره خيراً من وطبه جذه حين تستحكم حلالة بسره (وكذا) الحكم (ان يبيع شجر ما ظهر) من ثمرة  
لا قشر عليه ولا نور لها (من عنبتين وقوت) وجيزاً أو يظهر في قشره ويبقى فيه الى حين لا كل (و) ذلك



لأنه أبلغ في الأعلام زاد

في المعنى وضيره وأن يكون  
حسن الصوت لأنه أرق  
لسامعه (أميناً) أي عدلاً  
لأنه مرتين يرجع إليه  
في الصلاة وغيرها (طالما  
بالوقت) ليتحرره فيؤذن  
في أوله (فإن تشاح فيه  
اثنتان) فأكثر (قدم  
أفضلها فيه) أي فيما  
ذكر من الخصال (ثم) إن  
استوراها قدم (أفضلها  
في دينه وعقله) لحديث  
ليؤذن لكم خياركم رواه  
أبو داود وصححه (ثم) إن  
استوراها قدم (من يختاره)  
أكثر (الجبران) لأن  
الأذان لأعلامهم ثم إن  
تساووا في الكل (قرعة)  
فأهم خرجت القرعة  
قدم (وهو) أي الأذان  
المختار (نحو عشرة  
جسلة) لأنه أذان بلال  
رضي الله عنه من غير  
ترجيع الشهادتين فإن  
رجعها فلا بأس (برتلها)  
أي يستحب أن يسهل في  
الفاظ الأذان ويقف  
على كل جسلة وأن يكون  
فائماً (على علو) كللنارة  
لأنه أبلغ في الأعلام وأن  
يكون (متطهراً) من  
الحدث الأصغر والكبير  
ويكره أذان جنب واقامة  
محدث وفي الرعاية يسن  
أن يؤذن متطهراً من  
بجاسة بدنه وثوبه

(كرمان) وموز أو يظهر في قشرين (و) ذلك كـ (جوز أو ظهر من نوره) أي وكالطلع إذا تشقق في الحكم  
ما ظهر من نوره مما له نور يتناثر (كشمس) بكسر ميمه (وقفاح وسفرجل ولوز) وخرخ وإجاص  
(أو خر من أكامه) جمع كم بكسر الكاف وهو الغلاف (كورد) وباسمين ونرجس وبنفسج وقطن يحمل  
في كل سنة (وما يصح قبل ذلك) أي قبل تشقق الطلع ونحوه (فالمشتري) والمتهب كورق الشجر لأنه من  
أجزائها خلق لمصلحتها وإن تشقق أو ظهر بعض غرة أو بعض طلع ولو من نوع فللبائع وعبيده المشتري  
(ولا تدخل الأرض تبعاً للشجر) إذا باع الشجر (فالأباد) الشجر (فلا يملك غرس مكانه) أي إذا اشترى  
شخص شجرة ثم قلعه فلا يملك غرس شيء مكانه

فصل في بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لغير مالك الأصل ولا يصح (بيع الزرع قبل اشتداد حبه  
لغير مالك الأرض) إلا بشرط القطع في الحال في الثمرة والزرع إن كان منتقاه حين العقد فإن لم ينتفع بها  
كثيرة الجوز وزرع التمر لم يصح لعدم النفع بالمبيع ولم يكن مشاعاً بأن يشتري نصف الثمرة قبل بدو  
صلاحها مشاعاً أو نصف الزرع قبل اشتداد حبه مشاعاً فلا يصح الشراء بشرط القطع (وصلاح بعض غرة  
شجرة صلاح لجميع) أشجار (نوعها الذي بالستان) لو اختلف اعتبار الصلاح في الجميع شق وكالشجرة  
الواحدة (فصلاح البلح أن يحمر أو يصفر) صلاح (العنب أن يموه بالماء الحلو) صلاح (بقية الفواكه)  
كالرمان والمشمش والخوخ والجوز والسفرجل (طيباً كلها وظهراً ونضجها) صلاح (ما يظهر فما بعد قدم)  
أي بعد لونه (كالقضاء والخيار أن يؤكل حادة) والصلاح في الحب أن يشتد أو يبيض (وما تلف من الثمرة) إذا  
كانت باقية على أصولها سوى سيرا لا ينضبط لقلته بجائحة ما يوقى وهي ما لا تنضج لا تدنى فيها ولو بعد قبض  
(قبل أخذها من ضمان البائع) لأن التخلية في ذلك ليست قبض تام لأن على البائع المؤونة إلى تمام صلاحه  
فوجب كونه من ضمان بائع (مالم تبع مع أصلها) لحصول القبض التام واقطاع علق البائع عنه (أو  
يؤخر المشتري أخذها عن عاداته) لفرض المشتري وإن تعيب الثمرة بالجائحة في وقت يكون تلفها بالجائحة  
من ضمان بائع غير مشتر بين فسخ بيع وامضاء وأخذ ارض وإن تلف ما ضمن بالجائحة صنع آدمي غير  
مشتري بين فسخ بيع ومطالبة بائع بما قبضه من الثمن أو امضاء ومطالبة مثلث كذا كليل إذا تلفه  
آدمي قبل القبض

### باب السلم

هو في الشرع عقد على شيء يصح بيعه موصوفاً في ذمة بائع التصرف بشئ مقبوض بمجلس العقد وهو حائز  
بالاجماع وسنده من الكتاب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه  
(ينعقد) السلم (بكل ما يدل عليه) من الالفاظ كاسمئذ وأسلفتك (و) يصح السلم (بلفظ البيع) كابتعت  
مثلثاً معاصفته كذا وكيله كذا إلى كذا لأنه نوع منه (وشروطه) أي شروط صحته (سبعة) تأتي مفصلة  
(أحدها) أن يكون المسلم فيه مما يمكن (انضباط صفات المسلم فيه) لأن ما لا يمكن ضبط صفاته يختلف كثيراً  
فيقتضي إلى المنازعة والمشاققة المطالب شرعاً عدمها وذلك (كالكيل) من حيوب وغيرها كادها والبيان  
(والوزن) من الأبخار واللحوم النبتة ولو مع عظمها إن عين موضع القطع كلهم فخذ وجنب وغير ذلك  
ويعتبر قوله بقر أو غنم أو معز جذع أو ثني ذكر أو أنثى خصى أو غيره مريض أو قديم معلوفة أو راعية سمين  
أو هزيل لأن الثمن يختلف باختلاف هذه الأشياء ولا يصح في اللحم المطبوخ (والمذروع) من الثياب  
والحيوط (والمعدود من الحيوانات ولو كان) الحيوان (آدمياً) إلا في أمة وولدها أو في حامل (فلا يصح في  
المعدود من الفواكه) لأنها تختلف بالصغر والكبر (ولا) يصح السلم (فيما لا ينضبط كالبقول) لأنها تختلف ولا  
يمكن تدبيره بالحرم (والج. لود) لأنها تختلف ولا يمكن درعها (والرؤس والأكارع) لأن أثر ذلك العظام



(مستقبل القبلة) لأنها  
 أشرف الجهات (جاءت  
 أصبعيه) السبابتين (في  
 أذنيه) لأنه أرفع للصوت  
 (غير مستدير) فلا يزال  
 قدميه في منارة ولا  
 غيرها (ملتفتا في الطبيعة  
 عينا وشمالا) أي يسن  
 أن يلتفت عينا على  
 الصلاة وشمالا على  
 الفلاح ويرفع وجهه إلى  
 السماء فيه كله لأنه حقيقة  
 التوحيد (فإن لا بعدهما)  
 أي يسن أن يقول بعد  
 الحيلتين (في أذان  
 الصبح) ولو أذن قبل  
 الفجر (الصلاة خير من  
 النوم مرتين) لحديث أبي  
 محمد بن رواد أحسن  
 وضيره ولأنه وقت ينال  
 الناس فيه غالباً ويكره في  
 غير أذان الفجر وبين  
 الأذان والإقامة (وهي)  
 أي الإقامة (أحسدى  
 عشرة) جملة بلائحية  
 وتباح تنبئها (بحدوها)  
 أي يسرع فيها ويقف  
 على كل جملة كالآذان  
 (ويقيم من أذن) استعجاباً  
 فلو سبق المؤذن بالآذان  
 فأراد المؤذن أن يقيم  
 فقال أجدوا أعاد الأذان  
 كما صنع أبو محمد بن طان  
 أقام من غير عادة فلا بأس  
 قاله في المبدع (في مكانه) أي  
 يسن أن يقيم في مكان  
 أذانه (أن سهل) لأنه

والمشافر واللحم فيه قليل وليس بموزون (والبيض) والجوز والمان لأن ذلك يختلف (والأواني المختلفة  
 رؤسا وأوساطا كالمقام) جمع ققم ضم القافين (وتحوها) كالاسطال الضيقة رؤس (الثاني ذكر جنسه)  
 أي المسلم فيه فيقول مثلاً عمر (و) ذكر (نوعه) فيقول برقي أو معقل ويكون ذكر نوعه وجمسه (بالصفات  
 التي يختلف بها الثمن غالباً) كالطرائف والقدم والجردة والرداءة فيصنف البر بأربعة أوصاف بالنوع فيقول  
 سلموني والبلاد فيقول حوراني أو بجاعي أو بصيري وصغار الحب أو كياره وحديث أو عتيق وإن كان النوع  
 الواحد يختلف لونه ذكره (ويجوز) لرب السلم (أن يأخذ دون ما وصف له) لأن الحق له وقد رضى بدونه  
 (و) يجوز له أخذه (من غير نوعه من جنسه) لأن النوعين مع الاتحاد في الجنس كالشيء الواحد بدليل تعميم  
 التفاضل (الثالث معرفة قدره) أي المسلم فيه (بعبارة الشرعي) أي بالكيل في المكيل وبالوزن في الموزون  
 وبالذرع في المذروع (فلا يصح) أن يسلم (في مكيل وزنا ولا في موزون كيلاً) نص عليه لأنه يبيع بشرط معرفة  
 قدره فلم يجز بغير ما هو مقدربه في الأصل كبيع الرقيات بعضها ببعض ولأنه قدر المسلم فيه بغير ما هو مقدربه  
 في الأصل ولا يصح شرط صنعة أي العيار الذي يوزن به أو مكيل أو ذراع لا يعرف له (الرابع أن يكون في  
 الذمة) فلا يصح في عين شجرة ثابتة ونحوها لأنه ربحاً ثلث المعين قبل أو أن تسليمه ولم يذكر بعضهم قوله  
 أن يكون في الذمة استثناء عنه بذكر الأجل لأن المؤجل لا يكون إلا في الذمة وأن يكون (إلى أجل معلوم)  
 نساً (له) أي الأجل (وقع في العادة) لأن الأجل إنما اعتبر ليتحقق الرفق الذي شرع من أجله السلم فلا يحصل  
 ذلك بالمدة التي لا تقع لها في الثمن والأجل الذي لموقع في الثمن (كشهر) ونحوه وفي الكافي أو نصفه ومن أسلم  
 لمجهول كحماد وجد أو نحرهما أو ربع أو جادي أو النفر لم يصح (الخامس أن يكون مما يؤخذ غالباً عند  
 حلول الأجل) لوجوب تسليمه أذن ولو كان معدوماً عند العقد كالسلم في الغيب والرطب من الشتاء في  
 الصيف فلو عكس ذلك لم يصح لأنه لا يمكن تسليمه غالباً عند وجوبه أشبه ببيع الأبقار الأولى (السادس  
 معرفة قدر رأس مال السلم وانضباطه) كالمسلم فيه لأنه قد يتأخر تسليم المعقود عليه ولا يؤمن اقتضائه  
 فوجب معرفة رأس ماله ليرد عليه كالفرض (في هذا) لا يمكن مشاهدته ولا يصح بما لا ينضبط (بجوهر  
 ونحوه) فإن خلافاً بطل (السابع أن يقبضه) أي رأس مال السلم (قبل التفرق من مجلس العقد) استنبطه  
 الشافعي رحمه الله تعالى من قوله صلى الله عليه وسلم من أسلف فليسلف أي فليعط قال لأنه لا يقع اسم  
 السلف فيه حتى يعطيه مسلف قبل أن يفارق من أسلفه انتهى وحذا أن يصير بيع دين بدين فيدخل تحت  
 النهي أو ماني معنى القبض كالأمان عند المسلم إليه أمانة أو عين مغصوبة فيجعلها رهن رأس مال السلم فيصح  
 لأنه في معنى القبض لا ماني ذمته فإن قبض بعض رأس مال السلم ثم اقترقا بطل فيما لم يقبض (ولا يشترط ذكر  
 مكان الوفاء) في عقد السلم لعدم ذكره في الحديث (لأنه) أي الوفاء (يجب بمكان العقد) وشرطه فيه مؤكد  
 (مالم يقدر بغيره ونحوها) كعلي جبل غير مسكون أو في دار سرب أو في سقينة (فيشترط) ذكر مكان الوفاء  
 (ولا يصح أخذ رهن أو كفيل بمسلم فيه) لأن الرهن إنما يجوز شيء يمكن استيفاءه من ثمن الرهن والضمان  
 يقيم ماني ذمة الضامن مقام ماني ذمة المضمون عنه فيكون في حكم المعوض والبدل عنه وكلاهما لا يجوز  
 (وإن ته در حصوله) أي المسلم فيه أو بعضه بان لم يوجد (خبر رب السلم) فيه (بن سبر) إلى أن يوجد فيطالب  
 به (أو فسخ ويرجع إن فسخ برأس ماله) أن كان موجوداً بعينه (أو بدله إن تعذر) لتعذر رده أو  
 عوضه مثل مثلي بقيمة متقوم (ومن أراد قضاء دين عن غيره فأبى ربه) أي رب الدين قبضه من غير  
 الدين (لم يلزم بمبولة)

باب الفرض

هو في أصله السطع شرعاً مع مال رفاً من دفعه ويرد بدله فإني عليه انتهى والصدقة الفصل منه (يصح)

الفرض



أبلغ في الاعلام فان شق  
كان أذن في منارة أو مكان  
بعيد عن المسجد أقام في  
المسجد ثلاثا يهوته بعض  
الصلاة لكن لا يقيم الا  
بإذن الامام (ولا يصح)  
الاذان (الامر بتا) كاو كان  
الصلاة (متواليا)  
صرفا لانه لا يحصل  
المقصود منه الا بذلك فان  
نكسه لم يعتد به ولا يعتبر  
المسألة بين الأقامة  
والصلاة اذا أقام عند  
ارادة الدخول فيها ويحوز  
الكلام بين الاذان وبعد  
الاقامة قبل الصلاة ولا  
يصح الاذان الا (من)  
واحد ذكر (هذل) ولو  
ظاهرا فلا اذن واحد  
بعضه وكله آخر او اذنت  
امرأة او خشي أو ظاهر  
القسط لم يعتد به ولا يصح  
الاذان (ولو) كان (ملحنا)  
أي مطريابه (أو) كان  
ملحونا ملحنا لا يخل المعنى  
ويكرهان من ذي لغة  
فاحشة و بطل ان أخل  
المعنى (ويجزى) اذان  
(من مميز) لصحة صلاته  
كالبالغ (ويطلبهما) أي  
الاذن والاقامة  
(فصل كثير) بسكوت  
أو كلام ولو مباه (و)  
كلام يسير (محرم) كقذف  
وكره اليسير غيره (ولا  
يجزى الاذان قبل  
الوقت) لانه شرع للاعلام

القرض (بكل عين يصح بيعها) من مكمل وموزون وغيره كالحيوان (الا بنى آدم) الاختيار للقاضي  
لانه لم ينقل قرضهم (ويشترط علم قاره) أي المال المقرض بقدر معروف (ووصفه) كسائر عقود  
المعاوضات (و) يشترط (كون المقرض بصح بصره) لانه عقد على مال فلا يصح الا من جاز التصرف  
(ويتم العقد) أي عقد القرض (بالتبريل) له (ويملك) المال المقرض (ويلزم) العقد (بالقبض)  
لانه عقد يقف التصرف فيه على القبض فوقف الملك عليه كالمطعم (فلا يملك المقرض استرجاعه) لانه قد لازم من  
جهته فلا يملك الرجوع فيه كالبائع لكونه أزال ملكه عنه بقدر لازم من غير خيار (ويثبت له البذل  
حالا) لانه يوجب رد المثل في المتليات فأوجب حالا كالاتلاف فلي هذا وأقرضه فحارب ثم طالبه بها  
جدة كان له ذلك لان الجميع حال أشبه مالو بابه يوطأ حالة متفرقة ثم طالبه بثمانية (فان كان)  
المقرض (متقوما) كالسكب (ف) يرد (فيتمه وقت القرض) لان قيمتها تختلف في الزمن السير باعتبار قلة  
الراغب وكثرته فتتقص فينضر المقرض أو تزيد زيادة كثيرة فينضر المقرض (وان كان) المقرض  
(مثليا) مكبلا أو موزونا (ف) يرد (مثله) سواء زادت قيمته أي المثل عن وقت القرض أو نقصت (مالم يكن)  
المقرض (معيبا أو مفلسا ونحوها) كالدرهم المكسرة (فيحرمها السلطان) ولو لم يتفق الناس على ترك  
المعاملة بها (فله القيمة) أي قيمة ما أقرضه (ويجوز شرط رهن وضمين فيه) أي في المقرض (ويجوز  
قرض الماء) حال كونه (كيلا) كغيره من المسكيات (و) يجوز قرض (الحبز) عددا (والخير عددا ورده  
عددا بلا قسـد زيادة) ولا جودة ولا شرطهما فان قصـد الزيادة أو الجودة أو شرطهما حرم لا يصح رقتعا  
(وكل قرض جرحا فخرام كان يسكنه داره) بجرا أو رخصا أو يعبره دابته أو يرضيه خبرا منه (أو يتنفع  
بالرهن أو يزارعه على ضيعة أو ان يستعمله في صنعته ويعطيه أنقص من أجرة المثل ونحو ذلك من كل ما فيه  
جر منفعة فلا يجوز (وان فعل ذلك) أو شيئا منه (بلا شرط) بعد الوفاء ولا مواطاة (أو قضى) المقرض (خيرا  
منه) أو أكثر مما أقرضه (بلا مواطاة جاز) قال في الفصول وأما الذهب والفضة فيعق فيهما عن الرجوعان في  
القضاء اذا كان يسيرا انتهى أو أهدي له هدية بعد الوفاء أو علم منه الزيادة لشهرة سعادته وكرمه جاز ذلك  
(ومتى بذل المقرض) أو الغاصب (ما عليه بغير بلد القرض) أو الغصب (ولا مؤنة لجله) اليه (لزم ربه) أي  
المقرض أو المعصوب منه (قبوله مع أمن البلد والظرف) لانه ضرر عليه اذن

### باب الرهن

وهو لغة الثبوت والدوام وشرطا ثلثة دين بعين يمكن أخذه أو بعضه منها أو من ثمنها ولا يصح بدون إيجاب  
وقبول أو ما يدل عليهم ما كالمعاطاة (يصح شروط خمسة) الاول (كونه منجزا) فلا يصح معلقا (و) الثاني  
(كونه) أي الرهن (مع الحق أو بعده) فمع الدين كان يقول بثلثة هدا عشرة الى شهر ترهنتي بها عبدا  
فلانا فيقول اشتريت ورهنت فيصح وأما بعده فيصح بالاجماع وسنده قوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا  
كاتباً فممن قبضوه فجعله بدلا من الكتابة فيكرن في محلها ومحلها بعد ثبوت الحق وعلم من هذا انه  
لا يصح قبل الدين نص عليه الامام (و) الثالث (كونه) أي الرهن (ممن يصح بيعه) لانه نوع تصرف في  
المال فلم يصح من محجور عليه من غير اذن كالبائع (و) الرابع (كونه) أي الرهن (ملكه) أي الرهن (أو  
مأذونه في رهنه) كالمالك كالمنافعة باجارة أو اذنه له مؤجرا أو معبر في رهنه (و) الخامس (كونه)  
أي الرهن (معلوما بنسبه وقدره وصفته) ودين واجب أو ما آله اليه فيصح عين مضمونة كالمعصوب  
والعواري والمبروض على وجه السوم والمقبوض بقدر فاسد وينفع اجارة في ذمه كحياطة وبناء دار وحمل ثمن  
معلوم الى موضع معين ولا يصح الرهن على جمل قبل تمام عمل (وكل ما صح بيعه صح رهنه الا المصحف) نقل  
الجماعة عن الامام أحمد رحمه الله تعالى لا أرخص في رهن المصحف لانه وسيلة الى بيعه وهو محرم (وما لا يصح



بشروطه ويسن في أوله

(الالفجر) فيصبح (بعد

نصف الليل) لحديث أن

بلا لا يؤذن بلسل فكلوا

واشربوا حتى يؤذن ابن

أم مكتوم متفق عليه

ويستحب لمن أذن قبل

الفجر أن يكون معه من

يؤذن في الوقت وإن يتخذ

ذلك عادة ثلاثا غير الناس

ورفع الصوت بالأذان

وكن مالم يؤذن

الحاضر فيقدم ما يسمعه

(ويسن جالسه) أي

المؤذن (بعد أذان

مغرب) أو صلاة يسن

تقبلها قبل الإقامة

(يسرا) لأن الأذان شرع

للإسلام فسن تأخير

الإقامة للأدراك (ومن

جمع) بين صلاتين لعذر

أذن للأولى وأقام لكل

مهما سواء كان جمع تقديم

أو تأخير (أو قضى)

فرائض (فوائت أذن

للأولى ثم أقام لكل فريضة)

من الأولى وما بعدها وإن

كانت الفريضة واحدة أذن

لها وأقام ثم إن خاف من

رفع صوته به تليسا أسر

والأجهر فلوزك الأذان

لأنه لا بأس (ويسن

لسامعه) أي لسامع المؤذن

أو المقسم ولو أن السامع

امرأة أو سمعه ثابا وثالثا

حيث سن (متابعه) سرا

عقل ما يقول ولو في طواف

بيعه) كالتجر وأما الولد والأتق والمجهول والرهن (لا يصح رهنه) لأن القصد من الرهن استيفاء الدين من ثمنه عند التعذر ولا ما يصح بيعه لا يمكن فيه ذلك (الائتمرة قبل بدو صلاحها) (الزروع قبل اشتداد حبسه) لأن النهي عن بيعهما إنما شرع لعدم الأمن من العاهة ولهذا أمر بوضع الجرائح وذلك مفقود هنا وتفسد برتفعها لا يفوت حق المرتهن من الدين لتعلقه بذمة الراهن (و) (القن) ذكر أو أوشى (دون رجه المهرم) كولد دون والده وأخ دون أخيه لأن النهي عن بيع ذلك إنما هو لأجل التفريق بين ذى الرحم المهرم وذلك مفقود هنا فإنه إذا استحق بيع الرهن بياعان معا ويخص المرتهن بما يخص المهرمون من ثمنهما وفي كيفية ذلك ثلاثة أوجه أحدها أن يقال كم قيمة المهرمون فيقال مثلاً مائة ومعه ولده أو والده أو أخيه الذي لم يرهن مائة وخمسون فيكون للمرتهن ثلثا ثمنهما وقدمه في الرابطة الكبرى الثاني أن يقوم غير المهرمون مفردا كان يكون الولد غير المهرمون قيمته عشرون وقيمته هو وأبوه مائة وعشرون فيكون للمرتهن خمسة أسداس الثالث أن يقوم المهرمون مع قريبه فإن كان أمًا قومته وطولاه ثم يقوم الولد مع أمه فإن التفريق ممتنع قال في التلخيص هذا هو الصحيح هندي إذا كان المرتهن يعلم أن له ولداً قال في الرابطة الكبرى وهو أولى (ولا يصح رهن مال اليتيم للفاسق) ويحرم على الولي رهنه لما فيه من التعريض للهلاك لأن الفاسق قد يبيعه أو يفرط فيه فيضيع ومثله مكاتب وقتل أذون له في التجارة لاشتراط وجود المصلحة

فصل في الرهن الرجوع في الرهن مالم يقبضه المرتهن أو وكيله أو من اتفق الراهن والمرتهن أن يكون بيده وليس له قبضه إلا بأذن الراهن فإن قبضه بغير إذنه لم يثبت حكمه وكان بمنزلة من لم يقبض لقصد القبض (فإن قبضه) بأذنه (لزم ولم يصح تصرفه فيه) ببيع أو هبة أو وقف أو رهن أو جعله صداقاً أو عوضاً عن خلع ونحو ذلك (بلا إذن المرتهن إلا بالعق) أي عتق الراهن الرهن المقبوض سواء كان الراهن موسراً أو معسراً نصاً ويحرم (وعليه) أي الراهن أن كان موسراً (قيمة تكون رهنًا مكانه) لأنه أبطل حق المرتهن من الوثيقة بغير إذنه فتلزمه قيمته كالأبطلها أجنبي قال في شرح المنتهى ومحل هذا إذا كان الدين مؤجلاً أما لو كان حالاً أو حل طوب بالدين خاصة لأن ذمته برأيه من الحقين معاومتى أسر معسر بقيمة قبل حلول الدين أخذت منه القيمة وجعلت رهنًا مكانه (وكسب الرهن) ومهر المهرونة حيث وجب وادش جناية عليه (وعماؤه) أي الرهن المتصل كالسمن والتعلم والمنفصل ولو صفاً وليناً ورق شجر مقصوداً (رهن) كالأصل يباع معه في وفاء الدين أما كون النماء يتبع الرهن فلا نه حكم ثبت في العين بعقد المالك فيدخل فيه النماء والمنافع كالمالك بالبيع وغيره وأما كون ارش الجناية عليه يتبعه فلا نه بدل جزء فكان من الرهن كقيمتها إذا تلفت أو أسان (وهو) أي الرهن (أمانة بيد المرتهن) ولو قبل عقد الرهن كبعده وفاء أو إبراء لا يضمنه إلا بالتفريط أو بالتعدي (ويقيل قوله) في عدم التعدي والتفريط (يضمنه في تلفه وأنه لم يفرط) ولم يتعد وإن ادعى التلف بحادث ظاهر قبل قوله فيه بينه تشهد بالحادث ثم يقيل قوله (في تلفه) به بدونها (وإن تلف بعض الرهن) ونقي بعضه (فباقيه رهن بجميع الحق) لأن الحق كله متعلق بجميع أجزاء الرهن ولو كان الرهن عينين تلفت أحدهما (ولا ينقل منه) أي الرهن (شيء حتى يقضى الدين كله) لأن حق الوثيقة تعلق بجميع الرهن فيصير محبوساً بكل جزء منه لا ينقل منه شيء حتى يقضى جميعه ولو كان مما يقسم فسمه اجباراً ومن قضى غريمه أو أسقط عنه بعض دين له أو بعضه رهن أو كقيل وقع عما نواه (وإذا حل أجل الدين وكان الراهن قد شرط للمرتهن أنه إن لم يأت به بحقه عند الحلول والافال رهن له) أي للمرتهن (لم يصح الشرط بل يلزمه) أي الراهن (الوفاء) لما عليه من الدين (أو ياذن للمرتهن) الراهن (في بيع الرهن أو بيعه هو) أي الراهن (نفسه ليوفيه) أي المرتهن (حقه فإن أبي) الراهن كلام من يبيع الرهن ووفاء الدين (حسن أو عزر) بالنماء للمفعول فهما أي حسه الحاكم أو عزره متى فعل ما أمر به لأن هذا شأن



أو قرأة وقضيه المصلي  
 والمتغصلي (و) تسن  
 (حوقته في الجملة) أي  
 أن يقول السامع لأقول  
 ولا أقسوة إلا بالله إذا قال  
 المؤذن أو المقيم حتى على  
 الصلاة حتى على الفلاح  
 وإذا قال الصلاة خير من  
 النوم ويسمى الشوب  
 قال السامع صدقت  
 وبررت وإذا قال المقيم قد  
 قامت الصلاة قال السامع  
 أقامها الله وأدامها وكذا  
 يستحب المؤذن والمقيم  
 أجابة أنفسهما ليجمعها  
 بين ثواب الأذان والإجابة  
 (و) يسن (قوله) أي  
 قول المؤذن وسامعه  
 (بعد فراغه اللهم) أصله  
 يا الله والميم بدل من يا قاله  
 الخليل وسيبويه (رب  
 هذه الدعوة) بفتح الدال  
 أي دعوة الأذان (الثامة)  
 أي الكاملة السالمة من  
 قص ينطسرق إليها  
 (والصلاة القائمة) التي  
 ستقوم وتعمل بصفاتها  
 (أن محمد الوسيطة) منزلة  
 في الجنة (والفضيلة واجبة)  
 مقام محمود الذي وعدته  
 أي الشفاعة العظمى في  
 موقف القيامة لأنه يحمد  
 فيه الأولون والآخرون  
 ثم يدعو ويحرم خروج  
 من وجبت عليه الصلاة  
 بعد الأذان في الوقت من

الحاكم (فإن أصر) على الامتناع (بأعه) أي الرهن (الحاكم) نصاب نفسه أو أمينه لأنه تعين طريقا إلى أداء  
 الواجب فوجب فعله ووفاء دينه قال في شرح المنتهى وظاهر ما تقدم أنه ليس للمرتهن بيعه بغير إذن ربه  
 أو الحاكم وهو المذهب انتهى

فصل في المرتهن ركوب الرهن إذا كان فرسا أو ناقة أو نحوهما (و) له (حلبه) واسترضاع أمته (نقد  
 نفقته بلا إذن الراهن ولو) كان الراهن (حاضرا) لقوله صلى الله عليه وسلم الظهر يركب بنفقته إذا كان  
 من هو ناولين الدر يشرب بنفقته إذا كان من هو ناول على الذي يركب ويشرب النفقة رواه البخاري لا يقال  
 المراد به أن الراهن يتفق ويتفق لأنه مدفوع عما روى إذا كانت الدابة من هونة فعل المرتهن علفها فجعل  
 المرتهن هو المتفق فيكون هو المتفق وقوله بنفقته أي بسببها إذا انتفاع عوض النفقة وذلك إنما يأتي في  
 المرتهن أما الراهن فإخافه وانتفاعه سبب الملك ويكون المرتهن متحررا بالعدل وسواء أفتق المرتهن مع  
 تعدد النفقة من الراهن سبب غيبه أو امتناع أو مع القدرة على أخذ النفقة منه أو استدانه ويرجع  
 مرتنه بفصل نفقته على رهن (وله) أي المرتهن (الانتفاع به) أي بالمرهون (بجاء) أي من غير  
 مقابل (بإذن رهن) ما لم يكن الدين قرضا قاله في المنتهى (لكن يصبر) الرهن بعد أن كان أمانة  
 (مضمونا عليه بالانتفاع) أي انتفاع المرتهن به لأنه صار عارية وهي مضمونة قال البيهقي في شرحه  
 ظاهره لا يصير مضمونا عليه قبل الانتفاع به (ومؤنه الرهن وأجرة مخزنه) إن احتاج إلى خزن (وأجرة  
 رده من أباقة) أو شروده لو كان قنا أو جونا أو ابن أو شرد (على مالكة) ككفنه لو مات فان تعذر بيع  
 بقدر حاجته أو بيع كله إن خيف استغراقه (وإن أفتق المرتهن على الرهن) ليرجع (بلاذن الراهن مع  
 قدرته على استدانه فترج) لأنه مفروط حيث لم يستأذن المالك إذا الرجوع فيه معنى المعاوضة فافتقر إلى  
 الأذن والرضا كسائر المعاوضات

فصل في قبض العين لخط نفسه كرتنه وأجبر ومستأجر ومشترو باع وغاصب ومثلث ومقترض ومضارب  
 وادعي (كل) (الرد للمالك فأنكره) أي أنكر المالك الرد (لم يقبل قوله) أي قول قابض العين لخط نفسه (الآ)  
 أن ثبت الرد (بينه) تشهده به (وكذا) في الحكم (مودع) ادعي رد الدابة (ووكيل) ادعي الرد إلى موكله  
 (ووصي ودلال) إذا كان الدلال (يجعل إذا ادعي) المودع والوكيل والدلال يجعل (الرد) إن كان الدلال  
 (بلا جعل فيقبل قوله بيمينه)

### باب الضمان والكفالة

الضمان الترام إسان بصره أو الترام مفلس رضاهما ما وجب أو يجب على غيره مع ثقائه على المضمون  
 عنه (يصحان) أي الضمان والكفالة (تنجيذا) كإناضامن أو كفيل الآن (و) يصحان (تعليقا) كان  
 أعطيته كذا فأناضامن للماعليه أو أنا كفيل لك بدينه (و) يصحان (توقينا) كذا أجار من الشهر فأناضامن  
 أو كفيل ويشترط صدورهما (من يصح تبرعه) فلا يصح من صغير دون التمييز ولا من مجنون بلا خلاف ولا من  
 سفیه وبصح الضمان بأناضمين وكفيل وقيل وجيل وصير وزعيم وقال الشيخ قيام المذهب بصره بكل  
 لفظ فهم منه الضمان عرفا (ولرب الحق مطالبه الضامن والمضمون معا) في الحياة والموت تشبوه في  
 ذمتها (أو) يطالب (أبهما شاء) فلا يبرأ المضمون عنه بمجرد الضمان كما يبرأ الجبل بل يثبت  
 الحق في ذمتها جميعا (لكن لو ضمن) شخص (دينا حال إلى أجل معلوم صح) الضمان (ولم يطالب)  
 رب الحق (الضامن قبل مضيه) أي الأجل المعلوم قال الإمام أحمد في رجل ضمن ماعلى فلان أن يؤديه  
 حقه في ثلاث سنين فهو عليه ويؤديه كما ضمن فان قيل عندكم الحال لا يؤجل فكيف يؤجل على الضامن  
 أم كيف يثبت في ذمة الضامن على غير الوصف الذي يصف به في ذمة المضمون عنه فالجواب أن الحق



تأجل في ابتداء ربه إذا كان ثبوته بعقد ولم يكن على الضامن حالاً ثم تأجل ويحوز تخالف ما في الذمتين  
 بدليل ما لو مات المضمون منه والدين مؤجل إذا ثبت هذا وكان الدين مؤجلاً إلى شهر فضمنه إلى شهرين  
 لم يطالب إلى مضيها (ويصح ضمان عبدة ائمن والمثمن) أن ظهر به عيب أو خرج مستحقاً (والمقبوض  
 على وجه السوم) وذلك أن يساوم إنساناً على عبده ويقطع ثمنها أو أجرها أو لم يقطع ثم يأخذها ليربها أهله أن  
 رضوا أخذها أو الأردوها فيصح ضمانه لأنه مضمون مطلقاً وإن أخذ إنسان شيئاً بأذن ربه ليربها أهله فإن رضوا  
 به أخذها والأردوها من غير مساومة ولا قطع ثمن فلا يضمنه إذا تلف بغير تعد ولا غرير ولا يصح ضمانه بل يصح  
 ضمان التعدي فيه (و) يصح ضمان (العين المضمونة كالقصب والعارية) لأنها مضمونة على من هي في يده  
 كالحقوق الثابتة في الذمة وضمانها في الحقيقة ضمان استنقاذها وردها أو ممتها عند تلفها فهي كعبدة المبيع  
 (ولا يصح ضمان غير المضمونة كالوديعة ونحوها) كالبين الموعودة ومال الشركة والمضاربة والعين المدفوعة  
 إلى الحياض أو القصار بل التعدي فيها (ولادين الكتابة) لأنه ليس بلازم ولا ما كاله إلى الزوم لأن المكاتب  
 له تعبير نفسه والامتناع من الإدام (ولا بعض دين لم يقدر) كما لا يصح ضمان أحد هذين الدينين ولم يقصره  
 بلهائمه حالاً وما لا (وإن قضى الضامن ما على المدين ونوى الرجوع عليه رجع) على مضمونه عنه وإن لم  
 ينو الرجوع لم يرجع (ولو لم يأذن له) أي للضامن (المدين في الضمان والقضاء) وإذا رجع الضامن رجع  
 بالقل مما قضى ولو قبضه عرض حوضه به أو قدر الدين (وكذا) أي وكضامن في هذه الأحكام أكفيل (وكل من  
 أدى عن غيره ديناً واجباً) لازمة ونحوها مما يقتضي فيه لعدم اجزائه (وإن برى المديون) ببراءة أو  
 حوالة أو قضاء (برى ضامنه) لأنه تبع له والضمان وثيقة فإذا برى الأصل زالت الوثيقة كالرهن (ولا عكس)  
 أي ولا يبرأ المديون براءة الضامن لأن الأصل لا يبرأ براءة التبع ولأنه بثيقة فحلت من غير استيفاء الدين  
 منها فلا تبراؤه الأصل كالرهن إذا انقضى من غير استيفاء (ولو ضمن اثنان) فأكثر (واحد أو قال كل) واحد  
 (ضمنت لك الدين كان لربه) أي الدين (طلب كل واحد بالدين كله) لأنهما اشتركا في الضمان وكل واحد منهما  
 ضامن الدين منفرداً وله مطالبة بهما معا بالدين كله (وإن قالوا ضمانك الدين فهو) (بينهما بالخصص) أي  
 نصفين فكل واحد منهما ضامن للنصف لأن مقتضى الشركة التسوية

فصل في الكفالة هي أن ياتزم) الرشيد (باحضار بدن من عليه حق مالي) يصح ضمانه ما لو كان الدين أو  
 مجهولاً من كل من يلزمه الحضور إلى مجلس الحكم فلا تصح كفالة الابن لأبيه (الريه) أي الدين وتتعقد  
 بالفاظ الضمان فهو أمان يدينه أو زعيم به وإن ضمن معركته أخذ به ربه معناه أني أعرفك من هو وأين هو  
 كأنه قال ضمنك حضوره ولا تصح بدن من عليه مد الله تعالى كد الزنا ولا أدى كالتدقيق أو الاتصاف  
 (ويعتبر) أصحة الكفالة (رضا الكفيل) لأنه لا يلزمه الحق استداء الأبرياء (لا المسكفول) لأنها وثيقة  
 لا قبض فيها فصحت من غير رضا كالشاهد (ولا) رضا (المسكفول له) ونصح حالة وموجبه كضمان والمثمن  
 في البيع ثمه إذا قال شخص لا أعرض من عن فلان أو أكفل عنه بفعل كان الضمان والكفالة لازمين  
 المباشرين إلا أنه لا يملك باختيار نفسه وإنما الأمر للإرشاد فلا يلزم به شيء (ومنى سلم لكفيل  
 المسكفول) به (لرب الحق بمحل العقد) رقد حل الأجل أو لا ولا ضرر في قبضه مثل أن يكون في يوم مجلس  
 الحكم وليس ثم بدعائه طالمة (أو سلم المسكفول نفسه أو مات برى الكفيل) قال القنوصي في شرحه ولو قال  
 في الكفالة أن عجزت عن حضاره أو متى عجزت عن حضاره كان على القيام بما أقربه قال ابن نصر الله  
 لم يبرأ عوت المسكفول ويلزمه ما عليه قال وقد وقعت هذه المسئلة وأقيمت فيها لزوم المال (وإن تعدى على  
 الكفيل حضار المسكفول) مع حياته أن توارى أو غاب أو مضى زمن يمكن رده فيه أو مضى زمن عينه  
 لا حضاره (ضمن جميع ما عليه) للمكفل له نصاً (ومن كفله اثنان فسلمه أحدهما لم يبرأ الآخر) بذلك  
 لأن أحدي الوثقتين انحلت من غير استيفاء فلم تنحل الأخرى كالأبرأ أحدهما (وإن سلم) المسكفول (نفسه



المصلي أو ثوبه أو بضعته  
ويأتي والمسلوات  
المقر وضات خمس في اليوم  
والليلة ولا يجب غيرها إلا  
لعارض كالسدر (فوقت  
الظهر) وهي الأولى  
(من الزوال) أي يسيل  
الشمس إلى المغرب ويستمر  
(إلى مسلواة الشيء)  
الشخص (فيه جدي)  
الزوال) أي جسد الظل  
الذي زالت عليه الشمس  
اعلم أن الشمس إذا طلعت  
رفع لكل شاخص ظل  
طويل من جانب المغرب  
ثم ما دامت الشمس ترتفع  
فالظل ينقص فإذا انتهت  
إلى وسط السماء وهي حالة  
الاستواء انتهى نقصانه  
فإذا زاد أدنى زيادة فهو  
الزوال ويقتصر الظل في  
الصيف لارتفاعها إلى  
الجو وطول في الشتاء  
ويختلج بالشهر والبلد  
(وتعجيلها) أي الظهر  
(أفضل) وتحصل فضيلة  
التعجيل بالتأهب أول  
الوقت (الأي شدة حر)  
فيستحب تأخيرها إلى أن  
ينكسر الحديث إردوا  
بالظهر (ولو صلى وحده)  
أو بينه (أو مع ضم  
لمن يصلي جماعة) أي  
ويستحب تأخيرها مع  
غيره إلى قرب وقت العصر  
لمن يصلي في جماعة لأنه  
وقت يخاف فيه المطر

برئانه أنه أدى ما يلزم الكفيلين لأجله وهو أحضار نفسه فبرئت ذمتها

### باب الحوالة

وهي انتقال مال من ذمة إلى ذمة وتصح بلفظها وعناها الخاص كقول مدين لرب الدين أتبعك بدينك  
زيد ونحو ذلك (وشروطها) أي شروط صحة الحوالة (خمس أحدها اتفاق الدينين) الدين الحال به للدين  
الحال عليه (في الجنس) كان يحيل من عليه ذهب بذهب ومن عليه فضة بفضة فلو أحال من عليه ذهب  
بفضة أو بالعكس لم يصح (والصفة) فلو أحال من عليه صحاح بمكسرة أو من عليه دراهم غورية بدراهم  
سليمانية لم يصح (والحلل والجل) فإن كان أحدهما حلالاً والآخر مؤجلاً أو أحدهما إلى شهر والآخر  
إلى شهرين لم تصح الحوالة (الثاني علم قدر كل من الدينين) فلا يصح في المجهول (الثالث استقرار المال الحال  
عليه) فلا تصح على مال سلم أو رأسه بعد فسخ أو صدق قبل دخول أموال كتابة (لا) استقرار المال  
(الحال به) فإن أحال الم كاتب سيده بدين الكتابة أو الزوج امرأته قبل الدخول أو المشتري البائع شئ  
المبيع في مدة الخيارين صح (الرابع كونه) أي المال الحال عليه (يصح السلم فيه) من مثلي ككيل أو موزون  
موصوفين أو معدود ومذروع ينضبطان بالصفة (الخامس رضا المحيل) لأن الحق عليه فلا يلزمه أداءه من  
جهة الدين على الحال عليه (لا) رضا (المحتال إن كان الحال عليه ملياً) فيجب على من أحيل على ملي أن  
يحتال فإن امتنع الحال أجبر على تباعه ولو ميتاً (و) الملى الذي يجبر المحتال على تباعه (هر من له القدرة  
على الوفاء وليس بمأطلا ويمكن حضوره لمجلس الحكم) فلا يلزمه أن يمتثل على والده ولا يصح أن يحيل رب  
الدين على أبيه (فتى توفرت الشروط) الخمسة المذكورة (برئ المحيل من الدين بمجرد الحوالة أفلس  
الحال عليه بعد ذلك أو مات) أو جهل الدين (ومضى لم تتوفر الشروط) المذكورة (لم تصح الحوالة  
وإنما تكون وكالة) والحوالة على ماله في الديوان أذن له في الاستيفاء والمحال الرجوع ومطالبة  
محب له وأحالة من لادين عليه وكالة في طلبه وقبضه ومن لادين عليه على مثله وكالة في اقتراض وكذا مدين  
على برئ مروي فلا يصارفه

### باب الصلح

الصلح الترفيق ويكون أنواعاً خمسة أحدها بين مسلمين وأهل حرب الثاني بين أهل عدل وأهل بني الثالث  
بين زوجين خيف شقاق بينهما أو خافت اعراضه والرابع بين متخاصمين في غير مال الخامس صلح بالمال وهو  
فيه أي المال معاهدة يشوصل بها إلى موافقة بين مخلفين (يصح) الصلح (بمن يصح تبرعه مع الاقرار  
والانكار) ولا يصح ممن لا يصح تبرعه ككاتبون مأذون له في تجارة وولي لصغير أو سفيه (فإذا أقر)  
المدعي عليه (المدعي بدين) مع أوم في ذمته (أو) أقر (بدين) تحت يده (ثم صالحه على بعض الدين) كصفه  
أو ثلثه أو نحوهما (أو) صالحه (على بعض العين المدعاة فهو) أي ما صدر (هبة يصح بلفظها) أي الهبة لأن  
الإنسان لا يمنع من إسقاط بعض حقه أو هبته (لا) يصح (بلفظ الصلح) لأنه ضم للحق (وان صالحه على عين  
غير المدعاة) كالأعراف له بعين في يده أو دين في ذمته ثم يعرضه فيه ما يجوز توعيه بضعه عنه (فهو يصح  
بلفظ الصلح وتثبت فيه أحكام البيع) من العلم به وسائر شروط البيع (فلو صالحه عن الدين بعين واتفقا في  
علة الربا اشترط قبض العوض في المجلس) فإذا أقر له بذهب فصالحه عنه بفضة أو عكس فتكون هذه  
المصالحة صرفاً لا مبيعاً أحد النقيضين بالآخر فيشترط لها ما يشترط للصرف من التقاض بالمجلس وكذا لو  
أقر له بقمح وعرضه عنه شعيراً أو نحوهما مما لا يباع به نسبته (و) إن كان الصلح (بشيء في الذمة) فإنه  
(يطل بالتفرق قبل القبض) لأنه إذا حصل التفرق قبل القبض كان كل واحد من العوضين ديناً لا محله



والرجح فطلب الاسهل  
بالتحرج لهما معا وهذا  
في غير الجملة فيسن  
تقديمها مطلقا (ويليه)  
أي بلى وقت الظهر (وقت  
العصر) المختار من غير  
فصل بينهما ويستمر (الى  
مصر) التي منليه بعد في  
الزوال) أي بعد الدل  
الذي زالت عليه الشمس  
(و) وقت (الضرورة) الى  
غروبها (أي غروب  
الشمس) فالصلاة فيه  
أداء لكن ياتم بالتأخير  
اليه لغير حذر (ويسن  
تجيلها) مطلقا وهي  
الصلاة الوسطى (ويليه  
وقت المغرب) وهي وتر  
النهار ويمتد (الى مغيب  
الحرة) أي الشفق الأحمر  
(ويسن تجيلها) الا لئلا  
يجمع (أي مزدلفة) سميت  
جمعا لاجتماع الناس فيها  
فيسن (لمن) يباح له الجمع  
و (قصد ما حرم) تأخير  
المغرب ليجتمع مع العشاء  
تأخيرا قبل طرده  
(ويليه وقت العشاء) الى  
طلوع (القمر الثاني)  
وهو الصادق وهو (البياض  
المعترض) بالشرق ولا  
ظلمة بعده والاول  
مستطيل أذرق له شعاع  
ثم يظلم (وتأخيرها الى)  
أن يصلها في آخر الوقت  
المختار وهو (ثلث الليل  
أفضل ان سهل) فان شق

الذمة فيه ير بيع دين بدين وهو نهى عنه شرعا (وان صالح عن عيب في المبيع) بشئ معين كدينار أو  
منفعة كسكنى دار معينة (صح) الصلح لانه يجوز أخذ العوض عن عيب المبيع (فلو زال العيب سرعا) بأن  
كان المبيع مريضا فعوفي (أو لم يكن) كالألو كان بطن الأمة تنفعة قطن انها حامل ثم بان لها الحال (رجع بما  
دفعه وبصح الصلح عما) أي بجهول (تعدر علمه من دين) كالألو كان بين شخصين معاملة وحساب قد مضى  
عليه زمن طويل ولا علم لكل واحد منهما بما عليه لصاحبه (أو) تعدر علمه من (عين) ثقل عبد الله اذا  
اختلط قفيز حنطة بقفيز شعير وطحن فان عرفت قيمة دقيق الحنطة أو دقيق الشعير بيع هذا وأعطى كل  
واحد منهما قيمته ماله إلا أن يصطالحا على ثمن ويصح بماء معلوم نقدا أو نسيئة (وتنه) قال في الاقتناع فان  
أمكن معرفته ولم تعدر كتركه موجودة صولح بعض الورثة عن ميراثه منها لم يصح الصلح (و) من قال لغريمه  
(أقر لي بديني وأعطيتك منه كذا) أو أقر لي بديني وخذ منه مائة (فأقر لزمه الدين) كله (ولم يلزمه أن يعطيه)  
فصل وإذا أنكر في المدعي عليه (دعوى المدعي أو سكت وهو) أي المدعي عليه (بجهله) أي المدعي  
به (ثم صالحه) على نقدا ونسيئة (صح الصلح وكان) الصلح (إبراء في حقه) أي المدعي عليه لانه انما بذل مال  
الصلح ليدفع عن نفسه الخصومة لا في مقابلة حق ثبت عليه فلا شفعة فيه ان كان شقصا من عقار ولا يستحق  
المدعي عليه لعيب وجده فيما ادعى عليه بشئ (و يعاقب حق المدعي) فله رد المصالح به عما ادعاه بهيب فيه  
ويثبت فيما اذا صالحه بشقص مشفوع الشفعة الا اذا صالح بعض عين مدعي بها فهو فيه كالمنكر (ومن علم  
بكذب نفسه) منهما (فالصلح باطل في حقه) لانه ان كن المدعي فان الصلح مبني على دعواه الباطلة وان كان  
المدعي عليه فانه مبني على جهل المدعي عليه حق المدعي (وما أخذه) المدعي العالم بكذب نفسه من المال  
المصالح به أو المدعي عليه بما اتفق عليه من الحق بجمعه (فحرام) على كل منهما لانه أكل مال الغير بالباطل  
المنهي عنه (ومن قال) لا تنحر (صالحني عن الملك الذي تدعيه لم يكن مقرا) به أي لم يكن القائل مقرا بالملك  
المقول له لاحتمال ارادة صيانة نفسه عن التبذل أو حضور مجلس الحكم بذلك فان دعوى المروآت يصعب  
عليهم ذلك ويرون دفع ضررها عنهم من أعظم مصالحهم (وان صالح أجنبى عن منكر للدعوى صح الصلح  
أذن المنكر له) أي للمصالح بالصلح (أولا) أي أولم يأذن له (لكن لا يرجع) المصالح (عليه) أي على المنكر  
(بدون اذنه) لانه أدى عنه مالا يلزمه أدائه فكان متبرعا كالتصدق عنه قال في شرح المنتهى وعلم مما تقدم  
أن المنكر اذا أذن للأجنبي في الصلح أو في الاداء له الرجوع اذا أدى بنيه أما الرجوع مع الاذن في الاداء  
قطاهروا ما مع الاذن في الصلح فقط فلا ينبغي عليه الاداء بعقد الصلح فانما أدى قصد أدى واجبا عن غيره  
محتسبا بالرجوع فكان له الرجوع على أصح الروايتين انتهى (ومن صالح) آخر (عن دار ونحوها) كعبد  
وثوب عوض (بيان العوض) المصالح به (مستعفا) أو كان قنا فبان حرا (رجع بالدار) أي المصالح عنها أو  
بالعبد أو بالشوب المصالح عنه ان كان باقيا أو بقيته ان كان نالفا ومحل ذلك ان كان الصلح (مع الاقرار)  
من المصالح لان الصلح اذن بيع في الحقيقة فاذا تبين أن العوض كان مستعفا أو حرا كن البيع فاسدا فرجع  
فيما كان له (و) رجع (بالدعوى) أي الى دعواه قبل الصلح وفي الرعاية أو قيمة المصالح به المستحق لغير المدعي  
عليه (مع الانكار) متعلق برجع وكذا قوله بالدعوى وجه المذهب ان الصلح لما تبين فساد بخروج  
المصالح به غير مال كالألو صالح بصير فبان خرا أو بقن فبان حرا أو غير مستحق للمدعي عليه كالألو بان انه  
غصبه أو نحو ذلك حكم بطلان عقد الصلح وحيث بطل عاد الامر الى ما كان عليه قبله فيرجع المدعي فيما كان  
له وهو الدعوى (ولا يصح الصلح عن خيار) في بيع أو اجارة لان الخيار لم يشرع لاستفادة مال وانما شرع  
للتطرق في الاخط فلم يصح الاعتياص عنه (أو شفعة) بأن صالح المشتري صاحب الشفعة لانه ثبتت لازالة  
الضرر فاذا رضى بالعوض تبين ان لا ضرر فلا يستحق فيبطل العوض لبطلان معوضه (أو حدة قذف)  
أي صالح قاذف مقدوقا عن حد قذف (ونسقط جميعها) أي الشفعة والخيار وحد القذف لرضاه مستحقة



وتركها (ولا شارباً أو سارقاً) أو زانياً (بطلقه) ولا يرفعها إلى السلطان (أو شاهد اليكتم شهادته) عليه أو صالحه  
 على أن لا يشهد عليه بالزور لم يصح لانه صلح على حرام أو ترك واجب  
 فصل في حرمة على الشخص أن يجري ماء في أرض غيره أو سطحه (أي سطح غيره) (بلاذنه) أي أذن  
 صاحب الأرض أو السطح لتضرره أو تضرر أرضه وكزوجه بلاذنه بجامع أن كلامهما استعمال المال الغير  
 بغير إذنه وفيه رواية أن دعت ضرورة قبل أو حاجة (وبصم الصلح على ذلك عوض) لأن ذلك إما بيع أو اجارة  
 وكل منهما جائز (ومن له حق ماء يجري على سطح جاره لم يجز لجاره فعليه سطحه لينجى جري الماء) لا بطلان حقه  
 بذلك أو ليكثر ضرره (ومحرم على الجار أن يحدث بماله ما) أي شيئاً (يضر بجاره كحمام) يتأذى جاره بدخانه  
 أو يضر ماؤه حائطه (وكثيف) يتأذى جاره بريحته أو يصل إلى بئر (ورحى) يهزها حائطه (وتتور) يتعدى  
 دخانه إليه لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وهذا أضرار بجاره (وله) أي الجار  
 (منعه) أي منع جاره (من ذلك) بخلاف طبع وخبر فيه (ويحرم) على الإنسان (التصرف في  
 جدار جار) أو جدار (مشترك) بين المتصرف وبين غيره (بفتح روزنة) الروزنة الكوة والكوة  
 الخرق في الحائط (أو) بفتح (طاق) قال في القاموس الطاق ما عطف من البنيان انتهى قال في شرح المنتهى  
 قلت ومن ذلك طاق القبلة (أو يضرب بدم ونحوه) يجعل ردف فيه (الاباذنه) أي الشر يث (وكذا) في الحكم  
 إلا ما يستثنى (وضع خشب) على جدار جاره أو المشترك (الأل لا يمكن تسقيف الأبه) فيجوز بلا ضرر  
 (ويجوز الجار أن يبني) وجدار مسجد يكرادار نصاف قال في شرح المنتهى فرع من وجد بناءه أو خشبه على  
 حائط جاره أو مشترك ولم يعلم سببه فتي زال فله إعادته لأن الظاهر أن هذا الموضع يحق فلا يزول هذا الظاهر  
 حتى يعلم خلافه وكذلك لو وجد مسبل مائه في أرض غيره أو يجري مائه على سطح غيره (وله) أي للإنسان  
 (أن يسند قاشه) ويستند (في ظل حائط غيره) من غير إذنه (وينظر في ضوء سراجيه) أي الغير (من غير إذنه)  
 أي مالك الحائط والسراج (ومحرم أن يتصرف) الإنسان (في طريق نافذ بما يضر المار كخراج دكان) بضم  
 داله (ودكة) بفتحها قال في القاموس والدكة بالفتح والدكان بالضم بناء سطح أعلاه للمقعد وقال في موضع  
 آخر والدكان كمرمان الحائوت معرب (وبجناح) وهو الروشن على أطراف خشب مدفونة في الحائط  
 (وساباط) وهو سقيفة بين حائطين تحتها طريق (وميزاب) ولو أذن الإمام بذلك للضرر (ويضمن ما تلغ  
 به) من نفس أو مال أو طرف لتعديده به (ويحرم التصرف بذلك في ملك غيره أو هوائه) أي هواء غيره (الاباذنه  
 (أو) في (درب غير نافذ) (الاباذن أهله) أي أهل الدرب الذي هو غير نافذ إذا فعله فيه أما كون فعل ذلك  
 لا يجوز في ملك غيره أو هوائه فلا ينع نوع تصرف في ملك الغير يتضرر به فلم يجز الاباذن ماله كما وأما كون  
 فعل ذلك لا يجوز في درب غير نافذ لا باذن أهله فلا بد من ملك لغيره معين فلم يجز الاباذنهم لأن الحق لهم  
 (ويجوز الشرىك على العمارة مع شريكه في الملك) المشترك (والوقف) المشترك فإن انهدم حائطهما أو  
 سقفهما فطلب أحدهما صاحبه بنائه معه أجبر فإن امتنع أخذ الحالك من ماله النقود وأشق عليه فإن لم يكن  
 له عين مال وكان له متاع باعته وأنفق منه على حصته مع الشريك فإن لم يكن للممتنع تمسك ولا عوض اقترض  
 الحالك عليه وأنفق على حصته وإن أنفق الشريك باذن شريكه أو أذن حاكم أو بغير رجوع رجع بما أنفق  
 على حصته الشريك وكان بين الشريكين كما كان قبل انهدامه (وان هدم الشريك البناء) المشترك (بين الهادم  
 وغيره) (وكان) هدمه له (خلوف سقوطه) أي البناء (فلانق) أي لا ضمان (عليه) لانه محسن (والا) بأن  
 هدم الشريك البناء المشترك لغير خوف سقوطه (لزمه عادته) كما كان لانه متعدي (وان أهمل الشريك بناء  
 حائط بستان اتفق عليه) أي على البناء (فما تلغ من عمرته) أي البستان (بسبب إهماله ضمن) الشريك  
 المهمل (حصته شريكه) منه قال في الاقاع وشرحا ولو تفقا أي الشريك كان على بناء حائط بستان فيق  
 أحدهما أو أهمل الآخر فماتت من الثمرة بسبب إهمال الآخر ضمنه أي ضمن نصيب شريكه منه الذي

ولو على بعض المأمومين  
 كرهه ويكره النوم قبلها  
 والحديث بعدها لا يسيرا  
 أول شغل أو مع أهل ونحوه  
 ويحرم تأخيرها بعد  
 الثلث بلا عذر لا نومة  
 ضرورة (وبليسه  
 وقت الفجر) من طلوعه  
 إلى طلوع الشمس  
 وتعجيلها أفضل مطلقا  
 ويجب التأخير لتعلم فاتحة  
 أو ذكر واجب أمكنه  
 تعلمه في الوقت وكذا لو  
 أمره والده به ليصلي به  
 ويسن لحاقه ونحوه مع  
 سعة الوقت (وتدرك  
 الصلاة) أداء بأدراك  
 تكبيرة (الاحرام في  
 وقتها) فإذا كبر للأحرام  
 قبل طلوع الشمس أو  
 غروبها كانت كلها إذا  
 حتى ولو كان التأخير لغير  
 عذر لم يكن ثم وكذا  
 وقت الجمعة يدرك بتكبير  
 الاحرام ويبقى (ولا  
 يصلي) من جهل الوقت  
 ولم تكن مشاهدة  
 الدلائل (قبل غلبه ظنه  
 بدخول وقتها ما باجتهاد)  
 وتطير في الأدلة أوله  
 صنعة وبجرت عادته بعمل  
 شيء مقدرا في وقت الصلاة  
 أو بمرت عادته بقراءة شيء  
 مقدرو يستحب له التأخير  
 حتى يقين (أو بخبر)  
 ثقة (متيقن) كان يقول  
 رأيت الفجر طالعا ثم



كتاب الحجر

الحجر في اللغة التضييق وفي الشرع (هو منع المالك من التصرف في ماله) والاصل في مشروعيته قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء أموالكم أي أموالهم لكن أضيف إلى الأولياء لأنهم قاعون عليها مدبرون لها وقوله تعالى وابتلوا اليتامى الآية وإذا ثبت الحجر على هذين ثبت على المجنون من باب أولى (وهو أي الحجر نوعان الأول لخلق أي لخط (الغير) أي غير المحجور وعليه (كالحجر على مفلس) خلق الغرماء (وراهن) خلق المرتبه حيث لزم الرهن (و) على (مريض) مرض الموت الخوف فيما زاد على الثلث من ماله لخلق الورثة (و) على (قن ومكاتب) خلق السيد (و) على (مرتد) خلق المسلمين لأن تركته في غير ما تصرف فيها قصد به إتلافها ليقوتها على المسلمين (و) على (مشتري) في المبيع إذا كان شقصا مشفورا (بعد طلب الشفيع) أنه لخلق الشفيع (الثاني) الحجر على الإنسان (لخط نفسه) وذلك (كالحجر على صغير ومجنون وسفيه) وقول الفقهاء في هذا الضرب لخط نفسه لأن المصلحة تعود هنا على المحجور وعليه ثم الحجر على هؤلاء كلهم بأن يمنعوا من التصرف في أموالهم وذممهم ولا يصح إلا بإذن الولي لأنه بدونه يقضى إلى ضياع ماله (ولا يطالب المدين ولا يحجر عليه بدين لم يحل) أما كونه لا يطالب فلأن من شرط صحة المطالبة لزوم الاداء وهو لا يلزم أدائه قبل الاجل وأما كونه لا يحجر عليه من أجل ذلك فلأن المطالبة إذا لم تستق لم يستحق عليه حجر قال في القروع وفي اقطار المعسر فضل عظيم وأبلغ الأخبار عن بريرة مرفوعة من أنظر معسرا فله بكل يوم مثله صدقة قبل أن يحل الدين فإذا حل الدين فأنظره فله بكل يوم مثله صدقة رواه أحمد رضي الله عنه (لكن لو أراد) من عليه الدين (سفر أطول) فوق سافة القصر عند الموفق وابن أخيه وجعاعة قال في الانصاف ولعله أولى ولم يفيد به في التنجج والتمهي بحل الدين المؤجل قبل فراغه أو بعده بخلافه أو غيره وليس به رهن بغير ولا كفيل ملي (فلغيره منعه) من السفر لأن عليه ضررا في تأخير حقه عن محله في غير جهاد متعين (حتى يوثقه برهن يحرز أو كفيل ملي) فإذا أوثقه بأحد هما لم يمنع لا قضاء الضرر وفلا أراد المدين وضامنه مع السفر فله منه ما دله منع أيها شاء ولا يملك تحليته إن أحرم (ولا يحل دين مؤجل بجنون ولا) يحل دين مؤجل (بموت أو وثق ورثته) أو غيرهم (بما تقدم) يعني برهن يحرز أو كفيل ملي (ويجب على مدين قادر وفاء دين حال فورا بطلبه) لقوله صلى الله عليه وسلم مطل العني ظلم وبالطلب يتحقق المطل (وإن مطلقه) أي مطل المدين رب الدين (حتى شكاه) رب الدين (وجب على الحاكم) العالم بحاله والجاهل بحاله (أمره بوفائه) وما غرم بسببه مطلقه فلي ماطل (فإن أبي) أي إذا أمر الحاكم من عليه الدين بوفائه بطلب غريمه فإني (حبسه) قال في المعنى إذا امتنع الموصر من قضاء الدين فلغيره ملازمته ومطالبته والاضلاط عليه بالقول فيقول يا ظالم يا معتدي (ولا يخرج حتى يتبين) له (أمره) أي أنه معسرا ويبرأ المدين من عزمه بوفاء أو إراء أو يرضى غريمه بأخراجه (فإن كان ذو عسرة وجيبته تحليته وحرمت مطالبته و) حرم (الحجر عليه مادام معسرا) ولو قال غريمه لا أرضى (وإن سأل غرما من) أي مدين (له مال لا يني يدينه) الحال أو سأل بعضهم (الحاكم الحجر عليه) أي على المدين (لزمه) أي الحاكم (أجابته) الغرماء أو بعضهم وحجر عليه قال في شرح المنتهى وظاهر ما تقدم أنه لا بد من سؤال من له حق الحاكم في الحجر وحكم الحاكم وهو المذهب (وسن أظهار حجر) الفلاس والسفهاء ليعلم الناس بحالهما فلا يعاملوهما إلا على بصيرة

فصل \* وفائدة الحجر أحكام أربعة أحدها تعلق حق الغرماء بالمال لأنه لو لم يكن كذلك لما كان في الحجر عليه فائدة ولأنه يباع في ديونهم فكانت حقوقهم متعلقة به كل رهن إذا ثبت هذا

أخبر عن ظن لم يعمل بخبره  
ويعمل بأذن ثقة عارف  
(فإن أحرم باجتهاده) بأن  
غلب على ظنه دخول  
الوقت لدليل مما تقدم  
(فإن) إجماعه (قبله)  
فصلاته نقل لأنها لم تجب  
ويجوز فرضه ولا يتبين  
له الحال أو ظهر رآه في  
الوقت فصلاته (فرض)  
ولا إعادة عليه لأن الأصل  
برأءة ذمته وبعد الأعي  
الماز مطلقا أن لم يجد  
من يخلده (وإن أدرك  
مكلف من وقتها) أي من  
وقت فريضة (قدر  
التحرية) أي تكبيرة  
الأحرام (ثم زال تكليفه)  
بنحو جنون (أو)  
أدركت الطاهرة من  
الوقت قدر التحريم ثم  
(حاض) أو قسرت (ثم  
كلف) الذي كان زال  
تكليفه (وطهرت)  
الحائض أو النفساء  
(فوضوا) أي قضوا  
تلك الفريضة التي  
أدركوا من وقتها قدر  
التحرية قبل لانها  
وجببت بمشغول وقتها  
واستقرت فلا تسقط  
بوجود المانع (ومن صار  
أهلا لوجوبها) بأن بلغ  
صغيرا أو أسلم كافرا أو أفان  
مجنونا أو طهرت حائض  
له أو نفساء (قبل خروج



وقتها) أي وقت الصلاة

بان وجسد ذلك قبل الغروب مثلاً ولو بقدر تكبيرة (لزمته) أي العصر (وما يجمع اليها قبلها) وهي الظهور وكذا لو كان ذلك قبل الفجر لزمته العشاء والمغرب لأن وقت الثانية وقت للاولى حال العذر فإذا أدركه المذنب فكانه أدرك وقتها (ويجب فوراً) ما لم ينصرف في بدنه أو معيشة يحتاجها أو يحضر لصلاة عيّد (قضاء الفوائت مرتبة) ولو كثرت وبسن صلاتها جماعة أو بسقط الترتيب بنسيانها) للعذر فإن نسي الترتيب بين الفوائت أو بين حاضرة وفائتة حتى فرغ من الحاضرة صحت ولا يسقط بالجهل (و) يسقط الترتيب أيضاً بخشية خروج وقت اختيار الحاضرة) فإن خشي خروج الوقت قدم الحاضرة لأنها آكد ولا يجوز تأخيرها عن وقت الجواز ويجوز تأخيرها لعرض صحيح كانتظار رفقة أو جماعة لها ومن شئت فباع عليه من الصلوات وتيقن سبق الوجوب أبرأ ذمته يقينا وإن لم يعلم وقت الوجوب فباتيقن وجوبه (ومنها) أي من شروط الصلاة (ستر العورة) قال

(فلا يصح تصرفه فيه شيء) حتى ما يتجدد له من ماله من أرش جناية وارث ونحوهما كوصية وصدقة وهدية (ولو بالغنى) والوقف (وان تصرف في ذمته بشراء أو اقرار صريح) لأنه أهل للتصرف والجهر متعلق بماله لا بذمته فوجب صحة تصرفه في ذمته عملاً باهليته السالبة عن معارضة الحجر (وطولب به) أي بمن مبيع أو اقرار (بعد ذلك الحجر عنه) لأنه حق عليه وان حنى على أحد شارك مجنى عليه العرماء (الثاني) من الأحكام المتعلقة بالحجر (ان من وجد عين ما باعه) للمفلس (أو أقرضه) إياه أو أعطاه له رأس مال سلم أو أجرة ولو لنفسه ولم يمس من مدته من له أجرة أو نحو ذلك (فهو) أي واجد العين التي باعها أو أقرضها أو أعطاه له رأس مال سلم (أحق بها) أي بعين ماله من غيره (بشرط كونه لا يعلم بالحجر) فهذا شرط لمن فعل ما ذكر بعد الحجر (و) شرط (أن يكون المفلس حياً) إلى حين أخذ المبيع فإذا مات المشتري فالبائع أسوة العرماء سواء علم بفلسه قبل الموت فحجر عليه ثم مات أو مات تخين فلسه لأن الملك انتقل عن المفلس إلى الورثة أشبهه ماله بباعه (وان يكون عوض العين كله باقياً في ذمته) فإن أدى بعض الثمن أو الأجرة أو القرض أو السلم أو أبرئ منه فهو أسوة العرماء في الباقي (وان تكون) العين (كلها) باقية (في ماله) فإن تلف جزء منها كبعض أطراف العبد أو ذهب عينه أو جرح أو طشت البكر أو تلف بعض الثوب أو انهدم بعض الدار ونحوه لم يكن للبائع الرجوع في العين ويكون أسوة العرماء وان باع المشتري بعض المبيع أو وهبه أو وقفه فكتلفه (وان تكون) السلعة (بما لها) حين انتقلت عنه بان لم تنقص من ماليتها الذهاب صفة مع بقاء عينها (ولم تغير صفاتها بما يزيل اسمها) كسج غزل وخيز دقيق وجعل دهن صابوناً وجعل شريطاً أبراً (ولم تزد زيادة متصلة) كسمن وكبروتعلم صنعة تزيد بها القيمة ككتابة وحداودة وقصارة (ولم تختلط بغير متميز) عنها كما لو كانت زيتاً مختلطه بزيت أو مختلطه بقمح ونحو ذلك (ولم يتعلق بها حق للغير) كرهن ونحوه (ففي وجد شيء من ذلك) بان فقد شرط من هذه الشروط المذكورة (امتنع الرجوع) بعين المال (الثالث) من الأحكام المتعلقة بصحجر المفلس (يلزم الحاكم قسم ماله) أي مال المفلس (الذي من جنس الدين) الذي عليه (و) يلزم الحاكم (بيع ما ليس من جنسه) أي الدين في سوقه أو غيره بثمن مثله المستقر أو أكثر من ثمن المثل ان حصل راغب ولا يحتاج الحاكم إلى استئذان المفلس في البيع لكن يستحب أن يحضره أو وكيله (ويقسمه) أي الثمن أو المال الذي من جنس الدين فوراً اما كون الحاكم يلزمه قسم مال المفلس الذي من جنس الدين الذي عليه على غرمائه فلان هذا هو جل المقصود من الحجر الذي طلبه منه العرماء أو بعضهم وأما كونه يلزم ذلك على الفور فلان تأخيرهم مطل وفيه ظلم لهم ويكون قسمه (على العرماء) فدردبونهم لان فيه تسوية بينهم ومراعاة لكيفية حقوقهم فلا يفتى الحاكم أو المفلس بعضهم ليصح لانهم شركاء فلم يجوز اختصاصه دونهم (ولا يلزمهم) أي العرماء (بيان أن لا غريم سواهم) بخلاف الورثة ذكره في الترتيب والفصول وغيرهما لا يأخذ أحدهم مالا حق له فيه (ثم) بعد القسمة (ان ظهر رب دين حال) لم تنقض القسمة (و) رجوع على كل غريم قسطه) لأنه لو كان حاضر أشار بهم فكذا اذا ظهر (ويجب) على الحاكم أو أمينه (أن يترك له) أي للمفلس من ماله (ما يحتاجه من مسكن وخادم) ما لزمه لانه ذلك مما لا غنى له عنه فلم يبيع في دينه مالم يكونا عين مال غريم فانه ان شاء أخذهما ويشتري له أو يترك له بدلهما (و) يجب أن يترك للمفلس أيضاً ان كان تاجراً (ما) أي شيئاً من ماله (يتجر به أو آلهة عرفه) فلا يبيعها لتمام حاجته اليها كتاباً بمسكنه (ويجب له) أيضاً أي للمفلس (وله ماله أدنى حقة مثلهم من مأكل ومشرب وكسوة) من ماله حتى يقسم وأجرة كيال ووزان وحافظ لم يتبرع من المال (الرابع) من الأحكام المتعلقة بالحجر (انقطاع الطلب عنه) أي عن المفلس لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ولان قوله تعالى فنظرة خبر بمعنى الأمر أي انظروا إلى يساره (فن أقرضه) أي فن أقرض المفلس شيئاً (أو باعه شيئاً) ما لم يحجره لم يملك طلبه حتى يترك حجره (اتعلق حق لعرماء حالة الحجر بين مال المفلس لكن اذا وجد البائع أو



ابن عبد البر أجمعوا على  
فساد صلاة من ترك ثوبه  
وهو قادر على الاستئثار به  
وصلى صريحا والستر بفتح  
السين التغطية ويكسرهما  
ما يستر به والعورة لغة  
النقصان والثوب المستفج  
ومنه كل ما عوراء أي قبيحة  
وفي الشرع القبل والدبر  
وكل ما يستر عن نفسه على  
ما يأتي تفصيله (فيجب)  
سترها حتى عن نفسه  
وخلو في ظلمة وخارج  
الصلاة (بما لا يصف  
بشرتها) أي لون بشرة  
العورة من بياض أو سواد  
لأن السترا عما يحصل بذلك  
ولا يعتبر أن لا يصف حجم  
العضو لأنه لا يمكن التحرز  
عنه ويكفي الستر غير  
منسوج كورق وجلد  
ونبات ولا يجب بيارية  
وحصير وخضيرة وطين  
وماء كدر لعدم لأنه ليس  
بستره ويباح كشفها التداو  
وتخل ونحوهما لزوج  
وسيدوز وجبة وأمة  
و (عورة رجل) ومن بلغ  
عشرا (وأمة وأم ولد)  
ومكاتب ومذبرة (ومعتق  
بعضها) وسرة حميرة  
ومراهقة (من السرة  
إلى الركبة) وليس من  
العورة وابن سبع إلى عشر  
الفرجان (وكل الحرة)  
البالغة (عورة الأوجهها)  
فليس عورة في الصلاة

المقرض أعيان ما لهما فلهما أخذها

فصل ومن دفع ماله في عقد كبيع ورهن أو لا كعارية ووديعة (إلى) محجور عليه لحظ نفسه ك (صغير  
أو مجنون أو سفيه فأنفق لم يضمنه) لأنه سلطه عليه برضاه ويضمن اتلاف ماله يدفع إليه (ومن أخذ من  
أحدهم) أي من الصغير والسفيه والمجنون (مالا ضمنه) أي لا أخذ (حتى يأخذه وليه لا) يضمنه (أن  
أخذه منه ليحفظه وتلف ولم يفرط) أي لا أخذ لأنه أن أفرط فقد ضمن لتفريطه (كن أخذ مفصوبا)  
من خاصه (ليحفظه لربه) لأن في ذلك إغارة على رد الحق إلى مستحقه (ومن بلغ) من ذكر أو أنثى حال كونه  
(رشيدا أو بلغ مجنونا ثم عقل ورشدا أنفق الحجر عنه) بلا حكم حاكم بفساده أما كونه ينقل عن الأول فلقوله  
تعالى وأبناؤا يتامى حتى إذا بلغوا النكاح ولأن الحجر عليه إنما كان له جزؤه عن التصرف في ماله على وجه  
المصلحة حفظا لموالياه ورشدا يقدّر على ذلك فيزول الحجر بزوال سببه وأما كونه ينقل عن الثاني فلأن  
الحجر عليه لم ينفذ فادارأه وجب زوال الحجر زوال علته (ودفع إليه) أي إلى من قلنا ينقل الحجر عنه  
(ماله) لقوله تعالى فإن أنتم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم (لا) ينقل الحجر عنهما (قبل ذلك) أي  
البلوغ والعقل مع الرشدا (بحال) ولو صار شيخين (وسلوغ الذكر) يحصل (ب) واحد من (ثلاثة  
أشياء) أشار الأول بقوله (أما بالامناء) أي بانزال المني بقظة أو مناما باحتمال أو جماع أو غير ذلك  
وأشار الثاني بقوله (أو تمام خمس عشرة سنة) أي استكمالها وأشار الثالث بقوله (أو نبات شعر  
خشن) وهو الذي استحق أخذه بالموسى (حول قبله) دون الزغب الضعيف لأنه يثبت للصغير (وبلوغ  
الأنثى) يحصل (بذلك) الذي يحصل به البلوغ للذكر (و) تزيد عليه (بالحيض) وجلها دليل انزالها  
(والرشدا صلاح المال وصونه عما لا فائدة فيه) ولا يعطى ماله حتى يختبر ويحل الاختبار قبل البلوغ لا تلق  
بهو يؤنس رشده

فصل ولولاية المملوك للمالك لأنه ماله (ولو) كان السيد (فاسقا أو لاية الصغير والبالغ سفه أو مجنون  
لايه) بشرط أن يكون بالغًا لأن الولد قد يلحق بمن لم يثبت بلوغه ومن لم يثبت بلوغه لم ينقل عنه الحجر  
فلا يكون وليا (فإن لم يكن) له أب (فوصيه) أي وصى الأب إن عدم لأنه نائب الأب ولو يجعل ثم متبرع (ثم)  
بعد الأب ووصيه تكون الولاية على الصغير وعلى من لم يبلغ مجنونا أو عاقلًا ثم من (الحاكم) لأن لولاية  
انقطعت من جهة الأب فتكون للحاكم كولاية النكاح لأنه ولي من لا ولي له (فإن عدم الحاكم فأمسين بضم  
مقامه) أي مقام الحاكم اختاره الشيخ تقي الدين وقال في حاكم عاجز كالعديم (وشروط في الولي الرشدا) لأن  
غير الرشيد محجور عليه (والعدالة ولو ظاهرا) فلا يحتاج الحاكم إلى تعديل الأب أو وصيه في ثبوت ولا بينهما  
وليست الحرية شرطًا فثبت الولاية للمكاتب على ولده الذي معه في الكفاية لكن لا تثبت له الولاية على ابنه  
الحر (والجد) لا ولاية له لأنه لا يدعي بنفسه وإنما يدعي بالأب فهو كالإخ (والأم وسائر العصبات لا ولاية لهم)  
لأن المال محل الحياة ومن عدا المذكورين أو أقاصر عنهم غير مأمون على المال (الأب الوصيه ويحرم على  
ولي الصغير والمجنون والسفيه أن يتصرف في ماله إلا بما فيه حظ ومصلحة) فإن تبرع ولي الصغير والمجنون  
بشيء أو صدقة أو حابي بأن اشترى لوليه بزيادة أو باع بنقصان أو زاد في الاتفاق عليها على نفعتهما بالمعروف  
ضمن الزائد لأنه مفرط فيه (وتصرف الثلاثة) السفيه والصغير والمجنون (بيع أو هبة أو شراء أو عتق أو  
وقف أو قرار غير صحيح) وبصح قراره أذن له ولو وصي غيرا في قدر ما أذن فيه فقط وتصح معاملته فن لم يثبت  
كونه مأذونا له (لكن السفيه إن أقر بحد) أي بما يوجب الحد كالقذف والزنا (أو) أقر (بنسب أو طلاق  
أو قصاص صح) قراره بذلك (وأخذه في الحال) قال ابن المنذر وهو أجمع من نكح عنه لأنه غير متهم  
في نفسه والحجر إنما يتعلق في ماله ولا يجب فيها إذا أقر بقتصاص ماله عن غيره (وإن أقر بحال) كالقرض  
وجناية الخطأ والاتلاف (أخذه) أي بأقراره فلا يلزم إلا (بعد ذلك الحجر عنه) لا ما لو قلنا في الحال لزال



معنى الحجر

فصل في الولي أي ولي الصغير والسفيه والمجنون غير حاكم وأمينه (مع الحاجة أن يأكل من مال موليه) لقوله تعالى ومن كان فقيراً فليأكل مما كسبته يديه وقال في شرح المذهب وظاهره أنه لا يحل له أن يأكل شيئاً من غناه لقوله تعالى ومن كان غنياً فليستعفف وعنه لا يجوز وعلى المذهب أن يأكل (الأقل من أجره مثله وكفايته) يعني أنه لو كانت أجره مثله عشرة دراهم في كل شهر ويكفيه ثمانية أو كانت أجره مثله ثمانية ولا يكفيه إلا عشرة ليس له أن يأكل في الصورتين إلا ثمانية ولا يلزمه عوض ما أكله إذا أيسر (و) للولي الأكل من مال الصغير والسفيه والمجنون (مع عدم الحاجة) مع فرض الحاكم (بأكل ما فرض له الحاكم) ويأكل ناظر وقف بمعروف نصاً إذا لم يشترط الواقف شيئاً وظاهره ولو لم يكن محتاجاً قاله في القواعد وقال الشيخ له أخذ أجره عمله مع فقره (وللزوجة وكل متصرف في بيت) كالجبر (أن تصدق) منه (بلا إذن) صاحبه عما لا يضر كغيب ونحوه) كبيضة لأنه مما جرت العادة بالمساحة فيه (إلا أن يمنعه) أي التصديق الزوج (أو يكون بخيلاً) فقتل في رضاه (فيحرم) عليها الصدقة بشئ من ماله كصدقة الرجل بطعام المرأة

## باب الوكالة

فتح الواو وكسر هاء اسم مصدر بمعنى التوكيل (وهي) لغة التفويض وشرطاً (استنابة) إنسان (جائر التصرف مثله) أي إنسان جائر التصرف (فيما) أي قول أو فعل (تدخله النيابة) فالقول (كعقد) لبيع ونكاح وشركة ومضاربة ومساقاة ومزارعة (وفسخ) كفسخ أحد الزوجين لعيب صاحبه (وطلاق) لأن التوكيل إذا جاز في عقد النكاح جاز في حله بطريق الأولى (درجة) لأن التوكيل حيث ملك به الأقوى وهو إشاء النكاح ملك به الأضعف وهو تجديد به بالرجعة من باب أولى (وكتابة وتدير وصلى) لأنه عقد على مال أشبه البيع (وتفرقة صدقة) تفرقة (نذرو) تفرقة (كفارة وفعل حج) فعل (عمرة) وتدخل ركعتا الطواف فيها تعار (لا) تصح الوكالة (فيما لا تدخله النيابة كصلاة وصوم وحلف وطهارة من حدث) أصغر أو أكبر وشهادة واغتنام وقسم لزوجات ولعان وإيلاء وقسامة ودفع جزية (وتصح الوكالة منجزة) كانت وكيلي الآن (ومعلقة) كإجازة المحرم فقد وكلت (ومؤقتة) كانت وكيلي في شراء كذا وقت كذا (وتنعقد) الوكالة (بكل ما دل عليها من قول) كبيع عبدي هذا أو كتابته أو اعنته أو دبره أو فوضت إليك أمره أو أقتلت مقامي أو جعلت نائباً عني في ذلك لأنه لفظ دل على الإذن فصح كلفها الصريح (وفعل) قال في الفروع ودل كلام القاضي على أنه قد عاين دل على البيع وهو ظاهر كلام الشيخ فيمن دفع ثوبه لي قصاراً أو خياطاً وهو أظهر كالقبول ويصح قبول بكل قول أو فعل دال عليه ولو مترخياً (وشرط) لصحة الوكالة (تعيين الوكيل) قال القاضي وأصحها به أن يقول وكلت فلاناً في كذا (لأعليه بها) أي لا يشترط لصحة التصرف بالوكالة علم الوكيل بالوكالة ولو باع إنسان عبداً زيد على أنه فضولي فبان أن سيده وكالة في بيعه قبل البيع صح لأن العبرة بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف وله التصرف بخبر من ظن صدقه ويضمن ما ترتب على تصرفه إن أنكر زيد التوكيل (وتصح) الوكالة (في بيع ماله) أي مال الموكل (كله) لأنه يتصرف في ماله فلا غرر (أو) بوكله أن يبيع (ما شاء) الوكيل (منه) أي من مال الموكل لأن التوكيل إذا جاز في الجميع ففي بعضه أولى (و) تصح الوكالة (بالمطالبة بحقوقه كلها وبالإبراء منها كلها أو ما شاء منها) قال في الفروع وظاهر كلامهم في بيع من ماله ما شئت له يبيع كل ماله (ولا تصح) الوكالة (أن قال) الموكل لو وكيله (وكلت في كل قليل وكثير) قاله الأزرقي لأنه يدخل فيه كل شئ من هبة ماله وطلاق نسائه وعتاق رقيقه فيعظم الغرر والضرر (وتسمى) هذه الوكالة (المفوضة والوكيل أن يوكل فيما يعجز عنه) مثله لكثرة وفيما لا يتولى مثله بنفسه

(وتستحب صلاته في

نوبتين) كالقميص والرداء

أو الأزار أو السراويل مع

القميص (ويكفي ستر

عورته) أي عورة الرجل

(في الثقل) ستر عورته

(مع) جميع (أحد طائفة في

الغرض) ولو بما يصف

البشرة لقوله صلى الله عليه

وسلم لا يصلي الرجل في

الثوب الواحد ليس على

طائفة منه شئ رواه

الشيخان عن أبي هريرة

(و) تستحب (صلاتها)

أي صلاة المرأة (في درع)

وهو القميص (وخمار)

وهو ما تضعه على رأسها

وتديره تحت حلقها

(وملحفة) أي ثوب

تلتحف به وتكره صلاتها

في ثياب وبرقع (ويجزي)

المرأة (ستر عورتها) في

فرض وقيل (ومن كشف

بعض عورته) في الصلاة

رجلاً كان أو امرأة

(وخش) عذراً وطال

الزمن أعاد وان قصر الزمن

أولم يفضح المكشوف

ولو طال الزمن لم يعد أن لم

يتممه (أو صلى في ثوب

محرم عليه) كغصوب

كله أو بعضه وسحرير

ومنسوج بذهب أو فضة

إن كان رجلاً واجداً غيره

وصلى فيه طالما إذا كرا أعاد

وكذا إذا صلى في مكان

غصب (أو) صلى في ثوب



(نحبس أئامد) ولو لعدم  
غيره (لا من حبس في  
محل) نصب أو (نحبس)  
ويركع ويسجدان كانت  
النجاسة يابسة وبوي  
برطبة فأيما يمكنه ويجلس  
على قدميه ويصلي على يده  
مع ثوب منصوب لم يصح  
غيره وفي حريز ونحوه  
لعدم غيره ولا يصح نقل  
أبقي (ومن وجد كفاية  
هو دونه سترها) وجوبا  
وتركها غيرا لأن سترها  
واجب في غير الصلاة فيها  
أولى (والا) يصح ما سترها  
كلها بل بعضها فيستر  
(الفرجين) لأنها الخش  
(فإن لم يكفهما) وكفى  
أحدهما (فالدبر) أولى  
لأنه ينفرج في الركوع  
والسجود إلا إذا كفت  
منكبها وعجزه فقط  
فيسترهما ويصلي جالسا  
ويلزم العرب أن يحصل  
الستر بشتم أو أجرة مثلها  
أو زائد يسيرا (وإن أعير  
ستره لزمه قبولها) لأنه  
قادر على ستره بجمالا  
فغيره بخلاف الحبة  
للمنة ولا يلزمه استعارتها  
(ويصلي العاري) لعاجز  
عن تحصيلها (فأعدا)  
ولا يستر بجمع بل ينضم  
(بالإيماء استحبابا فيهما)  
أي في التعرود والإيماء  
بالركوع والسجود فلو  
صلى قائما ركع وسجد

لا أعمال الدنية في حق أشرف الناس المترفعين عن فعلها في العادة لأن الأذن إنما ينصرف إلى ما جرت به  
العادة و (لا) يملك الوكيل (أن يقدم مع فقير أو قاطع طريق) إلا أن يأمره الموكل لأن في ذلك مع عدم إذن  
الموكل تقريرا (أو يبيع مؤجلا أو بمقعة أو عرض) أما كونه لا يصح إذا باع مؤجلا فلا أن الموكل إذا باع  
بنفسه وأطلق انصرف إلى الحلول فكذا إذا أطلق الوكالة وأما كونه لا يصح بمنفعة أو عرض فلا أن الإطلاق  
محمول على العرف والعرف يقتضي أن الثمن إنما يكون من النقدين قال المحدث في شرحه فإن وكله أن يشتري له  
طعاما لم يجز له غير شراء الخطة جلا على العرف ذكره القاضي وابن عقيل (أو بغير نقد البلد) أو بنقد غير  
خاله أن جمع قودا أو بغير الأصلح من نعوذ به أن تساوت راجا (الاباذن موكله) وإن وكل عبد غيره ولو في  
شراء نفسه من سيده صح ذلك أن أذن فيه سيده والأقلا فيهما لا يملكه العبد

فصل في الوكالة والشركة والمضاربة والمساقاة والمزارعة والوديعة والوكالة عقود جائزة من الطرفين  
لأن غايتهما في كل منها إذن وبذل نفع وكلاهما جائز (لكل من المتعاقدين فسخا) أي هذه العقود كفسخ  
الأذن في كل طعامه (وتبطل كلها) أي العقود المذكورة (بموت أحدهما أو جنونه) جنونا مطبقا  
(وبالجور) عليه (لسفه) لأن كلا من هذه العقود المذكورة يعتمد الحياة والعقل وعدم الحجر فإن اتنى  
ذلك انتفت محتملا لا تقامات تعتمد عليه وهو أهلية التصرف والمراد بطلانها بالحجر للفسه (حيث اعتبر) لها  
(الرشد) بأن كان في شيء لا يتصرف في مثله السفيه أما أن كانت في شيء يسير يتصرف في مثله السفيه بدون  
إذن وليه أو كانت الوكالة في طلاق أو رجعة أو في غل مباح كاستسقاء ماء واختطاب فاتها تصح (وتبطل الوكالة  
بطر وفسق لموكل و وكيل فيما ينافيه) الفسق فقط (كإيجاب النكاح) لخروج وجهه على أهلية التصرف بخلاف  
الوكيل في قبوله أو في بيع أو شراء فلا ينزل بفسق موكله (و) تبطل الوكالة أيضا (بفلس موكل فيما حجر  
عليه فيه) بأن كانت الوكالة في أعيان ماله لاقطاع تصرفه فيه (و) تبطل الوكالة أيضا (بردته) أي الموكل  
لا متناعه من التصرف في ماله مادام مر تداولا تبطل برده و وكيل الأفيما ينافيها (و) تبطل الوكالة أيضا  
(بتدبيره) أي تدبير السيد (أو كتابته قبا وكل في عتقه) لدلالة ذلك على الرجوع عن الوكالة في العتق (و) تبطل  
الوكالة أيضا (بوطئه) أي للموكل لا قبلته (زوجة وكل في طلاقها) لدلالة وطئه على رغبته فيها واختياره  
أما كها وكذلك لو وطئها بعد طلاقها رجعا كان رجعيا لها (و) تبطل الوكالة أيضا (بما يدل على الرجوع  
من أحدهما) أي الوكيل والموكل ومن سورد لالة رجوع الوكيل ما إذا قبل الوكالة من مالك عسدي في عتقه  
وكان قد وكله إنسان في شرائه فإن قبول الوكالة في عتقه يدل على رجوعه عن الوكالة الأولى في شرائه  
(وينعزل الوكيل بموت موكله و بعزله له) أي للوكيل (ولو لم يعلم) كشرطه ومضارب لا مودع (ويكون  
ما يده بعد العزل أمانة) لا يضمنه إذا نف بغير علمه ولا تقرط حيث لم يتصرف وأما ما ألف بتصرفه  
فيضمنه وكذلك عقود الأمانات كلها كالوديعة والرهن إذا انتهت أو انقضت

فصل في وان باع الوكيل بانقص عن ثمن المثل أو) بانقص (عما قدره له موكله أو اشتري باز يد) من ثمن  
لمثل (أو با) ثمنه قدره له صح / البيع والشراء (وضمن في البيع كل النقص وفي الشراء كل الزائد) عن  
مقدره وما لا يتعاب بمثله عادة كان يعطى لو كيله ثوبا عن مثله مائة درهم ليبيعه له ولم يقدر له الثمن فيبيعه بثانين  
والحال إن مثل الثوب قد يبيعه غيره بخمسة وتسعين درهما فهذه الخمسة التي نقصت عن ثمن مثله مما يتعاب  
الناس بمثله في العادة فلوان الوكيل باع بمثل هذا النقص لم يضمن شيئا لأن التعرر عن مثل هذا عسر لكنه  
لو باع بنقص لا يتعاب بمثله بين التجار وهو عشرين من مائة فيضمن جميع هذا النقص (و) من قال  
لو كيله عن شيء (بعه لزيد فباعه لغيره) أي غير زيد (لم يصرح) بالبيع قال في المغني بغير خلاف علمناه سواء  
قدر له الثمن أو لم يقدره لأنه لا يكون له غرض في عليك إياه دون غيره (ومن أمر) من قبل مالك (بدفع شيء)  
كثوب (إلى) أقصا أو خياط (معين) بتعيين الأمر (ليصنعه) بأن يقصره أو يخطه (فدفع) المأمور والثوب



تجاز (ويكون امامهم) أ  
 أي امام العراة (وسطهم)  
 أي بينهم وجوبا ما لم يكونوا  
 عيا أو في ظلمة (ويصلى  
 كل نوع) من رجال ونساء  
 (وحده) لا تقسمهم ان  
 اتسع محلهم (فان شق)  
 ذلك (صلى الرجال  
 واستدبرتهم النساء ثم  
 حكوا) فصلى النساء  
 واستدبرهن الرجال (فان  
 وجد) المصلى عربا (استدبره)  
 قريبا (عسقا) (في اثناء  
 الصلاة) (بها عورته  
 وبني) على ما مضى من  
 سلاته (والا) يجدها  
 قريبا بل وجدها بعيدة  
 (ابتداء) الصلاة بعد ستر  
 عورته وكذا من هتفت  
 فيها واحتاجت اليها  
 (ويكره) في الصلاة  
 (السدل) وهو طرح  
 ثوب على كتفه ولا يرد  
 طرفه على الاخر ويكره  
 فيها (اشتمال السماء)  
 بان يضطبع بثوب ليس  
 عليه غيره والاضطباع  
 أن يجعل وسط الرداء  
 تحت عاتقه الايمن وطرفيه  
 على عاتقه الايسر فان كان  
 تحته ثوب غيره لم يكره  
 (و) يكره في الصلاة  
 تغطية وجهه والثام على  
 فوه أو أنفه (بلا سبب لتهيئه  
 صلى الله عليه وسلم أن  
 يغطي الرجل فاه رواه أبو  
 داود وفي تغطية الفم شبه

الى من أمر بدفعه له (ونسبه) فضايع الثوب (لم يضمن) لانه أفعال ما أمر به ولم تعد ولم يفرط (وان أطلق  
 المالك) الاذن بان دفعه اليه وقال ادفعه الى من يراه سره أو يخطئه (قد دفعه) الوكيل (الى من) أي الى انسان  
 (لا يعرفه) أي لا يعرف عينه كالنوازل اباه من وراء سترة ولا يعرف اسمه بان لم يسأل عنه ولا دكانه بان دفعه  
 بمحل غير دكانه ولم يسأل عنه فضايع الثوب (ضمنه) الوكيل لتفريطه (والوكيل أمين لا يضمن ما تلف بيده  
 بلا تفريط) لانه نائب للمالك في اليد والتصرف فكان الهلاك في يده كالهلاك في يد المالك كالمودع وكذا حكم  
 كل من بيده شيء لفبره على سبيل الامانة كالوصي ونحوه وكلامه شامل للوكيل المتبرع والوكيل بجعل لانه  
 لا فرق بين تلف العين الموكلة فيها وبين تلف ثمنها لانه أمين (ويصدق) الوكيل (بيمينته في التلف) أي تلف  
 العين أو الثمن (و) يقبل قوله بيمينته (انه لم يفرط) ولا يكلف على ذلك يمينه لان هذا مما يتعدرا إقامة البينة  
 عليه ولانه لو كلف ذلك لامتنع الناس من الدخول في الامانات مع الحاجة الى ذلك ومحل هذا ان ادعى التلف  
 بسبب خفي كالسرقة ونحوها وان ادعاه بسبب ظاهر كخبري ونهب ونحوهما لا يقبل الا بينته تشهد بالحادث  
 و يقبل قوله في التلف به يمينته (و) يقبل قول وكيل (انه) أي موكله (أذن له في البيع مؤبدا أو بغير قد  
 البلد) أو عوض كالحياط اذا قال أذنت لي في تفصيله قيام وقال المالك لا بل في صارو لو باع الوكيل السلعة  
 وقال بذلك أمرتني فقال المالك بل أمرتك برهنها صدق ربه فانت أولم تفت لان الاختلاف هنا في جنس  
 التصرف (وان ادعى) الوكيل (الرد الى ورثة الموكل مطلقا) لم يظهر لي معنى قوله مطلقا (أو) ادعى الرد (له)  
 أي الموكل (وكان بجعل لم يقبل) منه دعوى الرد قال في شرح المنتهى وجلة الامناء على خير بين أحدهما  
 من قبض المال لنفع مالكة لا غير كالمودع والوكيل المتبرع يقبل قوله في الرد لانه لو كلف البينة عليه لامتنع  
 الناس من دخولهم في الامانات مع الحاجة قبل حقتهم الضر بذلك الضرب الثاني من يدفع قبض الامانة  
 كالوكيل بجعل والمضارب والمرتهن ونحوهم فلا يقبل قولهم في الرد على الاصح نص عليه الامام في المضارب  
 في رواية ابن منصور (ومن عليه حق) لا ادعى (فادعى انسان أنه وكيل ربه في قبضه) أو وسبه أو أنه أحيل  
 به (فصدقه) أي صدق مدعى الوكالة أو الوصية أو الحوالة (لم يلزمه) أي من عليه الحق (دفعه اليه) أي الى  
 المدعي لانه لا يبرأ بهذا الدفع لجواز أن يشكو ربه الحق أو وكالة أو حوالة أو يظهر حيا في مسئلة دعوى  
 الوصية فيرجع على الدافع (فان ادعى) المطالب (موته) أي موت ربه الحق (وانه وارثه) ولا وارث  
 له غيره (لزمه) أي لزم من عليه الحق (دفعه) لمدعى الارث لرب الحق مع تصديق منه على ذلك (وان  
 كذبه) أي كذب من بيده العين المدعى (حلف أنه لا يعلم انه وارثه ولم يدفعه) لان من لزمه الدفع مع  
 الاقرار لزمته اليمين مع الاسكار وصفها أن يحلف أنه لا يعلم صحة ما قاله لان اليمين هنا على نفي فعل الغير فكانت  
 على نفي العلم

### كتاب الشركة

وفيها لغات قسم الشين مع كسر الراء وسكونها وكسر الشين مع سكون الراء وهي جائزة بالاجماع الشركة قسمان  
 القسم الاول اجتماع في استحقاق وهو أنواع الاول أن تكون في المنافع والرقاب كالوورث اثنان أو جماعة  
 عبدا أو دارا النوع الثاني أن تكون في الرقاب فقط كالوورث جماعة عبدا أو نحوه موصى بنفعه النوع  
 الثالث أن تكون في المنافع دون الاعيان كالووصى لاثنين أو أكثر بمنفعة عبدا أو نحوه النوع الرابع  
 أن تكون في حقوق الرقاب كالوقد في جماعة يتصور زناهم عادة بكلمة واحدة فان طلبوا كلهم وجب لهم  
 حد واحد الثاني الشركة في التصرف (وهي خمسة أنواع كلها جائزة من يجوز تصرفه أحدها شركة العنان)  
 ولا خلاف في جوازها وانما الخلاف في بعض شروطها وسبب ذلك قيل لانهم ما يستويان في المال والتصرف  
 كالفارسين اذا استويا في السير فان صان فرسيهما يكونان سواء (وهي أن يشترك اثنان فأكثر في مال







(استعمال منسوج)

بذهب أو فضة (أو)

استعمال (محمود بذهب)

أو فضة غير ما يأتي في الزكاة

من أنواع الحلي (قبل

استحالة) فان تغير لونه

ولم يحصل منه شيء بعرضه

على النار لم يحرم لعدم

السرف والخساسة

(و) تحريم (أبواب حرير

(و) يحرم (ما) أي ثوب

(هو) أي الحرير (أكثره

ظهورا) مما نسج معه

(على الذكور) والخناثي

دون النساء لبسا بلا حاجة

واقتراشا واستنادا وتعليقا

وكتابة مهر وسترجد وغير

الكعبة المشرفة لقوله

عليه الصلاة والسلام

لا تلبسوا الحرير فانه من

لبسه في الله يالم يلبسه في

الآخر متفق عليه واذا

فرش فوقه حائل لا صفيقا

جاز الجلوس عليه والصلاة

(لا إذا استويا) أي الحرير

ومانسج معه ظهورا ولا

الحر وهو ملسد بالبرسيم

والحم بصوف أو قطن

ونحوه (أو) لبس الحرير

الحالص (لضرورة أو

سكة أو عرض أو قل أو

حرب) ولو بلا حاجة (أو)

كان الحرير (حشوا)

لباب أو فرش فلا يحرم

لعدم الضرر والخساسة

بخلاف البطانة ويحرم

الباس صبي محرم على

ويكون للعامل في المضاربة الفاسدة (أجرة مثله) نص عليه (وما حصل من خسارة) في المال (أوربح فللمالك) لأنه نساء ملكه (في تنبيهه) قال الفتوح في شرح المنتهى فاما ان رضى المضارب بان يعمل بغير عرض مثل أن يقول قارضتك والربح كله لي ودخل على ذلك فلا شيء له لأنه متبرع بعمله فاشبه ما لو أعانه أو توكل له بغير جعل انتهى (وليس للعامل شراء من) أي شراء رقيق (يعتق على رب المال) بغير إذن في ذلك لأن عليه فيه ضرر ولو أن المقصود من المضاربة الربح حقيقة أو مظنة وهما متفقان هنا فان اشتراه بإذن رب المال صح وعق وقضى المضاربة في قدر ثمنه لأنه قد اتفقت ويكون محسوبا على رب المال وان كان ثمنه كل المال انفسخت كلها وان كان في المال ربح رجح العامل بحصته منه (فان فعل) بان اشتراه بغير إذن رب المال صح الشراء (عق) على رب المال لأن القول بصحة الشراء يوجب حقه وإذا صح الشراء (و) (عق) ضمن ثمنه (الذي اشتراه به) لأن التفريط منه حصل بالشراء (ولو لم يعلم) أنه يعتق على رب المال لأن مال المضاربة تلف بسببه ولا فرق في الاتلاف الموجب للضمان بين العلم بالجهل (ولا نفقة للعامل) في مضاربة لأنه دخل على أن له في الربح جزأ فلا يستحق غيره اذ لو استحقها لأفضى إلى اختصاصه به حيث لم يرج سوى النفقة (الأبشرط) فقد نص عليه كوكيل (فان شرطت) محدودة فهي أولى قال الامام أحمد أحب إلى أن بشرط نفقة محدودة لأن في تنديرها قطع المنازعة وان شرطت (مطلقة واختلفا) بأن نشأ فيها (فله نفقة مثله عرفا من طعام وكسوة) لأن إطلاق النفقة يقتضي جميع ما هو من ضروراته المعتادة فكان له النفقة والكسوة كل زوجة وسائر من يجب نفقته على غيره (ويملك العامل حصته) المشروطة له (من الربح) بمجرد (ظهوره قبل القسمة) قال أبو الخطاب رواية واحدة (كالمالك) أي كرب المال وكما يملك المساقى حصته بظهورها لأن الشرط صحيح فيثبت مقتضاه وهو أن يكون له جزء من الربح فاذا وجد يجب أن يملكه بحكم الشرط فإساع على كل شرط صحيح في عقد (لا يملك) (الاخذ منه الا باذن) من رب المال لأن نصيبه مشاع وليس له أن يتاسم نفسه وتحرم قسمته والعقد باق الا باتفاقهما على ذلك (وحيث فسخت) المضاربة (والمال عرض فرضي ربه باخذه قومه) أي مال المضاربة (ودفع للعامل حصته) من الربح الذي ظهر بتقويم المال (وان لم يرض) رب المال باخذ العرض (فعلى العامل بيعه وقبض ثمنه) لأن عليه رد المال ناخا كما أخذ منه ذهابا أو فضة (والعامل) في المضاربة (أمين) في ما له لأنه متصرف في مال لا يخص بنفسه متعلق بتصرف باذن مالكه فكان أمينا كالوكيل وفارق المستعير فانه يخص بنفع العين المعارة (يصدق بيمينه في قدر رأس المال) سواء كان ربح أم لا لأن رب المال يدعي عليه قبض شيء وهو ينكره بيمينه والقول قول المنكر ويصدق العامل بيمينه أيضا (في) قدر (الربح) فقله ابن منصور (وعدمه وفي طلائع والخسران) لأن تأمينه يقتضي ذلك ومحمل ذلك أن لم تكن لرب المال بينة تشهد بخلاف ما ذكره العامل حتى (ولو أقر) عامل (بالربح) بان قال ربح المال ألف ثم ادعى تلفا أو خسارة قبل قوله في ذلك لا غلطا أو كذبا أو نسبانا أو اقتراضا نعم به رأس المال بعد اقراره برأس المال لربه (وقبل قول المالك) بعد ربح حصل في المال (في قدر ما شرط للعامل) فلو قال شرطت لي نصف الربح وقال المالك بل ثلثه فالقول قول المالك نص عليه

في فصل الثالث من الأنواع الخمسة (شركة لوجوه وهي أن يشترك اثنان لمالهما في ربح ما يشترطانه من الناس في ذمهما) يجاهيهما ولا يشترط لصحة هذا كرسنت ما يشترطانه ولا قدره ولا مدة الشركة فلو قال أحد همللا شرا ما اشتريت من شيء فبيننا وقال الآخر كذلك صح العقد (ويكون المالك) لما يشترطانه يجاهيهما كما شرط (و) يكون (الربح بينهما كما شرط) من نساو وتفاضل لأن أحدهما قد يكون أوثق عند التجار وأبصر بالتجارة من الآخر فيجوز له أن يشترط زيادة في الربح في مقابل زيادة أوقيته وزيادة ابصاره بالتجارة (والخسارة) أي الخسران الحاصل بتلف أو بيع بنقصان مما اشتترطاه أو غير ذلك (على



رجل وتشبه رجل ياشي  
في لباس وغيره وعكسه  
(أو كان) الحرير (علما)  
وهو طراز الثوب (أربع  
أصابع فادون) أو كان  
(رقاعا أو لبنة جيب) وهو  
الزيق (وسجف فراء)  
جميع فروة ونحوها مما  
يسجف فكل ذلك يباح  
من الحرير إذا كان قدر  
أربع أصابع فأقل لما  
روى مسلم عن عمر أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن لبس الحرير إلا  
موضع أصبعين أو ثلاثة أو  
أربعة ويباح أيضا كبس  
المسحوق وخياطة به  
وإرداد (ويكره المعصفر)  
في ضياع حرام (و) يكره  
(المزهر للرجال) لأنه  
عليه الصلاة والسلام  
نهى الرجال عن التزعفر  
متفق عليه ويكره الأحمر  
الخالص والمشي بنعل  
واحدة وكون ثيابه فوق  
نصف ساقه أو تحت كعبه  
بلا حاجة للمرأة زيادة  
إلى ذراع ويكره لبس  
الثوب الذي يصف البشرة  
للرجل والمرأة وثوب  
الشهرة وهو ما يشتهر به  
عند الناس أو يشار إليه  
بالأصابع (ومنها) أي من  
شروط الصلاة (اجتناب  
النجاسة) حيث لم يصف  
فيها بدن المصلي وثوبه  
ويقتضيها وعدم جعلها

قدر الملك) في المشتري فعلى من يملك فيه الثلثين ثلثا الوضعية وعلى من يملك فيه الثلث ثلث الوضعية ونحو ذلك  
سواء كان الرخ بينهما كذلك أو لم يكن لأن الحسارة عبارة عن نقصان المال وهو مختص بعلا كما فيوزع  
بينهما على قدر حصصهما وتصرفهما كتصرف شريك عنان (الرابع) من الأنواع الخمسة (شركة  
الابدان وهي) نوعان أحدهما (أن يشتركا فيما يملكان بائناهما من المباح كالأحتشاش والاختطاب  
والاصطياد) والتلصص على دار الحرب وأثر الثاني قوله (أو يشتركا فيما يقبلان في ذمهما من العمل)  
كنسج وقصارة وخياطة ويطالبان بما يتقبله أحدهما ويلزمه العمل ولكل طلب أجرة وتلقها بالتقريب  
يبدأ أحدهما مضمونة عليهما (الخامس) من الأنواع الخمسة شركة (المفاوضة وهي أن يوضو كل) من  
الشريكين (إلى صاحبه شرا أو يعاقب الذمة ومضاربة وتوكيل أو مساقرة بالمال وإارتها) وضمان ما يرى  
من الأعمال وهي الجمع بين عنان وجوه وأبدان ومضاربة (ويصح دفع دابة أو) دفع (عبد) أو دفع آنية  
كقربة وقدر وآلة كعراث ونورج ومنخل وغربال (لمن يعمل به) أي بالمدفوع (بجزء من أجرته)  
نقل أحمد بن سعيد عن أحمد بن محمد بن دفع عبده إلى رجل ليكتب عليه ويكون له ثلث ذلك أو ربعه فأنز  
(ومثله) في الصحة (خياطة ثوب ونسج غزل وحصاد زرع ورضاع فن) مدة معلومة (واستيفاء مال)  
وبناء دار ونجر باب وطحن قمح (بجزء مشاع منه) قال في المفتي وإن دفع ثوبه إلى خياط ليفعله قصا نا ليبيعه  
وله نصف درهما بحق عمله جارص عليه لكن لو دفع إليه الثوب ونحوه بالثلث أو الربع وجعل له مع ذلك  
درهما أو درهمين لم يصح وما روى الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن عصب الفعل وعن  
قبيز الطحان لا ينساق ذلك لأنه إذا قدر له قبيز لا يدري الباقي بعد القبيز كم هو فكون المنفعة مجهولة  
(و) (يصح) (بيع) (أجارة) (متاع) وغزو بدابة مدة (بجزء) معلوم (من ربحه) أي المتاع وبجزء من سهم  
الدابة (ويصح دفع دابة أو نخل أو نحوهما) كعبد وأمة وطير (لمن يقوم بهما مدة معلومة) كسنة ونحوها  
(بجزء منهما) أي من عبيدهما كربع وسدس (والنماء) الحاصل منه (ملك لهما) لأنه نماء ملكهما (لا)  
يجوز (أن كان بجزء من النماء كالدرور والنسل والصوف والعسل) والمسل والزيادة بالحصول نماء بغير عمل  
منه (والعامل أجرة مثله) لأنه عمل بعرض ولم يسل له

### باب المساقاة

مفاعلة من السقي لكونه كان أهم أمرها بالجواز (وهي دفع شجرة) مغروس (لمن يقوم بمصالحه) أي الشجر  
من زباد ورفاس وحرس وتركيب وغير ذلك (بجزء من ثمره) النامي بعمله المتكرر كل عام كالنخل والكرم  
والرمان والحبوز والزيتون فلا يصح على الفطن والمقاني (شرط كون الشجر معلوما) للمالك والعامل  
برؤية أو صفة لا يختلف معها كالبيع فلا تصح على أحد هذين الخاطئين (و) بشرط (أن يكون له ثمر  
يؤكل) قال في الاقتناع وقال الموفق يصح على ماله ورق يقصد كتوت أوله زهر يقصد كورود ونحوه وعلى قياسه  
شجر له خشب يقصد كور وشفاف انتهى ومقتضى ما في المن أنهما لا تنقيد بالنخل والكرم ومقتضاه  
أيضا أنها لا تصح على ما لا ثمر له مأكول كالصفصاف والسرو ولو كان له زهر مقصود كالياسمين ونحوه وهو  
المذهب (وإن يشترط للعامل جزء مشاع معلوم من ثمره) ويعتبر كون ما قد يهاجثر في التصرف والمناسبة  
والمغارة دفع الشجر بلا خرس مع أرضه لمن يفرسه ويعمل عليه حتى يثمر بجزء مشاع معلوم منه أو من  
ثمره أو منهما (والمزارعة دفع الأرض والحطب لمن يزرعه ويقوم بمصالحه) أو مزروع ليعمل عليه (بشرط  
كون البذر معلوما جنسه) نصح مثلا (وقدره) أي البذر لأنهما معا قدة على عمل فلم يجر على غير مقدر  
كالأجارة (ولو لم يؤكل) كقوة زونه) أي البذر (من رب الأرض و) بشرط (أن يشترط للعامل جزء  
مشاع معلوم منه) أي مما يحصل من العلة وإن تشارطا على أن يأخذ رب الأرض مثل بذره مما يخرج



لحديث ثروها من البول  
 فان عامة عذاب القبر منه  
 وقوله تعالى وثيا بن فطهر  
 (فن جل نجاسة لا يعني  
 عنها) ولو بخارورة لم يصح  
 صلاته فان كانت معفوا  
 عنها كن جل مستجبرا  
 أو حيوانا طاهرا صحت  
 صلاته (أو لافاها) أي  
 لاق نجاسة لا يعني عنها  
 (شوبه أو ودنه لم تصح  
 صلاته) لعدم اجتنابه  
 النجاسة وان مس نوبه  
 ثوبا أو حائط نجسا لم يستند  
 اليه أو قابلهما راسا كما  
 أو ساجدا ولم يلاقها صحت  
 (وان طين أرض نجسة  
 أو فرشها طاهرا) صحتها  
 أو بسطه على حيوان نجس  
 أو صلى على بساط باطنه  
 فقط نجس (كروه) له  
 ذلك لاعتناؤه على ماله  
 نصح الصلاة عليه  
 (وصحت لانه) ليس حاملا  
 للنجاسة ولا مباشرا لها  
 (وان كانت) النجاسة  
 (بطرف مصلى متصل  
 به صحت) الصلاة على  
 الطاهر ولو فحرت النجس  
 بحركته وكذا لو كان  
 تحت قدمه جل مشدود  
 في نجاسة وما يصلي عليه  
 منه طاهر (ان لم) يكن  
 متعلقا به يده أو وسطه  
 بحيث (ينجر) معه  
 (عشبه) فلا تصح لانه  
 مستبجع لما فو كانه

ويقتسم الباقي لم يصح (و يصح كون الأرض والبذر والقر من واحد والعمل من آخر) ولا يصح كون بذر  
 من حامل أو منهما أو لا من أحدهما والأرض طما وان قال اعمل ذلك الخسان ان لم تكن خسارة والأعمال ربيع  
 لم يصح (فان فقد شرط) من شروط المزارعة والمساقاة (فالمساقاة والمزارعة قاسدة والثمرة) فيما اذا فسدت  
 المساقاة (والزروع) فيما اذا فسدت المزارعة (لربه) أي لرب البذر والشجر لانه عين ماله يتقلب من حال  
 الى حال كالبيضة اذا صارت قرخا (وللعامل أجرة مثله) لانه انما يبدل منافعه بعوض فلما لم يسلم له رجع الى  
 بدله وهو أجرة المثل هذا ان كان البذر من رب الأرض وان كان رب البذر هو العامل فعليه أجرة مثل الأرض  
 لان ربه انما يبدلها بعوض فلما لم يسلم له رجع بعوض منافعهما القائمة زرعها وهو أجرة المثل (وتقبيه)  
 يصح توقيت المساقاة (ولا تسمى له) أي العامل (ان فسخ أو هرب قبل ظهور الثمرة) لانه رضى باسقاط حقه  
 فصار تعامل المضارب به اذا فسخ قبل ظهور الزرع وعامل الجمالة اذا فسخ قبل تمام عمله وللعامل ان مات  
 أو فسخ رب المساقاة قبل ظهور الثمرة وبعد الشروع في العمل أجرة عمله وان بان الشجر مستحقا فله أجرة  
 مثله على الغاصب (وان فسخ) عقد المساقاة بفسخ أحدهما أو غير ذلك (بعد ظهورها) أي الثمرة في الشجر  
 المساقى عليه (فالثمره بينهما على ما شرطوا وعلى العامل تمام العمل) كما يلزم المضارب بيع العروض اذا  
 فسخت المضارب به بعد ظهور الزرع (بما فيه نحو) أي زيادة (أو صلاح للثمرة) من سقي وصلاح طريق  
 وتشميس وصلاح محل وتلقيح وقطع حبش ينصر (والجذاذ) أي قطع الثمر من الشجر (عليهما) أي على  
 رب المال والعامل (بقدر حصتيهما) نصا أو يصح شرطه على حامل (ويقتبان) أي يبيع كل منهما (العرف  
 في الكلف السلطانية) التي السلطان عادة يأخذها (مالم يكن شرطا في بيع) الشرط فمعرفة أخذ من رب  
 المال كان عليه ومعرفة أخذ من العامل كان عليه ذكره الشيخ في الدين قال وهو ما طلب من قرية من  
 وظائف سلطانية ونحوها فعلى قدر الأموال وان وضعت على الزرع فعلى ربه أو على العفار فعلى ربه مالم  
 يشترطه على مستأجر وان وضع مطلقا فالعادة ذكره في الفروع

### باب الاجارة

مشتقة من الاجر وهو العوض ومنه سمي الثوب أجرا وهي عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة  
 من عين معينة أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم بعوض معلوم والاتفاق تابع وهي والمساقاة والمزارعة  
 والعرايا والشفعة والكفالة والسلم ونحوها من الرخص المستقر حكمها على خلاف القياس وأركانها ثلاثة  
 العاقدان والعرضان والصيغة (وشروطها) أي شروط صحتها (ثلاثة) الاول (معرفة المنفعة) لانها هي  
 المقنونة عليها فاشترط العلم بها كالبيع (و) الثاني (معرفة الأجرة) لانه عوض في عقد معاوضة فوجب أن  
 يكون معلوما كالقن (و) الثالث (كون النفع مباحا) فلا تصح الاجارة على الزنا والزهر والفناء والنياحة  
 (يستوفى دون الاجزاء) فلا تصح اجارة مالا يتقنع به مع بقاء عينه كالمطعم والمأشروب ونحوه (تصح اجارة  
 كل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه) كاللحور والحوائث (اذا قدرت منفعة) أي المؤجر (بالعمل كركوب  
 الدابة لمل معين أو قدرت) المنفعة (بالامدوان طال) الامد (حيث كان يغلب على الطن بقاء العين)  
 الى انقضاء مدة الاجارة

(فصل والاجارة) حيث أطلقت (ضربان الاول) أن تقع (على) منفعة (عين) ولما صور ان أحدهما أن  
 تكون الى أمد معلوم والاخرى أن تكون لعمل معلوم وستان ثمة العين تارة تكون معينة كالاستأجرة من ذلك  
 هذا الجدل يخدمني سنة بكذا أو لم يحيطل هذا الثوب بكذا وتارة تكون موصوفة في الذمة كالاستأجرة من  
 منك بغير اصفته كذا وكذا الأركبة سنة بكذا وكذا أو الى بلد كذا وكذا أو لكل من القسمين شروط وبدأ  
 بالموصوفة فقال (فان كانت موصوفة) أي غير مشخصة (اشترط فيها استقصاء صفات السلم) لان الأراض



أو حيوانا كبيرا لا يقدر على جره إذا استعصى عليه صحت لأنه ليس بمستطيع لها (ومن رأى عليه نجاسة بعد صلاته وجعل يصكرونها) أي النجاسة (فيها) أي في الصلاة (لم يصدّها) لا يحل حدوثها بعدها فلا تبطل بالشك (وان علم أنها) أي النجاسة (كانت فيها) أي في الصلاة (لكن جهلها أو نسبها أو عاد كالوصلى محدثا ناسبا (ومن جبر عظمه) بظلم (فجس) أو خبط جرحه بحيث نجس وضغ (لم يجب قلعه مع الضرر) بقوات نفس أو عضو أو عرض ولا يتيسر له أن يخطئه المحرم وان لم يصف ضررا لزمه قلعه (وما سقط منه) أي من آدمي (من عضو أو سن أو) هو (ظاهر) أو أده أول يده لأن ما أبين من حي فهو كميته وميته الأدمي ظاهرة وان جعل موضع سنه سن شاة مذكاة فصلاته معه صحيحة ثبت أول يثبت ووصل المرأة شعرها بشعر حرام ولا بأس بوصله بقرامل وهي الأعنصة وزركها أفضل ولا تصح الصلاة ان كان الميعر نجسا (ولانه

تختلف باختلاف الصفات فلم توصف بصفات السلم أدى ذلك إلى التنازع فإذا استقصيت صفات السلم كان ذلك أقطع للتزاح وأبعد من الغرر (وكيفية السير من هملاج) بكسر الهاء والهملة مع مشبهة معروفة (وغيره) أي وغير هملاج (لا) يشترط ذكر (الذكورة والانوثة والنوع) فلا يشترط ان كان فرسا أن يقول عر يا أو برذونا ولا أن يقول حجرا أو حصانا وان كان جمل لا يشترط أن يقول بختيا أو من العراب لان التفاوت بين ذلك يسير ويشترط مع ذلك ذكر توابع الراكب العرفية كراد واثاث ونحوه وان اكترها كل يوم أو شهر بدوهم صح (وان كانت) العين المؤجرة (معينة) اشترط (لصحة اجارتها) معرقها والتسدية على تسليمها (فلا يصح استيجار ديك لم يوقطه (و) شرط (كون المؤجر يملك قطعها) بان كانت المنفعة في تصرفه (وصحة بيعها) فالكوبة لا يصح بيعها فلا تصح اجارتها (سوى حرو وقف وأم ولد) فانه لا يصح أن يباعوا ويصح أن يؤجروا (واشتاها) أي العين المؤجرة (على النفع المقصود منها فلا تصح في) دابة (زمنية لجلد) لا أرض (سبغة تززع) الضرب (الناسي) من معنى الاجارة أن يقع العقد (على منفعة في الذمة فيشترط ضبطها) أي المنفعة (بما) أي بوصف (لا يختلف) به العمل (تكا طة ثوب بصفة كذا) يذ كر بنفسه وقدره وصفه الخياطه (و بناء حائط يذ كر طوله وعرضه وسبكه) يفتح السبب ويسكون الميم أي ثغراته وهو في الحائط بمنزلة العمق في غير المنتصب قاله في الحاشية (و) يذ كر (آله) فيقول من حجارة أو آجر أو لبن وبالطين أو الجص ونحوه مما يختلف به الغرض فلو عمله ثم سقط فله الاجرة لانه يوفى بالعمل الا ان كان سقوطه بتقصيره بأن بناء محلا أو أنحوره فعليه عادته وغرم ما تلف (فائدة) يصح الاستيجار لطين الأرض والسطح والحيطان وتجهيزهم أو لا يصح على عمل معين لان الطين يختلف في الرقة والعلط والأرض تختلف منها العالي والنازل وكذلك الحيطان والاسطحة فذلك لم تصح الاعلى مدة وان استأجره لضرب لبن احتاج الى تعيين عدد ود كوالقالب وموضع الضرب لانه يختلف باعتبار الماء والتراب فان كان هنالك قالب معروف لا يختلف جاز وان قدوه بالطول والعرض والسمن جاز ولا يكتفى بمشاهدة قالب الضرب اذا لم يكن معروفا لانه قد يتلف (و) يشترط أيضا (أن لا يجمع بين تحديد المدة والعمل ك) قوله عن ثوب استأجرتك (لتعبطه في يوم) لانه قد يفرغ من العمل قبل انقضاء اليوم فان استعمل في بقيته فقد زاد على ما وقع عليه العقد وان لم يعمل كان تارك العمل في بعض زمنه فيكون ذلك غررا يمكن التحرز منه فلم يصح العقد معه (و) يشترط أيضا (كون العمل) المعقود عليه (لا يشترط أن يكون فاعله مسلما فلا تصح) الاجارة (لأذان واقامة وإمامة وتعليم قرآن وقفه وحديثه ونيايته في حج وقضاء ولا يقع الاقربة لفاعله ويحرم أخذ الاجرة عليه) لان من شرط هذه الافعال كونها قربة إلى الله تبارك وتعالى فلم يجز أخذ الاجرة عليها كالأستأجر انما يصلي خلفه الجمعة أو التراويح (وتجوز الجمالة) على ذلك كآخذة عليه بلا شرط وكذا حكم رقية وتصح الاجارة على تعليم الخط والحساب والشعر المباح فان نسيه في المجلس أعاد تعليمه والا فلا

(فصل للمستأجر) عينا (استيفاء النفع) الذي وقع عليه عقد الاجارة (بنفسه أو بمن يقوم مقامه) في الاستيفاء ولو شرط المتأجر ان أن المستأجر يستوفي المنفعة بنفسه لبطالان الشرط (لكن بشرط كونه) أي القائم مقام المستأجر (مثله) أي مثل المستأجر (في الضرر أو دونه) فيه فتعتبر مماثلة كذب في طول وقصر وغيره لافي معرفته ركوب (فائدة) قال في الطرق الحكمية وله ضربان اذا حوت في السير بغير اذن وله ايداعها في الخان اذا قدم بلدا أو اراد المضي في حاجة بلا اذن وغسل الثوب المستأجر مدة معينة اذا اتسخ بلا اذن وله هدم الحائط ليخرج السيل اذا خاف عدم الدار وكذلك وكذلك لو وقع الحريق في الدار فبادر وهدمها على النار لئلا تسرى ولا يضمن اتمى ملغصا (وعلى المؤجر كل ما جرت به العادة) والعرف انه عليه (من آلة المركوب) كزمامه ورجله وحزامه لئلا يمتكن من التصرف فيه به قال في المغني والبره التي في أنف البعير ان كانت العادة جارية بينهم بها (و) على المؤجر (القدود) للمركوب (والسوق والشيل والخط) ولزوم



الصلاة) بلا عذر فرضا

كانت أو فلا غير صلاة

بخانة (في مقبرة) بتليث

الباء ولا يضر قبران ولا

مادفن بداره (و) لاني

(حش) بضم الحاء وقعها

وهو المرحاض (و) لاني

(حمام) داخله وخارجه

وجميع ما يبيعه في البيع

(واعطان ابل) واحدها

عطن بفتح الطاء وهي

المعاطن جمع معطن بكسر

الطاء وهي ما تنقسم فيها

وتأوي اليها (و) لاني

(مقصوب) ومجزرة

ومزيلة وقارعة طريق

(و) لاني (أسطحنها)

أي أسطحة تلك المواضع

وسطح نهر والمنع فيما

ذكر تعبدى لما روى ابن

ماجه والترمذي عن ابن

عمران رسول الله صلى

الله عليه وسلم نهى أن

يصلى في سبع مواطن

المزيلة والمجزرة والمقبرة

وقارعة الطريق وفي

الحمام وفي معاطن الابل

وقوق ظهر بيت الله

(وتصح) الصلاة (اليها)

أي الى تلك الاماكن مع

الكراهة ان لم يكن حائل

وتصح صلاة الجنائز

والجمعة والعيد ونحوها

بطريق الضرورة وغصب

وتصح الصلاة على راحلة

يلتريق وفي سفينة ويأتي

(ولا تصح) القرينة في

الدابة انزول المعالجة وواجب كصلاة مفروضة (وترميم الدار) المؤجرة (باصلاح المنكسر واقامة المائل) من سقف و بناء حائط و بلاط وحمل باب (وتطيين السطح وتنظيفه من الثلج ونحوه) كاصلاح ركعتي الدار أو حواض بالحمام واصلاح مجاري المياه وسلاليم للأسطحة (وعلى المستأجر الحمل) قال في القاموس والحمل كجلس شقتان على البعير يحمل فيهما العديلان (والمنظلة) قال في القاموس والمنظلة بالكسر والفتح الكبير من الانخبة والوطاء فوق الرحل وجبل القران بين المحملين والدليل (و) على مكرهما أو دارا (تقرب) بالوعدة والكنيف وكنس الدار من (القمامة) (الزبل ونحوه) كالرماد (ان حصل بفضله) أي بفعل المكثري كالوطرح فيها جيفا أو ترابا أو غيرهما

في فصل والاجارة عقد لازم من الطرفين ليس لواحد منهما ما فسخها لا بموجب لانها عقد معاوضة فكان لازما كالبيع (لا تنفسخ بموت المتعاقدين) أو أحدهما لانها عقد لازم (ولا) تنفسخ الاجارة (بتلف المحمول) أي الرأكب قال الزركشي هذا هو المنصوص وعليه الاصحاب إلا أبا محمد يعني الموفق قال في الانصاف والصحيح من المذهب أن الاجارة لا تنفسخ بموت الرأكب مطلقا قدمه في القروع ومعنى قوله مطلقا أي سواء كان له من يقوم مقامه في استيفاء المنفعة أو لا وسواء كان هو المكثري كالأكثرى دابة أو كواب نفسه فمات أو غيره كمن أكثرى دابة أو كواب عبده فمات العبد قال في الاقتاع وشرحه ولا تنفسخ بموت الرأكب ولو لم يكن له من يقوم مقامه في استيفاء المنفعة بان لم يكن له وارث أو كان غائبا كمن يموت بطريق مكة لأن المعقود عليه انما هو منفعة الدابة دون الرأكب انتهى (ولا) تنفسخ الاجارة (بوقف العين المؤجرة) ولا باقتال المالك فيها بنحوه (و) يسع) وارث ووصية ونكاح وخلع وطلاق وبيع (ولم يشرع) أن المبيع موهب (الفسخ أو الامضاء) أي الخيار بين أن يفسخ البيع أو يعضيه بمجانا (والاجارة) من المدة التي المشتري مالك لها فيها (له) أي المشتري (وتنفسخ) الاجارة (بتلف كل العين المؤجرة المعينة) كالواستأجره بدائمات أو دارا فماتت قبل مضي شيء من المدة سواء قبضها المستأجر أم لا لان المنفعة زالت بتلف المعقود عليه وقبضها انما يكون باستيفائها أو التمكن منه ولم يحصل من ذلك شيء فانفسخ العقد (و) تنفسخ (بموت المرتضع) المكثري لرضاه وفيه التفصيل الجارى في اجارة العين المعينة فيما اذا مات قبل المدة وبعدم مضي زمن منها له اجارة (و) تنفسخ الاجارة (بهدم الدار) المؤجرة (ومضى تعذر استيفاء النفع) من العين المؤجرة (ولو) كان المتعذر (بعضه) أي النفع (من جهة المؤجر) كالحوادث مالك العين المستأجرة مستأجرها منها قبل انقضاء مدة الاجارة من غير خيار المستأجر أو امتنع من تسليم الدابة في أثناء المدة أو في أثناء المسافة أو الاجابة في تكميل العمل (فلا شيء له) على المستأجر حتى مما سكن قبل أن يحوله المؤجر وان كان تعذر النفع بالعين (من جهة المستأجر فعليه جميع الاجارة) فان لم يسكن مستأجر لعذر أو لا أو تحول في أثناء المدة فعليه الاجارة (وان تعذر) استيفاء النفع من العين المؤجرة (بغير فعل أحدهما) أي المؤجر والمستأجر (كسرود) الدابة (المؤجرة وهدم الدار) وجب من الاجارة بقدر ما استوفى من النفع قبل حصول ما ذكر (وان هرب المؤجر وترك بها غنمه) التي أكرها وله مال أنفق عليها منه حاكم وان لم يكن له مال (وأنفق عليها المستأجر بنية الرجوع رجع) على مالكها ولو لم يستأذن حاكم قال في الاقتاع ولا يعتبر الاشهاد على نية الرجوع صححه في القواعد واذا رجع واختلفا فيما أنفق وكان الحاكم قد رد النفقة بالمعروف قبل قول المكثري في ذلك دون ما زاد وان لم يقدر له قبل قوله في قدر النفقة بالمعروف انتهى (لان النفقة على المؤجر كالمعبر) فاذا انقضت الاجارة باع البهاشم حاكم وفي المكثري ما أنفق عليه لان في ذلك تخليصا للذمة الغائب وإيضاحا لصاحب النفقة

في فصل والاجارة قسمان خاص وهو من قدر نفسه بالزمن) بان استؤجر لخدمة أو عمل في بناء أو خياطة يوما أو اسبوعا ونحوه (ومشترك وهو من قدر نفسه بالعمل) كخياطة ثوب و بناء حائط وحمل شيء الى مكان معين



والظاهر منها وان وقف على متنها ما بحيث لم يبق وراءه شيء منها أو وقف خارجها وسجد فيها صحت لأنه غير مستدير شيء منها (وتصح النافلة) والمنذور فيهما وعليها (باستقبال شاخص منها) أي مع استقبال شاخص من الكعبة فلو سلك إلى جهة الباب أو على ظهرها ولا شاخص متصل بها لم تصح ذكره في المغني وفي الشرح من الأصحاب لأنه غير مستقبل لشيء منها وقال في التتبع اختاره الأكثر وقال في المغني الأولى أنه لا يشترط لأن الواجب استقبال موضعها وهو آحادون حيطانها ولهذا تصح على جبل أي قبس وهو أصلي منها وقدمه في التتبع وجمعه في تصحيح الفروع قال في الانصاف وهو المذهب على ما أصله عنه ويستحب قبله في الكعبة بين الأسطوانتين وجاها إذا دخل لفعله عليه الصلاة والسلام (ومنها) أي من شروط الصلاة (استقبال القبلة) أي الكعبة أوجهتها لمن بعد سميت قبلة لأقبال الناس عليها قال تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام

و يقبل الأعمال الجماعية في وقت واحد (فالخاص لا يضمن ما تلف يده إلا أن فرط) بأن يقصر في حفظه فيضمنه كغيره لا جبراً أو يتعمد إلا تلف (و) (الاجبر) (المشترك) يضمن ما تلف بفعله (أي يحمي يده فالحائز إذا أفسد حيا كنه ضامن لما أفسد من على هذه المسئلة (من تخريب و) كذا الخطاط ضامن لما أفسد في الثوب من (خلط في تفصيل) ونحوه والطبايع يضمن ما تلفه أو أفسده من طبيعته والحياز لما تلفه أو أفسده من خبره والملاح يضمن ما تلف من يده أو مداه أو ما يعالج به السفينة والجبال ضامن لما تلف بقوده وسوقه (وبزلقه) أو عثرته (وبسقوطه عن دابته) ويضمن أيضاً ما حصل من نقص بخطئه في فعله كالأمره أن يصبغ ثوبه أحر فصبغه أسود وكالواحر الحياط بتفصيله فيص رجل ففصله فيص امرأة (و) يضمن أيضاً ما تلف (بإتضاع حبله) الذي يشده بحبله (لا) ضمان عليه في (ما تلف بحرزه) أي منه بنحو سرقه (أو) تلف (غيره) (أن لم فرط) ولا أجرة له فيما عمله وتلف قبل تسليمه له به سواء عمله في بيت المستأجر أو في بيته (فائدة) إذا استأجر إنسان قصاً باليد جح له شاة مثلاً فذبحها ولم يرسم عمداً ضمنها فإن تركها سهواً جلت ولا ضمان (ولا يضمن حمام وخنزير ويطار) وطبيب ونحوهم (خاصا كان أو مشتركا) ذكر في المتن لعدم الضمان شرطين أشار للدول بقوله (أن كان حادثاً) في الصنعة (ولم تكن يده) فإذا جنت يده ولو خطأ مثل أن يحاوي قطع الختان إلى الحشفة أو إلى بعضها أو قطع في غير محل القطع وأشياء ذلك ضمن وأشار للشرط الثاني بقوله (وأذن فيه مكلف أو وليه) أي ولي غير المكلف فإن ختن صغيراً بغير إذن وليه ضمن سرايته أو قطع سلعة من مكلف بغير إذنه ضمن السرايته ولا ضمان على راع فيما تلف من الماشية إذا (لم يعد أو فرط) في حفظها فإن فرط (بنوم أو غيبها عنه) أو أسرف في ضربها أو ضرب بها في غير موضع الضرب أو من غير حاجة إليه أو سلك بها موضعاً تعرض فيه للتلف وما أشبه ذلك ضمن الراعي التالف قاله في المبدع بغير خلاف وإذا اختلفا في التعدي وعدمه فقول الراعي يمينه وإن اختلفا في كونه تعدياً رجع إلى أهل الخبرة (ولا يصح أن يرداها بجزء من غائبها) بل بجزء منها مائة معلومة

فصل في تجب أجرة في اجارة عين ولو مدة لا تلي العقد أو اجارة ذمة بعقد سواء اشتراط فيه الحلول أو أطلق العقد كما يجب للبائع الثمن بعقد البيع (وتستقر الاجرة) كاملة (بفراغ العمل) إن كانت العين بيد مستأجر كطبايع استؤجر لطبايع شيء في بيت المستأجر فطبايعه وفراغ منه والافيدفع غير ما بيد مستأجر معمولاً كالأول تنقاعاً على أن الطبايع يطبخ ما استؤجر على طبخه في داره فيستحق الاجرة عند دفعه إلى المستأجر (و) تستقر الاجرة كاملة في ذمة المستأجر أيضاً إذا كانت الاجرة على مدة (بإنتهاء المدة) حيث سلمت إليه العين التي وقعت الاجرة عليها ولا حاجز له عن الاتفاع ولو لم ينتفع (وكذا) تستقر الاجرة أيضاً (ببدل تسليم العين) المعينة لعمل في الذمة (إذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها ولم تستوف) كما لو قال أكثر يت منك هذه الدابة لأركبها إلى بلد كذا إذا باوياً بابكدا وسلمها إليه المؤجر ومضت مدة يمكن فيها ذهابه إلى ذلك البلد ورجوعه على العادة ولم يفعل قبل ذلك في المغني عن الأصحاب (وبصح شرط تعجيل الاجرة) على محل استحقاقها كالأجرة داره سنة خمس في سنة ثلاث وشرط عليه تعجيل الاجرة في يوم العقد (وتأخيرها) كالأجر على المستأجر على المؤجر أن لا يحمل عليه الاجرة الا عند ابتداء سنة سبع (وإن اختلفا) أي المؤجر والمستأجر (في قدرها) أي الاجرة ولا يئنه لاحدهما أو لهما يئنه (تحالفا) فيحلف المؤجر ما آجرتك بكذا وانما آجرتك بكذا ثم مستأجر ما استأجرت بكذا وانما استأجرت بكذا فإن نكل أحدهما الزمه ما قال صاحبه بيمينه (و) أن لم يرض أحدهما بقول صاحبه (فما سخطا) بلا حكم حاكم (فإن كان قد استوفى) المستأجر (ماله أجرة فاجرة المثل) أي مثل تلك العين في مدة الاستيفاء (والمستأجر أمين لا يضمن) ما تلف (ولو شرط على نفسه الضمان الا) بالتعدي أو (بالتفريط) ويقبل قوله (بيمينه) (في أنه لم فرط أو) ادعى المستأجر (أن ما استأجره) من دابة أو رقيق (أبق أو شرد



(فلانصح) الصلاة

(بدونه) أى بدون  
 الاستقبال (الالعجز)  
 كالمربوط لغير القبلة  
 والمصلوب وعند اشتداد  
 الحرب والالام (المتفل) راكب  
 سائر (لأنزل) (في سفر)  
 مباح طويلاً أو قصيراً  
 إذا كان يقصد جهة معينة  
 فله أن يتطوع على راحته  
 حيثما توجهت به (ويلزمه  
 اقتراح الصلاة) بالأحرام  
 أن أكنه (اليها) أى إلى  
 القبلة بالدابة أو بنفسه  
 ويركع ويسجد إن أمكنه  
 الامتثال والأقل إلى جهة سيره  
 ويركع ويسجد إن أمكنه  
 سجوده أخفض وراكب  
 المحفة الواسعة والسفينة  
 والراحلة الواقعة يلزمه  
 الاستقبال في كل سلاته  
 (و) للمسافر (ماش)  
 قياساً على الراكب  
 (ويلزمه) أى الماشي  
 (الاقتراح) اليها (والركوع  
 والسجود اليها) أى إلى  
 القبلة ليسر ذلك عليه  
 وإن دأب التجاسة عمداً  
 بطلت وإن دأبها من كونه  
 فلا وإن لم يهتد من عدلت  
 به دأبه أو عدل إلى غير  
 القبلة من جهة سيره مع  
 علمه أو عذره وطال  
 عسده له رفاً بطلت  
 (وقرض من قرب من  
 القبلة) أى الكعبة وهو  
 من أمكنه معايتها أو الجبر

أو مرض أو مات) وكانت دعواه في المدة أو بعدها قبل قوله يمينه لأنه مؤمن والاصل عدم الانتفاع (وان  
 شرط) مؤجر الدابة (عليه) أى على مستأجرها (أن لا يسير بها في الليل أو) شرط عليه أن لا يسير بها وقت  
 القائلة أو) شرط عليه أن (لا يتأخر بها عن القافلة ونحو ذلك مما فيه غرض صحيح) للمؤجر (فخالف) أى  
 خالف المستأجر ما شرط عليه (ضمن) لخالفته الشرط (ومتى انقضت مدة الاجارة) له حجة (رفع المستأجر  
 يده) عن العين المستأجرة (ولم يلزمه الرد ولا موته كما ودع) بخلاف العارية وتكون بعد انقضاء مدة الاجارة  
 في يده امانة وان تلفت من غير تقريط فلا ضمان عليه

## باب المسابقة

وهي المجارة بين الحيوان ونحوه (وهي جائزة في السفن والمزاريق والطيور وغيرها) كالرمح والاحجار  
 (وعلى الاقدام وبكل الحيوانات) كالخيل والابل والبغال والحمار والبقر والقطر (أما جواز المسابقة فقد أجمع  
 عليه المسلمون في الجملة) (لكن لا يجوز أخذ العوض الا في مسابقة الخيل والابل والسهام) أى النشاب  
 والنبل إذا تقرر وهذا ما تصح المسابقة إذا كان فيها جعل (بشرط خمسة أحدها تعيين المراكبين) في  
 المسابقة (أو الراميين) في المناضلة (بالرؤية) فيهما سواء كانا اثنين أو جماعة لا راكبين ولا القوسيين  
 الشرط (الثاني اتحاد المراكبين) في المسابقة (أو القوسيين) في المناضلة (بالنوع) فلا يصح بين عربي  
 وهجين ولا قوس عربي وقوس النبل والقوس النشاب فالله الأزهري الشرط (الثالث  
 تحديد المسافة) والغاية (بما جرت به العادة) وذلك إما بالمشاهدة أو بالذراع لأن الاصابة تختلف بالقرب  
 والبعده وأما تفصيل ذلك بما جرت به عادة الرماة فلان المدى الذي تعدر الاصابة فيه غالباً هو ما زاد على ثلثمائة  
 ذراع يفتوت به الغرض المقصود وبالرؤية وقد قيل انه ماري في أربع مائة ذراع الا عقبه بن عامر الجهني الشرط  
 (الرابع علم العوض) لانه مال في عقد فوجب العلم به كسائر العدة ودوي يحصل علمه بالمشاهدة أو بالوصف  
 المميز له ويجوز أن يكون حالاً وموجباً كالنمن في البيع (واباحته) أى العوض لانه عوض في عقد  
 فاشترطت اباحته كبقية العدة والشرط (الخامس الخروج من شبه التمار) بكسر التما (بأن يكون  
 العوض من واحد فان أخرجاً معاً) بأن أخرج كل من المتسابقين شيئاً (لم يجز الإجماع لا يخرج شيئاً ولا يجوز)  
 كون المحلل (أكثر من واحد يكافئ مراكبه) في المسابقة (أو رمية رميها) في المناضلة (فان  
 سبقاً معاً) أى سبق المخرجان المحلل ولم يسبق أحدهما الآخر (أحرزاً سبقهما) أى أحرز كل واحد منهما  
 ما أخرج به لانه لا سابق فيهما ولا تنى للمحلل لانه لم يسبق واحد منهما (ولم يأخذ من المحلل شيئاً) لانه لم يشترط  
 عليه لمن سبقه شيئاً (وان سبق أحدهما) أى أحد المخرجين صاحبه (أوسبق المحلل أحرزاً سبقين) لانهما قد  
 جعلاه من سبق (والمسابقة جعلالة لا يبرخذ بعرضها من ولا كفيل) لانه جل على ما لا يحق القدرة على  
 تسليمه وهو السابق والاصابة فلا يجز أخذ الرهن أو الكفيل به كالجعل على رد الا بق (واكمل) من  
 المتعاقدين (فسخها ما لم يظهر الفضل لصاحبه) فيمتنع عليه ويبطل بمرت أحدهما أو أحد المراكبين  
 ويحصل سبق في خيل منه ثلثي العنق رأس وفي مختلفتيهما وابل كنف

## كتاب العارية

بتخفيف اليأس وتشديد العين المأخوذة للامتناع بها بلا عوض (وهي مستحبة) لكونها من العرا المعروف  
 (منعقدة بكل قول أو فعل يدل عليها) كاعتزل هذه الدابة لتركبها إلى كذا أو أخذها فخذت أو استرح عليها  
 ونحو ذلك وبدفعه دأبه لرفيقه عند تحبه وتعطيته بكسائه إذا برد ونحو ذلك وانما تصح (شرط ثلاثة)  
 الاول (كون العين متفعلاً مع قائمها) كالنور والرقية والدواب واللباس والواني بخلاف ما لا يتفع بها



ببدنه كله بحيث لا يخرج  
شيئ منه عن الكعبة ولا  
يضر هارولا نزول  
(و) فرض (من بعد) عن  
الكعبة استقبال (جهتها)  
فلا يضر التيامن ولا  
التياسر اليسيران عرفا لا  
من كان بمسجده صلى الله  
عليه وسلم لأن قبلته متينة  
(فإن أخبره) بالقبلة  
مكلف (ثقة) عدل ظاهر  
وباطن (يقين) عمله  
حرا كن أو جدار بلا أو  
امرأة (أو وجد محارب  
إسلامية عمل بها) لأن  
اتفاقهم عليها مع تكرار  
الأصوار اجتمع عليها فلا  
تجوز مخالفتها حيث علمها  
للمسلمين ولا ينصرف  
(ويستدل في السفر بالقطب)  
وهو ثابت أدلتها لأنه لا يزول  
عن مكانه الا قليلا وهو  
نجم خفي شمالي وحوله أنجم  
دائرة كقراشة الرحي في  
أحد طرفيه الجدي  
والآخر القردان  
يكون وراد ظهر المصلي  
بالشام وعلى طاقه الأيسر  
بعضر (ويستدل عليها  
بالشمس أو القمر  
ومنازلها) أي منازل  
الشمس والقمر تطلع من  
المشرق وتغرب بالمغرب  
ويستحب تعلم أدلة القبلة  
والوقت فإن دخل الوقت  
ونخبت عليه لزمه أي  
التعلم ويقاد إن ضاق  
الوقت (وإن اجتهد مجتهدان

الأمع تلف عينها كالأطعمة والأشربة ونحوها لكن إن أخطأها بلقط الأتارة فقال ابن عقيل احتمل أن  
يكون أباحه الائتفاع بها على وجه الاتفاق ذكره عنه المحدث في شرح الهداية واقتصر عليه (و) الشرط الثاني  
(كون النفع) في العين المعارة الذي أباحه له المعير (مباحا) شرطا للمستعير لأن الأتارة إنما تباع له ما أباحه  
الشارع فلا يصح أن يستعيرناه من أحد التقدين لشرب فيه ولا حليا محرما على رجل ليلبسه (و) الشرط  
الثالث (كون المعير أهلا للتبرع) شرطا لأن الأتارة نوع من التبرع لكونه منه ما هو أباحه عين كالأذن في أكل  
طعام والأتارة أباحه منفعة والشرط الرابع كون المستعير أهلا للتبرع له بتلك العين المعارة بأن يكون يصح  
منه قبول هبة تلك العين المعارة زاد هذا الشرط في المنتهى (والمعير الرجوع في طارئة أي وقت شاء) ولو  
قبل أمد عينه (ما لم يضر بالمستعير فمن أعار سفينته لحمل أو أراضا لدفن) ميت (أو زرع لم يرجع حتى ترسى  
السفينة) وله الرجوع قبل دخوله بالمعير (ويبلى الميت) ويصير رميا قاله ابن البناء لما فيه من هتك  
حرمته وقال المحدث في شرحه بأن يصير رميا ولم يبق شيء من العظام في الموضع المستعار وعبارة المقنع وتبعها  
في المنتهى وغيره حتى يبلى قال في المبدع وقال ابن البناء لا يرجع حتى يصير رميا ومقتضاه أنهما قولان ولعل  
الخلاف لقطي كما يعلم من كتب اللغة قال في الصحاح والرميم البالي وقال ابن الجوزي يخرج عظامه ويأخذ  
أرضه ولا أجر له (ويجصد الزرع) عند أو أنه فان بذل له المعير قيمة الزرع ليلكه لم يكن له ذلك نصا لأن له  
وقتا يتنهي إليه الآن بمصدق سيلان على المستعير قطعه في وقت جرت العادة بقطعه فيه لعدم الضرر راذن  
(ولا أجر له منذ رجع إلى الزرع) فان له أجره مثل الأرض المعارة من حين يرجع إلى حين الحصاد ولو جوب  
تبقته في أرض المعير إلى أو أن حصاده قهر عليه

(فصل والمستعير في حكم) (استيفاء النفع) من العين المعارة بنفسه وعن يقوم مقامه فإذا استعار أرضا  
للزراعة فله أن يباشر زرعها بنفسه أو عن يقوم مقامه وكذا إذا استأجرها للبناء (كالمستأجر) لأنه ملك  
التصرف فيها باذن مالكها فوجب أن يملك ما يقتضيه الاذن كالمستأجر فعلى هذا إذا أعاره أرضا لغرس  
وبناء فله أن يزرع فيها ما شاء وإن استعارها لغرس أو بناء فليس له إلا أن يزرعها لغرس (والأثر  
أي المستعير) (لا يعير) ما استعاره (ولا يؤجر) لأنه لا يملك منافعه فلا يصح أن يبيعها أو يبيعها (الاباذن  
المالك) فان أعار أو أجز عليه أجره مثلها ربحا إن لم يكن المستعير الثاني طالما بالحال فتكون عليه أو أجر  
غيره فإنه قلقت العين عند الثاني ضمن المالك أي ما شاء (وإذا قبض المستعير العارية فهي مضمونة عليه  
بمثل مثلي) يعني أن العارية إذا كانت من ذوات الامثال كالأستعار منجعة من نحاس لا صناعة فيها ليزن بها  
قلقت فإنه يضمنها بمثل وزنها من نوعها (وقيمة متقوم يوم تلف) لأن قيمتها بدل عنها فوجب عند تلفها  
كما يجب عند اتلافها ولأنه يوم يتحقق فيه فرواتها فوجب اعتبار الضمان به ولو شرط عدم ضمانها كشرط  
ضمان أمانة كوديعة (فرط أو لا لكن لا ضمان في أربع مسائل الا بالتقريط) الاولى (فيما إذا كانت  
العارية وقفا ككتب علم) وأدراع موقوفة على العزاة إذا استعارها لينظر فيها أو ليلبسها عند قتال الكفار  
(وسلاح) كسيف ورمح (و) الثانية (فيما إذا أعارها المستأجر) والثالثة ما أشار إليها بقوله (أو بليت فيما  
أعيرت له) باستعمال معروف كالوتلف الثوب المستعار بلبسه أو ذهب خجل المنشقة أو القطيفة والرابعة  
ما أشار إليها بقوله (أو أركب) إنسان (دابة) إنسانا (منقطع الله تعالى قلقت) الدابة (تحت) أي تحت  
المنقطع (لم يضمن) تلفها إلا لها يدا صاحبها ككون الراكب لم يضر دابة بحفظها أشبه ما لو غطى سيفه بلحاف  
ففرق عليه فإنه لا يضمنه كدفع ربه أي كالأورد في إنسانا خلفه على دابته قلقت تحتها (ومن استعار  
ليرهن فالمرتهن أمين) لا يضمن إلا بالتعدي أو التقريط (ويضمن) العين (المستعير) سواء تلفت تحت يده  
أو تحت يد المرتهن (ومن سلم لشر يكة الدابة) المشتركة (ولم يستعملها) قلقت بالتقريط لم يضمن (أو



(استعملها) الشريك (في مقابل علفها باذن شريكه وتلفت بلا تقييد) أو نعد بأن ساقها فوق العادة ونحوه (لم يضمن) قال في شرح الاقناع وان ساقها اليه لركوبها المصلحة وقضاء حوائجها فاعارية انتهى

### كتاب الغصب

(وهو) أي الغصب (الاستيلاء) أي استيلاء غيره على شيء (عرفا على حق الغير عدوانا) غير حق على سبيل الظلم وهو محرم اجماعا وسنده قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم يتسكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام وقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم يتسكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم والغصب من الباطل (ويُلزم الغاصب رد ما غصبه بنمائه) المتصل والمنفصل كالولد والسمن (ولو غرم على رده أضعاف قيمته) أي قيمة المغموب لكونه بني عليه بأن يكون غصب حجرا أو خشبا قيمته درهم فينبى عليه بناء ويحتاج في أخراجه إلى غرم خمسة دراهم أو بعد بأن حل مغموبه بقيمة بحيث تكون أجرة حمله في رده إلى البلد المغموب منه أضعاف قيمته أو خلط بتميز ونحوه (وان سمر) الغاصب (بالمسامير) المغموبة (بابا) أو غيره (قلعها) وجو (بأ) (وردها) ولا أثر لضرره لانه حصل بتعديده كالمغصب فضيلا وأدخله داره فكبر وصار لا يمكن أخراجه لضيق بابها عليه فانه ينقض مجانا ويخرج القصيل (وان زرع) الغاصب (الأرض) المغموبة ثم ردها وقد حصد زرعها (فليس لربها) أي الأرض (بعد حصده) الزرع (إلا الأجرة) أي أجرة المثل من الأرض إلى حين تسليم الغاصب لها يعني انه لا يكون لرب الأرض حق في زرع الغاصب بعد حصده بتملك ولا غيره لانه انفصل عن ملكه (وقبل الحصد) أي حصد الزرع (بغير) مالك الأرض (بين زركه) أي ترك الزرع في أرضه إلى الحصاد (بأجرته) أي أجرة المثل (أو غلظه) أي الزرع (بنفقه) وهي مثل البذر وعرض لواحقه) من حرث وسقي ونحوهما وانه بقيمة زرعها فله أجرة أرضه إلى تسليمه (وان غرس) الغاصب (أو بني في الأرض أزم بخلع غرسه أو بنائه) وتسويتها وارش تقصها وأجرتها إلى وقت تسليمها (حتى ولو كان) الغاصب (أحد الشريكين) في الأرض أو لم يغصبها الغارس أو الباني فيها (وقبله) أي الغرس أو البناء (غير اذن شريكه) أما كون الغاصب يؤخذ بخلع غرسه أو بنائه إذا طول ذلك من قبل رب الأرض فلما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالم حق رواه الترمذي

فصل في رد الغاصب أرش نقص المغموب (ولو راحة مسك ونحوه سواء نقص يد الغاصب أو غيره فيقوم بحجها وناقصا ويغرم الغاصب ما بينهما لانه ضمان مال من غير جناية فيمكن الواجب ما نقص) (و) يضمن الغاصب (أجرته) أي المغموب (مدة مقامه يده) أي الغاصب قال في الاقناع وان كان المغموب منفعة تصح أجزائها فلي الغاصب أجرة مثله مدة مقامه في يده واستوفى المنافع أو تركها تذهب (فان تلف) المغموب بان كان حيوانا نفث أو متاعا فحرق ونحوه وشمل كلامه لو غصبه من بضائفات في يده بذلك المرض ضمنه كاجزء به الحارثي واقصر عليه في الانصاف أو تلفه الغاصب أو غيره ولو بلا غصب (ضمن) الغاصب أو من تلف يده (المثل) وهو كل مكيل أو موزون لا صناعة فيه مباحة يصح السلم فيه (بمثله) فان أعوز المثل فقيمة مثله يوم أعوزه فان در على المثل لا بعد أخذها واجب ويضمن الغاصب (المشغوم) التالف وهو كل ما ليس مكلا ولا موزونا (بقيته يوم تلفه في بلد غصبه) من تقدم موضع الضمان بمقتضى التعدي (ويضمن) الغاصب (مصانعا) تالفا إذا كان (مباحا) ككل النساء المتخذ (من ذهب أو فضة) بالأكثر من قيمته أو وزنه (فان زادت قيمته على وزنه أخذت القيمة لأجل الصناعة وان زاد الوزن على القيمة أخذ به) (ويضمن المصاغ) (المهرم) الصناعة (بوزنه) من جنسه (ويقبل قول الغاصب) مع عدم البينة

فاختلفا بجهة لم يبيع أحدهما الآخر) وان كان أعلم منه ولا يفتدى به لان كلا منهما يعتقد خطأ الآخر (ويبيع المفسد) لجهل أوهمي (أو ثقلها) أي أعلمهما وأصدقهما وأشد رهما فخر بالدينه (هذه) لان الصواب إليه أقرب فان تاروا بخبر واحد اثنان لم يرجع برجع أحدهما (ومن صلى بخبر اثنان) ان كان يحسنه (ولا تقلد) ان لم يحسن الاجتهاد (قضى) ولو أصاب (ان وجد من يخلده) فان لم يجد أحى أو جاهل من يخلده فمحر يا وصليا فلا إعادة وان صلى بصير حضرا فخطأ أو صلى أعمى بلا دليل من ليس محراب أو نحوه أو خبر ثقة أعاد (ويجتمعا) الحارثي بإدلة القبلة لكل صلاة) لانها واقعة متجددة فتستدعي طلبا جديدا (ويصلي) بالاجتهاد (الثاني) لانه ترجع في ظنه ولو كان في صلاة ويبنى (ولا يقضى ماصلي) الاجتهاد (الاول) لان الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد ومن أخبر فيها بالخطأ يقينا لم يضره وان لم يظهر له جهة في السفر صلى على حسب حاله (ومنها) أي من



شر وط الصلاة (التب)

وبها تمت الشروط وهي لغة القصد وهو عزم القلب على الشيء وشر ما العزم على فعل العبادات تقر بها الى الله تعالى ومجملها القلب والتلفظ بها ليس بشرط اذ الغرض جعل العبادات لله تعالى وان سبق لسانه الى غير ما نواه لم يضر (فيجب ان ينوي حين صلاة معينة) لفرضها كانت كالظهور والعصر أو قفلا كالوتر والسنة الرأية لحديث انما الاعمال بالنيات (ولا يشترط في الفرض) ان ينويه فرضا كفي نسبة الظهور ونحوه (و) لافي (الاداء) لافي (القضاء) ينته ما لان التعيين يغني عن ذلك ويصح قضاء بنيه آداء وعكسه اذا بان خلاف ظنه (و) لا يشترط في (النقل والاعادة) أي الصلاة المعادة (نتهن) فلا يعتبر ان ينوي الصبي الظاهر قفلا ولا ان ينوي الظاهر من أعادها معادة كما لا تعتبرية الفرض وأولى ولا تعتبر إضافة الفعل الى الله تعالى فيها ولا في باقي العبادات ولا حدد الركعات ومن عليه ظهر ان عين السابقة لا جمل الترتيب ولا يمنع مجتها قصد تعليمها ونحوه

(في قيمة المصوب) التالف بان قال الغاصب قيمته عشرة وقال المالك اثنا عشر فنقول الغاصب لانه غارم (و) يقبل قول الغاصب (في قدره) أي المصوب (ويضمن) أي الغاصب (جنايته) أي جناية الرقيق المصوب (واتلافه) أي قيمة ما يتلفه ولو كانت الجناية على ربه أو ماله (بالاقل من الارش أو قيمته) أي ارش الجناية أو قيمة العبد كما يقديم سيده (وان أطم الغاصب ما غصبه) من خبز أو لحم أو غيرهما أحدا (حتى ولو لمالكه) أوقته أو دابته أو دفته الغاصب للمالك بقرض أو شراء أو هبة أو صدقة أو أباحه له (ولو لم يلم) المالك (لم يبرأ الغاصب وان علم الا كل حقيقة الحال استقرار الضمان عليه) أي على آكله لكونه ألتلف مال غيره بغير اذنه عالما من غير تغير والمالك تضمن الغاصب لانه حال بينه وبين ماله وتضمن آكله لانه قبضه من يد ضامنه وأتلفه بغير اذن مالكه وللغاصب اذا غرمه المالك بدل الطعام الرجوع على الا كل استقرار الضمان عليه (ومن اشترى أرضا فغرس فيها) أو بنى فيها فخرجت مستعة للعبر (أي تبين انه ليس لبائعها ولا ية يعها) (وقل غرسه) أي غرس المشتري (أو بناؤه) لكونه وضع بغير حق (رجع) مشتر (على البائع بجميع ما غرسه) بسبب ذلك من غن أقبضه وأجرة غارم وبان وثن مؤن مستهلكه وارش نقص خلق ونحو ذلك لانه يبيعه اياها غرما وأرغمه انه املكه وكان ذلك سببا في بناءه وغراسه فرجع عليه بما غرمه قال الفتحى وعلم من ذلك ان المستحق الارض قلع الغراس والبناء من غير ضمان لانه وضع في ملكه بغير اذنه فكان له قلعها مجانا كغرس الغاصب

(فصل) ومن ألتف ولو سهوا مالا) محترما (لغيره) أي لغير المتلف بلا اذنه وكان المتلف مكلفا ملتزما والمال لمعصوم غير ابنه (ضمنه) أي ضمن ما ألتفه (وان أكره) شخص (على الاتلاف) أي اتلاف مال غيره المضمون (ضمن من أكرهه) ولو على اتلاف مال نفسه (وان قبح) انسان (قفصا من طائر أو حل قنا) من قيد (أو أسيرا أو حيوانا) مر بوطا فذهب أو حل (انسان) (وكاهن في فيه) شئ (مائع) أو جامد فاذا به الشمس أو نبي مدحه فألقته ربح (فاندق) وخرج منه شئ أو لم يزل يميل شيئا حتى سقط فاندق أو خرج ما فيه قليلا قليلا (ضمنه) أي ضمن المتعدى بفتح القفص أو حل ما تقدم (ولو نبي الحيوان) الذي حله (أو الطائر) الذي فتح عنه القفص واثنين بذلك (حتى غرهما آخر) فذهبا (ضمن المنقر) أي اختص ضامناهما بالمنقر لان سببه أخص فاخص الضمان به كدافع الواقع في البئر مع حافرها (ومن أوقف دابة) له أو لغيره (بطريق ولو) كان الطريق (واسعا) نصا أو ربطها به (أو ترك) اسان (بها) أي بطريق ولو واسعا (نحو طين أو خشبة) كعمود أو حجر أو كيس دراهم أو أسند خشبة الى حائط (ضمن) ذلك الانسان (ماتلف بذلك) أي بسبب فعله لانه متعدد بذلك (لكن لو كانت الدابة بطريق واسع فضر بها) انسان (فرسته فلا ضمان) على واضعها لعدم حاجه الضارب الى ضررها قال في الاقناع ومن ضرب دابة من بوطه في طريق ضيق فرسته فمات ضمنه صاحبها ذكره في القنون انتهى (ومن اقتنى كلبا عقورا) ولو لصيدا أو ماشية (أو) اقتنى كلبا (أسود بها أو) اقتنى (أسدا أو ذئبا) أو غرا أو هرا أو كل الطيور وتقلب القدر عادة (أو جارحاً ألتف شيئا ضمنه) المفتى لانه المتسبب في ذلك وعلم مما تقدم أنه لو حصل شئ من ذلك في بيت انسان من غير اقتنائه ولا اختياره فأفسد شيئا لم يضمنه لانه لم يحصل الا فساد بسببه قال في الشرح فاذا اقتنى حماما أو غيره من الطير فأرسله نهارا فلقط حباله لم يضمنه لان العادة ارساله انتهى (لان دخل دار ربه) أي رب الاسد والنمر ونحوه (بلاذنه) فانه لا يضمن (ومن أجاج نارا) أي أوقدها حتى صارت تذهب (بملكه) أو سقى ملكه (قد مدت النار) أو الماء (الى ملك غيره بتفريطه ضمن) بان أجاج نار تسرى في العادة لكونها أوفى ربح شديدة تحملها أو قبح ماء كثيرا يتردى مثله أو ترك النار موجبة وقام (لا) يضمن ان طرت ربح ومن اضطجع في مسجد (أو) جلس أو اضطجع (في طريق) واسع فعثر به حيوان لم يضمن ما تلف به (أو وضع حجرا بطين في الطريق) ليطأ عليه الناس لم يضمن (لان في هذا ونحوه قضا للمسلمين



(وينوي مع التحريم)

لتكون النية مقارنة للعبادة (وله تفديها) أي النية (عليها) أي على تكبيره الاحرام (بزمن يسير) عرفان وجدت النية (في الوقت) أي وقت المؤداة والرابية مالم يفسخها (فان قطعها في أثناء الصلاة أو زرد) في فسخها (بطلت) لان استدامة النية شرط ومع الفسخ أو التردد لا يبق مستدما وكذا لو علقه على شرط لان عزم على فعل محذور قبل فعله وإذا شك فيها أي في النية أو التحريم استأنها وان ذكر قبل قطعها فان لم يكن أي بشئ من أعمال الصلاة بني وان عمل مع الشك عملا استأنف وبعد الفراغ لا أثر للشك (وان قلب

منفرد) أو مأموم (فرضه ثقلا في وقته المتسع جاز) لانه اكمل في المعنى كتنفص المسجد للاصلاح لكن يكره لغيره فرض صحيح مثل أن يحرم منفردا فيريد الصلاة في جماعة ونص أحمد فيمن صلى ركعة من فريضة منفردا ثم حضر الامام وأقيمت الصلاة يقطع صلاته ويدخل معهم فيخرج منه قطع النافلة بحضور الجماعة بطريق الاولى

فصل لا يضمن رب بهيمة غير ضاربة ما ألتفته نهارا من الاموال والابدان في اذالم تكن يده عليها فان كانت ضمن او يضمن راكب (لدابة) (وسائق وقائد) لها (قادر على التصرف فيها) جناية يدها ونيها وولدها ووطه ورجلها لا ما تصحت بهامن غير سبب مالم يكبحها زيادة على العادة أو يضرب وجهها (وان تعدد راكب) على الدابة بان كلن عليها اثنان أو ثلاثة (ضمن الاول) ما يضمنه الراكب المنفرد لانه المتصرف فيها والقادر على كفها (أو من خلفه ان انفرد بديرها) لصغر الراكب أو مرضه أو عماه ونحوه (وان اشتركا) أي الراكبان (في تديرها أو لم يكن) معها (الاقادوسائق اشتركا في الضمان) لان كل واحد من الراكبين المشتركين في تديرها أو من السائق والتائد لو انفرد ضمن فإذا اجتمعا ضمنا ويشارك راكب معهما أو مع أحدهما أو بابل وبغال مقطرة كواحدة على قائدها الضمان ويشارك سائق في أولها في جميعها وفي آخرها في الأخيرة فقط وفيما بينهما في ما يسرقه وما يجده (ويضمن ربهما) أي الدابة (ما ألتفته) من زرع وشجر وخرق ثوب أو قصته بمضغها أياه أو وطئها عليه ونحوه (للا) فقط لان العادة من أهل المواشي إرسالها نهارا للرعي وحفظها باللاوعة أهل الحرايط حفظها نهارا فإذا فأنه رت شيأ لالا كان من ضمان من هي يده ومحل ذلك (ان كان بتفريطه) في حفظها بتركه في وقت عادته لان أفست شيأ نهارا الا عسبا لتعديده (وكذا) يضمن (مستعيرها أو مستأجرها أو من يحفظها أو من قتل) حيوانا (سائلا) أي وائيا (عليه ولو) كان السائل (أديما) صغيرا أو كبيرا أو قالا أو مجنونا سرا أو عبدا حال كون القاتل (دافعا عن نفسه) أي نفس القاتل (أو ماله) ومحل عدم الضمان في الصائل اذالم يندفع بغير القتل (أو ألتف) انسان ولو صغيرا بكسر أو حرق أو غيرهما (مزمارا أو آلة لهُو) كطنبور وعود ودف بصنوج أو حلق أو ألتف نردا أو شطرنجا أو صليبا (أو كسر أناة فضة أو أناة ذهب أو) كسر أو شق أناة (فيه خرم أو مور باراقها) وهي ماعدا خراج اللال أو خر الذي المسترة فان أناة غير مضمون سواء دُر على ارتقا بدونه أولا (أو كسر حيا محرم) على ذكر لم يستعمله ولم يتخذ ماله كصالح للنساء أو ما اذا ألتفه فقد تقدم ان يحرم الصناعة يضمن بمثل وزنا (أو ألتف آلة تسحر أو) آلة (تعزيم أو تعجيم أو صور خيال أو ألتف كتب مبتدعة مضلة) أو كتب كاذيب أو سخائف لاهل الضلال والبطالة أو كتب كفر (أو ألتف كتابا فيها أحاديث رديئة لم يضمن في الجميع) قال في شرح المنتهى وظاهره ولو كان معها غيرها أي لم يضمن الملتف ما ألتفه من ذلك

### باب الشفعة

وهي شرطا استحقاق الشريك ان تراعى حصته شريكه ممن انتقلت اليه عوض مالي ان كان المتنقل اليه مثل الشريك أو دونه (لاشفعة لكافر على مسلم وثبت) الشفعة (لشريك فيما تنقل عنه ملك شريكه شرط خمسة أحدها كونه) أي الشقص المتنقل عن الشريك (ميسعا) لان الشفيع يأخذه بمثل الثمن الذي انتقل به ولا يمكن هذا في غير المبيع وإنما الحق بالمبيع الصلح بمعناه والصلح عن الجنايات الموجبة للمال والحببة المشروط فيها ثواب معلوم لان ذلك كله بيع في الحقيقة لكن بالظاهر (فلاشفعة فيما أثقل ملكه عنه بغير بيع) كصدائق وعروض خلع وصلح عن قود ولا فيما أخذه أجرة أو ثمن في سلم أو عوضا في كتابة (الثاني) من شروط الشفعة (كونه) أي الشقص المبيع (مشاعا) أي غير مفروز وكونه (من عقال) بنقسم اجبارا على من لم يطلب القسمة ممن له فيه جزء (فلاشفعة لاجار) في مقسوم محدود ولا فيما لا يجب قسمته كحمام صغير وثر وطريق وعراص خيطة (ولا فيما ليس بقار كشجر) وحيوان (و بناء مفرد وجوهر وسيف وسكين وزرع ونخل) وكل منقول (ويؤخذ ان عراص والبناء تبعهما للأرض) قال في المغني بغير خلاف في المذهب ولا يعرف به بين من أثبت الشفعة خلاف (المالك) من شروط الاخذ بالشفعة (طلب الشفعة ساعة يعلم) بالبيع والاطلت (فان آخر) الشفيع (الطلب لغيره عن سقطت)



(وان ائتمل نية) من غير

نحرمة (من فرض الى فرض آخر بطلا) لانه قطع نية الاول ولم ينو الثاني من اوله وان نوى الثاني من اوله بتكبيره احرام صح و ينقلب قلا ما بان عدمه كفايته فلم تكن وفرض لم يدخل وقته (ويجب) للجناحة (نية) الامام (الامامة و) نية المأموم (الاتمام) لان الجناحة تتعلق بها احكام وانما يتميزان بالتبعية فكانت شرطاً لرجلا كل المأموم أو امرأة وان اعتقد كل منهما انه امام الآخر أو مأمومه فسدت صلاتهما كالمأموم من لا يصح أن يؤمسه أو يشك في كونه اماماً أو مأموماً ولا بشرط تعيين الامام ولا المأموم ولا يضر جهل المأموم ما قرأ به امامه وان نوى زيد الاقله بعمره ولم ينو عمر والامامة تمت صلاة عمر وحده ونصح نية الامامة ظاهراً حضور مأموم لا شاكاً (وان نوى المنفرد الاتمام) في اتناء الصلاة (لم يصح) لانه لم ينو الاتمام في ابتداء الصلاة سواء صلى وحده ركعة أو لا فرضاً كانت الصلاة أو قلاً (كما لا يصح) (نية امامته) في اتناء الصلاة ان كانت

واعذر كشدة جوع وعطش حتى يأكل أو يشرب أو يطهارة أو علق باب أو يخرج من حمام أو يقضي حاجته أو يؤذن أو يقيم أو يشهد الصلاة في جماعة يخاف فواتها ونحوه الا أن يكون المشتري حاضراً عنده في هذه الاحوال الا الصلاة أو آخر الطلب والاشهاد عليه عجزاً كريض ومحبوس ظملاً أو لاظهار زيادة ثمن أو نقص مبيع أو هبة أو أن المشتري غيره أو تكذيب مخبر لا يقبل خبره فعلي شفيعه لانه امام معذور وما غير عالم بالحال على وجهه كالمعلم مطلقاً ونسقط ان كذب مخبراً مقبولاً (والجهل بالحكم عذر) قال في الانتفاع فان آخر الطلب مع امكانه ولو جهلاً باستحقاقه أو جهلاً بان التأخير سقط لما ومنه لا يجبهه سقطت انتهى (الرابع) من شروط الاخذ بالشفعة (أخذ جميع) الشقة (المبيع) لئلا ينضر المشتري بتبعيض الصفقة في حقه بأخذ بعض المبيع (هـ) بهذا (ان طلب) الشفيع (أخذ بالبعض) أي بعض الشقة المبيع دون باقيه (مع بقاء الكل) أي كل المبيع (سقطت) شفيعته وان تلف بعضه أخذ باقيه بحصته من ثمنه (والشفعة بين الشفعاء على قدر املاكهم) لان ذلك حق يستفاد بسبب الملك فكان على قدر الاملاك كالفيلة فدارين ثلاثة نصف وثلث وسدس فباع رب الثلث فالسبعة من ستة الثلث يقسم على أربعة لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب السدس واحد (الخامس) من شروط الاخذ بالشفعة (سبق ملك الشفيع لرقبة العقار) أي سبق ملكه لجزء من رقة مأمومه الشقة المبيع على زمن البيع لان الشفعة تثبت لدفع الضرر عن الشريك فاذا لم يكن له ملك سابق فلا ضرر عليه (فلا شفعة لاحداثين اشتريا عقاراً معاً) أي صفقة على الاثر لانه لا مزية لاحدهما على الآخر لاستوائهما في البيع في زمن واحد لان شرط الاخذ سبق الملك وهو معدوم هنا (وتصرف المشتري) في الشقة من المنفوع (بعد أخذ) أي طلب (الشفيع بالشفعة باطل) لا يقال الملك الى الشفيع بالطلب في الاصح (و) تصرف المشتري في الشقة (قبله) أي قبل الطلب بوقت أو هبة أو صدقة أو بما لا يجوب به شفعة ابتداءً بكملة مهراً أو عوضاً في خلع أو صلحاً عن دم عمد (صحیح) مسقط للشفعة (ويلزم الشفيع أن يدفع للمشتري الثمن الذي وقع عليه العقدان كان الثمن (مثلياً) في دفع له (مثله أو) كان الثمن (متقوماً) يدفع (قيمه) والمراد به قيمته وقت الشراء لانه وقت استحقاق الاخذ (فان جهل الثمن) أو قدره كالموكان سيرة فقد قلقت أو اختلطت بما لا يتميز عنه (و) الحال انه (لا حيلة) في ذلك على اسقاط الشفعة (سقطت الشفعة) كالمعلم قدر الثمن عند الشراء ثم نسي لان الشفعة لا تستحق بغير ذلك ولا يمكن أن يدفع اليه ما لا يدعيه فان اتهمه حلقه (وكذا) تسقط الشفعة (ان عجز الشفيع ولو عن بعض الثمن) لان في أخذه بدون دفع جميع الثمن اضراراً بالمشتري ولا يزال الضرر بالضرر (واتنظر ثلاثة أيام ولم يأت به) أي بلياها بن قال في الانصاف على الصحيح من المذهب حتى ثبت عجزه نص عليه

### باب يذكر فيه أحكام (الوديعة)

(الوديعة) وهي قبيلة من ودع الشيء اذ اتركه لغيره كمن تركه عند المودع (بشرط لصحتها كونها من جائز التصرف مثله) أي جائز التصرف (فلو ودع) انسان جائز التصرف (ماله لصغير أو مجنون أو سفيه) أو قن (فألقه) الصغير أو المجنون أو السفيه أو القن (فلا ضمان) عليهم ولا على أوليائهم ولو فرطوا لان المالك هو المفرط في ماله بتسليمه الى أحد هؤلاء هذا في مسئلة التلف وأما مسئلة الاتلاف فانه ضمن ما تلف مكلف غير حر في رقبته (وان أودعه) أي أودع جائز التصرف (أحدهم) فاعل أودع شيئاً (صار) المودع (ضامناً لم يبرأ الا برده) أي رد المودع الشيء (لولى) الناطق في ماله كالموكان عليه له دين في الذمة ويضمنها ان تلفت ما لم يكن الصغير أو ذواله في الابداع أو يحنق هلا كهمامه ان لم يأخذها منه (ويلزم المودع) بفتح الدال (حفظ الوديعة في حرز مثلها) عرفاً لان الله تعالى قال ان الله يامركم أن تزدوا الامانات الى أهلها



(فرضا) لا تملأوا الامامة

في ابتداء الصلاة ومقتضاه  
 أنه يصح في النفل وقدمه  
 في المقتنع والحرر وغيرهما  
 لانه عليه الصلاة والسلام  
 قام يتعبد وحده بخاء  
 ابن عباس فاحرم معه  
 فصلى به النبي صلى الله  
 عليه وسلم متفق عليه  
 واختار الاكثر لا يصح  
 في فرض ولا نفل لانهم  
 ينو الامامة في الابتداء  
 وقدمه في التسليم وقطع  
 به في المنتهى (وان اقرروا)  
 أي نوى الانفراد (مؤتم  
 بلا عذر) كرض وغلبة  
 نكاح وتطويل امام  
 (بطلت) صلاة تركه  
 متابعة امامه ولعذر جهت  
 فان فارقه في ثانية جمعة  
 اعذر آتيا جمعة (وتبطل  
 صلاة مأوم بطلان  
 صلاة امامه) لعذر أو  
 غيره (فلا استخلاف) أي  
 فليس للامام أن يستخلف  
 من يتم بهم ان سبقه  
 الحدث ولا تبطل صلاة  
 امام بطلان صلاة  
 مأوم ويشتمها منفردا  
 (وان احرم امام الحسني)  
 أي الراتب (بمن) أي  
 بما مؤمنين (احرم بهم  
 نائبه) لغيبته وبني علي  
 صلاة نائبه (وعاد) الامام  
 (النائب مؤتمما) لان  
 أبابكر صلى بخاء النبي صلى  
 الله عليه وسلم والناس في

ولا يمكن أدائها إلا بحفظها وحرزها كحرز سرقة (نفسه أو بمن يقوم مقامه كزوجته وصبيه) وخازنه  
 (وان دفعها) المودع (لعذر) كمن حضر الموت أو أراد سفر أو ليس السفر حفظا لها (إلى أجنبي) ثقة فثلقت  
 (لم يضمن) لانه لم يعد ولم يفرط وان لم يكن له عذر حين دفعها إلى الأجنبي ضمن (وان نهاه مالكاها عن  
 اخراجها من الحرز فأخرجها) المودع منه (الطريان) أي حصول (مضى الغالب منه الهلاك) كالنهب  
 والحريق فثلقت في الحمل المنقول اليه (لم يضمن) المودع بنقلها شيئا أن وضعها في حرز مثلها أو فوقه فان تعذر  
 عليه اسراؤها بطل الحرز الاول فأحرزها في درنة لم يضمنها (وان تركها) مع غشيان ما الغالب منه الهلاك  
 بالمكان الذي هي به (ولم يخرجها أو أخرجها) منه (لغير خوف) ويحرم ان تثلقت بالامر المحوف أو غيره  
 (ضمن فان قال له) مالكاها (لا تخرجها ولو خفت عليها فحصل خوف وأخرجها) خوفا عليها (أولا) أي أولم  
 يخرجها مع حصول الخوف فثلقت مع اخراجها أو تركها (لم يضمن) لان نهى مالكاها عن اخراجها مع  
 خوف الهلاك فيه فيكون مأذونا في تركها في تلك الحال فلم يضمن لامتناله أمر صاحبها (وان ألقاها عند  
 هجوم ناهب ونحوه) كقطع الطريق (اختفاء لم يضمن) لان هذا عادة الناس في حفظ أموالهم (وان لم  
 يعلق) أو يسق المودع (البهيمة) المودعة (حتى ماتت) حولا أو عطشا (ضمنها) لان العلف من كمال الحفظ  
 الذي التزمه بالاستيداع لان نهاه مالكاها عن علفها فتركت حتى ماتت فانه لا ضمان عليه لمالكها ويحرم  
 ترك علفها مطلقا

فصل \* واذا أراد المودع السفر أو لم يرد سفر أو خاف عليها عند من غرق أو نهب أو نحوهما (رد  
 الوديعة إلى مالكاها أو إلى من يحفظ ماله) أي مال مالكاها (عادة أو إلى وكيله) أي وكيل مالكاها ان كان  
 (فان تعذر) بان لم يوجد الذي عنده الوديعة مالكاها ولا وكيله (ولم يحفظ عليها معه في السفر ساقر بها ولا  
 ضمان فان خاف عليها دفعها للمعاكم) المأمون (فان تعذر) الحاكم (فثلقة) أي فليدفعها للثقة (ولا يضمن  
 مسافر أو دمع) في سفره وديعة (فاسفر بها فثلقت بالسفر) لان ايداع المالك في هذه الحالة يقتضي الاذن في  
 السفر بالوديعة (وان تعدى المودع في الوديعة بأن) كانت دابة (أو ركبا لا يسقيها أو) كانت ثيابا (أو لبسها  
 لا الخوف من عث) جمع عثة ضم العين المهملة وسوسة تلحس الصوف ويضمن ان لم ينشرها (أو أخرج  
 الدراهم) المودعة (لينفقها أو لينظر إليها ثم ردها) إلى وعائها ولو بزيادة الامانة أو كسر ختمها (أو حل كيسها  
 فقط) أي من غير اخراج لها (حرم عليه) ذلك (وصار ضامسا ووجب عليه ردها فوراً ولا تعذر امانة بغير عقد  
 متجدد) قال ابن رجب في القاعدة الخامسة والاربعين اذا تعدى في الوديعة اذا بطلت ولم يجزله الامالك  
 ووجب الرد على الفور لانها امانة محضة وقد زالت بالتعدي فلا تعود بدون عقد متجدد (وصح) قول المالك  
 للمودع (كلما خنت ثم عدت إلى الامانة فانت أمين)

فصل \* والمودع أمين لان الله تعالى سهاها امانة بقوله ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها  
 (لا يضمن الا ان تعدى أو فرط أو خان) في الوديعة (ويقبل قوله) أي المودع (بيمينته في عدم ذلك)  
 أي عدم التعدي والتفريط والحيانة (ويقبل قوله يمينته) في أنها تثلقت أو أنك أذنت لي في دفعها للفلان  
 وفعلت) أي ودفعتها إليه مع انكار المالك الاذن في دفعها نص عليه أحمد وهو من المفردات ووجه ذلك انه  
 ادعى دفعها يمينه من الوديعة فكان القول قوله فيه كالأدعي ردها على مالكاها (وان ادعى الرد بعد مطلقه)  
 أي تأخير دفعها إلى مستحقها (بلاعذر أو ادعى ورثته) أي ورثة المودع (الرد) ولو لمالك (لم يقبل الا بينة)  
 أما كون ورثة المودع لا يقبل قولهم في ادفع إلى المالك ولا إلى غيره الا بينة لانهم غير مؤتمنين عليها من قبل  
 مالكاها (وكذا كل أمين وحيث أخر ردها) أي الامانة أو آخر مالاً أمر بدفعه (بعد طلب) من مستحقه (بلا  
 عذر) في التأخير (ولم يكن لجلها مؤتمنة ضمن) المؤخر لكونه أمسك مال غيره بغير اذنه بفعل محرم أشبهه



الصلاة فتخلص حتى  
وقف في الصف وتقدم  
فصلي بهم متفق عليه  
وان سبق انسان فأكثر  
بعض الصلاة فاتم أحدهما  
بصاحبه في قضاء ما فاتهما  
أولاهم مقيم بمثله إذا سلم  
امام مسافر مع  
باب صفة الصلاة  
يسن الخروج إليها بسكينة  
ووقار ويقارب خطاه  
وإذا دخل المسجد قدم  
وجهه القبلي واليسرى إذا  
خرج ويقول ما ورد ولا  
يشبك أصابعه ولا يخفض  
في حديث الدنيا ويجلس  
مستقبل القبلة (يسن)  
الامام فالما موم (القيام  
هند) قول المقيم (قدم  
أقامتها) أي من قد قامت  
الصلاة لان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يفعل  
ذلك رواه ابن أبي أوفى  
وهذا ان رأى المأموم  
الامام والاقام عند رؤيته  
ولا يصح رم الامام حتى  
تفرغ الإقامة (و) تسن  
(تسوية الصف)  
بالمناكب والاكعب  
فليتفت عن يمينه فيقول  
استروا برحمتكم الله وعن  
يساره كذلك ويكمل  
الاول فالاول ويتراصون  
وعينه والصف الاول  
للرجال أفضل وله ثوابه  
وقوابل من وراء ما اتصلت  
الصفوف وكلما قرب منه

العاصب ويعمل لا كل وثوب وهضم طعام ونحوه (وان أسكره) مودع (على دفعها) أي الوديعة  
(لغيره المضمن) كما لو غلب على أخذها منه فهر الان الا كراه صاذ ويصح له دفعها (وان قال)  
شخص عن آخر (له عندى ألف وديعة ثم قال) المقر (قبضها) منى (أو تلفت قبل ذلك أو) قال  
(ظنتها) أي الالف (باقية ثم علمت تلفها صدق بيمينه) لانها ذاتبت الوديعة ثبتت أحكامها (ولا  
ضمان وان قال قبضت منه ألفا وديعة فلتفت) الالف (فقال) المقر له (ل) قبضتها منى (غصب أو)  
قبضتها منى (طارئة ضمن) ما أقرب

### باب احياء الموات

وهو متفق من الموت والموات في اصطلاح الفقهاء (هي الارض الخراب الدارسة التي لم يجز عليها ملك لاحد  
ولم يوجد فيها أثر عمارة أو وجد فيها أثر ملك وعمارة) قال في المغنى بغير خلاف بين القائلين بالاحياء انتهى  
وان تردد في جريان الملك عليه أو كان به أثر ملك غير جاهلي (كالخرب التي ذهبت أنهارها واندرست آثارها  
ولم يعلم لها مالك) أي لم يعلم أنها الآن مملوكة لاحد أو كان بها أثر ملك جاهلي قديم أو أثر ملك جاهلي قريب (فن  
أحياسيا من ذلك ولو كان) الهبي للارض (ذميا أو) كان الاحياء (بلاذن الامام ملكه) وحيث قلنا ملك  
الهبي لما أحياء فانه يملكه (بما فيه من معدن جامد) باطن (كذهب وفضة وحديد) ونحاس ورصاص (و)  
من معدن جامد ظاهر (كالحل) وذرنيخ وكبريت لانه ملك الارض بجميع أجزائها وطبقاتها وهذا منها  
فدخل في ملكه على سبيل التبعية ويقارن الكثر فانه لا يملك ما فيها من كنز لانه مودع فيها وليس من أجزائها  
(ولاخراج عليه) أي على من أحياء أرضا عنوة (الان كان) الهبي (ذميا) فعليه الخراج لانها للمسلمين فلا  
تفرق بغيرهم بدون خراج كغير الموات فالما غير العنوة وهي أرض الصلح وما أسلم أهله عليه إذا أحياء لذى  
فيه موافق للمسلم (لا) يدخل في ملك الهبي (ما فيه) أي ما في الهبي (من معدن جار كنقط وقار) وملك بل  
يكون أحق به (ومن ضرير بالسبالة ليرتقى بها كالبخارة) والمتجعين يحفرون البئر (لشرهمو)  
شرب (دوابهم فهم) أي المحفرون (أحق بما فيها) أي ماء البئر التي احتفروها (ما أقاموا) أي مدة أقامتهم  
عليها يعني أنهم لا يملكونها ووجهه أنهم جازون باتخاذهم عنها وتركها لمن ينزل نزولهم بخلاف الحافر للملك  
(وبعد رحيلهم) أي رحيل المأثرين لها (تكون) البئر (سيلا للمسلمين) لانه ليس أحد من لم يحفرها  
أولى بها من الآخر (فان عادوا) أي الحافرون لها (كانوا) أحق بها من غيرهم لانهم لم يحفروها الا من أجل  
أنفسهم ومن عادتهم الرحيل والرجوع فلم تنزل أحقيتهم بذلك

فصل في يحصل احياء الارض للموات اما بحائط منيع سواء أرادها البناء أو للزراعة أو حظيرة للغنم أو  
للخشب أو غيرها نص عليه والمراد بالحائط المنيع أن يمنع ما وراءه ولا يعتبر به مع ذلك تنسيق (أو اجراء ماء)  
بأن يسوق إليها من بئر أو نهر (لا تزرع الابنة) أي بالماء المسوق إليها أو منع ماء لا تزرع معه (أو غرس  
شجر) في الارض الموات كالأشجار لا تملك لأشجارها أو نخسها في نخلها أو بغيرها (أو حفر بئر)  
أو نهر (فيها فان تحجر مواتا بأن أدار حوله أشجارا) أو ترابا أو شوكا أو حائط غير منيع (أو حفر بئر لم يصل  
مائها أو سقى شجرا مباحا كزيتون ونحوه أو أصلحه ولم يركبه) كالحفر في الارض أو خندق حوله أو قطعه  
له الامام لحيه فلم يحجبه (لم يملكه) بذلك لان الملك إنما يكون بالاحياء ولم يوجد (لكنه أحق به من غيره) كذا  
(وارنه هذه) يعني انه يكون أحق به من غيره (فان أعطاه) أي أعطاه الهبي (لاحد) غيره (كان له) أي  
إذا نزل شخص عن أرض خراجيه لا آخر فيكون المنزول له أحق بها ورثته من بعده وليس للامام أخذها منه  
وكذا النزول عن الوظائف إذا كان المنزول له أهلا (ومن سبق الى مباح) فأخذه (فهو له كصيد وغنم ولو لول  
ومرجان وحطب ونحوه) وسكن وعسل نحل وطرفاء وقصب وغير ذلك من النبات (ومنبوذ رغبة عنه)



كعظم مشي من لحم وذهب عنه ونشأ في حرم ونحوه وما يتركه الحصاد من الزرع (والملك مقصور فيه على  
 القدر المأخوذ) فلا يملك ما لا يحوز ولا يمنع غيره منه وان سبق اليه اثنان قسم بينهما  
 ﴿باب الجمالة﴾  
 بتبليث الجيم (وهي) أي الجمالة شرعا (جعل) أي تسمية (مال معلوم) ان كان من مال مسلم لان كان من  
 مال حربي فانه لا يشترط فيه العلم (لمن) متعلق بجعل (يعمل له) أي الجاعل (عملا مباحا ولو) كان العمل  
 (مجهولا) كمن خاط لي فوبأفله كذا أو مدة ولو مجهولة (كقوله من رد لقطي أو بولي هذا الخاطئ أو أذن  
 بهذا المسجد شهر افله كذا) أو من فعله بمن لي عليهم الدين فهو بريء من كذا (فن فعل العمل) المجهول عليه  
 الجعل (بعد ان بلغه الجعل استعفه كله) لان العقد استقر بتام العمل فاستحق ما جعل له كالمخرج في المضاربة  
 (وان بلغه) الجعل (في أثناء العمل استحق حصه تمامه) أي ان آتاه بنية الجعل فانه يستحق من الجعل بقسط  
 ما بقي من العمل فقط لان عمله قبل بلوغه الجعل وقع غير مأذون فيه فلم يستحق عنه عوضا لانه بذل منافعه  
 متبرعا (و) ان بلغه الجعل (بعد فراغ العمل لم يستحق) العامل (شيأ وان فسخ الجاعل) بعد شروع عامل  
 في العمل (قبل تمام العمل لزمه) أي الجاعل (أجرة المثل) لانه عمل بعرض فلم يسلم له فكان له أجرة مثله  
 وعلم مما تقدم انه اذا عمل شيأ بعد الفسخ أنه لا أجرة له لانه عمل غير مأذون فيه (وان فسخ العامل) قبل تمام  
 العمل (فلا شيء له) لانه أسقط حق نفسه حيث لم يأت بما شرط عليه كعامل المضاربة (ومن عمل) من معد  
 لاخذ الأجرة كالملاح والمكاري والحجام والقصار والخطاط والدلال والكيال والوزان (لغيره عملا) مما  
 ذكر ونحوه (بأذنه) أي بأذن ربه (من غير) تدبير (أجرة ويجعله فله) أي العامل (أجرة المثل) لدلالة العرف  
 على ذلك (و) من عمل لغيره عملا (بغير أذنه فلا شيء له) لانه بذل منفعة من غير عرض فلم يستعفه ولئلا يلزم  
 الانسان ما لم يلزمه ولم تطب نفسه به (الافق مسئلتين احدهما ان يخلص متاع غيره) ولو قنا (من مهلكة)  
 بحر أو فلاة يظن هلاكه في تركه (فله أجرة مثله الثانية ان يرد رقيقا آبقا) من قن أو مذبذب أو أم ولدان لم  
 يملك الراد الا امام (لسيده فله ما قدره الشارع) في رده (وهو) أي ما قدره الشارع (دينار  
 أو اثنا عشر درهما) سواء رده من داخل المصر أو خارجه فربت المسألة أو بعدت وسواء كان يساوي  
 المقدار أو لا وسواء كان الراد زوجا للرقيق أو ذارحم وان مات السيد قبل وصول المذبر وأم الولد عتقا ولا شيء  
 لرادهما  
 ﴿باب اللقطة﴾  
 وهي مال أو مختص بكمرة الخلال ضائع أو مافى معناه كالمروك قصد اكمال المدقون لغير حربي ومن أخذ  
 متاعه وتركه بدله فلقطة (وهي) أي اللقطة (ثلاثة أقسام) قسم بجوز التقاطه ويملك به وقيم لا يجوز التقاطه  
 ولا يملك به ونحوه وقسم بجوز التقاطه ويملك به ونحوه (أحدها ما لا يتبعه همه أو ساط الناس) يعني ما لا  
 يهيمون في طلبه قال في القاموس والهمة بالكسر وتفتح ما هم به من أمر ليفعل انتهى وذلك (كسوط) وهو  
 الذي يضرب بهوف في شرح المذهب هو فوق القضيبي ودون العصا (ورغيف) وعمرة وكل ما لا خطر له كقرقة  
 وحبل لا يتبعه الهمة (ونحوهما) كشسع (فهذا يملك بالالتقاط) ويباح الانتفاع به لما روى جابر قال رخص  
 النبي صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط والحبل يلتقطه الرجل ينتفع به رواه أبو داود (ولا يلزم تعريضه



الامكان ويسقط بفراغ التكبير كله وكشف يديه هنا في الدماء افضل وترفعهما اشارة الى رفع الحجاب بينه وبين ربه (كالتسجود) يعني انه يسكن في السجود وضع يديه بالارض خذونكم فيه (ويسمع الامام) استجابا بالتكبير كله (من خلقه) من المأمومين ليتابعوه وكذا يجهر بسمع الله لمن حسده والتسليمة الاولى فان لم يمكنه اسماح جميعهم جهره بعض المأمومين لتعمل أبي بكر معه صلى الله عليه وسلم متفق عليه (كقراءته) أي كتابه للامال أن يسمع قراءته من خلقه (في أولتي غير الظهورين) أي الظهور والعصر فيجهر في أولتي المغرب والعشاء والصبح والجمعة والعيدين والكسوف والاستسقاء والتراويح والوتر بقدر ما يسمع المأمومين (وغیره) أي غير الامام وهو المأموم والمنفرد بسر ذلك كله لكن

لكن ان وجد ربه الذي سقط منه (دفعه) له وجوباً (ان كان) ما التقطه (باقيا والا) بان تلف (لم يلزمه) أي الملتقط (شيء ومن تركه دابته تركه اياها) بملكه أو فلاة لا تقطعها) بعجزها عن المشي (أو بعجزه) أي ملكها (عن حلقها) بان لم يجد ما يعلقها فتركها (ملكها أخذها) قال في المغني ومن تركه دابته بملكه فأخذها انسان فاطعمها وسقاها وخلصها ملكها وبه قال الليث والحسن بن صالح واسحق الا أن يكون تركها يرجع اليها وضلت عنه (وكذا) أي وكالقول فيما تقدم من كون أخذه بملكه بأخذه يقال في (ما يلقى في البحر) من سفينة (خوف من الغرق) أي من أجل ذلك لان هذا مال ألقاه صاحبه فيما يلقى بتر كفه فيه اختياراً منه فملكه من أخذه كالذي ألقاه رغبة عنه والقسم (الثاني) من أقسام اللقطة وهو الذي لا يجوز التقاطه ولا يملك بتعريضه (الضوال التي تمتنع من صفار السباع) كالاسد الصغير والذئب وابن آوى وامتناعها مال كبريتها (كلا بل والبقر والحيل والبعال والحير الاهلية) اما السرعة عدوها أي ركضها (كالثبيات) واما الطيراتها كالطيروا ما بناها كقهد (غير الابل) (يحرم التقاطها) لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن ضالة الابل مالك ولطادعها فان معها حذاه أي أخفافها وسقاها أي فيها تراد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربا (وتضمن كالنصب) ولو كان الملتقط لها الامام أو نائبه اذا أخذها على سبيل الالتقاط لا على سبيل الحفظ (ولا يرزول الضمان) أي ضمان ما حرم التقاطه عن أخذه (الابدفعها للامام أو نائبه) لان للامام النظر في ضوال الناس فيقوم مقام المالك (أو يردّها) أي اللقطة المذكورة (الى مكانها باذنه) أي الامام أو نائبه (ومن كتم شيئاً منها) أي مما لا يجوز التقاطه عن ربه ثم أقربه (أو قامت به بينة فتلّف لزمه قيمته) أي الملتقط الذي لا يجوز التقاطه (مرتين) لربه قال في المحرر ومن التقطه وكتمه حتى تلف ضمنه بقيمته مرتين نص عليه (وان تبسغ ثوباً منها) أي من الضوال المذكورة (دوابه فطرده) فلا ضمان عليه (أو دخل ثوباً منها) فطرده فخرجته لم يضمنه حيث لم يأخذه) ولم تثبت يده عليه القسم (الثالث) من أقسام اللقطة وهو ما يجوز التقاطه ويملك بتعريضه المعبر شرطاً (كالذهب والفضة والمتاع) كالتياب والقرش والواني والآلات الحرف ونحوها (وما لا تمتنع من صفار السباع كالغنم والفصلان) بضم الفاء وكسر هاء ج فصيل وهو ولد الناقة اذا فصل عن أمه (والعجا جيل) جمع عجل وهو ولد البقرة (والاوز والدجاج) والتمشبة الصغيرة وقطعة الحديد والنحاس والرصاص والزق من الدهن أو العسل والفرارة من الحب أو الورق أو السكب وما جرى مجرى ذلك والمريض من الابل ونحوها كالصغير (فهذه يجوز التقاطها لمن وثق من نفسه الامانة والقدرة على تعريضها) ولا فرق في ذلك بين الامام وغيره (والافضل) للامان (مع ذلك) أي مع الامانة والقدرة على تعريضها (تركها) ولو وجدها مضبوطة لان في الالتقاط تعريضاً لنفسه لا كل الحرام وتضييع الواجب من تعريضها وأداء الامانة فيها فكان ترك ذلك أولى وأسلم كولا يمال اليقيم (فان أخذها) أي اللقطة الملتقط (ثم ردها الى موضعها) فتلقت (ضمن) فوط أم لم يوطأ الا أن يكون ردها الى موضعها باذن الامام أو نائبه فلا يضمنها

فصل في هذا القسم الاخير من أقسام اللقطة المتقدم ذكرها (ثلاثة أنواع أحدها ما التقطه من حيوان ما كول كالقصيل والشاة والبجاجة) (فيلزمه) أي الملتقط (خير ثلاثة أمور) (كله بقرضه) في الحال والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الشاة فقال خذها فاعماهي لك أو لا خيلك أو الذئب فجعلها له في الحال لا تنسوي بنه وبين الذئب لا يستأني بأكله لان في أكل الحيوان اخذاً من الاثاق عليه وحراسة



لما لته على صاحبه فانه اذا جاءوا خذ قيته بكاملها (أو بيعه) أي الحيوان (وحفظ ثمنه) ولولم يأذن في ذلك  
 الامام لانه اذا جازأ كله فبرأ منه فبيعه أولى (أو حفظه وينفق عليه) الملتقط (من ماله) لما في ذلك من حفظه  
 على مالكه عينا وما لا فان ترك الاثاق عليه حتى تلف ضمنه لانه مفروط (وله) أي الملتقط (لرجوع)  
 على مالكه ان وجده (بما اتفق ان نواء) أي الرجوع والا فلا (فان استوت الامور الثلاثة) في خطر الملتقط  
 فلم يظهر له ان أحدها اخط (خير) بين الثلاثة ليجوز كل من أوعدهم ظهورا لا حظ في أحدها (الثاني)  
 ما التقط (مما ينشئ فسادا) بقيته كالطيبخ والخضراوات ونحوها (فيلزمه) أي الملتقط (فصل الاسلح من  
 بيعه) بقيته وحفظ ثمنه من خبر اذن حاكم لانه مال أيسر للملتقط أكله فأيسر له بيعه وعنه يبيع البسبر  
 كالهو برفع الكثير لالحاكم (أو أكله بقيته) لان في كل منهما حفظا لما لته على مالكه ويحفظ صفاته  
 في الصورين ليدفع لمن وصفه ثمنه أو قيمته (أو ينجف ما) أي شيء (يخفف) كالغيب والرطب لان ذلك  
 أمانته يده وفعل الاخط في الالفة متعين وان احتاج في تخفيفه الى ضمانة باع بعضه في ذلك (فان استوت الثلاثة)  
 في خطر الملتقط (خير) بينها فافعل جازله وان تركه حتى تلف ضمنه لانه قرط في حفظ ما يده أمانته كالوديعه  
 قال في المغنى ويقتضى قول أصحابنا أن العروض لا تملك بالتعريف ان هذا كله لا يجوز له أكله لسكن بخير  
 بين الصدقة بهو بين بيعه (الثالث باق المال) أي ما عدا الضر بين المذكورين من المال كالانعام والمتاع  
 ونحوها (و يلزمه) أي الملتقط (التعريف في الجميع) من حيوان وغيره سواء أراد الملتقط تملكها أو حفظها  
 لصاحبها (فورا) لظاهر الامر اذا مقتضاه الفور ولان صاحبها يطلبها عقب ثباتها فاذا هرفت اذن كان  
 أقرب الى وصولها اليه (نهارا) لان النهار يجمع الناس ومقتضاهم (أول كل يوم) قبل اشتغال الناس في معاشهم  
 (مدة أسبوع) أي سبعة أيام لان الطلب فيه أكثر (ثم) يعرفها بعد الاسبوع (عادة) أي بالنظر الى عادة  
 الناس في ذلك (مدة حول) كامل وأول الحول من الاثناط (وتعريفها) أي صفته (بأن ينادى عليها  
 في الاسواق) عند اجتماع الناس (وأبواب المساجد) أوقات الصلوات وكرما دخلها (من ضاع منه شيء أو  
 نفقة) قال في المحرر ولا يصفها بل يقول من ضاع منه شيء أو نفقة وفي المعنى السادس في كيفية التعريف  
 وهو أن يذ كر جنسها لا غير فيقول من ضاع منه ذهب أو فضة أو دنانير أو دراهم أو ثياب ونحو ذلك انتهى  
 لكن اتفقوا على أنه لا يصفها (وأجرة المنادى على الملتقط) نص عليه لانه سبب في العمل فكانت أجرته  
 عليه كالأجر كثرى شخصا يطلع له مباحا وان أخر التعريف عن حول التعريف أو بعضه لغير عذر أو لم  
 يملكها بالتعريف بعد الحول كالتقاطها بنية التملك أو لم يردن تعريفها وليس خوفه أن يأخذها سلطان جائر  
 أو يطالبه بأكثر عذرا في ترك تعريفها حتى يملكها بدونه (فاذا عرفها حولا) كاملا (ولم يعرف) فيه وهي  
 مما يجوز التقاطه (دخلت في ملكه قهرا عليه) ضبا كل الملتقط أو قهرا ولقطه الجرم كلقطة الحل  
 (فيتصرف فيها بما شاء بشرط ضمانها) لزم اذا جاء ووصفها

فصل في محرم تصرفه) أي الملتقط (فيها) أي في اللقطة بعد التعريف (حق يعرف بعاءها) وهو كبسها  
 ونحوه كالخرقة التي تكون مشدودة فيها أو القدر أو الزق الذي يكون فيه المتاع واللفافة التي تكون فيها  
 الثياب (و) حق يعرف (وكاءها) أي اللقطة (وهو ما يشبه الوطاء) أي الكيس أو الزق ونحوهما هل هو سير  
 أو خيط وهل هو من ابريسم أو كتان (و) حق يعرف (عفاصها) بكسر العين المهملة (وهو صفة الشد) هل  
 هو عقدة أو عقدتان أو نشوطة أو غيرها والنشوطة قال في القاموس كانبوة عقدة يسهل انحلالها كعقدة

فصل في محرم تصرفه) أي الملتقط (فيها) أي في اللقطة بعد التعريف (حق يعرف بعاءها) وهو كبسها  
 ونحوه كالخرقة التي تكون مشدودة فيها أو القدر أو الزق الذي يكون فيه المتاع واللفافة التي تكون فيها  
 الثياب (و) حق يعرف (وكاءها) أي اللقطة (وهو ما يشبه الوطاء) أي الكيس أو الزق ونحوهما هل هو سير  
 أو خيط وهل هو من ابريسم أو كتان (و) حق يعرف (عفاصها) بكسر العين المهملة (وهو صفة الشد) هل  
 هو عقدة أو عقدتان أو نشوطة أو غيرها والنشوطة قال في القاموس كانبوة عقدة يسهل انحلالها كعقدة



السكة انتهى (و) حتى (يعرف قدرها) بالعدو والوزن أو السكيل بعبارة الشرعي (وجنسها وصفتها) التي تتميز بها من الجنس وهي نوعها ولونها والاصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زيد بن خالد اعرف عفاصها وكاهها ثم كلها رواه الترمذي (ومنى وصفها) أي اللقطة (طالبها) أي مدعي نياحتها بصفتها التي أمر الملتقط أن يعرفها (يوم من الدهر) في حول التعريف أو بعده (لزم) الملتقط (دفعها) أي اللقطة (اليه بتمائها المتصل وأما) النمام المنفصل بعد حول التعريف (أنه يكون ملكا) (لواجدها) لأنه ملك اللقطة باغصال الحول فبأنها اذن غناء ملكه (وان تلفت) اللقطة (أو قصت) أو ضاعت (في حول التعريف) بيد الملتقط (ولم يفرط لم يضمن) لأنها أمانة بيده فلم يضمن بغير قريط كالودعة (و) ان تلفت (بعد الحول) أي حول التعريف فانه (يضمن) الملتقط اللقطة (مطلقا) أي سواء فرط أو لم يفرط لأنها دخلت في ملكه فكان تلفها من ماله قال في المغنى وتلك اللقطة ملكا حرا هي يزول بعجز صاحبها ويضمن له بدليا ان تضردها (وان أدركها ربا بعد الحول مبيعة أو موهوبة) بعد الحول والتعريف وهي بيد من انتقلت اليه (لم يكن له) أي لربها (الا البذل) لان تصرف الملتقط وقع صحيحا لكونها صارت في ملكه (ومن وجد في حيوان قددا) كالأشترى انسان شاة فذبحها فوجد في بطنها دنانيرا ودرهما (أو درة) أو عنبرة (فلقطة لواجده يلزمه تعريفه) ويبدأ بالبائع لاحتمال أن يكون ذلك من ماله فان لم يعرف كان لواجده (ومن استيقظ من نوم أو اغما فوجد في ثوبه) أو كبسه (مالا) دراهم أو غيرها (لا يرى من صره) له أو وضعه له (فهو له) ولا تعريف عليه لان قرينة الحال تقتضي ملكه له (ولا يرا من أخذ من ثام شيئا الا بتسليمه له بعد اتباعه) قال في الانصاف وكذلك الباهي انتهى ووجه ذلك أن الاخذ في حالة من هاتين الحالتين موجب لضمان المأخوذ على أخذه لوجود التعدي لانه ما سارق أو فاسد فلا يرا من عهدته الا برده على مالكه في حالة يصح قبضه له فيها والله أعلم

### باب اللقيط

فيل معنى المفعول كقبيل وسرح وطرح (وهو) أي اللقيط شرعا (طفل يوجد لا يعرف نسبه ولا) يعرف (رقه) طرح في شارع أو غيره أو ضل ما بين ولادته الى سن التمييز (واللقطة) أي اللقيط شرعا (والا اتفاق عليه فرض كفاية) كاطعامه اذا اضطر وانجائه من الفرق فلو تركه جبيع من رآه أثم الجبيع (ويحكم باسلامه وحرية) الا أن يوجد في بلد أهل الحرب ولا مسلم فيه أو فيه مسلم كاجر أو أسير فكافر رقيق لان الدار لهم وابن كثر المسلمون فمسلم أو في بلد اسلام كل أهله أهل ذمة فكافر وان كان به مسلم يمكن كونه منه مسلم (و ينفق عليه بما معه ان كان) معه شيء لان نفقته واجبة في ماله وما وجد معه فهو له لان الطفل ملك له بد صحيحه بدليل أنه برث ويورث ويصح أن يشتري له وليه ويبيع من ماله (فان لم يكن) معه شيء (ف) نفقته (من بيت المال فان) لم يكن بيت مال أو (تعذر) الاخذ منه (اقترض عليه) أي على بيت المال (الحاكم) قاله الحارثي نقله عنه في الانصاف قال في شرح المنتهى ظاهره ولو لمع وجود منبرع بها لانه أمكن الاتفاق عليه بدون منه ملحقه في المستقبل أشبه الاخذ من بيت المال (فان تعذر) الاقراض عليه (فعلى من علم بحاله) الاتفاق عليه لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولان في ترك الاتفاق عليه هلاكه وحفظه من ذلك واجب كإفادته من الفرق ولا يرجع اذن متفق بما أفتى لوجوبه عليه فهي فرض كفاية

(واللاحق)

رواه أحمد وغيره (ثم يستعبد) نذبا فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (ثم يسلم) نذبا فيقول بسم الله الرحمن الرحيم وهي قرآن آتته نزلت فصلا بين السور غير براءة فيكره ابتداءها بها ويكون الاستفتاح والتعوذ بالبسملة (مرا) ويخبر في غير صلاة في الجهر بالبسملة (وليست) البسملة (من القائمه) وتستحب عند كل فعل مهم (ثم يقرأ القائمه) تامة بتشديداتها وهي ركن في كل ركعة وهي أفضل سورة وآية الكرسي أعظم آية سميت فاتحة الكتاب لانه يفتح بها القرآن الصلاة وفيها إحدى عشرة تشديدا ويقرأها مرتبة متوالية (فان) قطعها بذكر أو سكوت غير مشروطين وطال صرفا أمادها فان كان مشروطا كسؤال الرحمة



عند تلاوة آية حجة  
وكالسكوت لاستماع قراءة  
امامه وكسجوده للتلاوة  
مع امامه لم يبطل ما مضى  
من قراءتها مطلقا (أو  
تركها منها تشديدا أو  
حرفا أو ترتيبا لزم غير  
مأموم اطلاقها) أي عادة  
القائصة فيسألتها ان  
تعدو يستحب أن يقرأها  
مرة مرة معربة ينتف عند  
كل آية كقراءته عليه  
الصلاة والسلام ويكره  
الافراط في التشديد والمد  
(ويجهر الكل) أي  
المنفرد والامام والمأموم  
معا (بأمين في) الصلاة  
(الطهرية) بعد سكتة  
لطيفة ليعلم أنها ليست من  
القرآن وانما هي طابع  
الدعاء ومعناه اللهم  
استجب وصحرم تشديد  
مبها فان تركه امام أو  
أمره أي به مأموم جها  
ويلزم الجاهل تعلم القائصة  
والذكر الواجب ومن  
سلي وتلقف القراءة من  
غيره محض (مهمها بعدها)  
أي بعد القائصة (سورة)  
ندبا كاملة فيستفتحها

(واللاحق بمحضاته) أي اللقيط (واحد ان كان حرا) تام الطرية لان كلا من القن والمدبر والمعلق  
صنعه بصفة وأم الولد منافعه مستحقة لسيده فلا يذهبها في غير نفعه الا باذنه وكذلك المكاتب فانه ليس له  
التبرع بماله ولا منافعه الا باذن سيده في ذلك وكذلك المبعوض فانه لا يتمكن من استكمال الحضنة (مكلفا)  
لان غير المكلف لا يلي امر نفسه فلا يلي امر غيره (رشيدا) فلا يقر في بدعيه جزم به في الهداية والمذهب  
والمتوجه والتلخيص وغيرهم في المنتهى (أمنيا عدلا) لان امر رضى الله عنه أقر اللقيط في بدعي جيلة  
حين قال له عزيفه انه رجل صالح ولا نسب اليه فكان أولى به (ولو) لم يعلم باطن حاله كفي كونه عدلا  
(ظاهرا) لان هذا حكمه حكم العدل باطنا وظاهرا في لقطة المال والولاية والتكاح والشهادة فيه وفي  
أكثر الأحكام ولان الأصل في المسلمين العدالة ولذلك قال عمر رضى الله عنه المسلمون عدول بعضهم  
على بعض

(فصل في ميراث اللقيط ودينه أن قتل لبيب المال) ومحل ذلك ان لم يكن له وارث كغير اللقيط لانه مسلم  
لا وارث له فكان ماله ودينه لبيت المال فان كانت له زوجة فله الربع والباقي لبيت المال وان كانت لقيطة  
لهازوج فله النصف والباقي لبيت المال وان كان له بنت أو ذو رحم كبت بنت أو ابن بنت أخذ جميع المال  
لان الردوذا الرحم مقدم على بيت المال ويخير الامام في عهدين أخذها أو اقتصاص وان قطع طرفه حمدا  
انتظر بلوغه ورشده الا أن يكون قهرا قبلزم الامام القصر على ما ينفق عليه منه (وان ادعاء) أي ادعى أن  
اللقيط ولده (من) أي انسان (يمكن كونه) أي كونه اللقيط (منه) أي المقر (من ذكرا أو أنثى الحق)  
أي اللقيط (به) أي بالمقر (ولو) كان اللقيط (ميتا) لان الاقرار بالنسب مصلحة محضة للقبط لانصال  
نسبه لا مضرة على غيره فيه فقبل كالأقر له مال وهذا لا خلاف في المذهب فيما اذا كان المقر رجلا حرا  
مسلميا يمكن كونه منه نص عليه أحد في رواية جماعة (وثبت نسبه) أي اللقيط بهذا الاقرار (و) ثبت  
(ارثه) أيضا (وان ادعاء) أي ادعى أن اللقيط ابن (اثنان) أي رجلان (فاكثر معاقدم) به (من له يسه)  
لان البينة علامة ظاهرة واضحة على اظهار الحق لمن قامت له (فان لم تكن) لواحد منهم يسه أو أقام كل واحد  
منهم بینه بأنه ولده (عرض) أي اللقيط مع كل مدع موجود أو أقام به ان مات (على القافة) والقافة قوم  
يعرفون الانسان بالشبه ولا يخص ذلك بمسألة معينة بل من عرفت منه المعرفة بذلك وتكررت منه  
الاسابة فهو قائم قال في المغني وقيل أكثر ما يكون ذلك في بني مدج رط من عجز زعيم وزاين (فان  
الحقته) القافة بواحد لحقه وان ألحقته بالجميع لحقهم) قال في المغني هذا قول أنس وعطاء يزيد بن عبد الملك  
والأوزاعي والليث والشافعي وآي نور (وان ادعاء أكثر من واحد أو أشكل أمره) على القافة بان قالوا لم  
نظهر لنا شي أو قالوا أشكل علينا حاله أو نحو ذلك بأن اختلف قائمان فيه أو اثنان أو ثلاثة (ضاع نسبه) في  
هذه الصور وكلها في الأصح لانه لا دليل ولا مرجع لبعض من يدعيه أشبه من لم يدع نسبه ويؤخذ باثنين  
حالفهما ثالث كيطارين وطيبين خالفهما طيب في عيب (ويكنى) في ذلك (قائف واحد) لانه حكم ويكنى  
في الحكم قول واحد (وهو كالمالك) فكنى مجرد خبره (ومنى حكم المالك) حكمه ينقض بمخالفته غيره له وكذلك  
لو ألحقته بواحد ثم عادت فالحقته بغيره كذلك وان أقام لاخر يسه أنه ولده حكمه به وسقط قول القائف  
لانه بدل فيسقط وجود الأصل كالتيهم مع الماء قاله في المغني (بشرط كونه) أي القائف (مكلفا ذكرا)  
لان القافة حكم مستندها النظر والاستدلال فاعتبرت المذكورة فيه كالقضاء (عدلا) لان القاسق لا يقبل



قوله وعلم من اشتراط عدالة اشتراط اسلامه لان العدل لا يكون الا مسلما (حرا) قال في المغني لان  
قوله حكم والحكم تعتبره هذه الشروط انتهى (بجواب في الاصابة) لانه امر  
علمي فلا بد من العلم بعلمه له وذلك لا يعرف بغير التجربة له فبه قال  
الفاخر في كيفية التجربة هو ان يستلزم اللقب مع عشرة من  
الرجال خبر من يدعيه فان الحق بواحد منهم سقط  
قوله لانه تبين خطأ وان لم يلحقه بواحد  
منهم اربابا مع عشرين  
فيهم مدعيه فان  
الحق به  
لحقه

(في الجزء الاول ويليه الجزء الثاني اوله كتاب الوقف)











فهرست الجزء الثاني من كتاب دليل المسافر بشرح دليل الطالب الذي بالصلب

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	كتاب الوقف	٧٣	فصل في تبيين ارث ذوى الارحام
٣	فصل وشروط الوقف سبعة	٧٤	باب تبيين اصول المسائل
٤	فصل ويلزم الوقف بمجرد	٧٩	باب ميراث الحمل
٩	فصل ويرجع في مصرف الوقف الى شرطه	٨١	باب حكم ميراث المفقود
	الواقف	٨٤	باب ميراث الخش
١٢	فصل ويرجع في شرطه الى لناظر	٨٦	باب ميراث الفرقى ونحوهم
١٦	فصل ومن وقف على ولده أو ولد غيره الخ	٨٨	باب ميراث أهل المثل
١٨	فصل والوقف عقد لازم	٨٩	باب ميراث المطلقة
٢٠	باب الهبة	٩١	باب حكم تصحيح المسئلة
٢٢	فصل وتلك الهبة بمجرد العقد	٩٣	باب ميراث القاتل
٢٦	فصل ولكل واهب أن يرجع في هبته قبل اقباضها	٩٤	باب ميراث المعتق بعهده
٢٨	فصل ويباح للإنسان أن يقسم ماله بين ورثته في حال حياته الخ	٩٥	باب الولاء
٢٩	فصل والمرض غير المحض كالمصدق ويرجع الضر من تبرع صاحبه نافذ	٩٦	فصل ولا يرث صاحب الولاء الخ
٣٢	كتاب يذكر فيه مسائل من أحكام الوصايا		كتاب العتق
٣٥	باب حكم الموصى له	١٠١	فصل ويصح تعليق العتق بالصفة
٣٧	فصل واذا أوصى إنسان لأهل سكتة الخ	١٠٣	فصل وإن قال سبيل رقيقه أنت سراح
٤٠	باب أحكام الموصى به	١٠٤	باب التدبير
٤٢	باب الموصى اليه	١٠٦	باب الكتابة
٤٤	فصل ولا تصح الوصية الا في شيء معلوم	١٠٩	فصل ويملك المكاتب كسبه الخ
٤٦	كتاب يذكر فيه جل أحكام الفرائض	١١٣	فصل والكتابة عقد لازم من الطرفين
٤٨	فصل وأسباب الارث ثلاثة الخ	١١٥	فصل وإن اختلفا في الكتابة الخ
٥٠	فصل والوارث ثلاثة ذو فرض وعصبية ورحم	١١٧	باب أحكام أم الولد
٥٢	فصل والثلاثان فرض أربعة الخ	١٢٢	كتاب النكاح
٥٦	فصل في أحكام الجد والاختوة	١٢٧	فصل ويحرم النظر لشهوة الخ
٦١	باب الحجب	١٢٨	باب ركى النكاح وباب شروطه
٦٣	باب العصبية	١٣٦	فصل ووكيل الولي يقوم مقامه
٦٦	فصل واذا اجتمع كل رجال وورث منهم ثلاثة الخ	١٤٣	باب المهر ما تنفى النكاح
٦٨	باب الرد وذوى الارحام	١٤٥	فصل ويحرم الجمع بين الاختين
		١٤٩	فصل ويحرم الزانية على لزانى وغيره حتى تنوب وتنقض عدتها
		١٥٢	باب الشروط في النكاح
		١٥٧	فصل وإن شرطها مائة فيات كتابه الخ



صفحة	صفحة
باب حكم العيوب في النكاح وأقسامها ١٥٩	فصل ويصح التعليق مع تقديم الشرط ٢٠٩
فصل ولا يثبت الخيار في عيب زال بعد العقد ١٦٢	فصل في مسائل متفرقة
ولا لعالم به الخ	فصل في الشك في الطلاق ٢١٠
باب نكاح الكفار ١٦٥	باب أحكام الرجعة
فصل وإذا أسلم الكافر وتبعته أكثر من أربع ١٦٨	فصل وإذا طلق الحر ثلاثا ١١١
من النساء	كتاب الإيلاء
كتاب الصداق ١٧٠	كتاب الطهار
فصل وللاب تزويج شته مطلقا الخ ١٧٣	فصل ويصح الطهار من كل من يصح طلاقا
فصل وتلك الزوجة بالعقد الخ ١٧٦	فصل والكفارة فيه على الترتيب ٢١٣
فصل فيما يسقط الصداق الخ ١٧٨	كتاب اللعان
فصل وإذا اختلفا في قدر الصداق ١٨٣	فصل وشروط اللعان ثلاثة ٢١٤
فصل ولئن زوجت بلامهر ١٨٣	فصل فيما يلحق من النسب
فصل ولا مهر في النكاح الفاسد الخ ١٨٤	فصل ومن ثبت أو أقر أنه وطئ أمته ٢١٥
باب الوليمة وآداب الاكمل ١٨٦	الفرج
فصل ويستحب غسل اليدين قبل الطعام ١٩١	كتاب العدة
فصل ويسن أن يحمدا لله تعالى إذا فرغ ١٩٥	فصل وإن وطئ الأجنبية بشبهة الخ ٢١٧
باب عشرة النساء ١٩٦	باب استبراء الاماء ٢١٨
فصل وللزوج أن يستمتع بزوجته الخ ١٩٨	فصل ويحصل استبراء الحامل بوضع الحمل
فصل وليس عليها خدمة زوجها ٢٠٠	كتاب الرضاع ٢١٩
فصل ويلزمه أن يبيت عندا لحره الخ ٢٠١	كتاب النفقات ٢٢٠
فصل وإن تزوج بكرا الخ ٢٠٢	فصل والواجب عليه دفع الطعام ٢٢١
كتاب الخلع	باب ثقة الأقارب والمجايلين ٢٢٣
كتاب الطلاق ٢٠٣	فصل ويجب على السيد ثقة مما لو كره ٢٢٤
فصل ومن صح طلاقه الخ ٢٠٤	فصل وعلى مالك البهيمة أطعامها وسقيها ٢٢٥
باب سنة الطلاق	باب الحضانة
باب صريح الطلاق وباب كنيته ٢٠٥	فصل وإذا بلغ الصبي سبع سنين ٢٢٦
فصل وكنيته لا بد فيها من نية الطلاق ٢٠٦	كتاب الجنائيات ٢٢٧
باب ما يختلف به عدد الطلاق	باب شروط القصاص في النفس ٢٢٨
فصل والطلاق لا يبعث ٢٠٧	باب شروط استيفاء القصاص ٢٢٩
فصل وإذا طلق أنت طالق	فصل ويحرم استيفاء القصاص بسلا ٢٣٠
فصل في حكم الاستثناء	حضرة السلطان
فصل في حكم طلاق الزمن ٢٠٨	باب شروط القصاص فيما دون النفس ٢٣٠
باب تعليق الطلاق	فصل ويشترط لجواز القصاص في الجروح ٢٣١



مصحف	مصحف
المهرم الخ	كتاب الدييات
باب الزكاة ٢٥٢	فصل وان تفسد واقع على نائم غير متعمد ٢٣٢
فصل ويحصل ذكاة الجنين بذكاة أمه ٢٥٣	بنومه فهدر
كتاب الصيد ٢٥٤	فصل في مفاد يرديات النفس ٢٣٣
كتاب الايمان ٢٥٥	فصل ومن جنى على حامل فالقت جنينا الخ
فصل وشروط وجوب الكفارة خمسة ٢٥٦	فصل في دية الاعضاء ٢٣٤
أشياء	فصل في دية المنافع ٢٣٥
فصل ومن قال طعامي على حرام الخ ٢٥٧	فصل في دية الشجة والجائفة
فصل وكفارة اليمين على التخيير	فصل وفي الجائفة ثلث الدية الخ ٢٣٦
باب جامع الايمان ٢٥٨	باب العاقلة
فصل فان لم ينوشيا رجع الى سبب اليمين الخ	باب كفارة القتل ٢٣٧
فصل فان عدم النية والسبب الخ	كتاب الحدود
فصل فان عدم النية والسبب والتعيين ٢٥٩	باب حدود الزنا ٢٣٨
الخ	باب حد القذف ٢٤٠
فصل فان عدم الشرعي فالاجمان مبناها	فصل ويسقط حد القذف بأربعة أشياء
العرف	الخ
فصل فان عدم العرف يرجع الى القفة ٢٦٠	فصل والقذف تنقسم القاطعة الى صريح ٢٤١
فصل ومن حلف لا يدخل دار فلان الخ	وكناية
باب التذو ٢٦٢	باب حد المسكر
فصل ومن نذر صوم شهر معين الخ ٢٦٣	باب التعزير ٢٤٢
كتاب القضاء بالقتيا	فصل ومن الاقفاط الموجبة للتعزير بقوله
فصل وتقبل لولاية الحكم العامة فصل	لغيره يا كافر الخ
الخصومات الخ	باب القطع في السرقة
فصل ويشترط في القاضي عشر خصال	باب حد قطاع الطريق ٢٤٥
فصل ويسن كون الحاكم قويا بلا عتف الخ ٢٦٥	فصل ومن أريد باذى في نفسه أو ماله
باب طريق الحكم وصفته ٢٦٦	أو حريمه
فصل ويعتبر في البيئة العدالة ظاهرا وباطنا	باب قتال البغاة ٢٤٦
فصل وحكم الحاكم برفع الخلاف ٢٦٧	باب حكم المرتد ٢٤٧
فصل وتصح الدعوى بمضيق الاقدمين	فصل وتوبة المرتد وكل كافر الخ ٢٤٨
على الميت الخ	كتاب الاطعمة ٢٤٩
باب القسمة ٢٦٨	فصل ويباح ما عدا هذا الخ ٢٥٠
فصل النوع الثاني قسمة اجبار ٢٦٩	فصل ومن اضطر جاره ان يأكل من ٢٥١



صفحة	صفحة
٣٧٠	باب الدعاوى والبيئات
٣٧١	كتاب الشهادات
٣٧٢	فصل وان شهد أنه طلق من نسائه واحدة الخ
٣٨١	باب شروط من تقبل شهادته
٣٨٢	باب موانع الشهادة
٣٨٣	باب أقسام المشهود به
٣٨٤	فصل فلو شهد بقتل العمد رجل وامرأتان الخ
٣٨٥	باب الشهادة على الشهادة و باب الرجوع
٣٨٦	عن الشهادة و باب صفة ادائها
٣٨٧	فصل ولا تقبل الشهادة الا بشهد أو شهدت
٣٨٨	باب اليمين في الدعاوى
٣٧٩	فصل وللعماكم تغليظ اليمين فيما له من خطر
٣٨٠	كتاب الاقرار
٣٨١	فصل والاقرار اتمن غيره اقرارا لسيده الخ
٣٨٢	باب ما يحصل به الاقرار وما يغيره
٣٨٣	فصل فيما اذا وصل باقراره ما يغيره
٣٨٤	فصل ومن باع أو وهب أو أعتق عبدا ثم
٣٨٥	أقر به الخ
٣٨٦	باب الاقرار بالمحمل
٣٨٧	فصل اذا قال له على ما بين درهم و عشرة
٣٨٨	لزمه عناية الخ
٣٨٩	(خاتمة) اذا اتفق على عقد الخ
٣٩٠	(تمت)



